

د. خليفة الميساوي



المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم



قضايا لسانية



401.0
M978

المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم

د. خليفة الميساوي

أستاذ اللسانيات والترجمة بجامعة منوبة - تونس
عضو هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل - السعودية

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة سماحة آية الله العظمى
السيد محمد حسين فضل الله العامة
الرقم: 64676

منشورات الاختلاف
Editions Elkhelif



منشورات ضفاف
DIFA PUBLISHING

الطبعة الأولى

1434 هـ - 2013 م

ردمك 978-614-01-0906-3

جميع الحقوق محفوظة



4، زنقة المأمونية - الرباط - مقابل وزارة العدل

هاتف: +212 537723276 - فاكس: +212 537200055

البريد الإلكتروني: darelamane@menara.ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtlef

149 شارع حسبية بن بوعلي

الجزائر العاصمة - الجزائر

هاتف/فاكس: +213 21676179

e-mail: editions.elikhtlef@gmail.com

منشورات ديفاف
DIFAF PUBLISHING

editions.difaf@gmail.com

هاتف الرياض: +96650933772

هاتف بيروت: +9613223227

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

المحتويات

15 مقدمة

الباب الأول

القضايا الابدستيمولوجية والنظريات المصطلحية في اللسانيات

الفصل الأول

القضايا الابدستيمولوجية والدراسات الاستشراقية

في اللسانيات والمصطلح اللساني العربي

- 1.1 مقدمة 21
- 1.2 موقع البحث اللساني العربي من البحث اللساني العالمي 22
- 1.3 محطات لسانية هامة 22
- 1.4 مشكلات رئيسية 26
- 1.4.1 التراث مشكلة أم حل 26
- 1.4.2 مشكلة تداخل الاختصاصات 26
- 1.4.3 مشكلة المنهج 26
- 1.4.4 مشكلة التكوين الجامعي 27
- 1.4.5 مشكلة الترجمة 27
- 1.5 الدراسات الاستشراقية في البحث اللساني العربي 28
- 1.5.1 اللسانيات الاجتماعية 28
- 1.5.2 اللسانيات النفسية 29
- 1.5.3 اللسانيات العامة والتطبيقية 30
- 1.5.4 اللسانيات الحاسوبية 30
- 1.5.5 اللسانيات في خدمة المصطلحية 31
- 1.5.6 اللسانيات في خدمة المعجمية 32
- 1.5.7 لسانيات المدونة 32
- 1.5.8 لسانيات الخطاب/النص 33
- 1.5.9 الأطلس اللساني 33
- 1.5.10 خاتمة 34

الفصل الثاني

النظريات المصطلحية

35.....	مقدمة.....	1.6
35.....	الأسس الإبيستيمولوجية للنظريات المصطلحية.....	1.7
36.....	الأسس التاريخية.....	1.7.1
36.....	1.7.1.1 الأسس العربية.....	
37.....	1.7.1.2 الأسس الغربية.....	
38.....	1.7.2 الأسس الفلسفية.....	
39.....	1.7.3 الأسس اللسانية.....	
39.....	1.7.4 بين المصطلحية واللسانيات.....	
40.....	1.7.5 بين المصطلحية والمعجمية.....	
41.....	1.7.6 الأسس المنهجية للمصطلحية.....	
44.....	1.8 المدارس المصطلحية.....	
45.....	1.8.1 المدرسة النمساوية/الألمانية.....	
45.....	1.8.2 المدرسة التشيكوسلوفاكية/أو مدرسة براغ.....	
46.....	1.8.3 المدرسة السوفيتية/أو مدرسة موسكو.....	
46.....	1.8.4 المدرسة الكندية/الكيبيكية.....	
46.....	1.8.5 المدرسة الفرنسية.....	
47.....	1.8.6 المدرسة البريطانية.....	
47.....	1.8.7 المدرسة البلجيكية.....	
48.....	1.9 المقاربات المصطلحية.....	
48.....	1.9.1 المقاربة العامة/الفلسفية.....	
49.....	1.9.2 المقاربة اللسانية النصية.....	
50.....	1.9.3 المقاربة اللسانية الاجتماعية.....	
51.....	1.10 النظريات المصطلحية.....	
51.....	1.10.1 النظرية المتصورة.....	
53.....	1.10.1.1 التناصب الدلالي بين المتصور والمفهوم.....	
54.....	1.10.2 النظرية المفهومية.....	
57.....	1.10.2.1 التناصب الدلالي بين المفهوم والمصطلح.....	
60.....	1.10.3 النظرية الدلالية.....	

62.....	النظرية الاجتماعية/التواصلية	1.10.4
64.....	المصطلح واللغة الخاصة	1.10.5
66.....	في الفرق بين المصطلح والكلمة	1.10.6
66.....	الشكل المعجمي	1.10.6.1
67.....	المرجع	1.10.6.2
68.....	السياق	1.10.6.3
69.....	الوظيفة التواصلية	1.10.6.4
69.....	التحليل	1.10.6.5
71.....	المنهجية المصطلحية أو صناعة المصطلح	1.10.7
71.....	الوضع والتوليد	1.10.8
72.....	التعريف	1.10.9
74.....	التقييس	1.10.10
75.....	الترجمة	1.10.11
79.....	تأسيس المفهوم المصطلحي	1.10.12
82.....	الخاتمة	1.10.13

الباب الثاني

المصطلح اللساني وإشكالية الترجمة

الفصل الأول

الترجمة بين الإجراء والتقييم

85.....	مقدمة	1.11
86.....	الفهم والإنتاج	1.12
86.....	تكوين المترجم	1.13
87.....	الممارسة والتطبيق	1.14
88.....	مراحل إجراء الترجمة	1.15
88.....	1.15.1 مرحلة تقبل المعلومات	
89.....	1.15.2 مرحلة تحليل المعلومات	
90.....	1.15.3 مرحلة إجراء الترجمة	
90.....	1.15.4 مرحلة الصياغة النهائية	
91.....	1.16 مراحل تقييم الترجمة	

1.17 الخاتمة..... 92

الفصل الثاني

حركية المصطلح اللساني وإشكالية الترجمة

1.18 مقّمة..... 95

1.19 أسباب اختلاف ترجمات المصطلح..... 95

1.19.1 الأسباب المعرفية..... 96

1.20 المعرفة المختصّة ودورها في ترجمة المصطلح..... 97

1.20.1 المعرفة المشتركة ودورها في ترجمة المصطلح..... 98

1.21 الأسباب اللسانية..... 100

1.22 الأسباب البرغماتية..... 102

1.23 حركية المصطلح بين المدونة والاستعمال..... 103

1.24 تحديد مفهوم المصطلح في اللسان الأصلي..... 103

1.24.1 مصطلح برغماتية (Pragmatics)..... 103

1.24.2 مصطلح الزبط (Cohésion)..... 105

1.24.3 مصطلح الترابط (Cohérence)..... 106

1.25 أبعاد حركية المصطلح في مستويات التقبل والرفض في اللسان الهدف..... 109

1.25.1 المصطلح بين المفهوم والإجراء..... 109

1.26 المصطلح بين التقبل والرفض..... 111

1.27 خاتمة..... 113

الفصل الثالث

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية

بين إشكاليات الترجمة وتأسيس المفهوم

1.28 مقّمة..... 115

1.29 توليد المصطلح في المعاجم اللسانية العربية..... 116

1.30 دراسة مقارنة بين المعاجم..... 127

1.30.1 المنطلقات اللسانية..... 127

1.30.2 المنطلقات المنهجية..... 129

1.31 القضايا المعرفية لتوليد المصطلح..... 130

1.31.1 توليد المصطلح..... 131

1.31.2 المصطلح دليل لساني..... 132

133	تحليل الوحدات الدلالية الصغرى (Analyse sémiqve)	1.31.2.1
134	التحليل التقابلي (Analyse contrastive)	1.31.2.2
135	التحليل السياقي (Analyse contextuelle)	1.31.2.3
135	التحليل التأويلي (Analyse interprétative)	1.31.2.4
136	الترجمة وصناعة المصطلح	1.31.3
137	أمشكالمطابقة المفهومية	1.31.4
137	أمشكالتعريف الدلالي	1.31.5
138	أمشكالتقييس المصطلحي	1.31.6
140	الخاتمة	1.31.7

الباب الثالث

المصطلح اللساني بين الهوية والمرجع

الفصل الأول

المصطلح والهوية

143	المقدمة	1.32
143	المصطلح والهوية الثقافية	1.33
146	المصطلح والهوية التاريخية	1.34
148	المرجع الزمني والمقاربة البرغماتية	1.35
151	المصطلح والهوية اللسانية	1.36
153	المصطلح والهوية الاجتماعية	1.37
153	1.37.1 المكون المعجمي والهوية الاجتماعية	
154	1.37.2 المصطلح ومتمعلمه	
155	الخاتمة	1.38

الفصل الثاني

المصطلح اللغوي عند ابن خلدون

بين التكوين اللساني والمرجع الاجتماعي

157	المقدمة	1.39
158	الملكة اللسانية	1.40
159	1.40.1 الملكة اللسانية العامة	
159	1.40.2 الملكة اللسانية الخاصة	
160	1.40.2.1 مبدأ السماع	

161	1.40.2.2	مبدأ التكرار.....
162	1.40.2.3	مبدأ الترسيع.....
164	1.41	مصطلح اللسان.....
165	1.41.1	اللسان والنظام.....
166	1.42	مصطلح الكلام.....
167	1.42.1	الكلام ووظيفة التواصل.....
168	1.42.2	الكلام ومقتضى الحال.....
169	1.43	اتصال الألسن.....
170	1.43.1	أثر العجمة في الملكة اللسانية.....
171	1.44	الخاتمة.....

الباب الرابع

المصطلح اللساني النصي

الفصل الأول

لسانيات النص بين اللسانيات الغربية و"اللسانيات العربية"

175	1.45	مقدمة.....
176	1.46	بين النص والخطاب (مشكلة اصطلاحية).....
176	1.46.1	مفهوم النص.....
178	1.46.2	مفهوم الخطاب.....
181	1.46.3	علاقة النص بالخطاب.....
184	1.47	لسانيات النص في الدرس اللساني الغربي الحديث: المقاربات والتطبيقات.....
185	1.47.1	نحو النص.....
187	1.47.2	تحليل النص.....
189	1.47.3	البنية.....
190	1.47.4	السياق.....
191	1.47.5	الإنتاج.....
192	1.47.6	المقاصد.....
193	1.48	مدى مساهمة التراث اللغوي العربي في "لسانيات النص".....
195	1.49	مدى مساهمة اللسانيات العربية الحديثة في لسانيات النص.....
197	1.50	أزمة المصطلح اللساني النصي العربي.....
199	1.51	الخاتمة.....

الباب الخامس المصطلح والقصدية

الفصل الأول

المصطلح من المعنى إلى القصدية

203	مقدمة	1.52
204	المصطلح والقصدية	1.53
204	1.53.1 الأثر الإدراكي العقلي (المتصور)	1.53.1
204	1.53.2 ماهية المصطلح القصدية	1.53.2
205	1.53.3 البنية الكلية للمصطلح	1.53.3
206	1.53.3.1 الأثر التمثيلي الذهني (تكون المضمون/المحتوى)	1.53.3.1
208	1.53.3.2 الأثر العرفاني (الشحنة المعرفية)	1.53.3.2
208	1.54 الوعي القصدي	1.54
210	1.55 الوعي الدلالي	1.55
212	1.55.1 المصطلح والقصد	1.55.1
212	1.55.2 القصد الدلالي (الأثر المرجعي)	1.55.2
213	1.55.2.1 التحليل القصدي	1.55.2.1
214	1.55.2.2 التحليل الدلالي	1.55.2.2
214	1.55.2.3 المحتوى القضوي للمصطلح	1.55.2.3
216	1.55.3 الأدوار التصورية والتحليل الدلالي	1.55.3
218	1.55.3.1 القصد البرغماتي (الأثر السياقي)	1.55.3.1
220	1.55.4 أثر المعاني الاصطلاحية في تكوين مفهوم المصطلح	1.55.4
220	1.55.4.1 الأثر المعنوي	1.55.4.1
221	1.55.4.2 المعنى الأرولي الحنسي	1.55.4.2
221	1.55.4.3 المعنى التصوري	1.55.4.3
222	1.55.4.4 المعنى المفهومي	1.55.4.4
223	1.55.4.5 المعنى المصطلحي	1.55.4.5
224	1.55.4.6 المعنى السياقي	1.55.4.6
225	1.56 الخاتمة	1.56
227	الخاتمة العامة	
231	قائمة المراجع العربية والمترجمة	
241	قائمة المراجع الأجنبية	

تصدير

لقد شغلنا قضية المصطلح اللساني ترجمة ومفهوما وتصورا منذ دخولنا عالم البحث اللساني، فكنا نتعرض إلى عدة مسائل مصطلحية تؤرقنا، ولم نجد لها أحيانا إجابات واضحة. وقد استمرّ معنا هاجس المصطلح إلى أن نشأ فريق البحث "النقد ومصطلحاته" ثم نشأ فريق البحث "بمجمع المصطلحات"، وكنا من الأعضاء المؤسسين لهما فزادت قضية المصطلح لدينا اهتماما، واشتغلنا عليها في صلب هذين الفريقين، فاستفدنا من الندوات التي ساهمنا بها فيهما بحثا ومناقشة، ويعتبر هذا الكتاب ثمرة من ثمرات مجهودات قدمناها ومازلنا نقدمها في مسائل المصطلح التي تحتاج إلى دراسة عميقة وواسعة النطاق، وخاصة المصطلح اللساني وما يطرحه من قضايا في تأسيس المفهوم وترجمته وإجرائه في الدرس اللساني العربي. وقد اضطلع بهذا العمل أعضاء هذين الفريقين ومن قدموا ندوات علمية أفادتنا بملاحظات مهمة ساعدتنا على بلورة رؤية مصطلحية. فإلى كلّ هؤلاء وإلى كلّ من ساعدنا على إنجاز هذا البحث نمدّي هذا الكتاب راجين من الله أن يكون نافعا لكلّ طالب علم.

"إنَّ لكلَّ علم اصطلاحًا خاصًا به إذا لم يعلم بذلك لا
يتيسر للشارع فيه الاهتداء إليه سبيلًا وإلى انفهامه
دليلاً"

(التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج 1 ص 1).

مقدمة

تجمع كلّ الدراسات والبحوث المصطلحية على أنّ المصطلحات تمثل مفاتيح العلوم، وهي نواة وجودها، ولا يمكن لها أن تؤسس مفاهيمها ومعارفها دون ضبط هذا الجهاز المصطلحي الذي يؤسس هوية كل علم من العلوم، بل تتفاضل العلوم بمدى تطور جهازها المصطلحي ومسايرته للنظريات العلمية الخاصة به. فتتسم ظاهرة المصطلح بشموليتها لتخصّ كل العلوم والمعارف، ولكنها تتوسل كلّها باللغة لصناعة مصطلحاتها، وهنا يكمن الدور اللساني في تأطير هذه الصناعة، وتحديد قوانينها الواضحة للمصطلح والمولدة له. فيتساق المفهوم مع صناعة مصطلحه في أنساق معرفية تحددها الأسس الفلسفية والمنطقية والأنطولوجية للتكوين المفهوم. وحسب فيستر" لا تحصل في العلوم صفة النسقية إلا إذا احتوت على أنساق مفهومية ولا يمكنها ذلك إلا إذا وجدت تلك الأنساق داخل أنساق مصطلحية" (1981، 85).

فيبني العلم على الملاءمة بين النسقين المفهومي والمصطلحي، وهو ما يؤسس للنظرية المصطلحية بجانبها النظري والتطبيقي، إذ المفهوم تكوين تصوري يتشكل في نسق ذهني تربطه علاقة قصدية مع مصطلح يتشكل في نسق لساني خاص به. ولذلك ارتبط المفهوم بالميدان العلمي وارتبط المصطلح باللغة الخاصة بهذا الميدان في علاقة تكاملية هدفها التراسل والتفاهم بين المختصين. وبما أنّ المصطلح هو الضامن الوحيد لنشأة العلوم وتصنيفها وتطويرها، فإنّ "كلّ نشاط إنساني وكلّ حقّ من حقول المعرفة البشرية يتوفّر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها داخل الحقل الواحد على هيئة نظام متكامل، وتكون على علاقات بمفاهيم الحقول الأخرى كما يتوفّر كلّ حقّ على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه لغوياً. ويصاحب كلّ تقدم وتطور في حقول المعرفة نمو وزيادة في عدد المفاهيم التي تحتاج إلى مصطلحات تقابلها" (علي القاسمي، 1987، 127). فالمصطلحات هي تسميات لغوية لتلك المفاهيم ووحدات رمزية تعبر عن المفهوم كما هو الحال في علم

الإشارات أو الرياضيات أو الفيزياء والكيمياء وغيرها من العلوم التي تبني مصطلحاتها على نمط الرموز.

اختلف الدارسون في تحديد مهام المصطلحية فمنهم من اعتبرها علما مستقلا بذاته له أسسه النظرية والتطبيقية، ومنهم من اعتبرها سليفة علوم أخرى قديمة، مثل علم الدلالة والتسمية والمعجمية ولا فضل لها سوى إضافة التطبيق المنهجي، ومن مناصري هذا الاتجاه الثاني نجد (ساجر، 1990)¹. ولقد مرت المصطلحية حسب كابرّي تيرازا بثلاثة مسارات:

- 1- مسار لساني مصطلحي نشأ في مدارس أوروبا الوسطى والشرقية ويعتمد على تقييس المفاهيم وتسمية المصطلحات بهدف التواصل المهني الدقيق.
- 2- مسار الترجمة الذي اعتمدته المنظمات الدولية المتعددة اللغات وكذلك الدول الثنائية اللسان ومتعددة، ويهدف إلى ضبط المتقابلات المصطلحية التي يحتاجها المترجم.
- 3- مسار تقييسي وتأسيسي يركز على المصطلحية بهدف قيمة اللغة وجعلها مناسبة للتطور العلمي والمهني وملائمة للتواصل المهني في شتى المجالات بما في ذلك المجالات التكنولوجية الدقيقة التي تعتمد على التوليد المصطلحي. ويعني مصطلح "مصطلحية" حسب كابرّي تيرازا على الأقل ثلاثة مفاهيم مختلفة:
 - أ- مجموعة المبادئ والأسس التصورية التي تتحكم في دراسة المصطلحات.
 - ب- مجموعة القواعد التي تحقق العمل المصطلحي.
 - ج- مجموعة المصطلحات التي تكون مجالا من مجالات التخصص المعينة. (انظر كابرّي تيرازا، 1998، 70). وعرف دييوا المصطلحية بأنها "مجموعة من المصطلحات المعرفة بدقة، يعين العلم بواسطتها مفاهيمه" (دييوا، 1994، 43). وأرجع ألان راي المصطلحية إلى ثلاث ممارسات: الممارسة العرفانية والممارسة اللسانية والممارسة الاجتماعية، وهي ممارسات ذات علاقة ترابط متينة (ألان راي، 1988، 30).

1 انظر حول هذه المسألة:

- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin, p. 33.

تعود هذه التعريفات المختلفة إلى تشعب مسارات المصطلح وصعوبة تأسيس المفهوم، إذ كان الهدف من المصطلحية باعتبارها علما ناشئا جديدا، معالجة المصطلحات التقنية والعلمية وتقييسها وجعلها سهلة التداول بين العلماء والتقنيين والمهنيين. وأدى اختلاف الميادين المعرفية والعلمية التي تعتمد عليها المصطلحية إلى اختلاف مناهجها وتنوع مدارسها ومقارباتها ونظرياتها.

لا شك في أن آثار هذا الاختلاف والتعدد انتقلت إلى "المصطلحية العربية" التي لم تستفد من هذا التنوع والاختلاف إلا سلبا مما أثر على مجراها النظري والتطبيقي، فأنتج خلطا مصطلحيا عجيبا في التصور والمفهوم والوضع والتوليد والتقييس والتوحيد والترجمة، فأدى إلى كثرة العوائق الابدستيمولوجية التي حالت دون نشأة مصطلحية عربية أصيلة متصورا ومفهوما ومنهجيا، سنحلل أسبابها العميقة في متن هذا الكتاب موزعة على جميع فصوله. ومن أهم الأسئلة والمشكلات التي بنينا عليها فرضيات هذا البحث:

- كيف يتشكّل المتصور؟
 - كيف يتكوّن المفهوم؟
 - كيف يصنع المصطلح؟
 - ما هي العلاقات الرابطة بين هذه القضايا الثلاث؟
 - كيف انعكست هذه القضايا على البحث المصطلحي العربي تنظيرا وتطبيقا في مستواه العام وفي مستوى المصطلح اللساني خصوصا؟
- سنحاول الإجابة عن هذه الأسئلة في ثنايا أبواب هذا البحث أملا منا في حل بعض مشكلاتها النظرية والتطبيقية المطروحة على الدرس اللساني العربي اليوم، محاولين وضع رؤية خاصة بمشاكل المصطلح اللساني وقضايا الابدستيمولوجية والمعرفية المتصلة بتأسيس المفهوم، والكشف عن العوائق التي تقف أمام تحقق هذه الرؤية. فقسّمتنا الكتاب إلى خمسة أبواب تتضمن تسعة فصول طرحنا فيها قضايا المصطلح اللساني طرحا إشكاليا يتصل بالتنظير والتطبيق، قصد البحث عن أسس تأسيس المفهوم المصطلحي الذي نرى فيه مشغلا مهما بالنسبة إلى "المصطلحية العربية" بصفة عامة، ولا سيما في عصر باتت فيه الدراسات المصطلحية أمرا ضروريا للنهوض باللغة العربية واللاحاق بها إلى مصاف لغات العلم المتطور، فلا

مفر من تأسيس المفاهيم العلمية بعقل عربي قادر على تجاوز عقباته وعقده وتخلصه من الأحكام المعيارية والانطباعية والارتسامية والدغمائية التي لا تزال تقف أمام ثورة علمية عربية حقيقية تقلب الفهم الخاطئ للتراث وتفهم ما هو علم كوني إنساني دون تعصب أو تحيز. بما يفيد نشأة علمية حقيقية تقف على شروط العلم وعناصر تكوينه بكل تجرد وموضوعية. ولذلك فإنّ عوائق تأسيس المفهوم عند العرب ينقسم في رأينا إلى قسمين: قسم يتصل بينية العقل العربي التي لم يصل فيها إلى الفكر التصدي المتعالي الباني لتكوين المتصورات ونقلها إلى مفاهيم حتى تنشأ المعرفة العلمية على أسس سليمة. وقسم يتصل بنظام المؤسسة العربية التي لم تدرك أهمية العلم الحقيقي وكيفية نظامه وشروط تطوره، فبقيت تجتر تراثا محاولة البحث فيه عن إجابات لأسئلة العلم الراهنة- وهو أمر في رأينا لا يجدي نفعاً لأنّ زمان أجدادنا لا يصلح لزماننا وإن ساعدنا ما خلفوه من إرث في حلّ بعض القضايا الراهنة- أو تنقل نقلا من العلوم الغربية دون فهم حقيقي في أغلب الأحيان لشروط تأسيس المفاهيم الغربية في أصولها المعرفية والمتصورية، وهو ما انعكس في الترجمات الخاطئة التي شوهدت العلم المنقول، فزادت من عوائق تأسيس المفهوم عند العرب وعطلت ميلاده أو تولدت عنه مصطلحات لا تفي بحاجة شروط بناء العلم، ممّا جعل "المصطلحية العربية" تتسم بفوضى المصطلح الناتج عن عدم إدراك المفهوم في أصوله وكيفية ترجمته إلى مفهوم تابع من اللغة العربية.

ولهذه الأسباب جعلنا عنوان الكتاب يتسم "بتأسيس المفهوم" قصداً ممّا للفت الانتباه إلى أهمية هذا الأمر في الدرس اللساني العربي وخصوصاً المصطلح اللساني باعتباره مفتاحاً لكلّ العلوم. فإنّ أيّ علم يريد أن يتطور عليه أن يحسن بناء مصطلحاته المناسبة لمتصوراته والملائمة لمفاهيمه، فيدرك شروط إنتاجها إدراكاً واعياً بالظاهرة المصطلحية في تراتب مستوياتها وحدود علاقاتها. ولذلك فإنّ الأسئلة المطروحة اليوم على البحث العلمي العربي هي أسئلة إبستمولوجية تتصل أساساً بتأسيس المفهوم وصناعة المصطلح، وهو ما سنرى جانباً منه في هذا الكتاب يتعلّق بالمصطلح اللساني في جميع مستوياته وقضاياها الراهنة والاستشرافية، بدءاً بطرح الأسئلة وإثارة القضايا ثمّ معالجتها في ضوء النظريات المصطلحية ومقارباتها الحديثة.

الباب الأوّل

**القضايا الابدستيمولوجية
والنظريات المصطلحية
في اللسانيات**

القضايا الابدستيمولوجية والدراسات الاستشرافية في اللسانيات والمصطلح اللساني العربي

"إذا اتسعت العقول وتصورتها اتسعت عبارتها وإذا ضاقت العقول
والتصورات بقي صاحبها كأنه محبوس العقل واللسان"

(ابن تيمية، كتاب الرد على المنطقيين، ص 166)

1.1 مقدمة

استطاعت اللسانيات منذ نشأتها أن تدرس اللغة دراسة علمية في شتى
بجالاتها، وإن كانت درجة العلمية متفاوتة من مستوى إلى آخر، فهي مازالت
تبحث عنها بغية تطويرها وضبطها ضبطاً دقيقاً، ولذلك فهي تتوسع من مجال إلى
آخر لأجل الإلمام بجميع القضايا التي تصلها بالدرس والبحث، وهو ما كانت
تضطلع به دوماً طيلة تاريخها سواء كان ذلك من داخل الدرس اللساني نفسه،
أي البحث اللساني الصريح الذي يعالج قضايا لسانية خالصة مثل دراسة الصوت
والصرف والنحو والدلالة والتركيب بهدف ضبط قواعد الاشتغال فيها، أو كان
ذلك من خارجه وله صلة وثيقة به، مثل البرغماتية والتأويلية واللسانيات العرفانية
والنفسية والاجتماعية والحاسوبية ولسانيات المدونة وتحليل الخطاب والنص، وهي
في نظرنا مجالات لازالت تفرض نفسها على دارس اللسانيات اليوم وفي المستقبل.
يدعونا هذا الأمر إلى التفكير في موقع البحث اللساني العربي وقدرته على

الإسهام في الدرس اللساني العام ومدى قدرته على استشراف مستقبل البحث فيه.

1.2 موقع البحث اللساني العربي من البحث اللساني العالمي

كان لزاما علينا قبل الشروع في البحث عن موقع البحث اللساني العربي من البحث اللساني العالمي أن تعرّض ولو بصفة مختصرة إلى أهم المحطات اللسانية الغربية حتى تتسنى لنا قواعد المقارنة وطبيعة الاستشراف الذي سيطل بنا على عتبات الدرس اللساني العربي وإمكانية إدراك نواقصه وتحديد أسباب عطالته وتشخيص عوائقه الاستيمولوجية.

1.3 محطات لسانية هامة

مرت اللسانيات الغربية بمحطات لسانية هامة خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ساهمت في تطورها المتسارع. وكان للمدارس الألمانية الأثر الكبير في ضبط اتجاهاتها المؤسسة لمجالات بحثها، وخاصة ما قدمه هامبولت من أفكار جديدة اتسمت برؤيته اللسانية للعالم، حيث اشتغل على عديد الألسن مقارنة بينها مما جعله يهتدي إلى دور اللغة في حياة المجموعة البشرية باعتبارها نتاجا مميزا لها، فاعتبر أنّ تطور اللغة مرتبط بتطور المجتمع المنتج لها.

وقد ساهمت مدرسة ليزيش الألمانية، من خلال ما قدّمه النحاة الجدد من أفكار جديدة ثاروا بها على النحاة القدامى، مساهمة جادة أثرت في الدرس اللساني أيما تأثير إلى اليوم خاصة في مجال النحو المقارن باعتماد المنهج التاريخي، فاعتبروا أنّ التغييرات الصوتية المطّردة تمثل سبيلا إلى التطور اللغوي وهي مبنية على قوانين متسقة لا تعرف الشذوذ، ففسروا الظواهر اللسانية على أساس المنهج التاريخي متبعين في ذلك ضبط القوانين اللسانية المتحكمة في كلّ مرحلة. وقد ركّز هؤلاء اهتمامهم أيضا على دراسة اللهجات الحية، فاعتبروا أنّ التطور الحقيقي للغة يمكن ملاحظته من خلال الممارسة اللسانية الحية.

ودعت بعض الفلاسفات التي ظهرت في بداية القرن العشرين إلى البحث في القوانين العلمية المجردة للظواهر، باعتبار أنّ الكون بني على النظام وأصبح البحث

عن قواعد البنية النظامية للظواهر الكونية منهاجا متبعا في شتى العلوم من بينها اللسانيات، فجاءت بنبوية القرن العشرين ردًا على تجريبية القرن التاسع عشر وارتبط المنهج البنوي بنظرية المعرفة وأصبح البحث عن المصطلحات العلمية الواصفة للعلوم أمرا مطلوباً، فلجأ البحث اللساني إلى ضبط جملة من المصطلحات التي تعتمد اللغة الواصفة للقواعد اللسانية البنوية مستفيدة في ذلك من مناهج العلوم الأخرى الدقيقة، فتداخلت الاختصاصات والمناهج في دراسة الدرس اللساني مما جعله يتسم بالتطور واكتساب الصفة العلمية المتميزة عن مناهج القرن التاسع عشر. وسادت البنوية حتى ستينات القرن العشرين مسيطرة على أغلب الدراسات اللسانية باستثناء قلة قليلة في الدراسات الأنثرو سكونية التي لم تؤمن بحدواها وتابعت البحث اللساني غير متأثرة بالمنهج البنوي، فركزت على الجوانب الاجتماعية والنفسية والجغرافية والثقافية والمعرفية في الدرس اللساني.

يؤرخ اللسانيون لعلم اللسانيات بداية من صدور كتاب "دروس في اللسانيات العامة" (C L G) سنة 1916 لفاردينان دي سوسير²، إذ قام هذا الكتاب بثورة جذرية في تاريخ اللسانيات، فتحولت معه اللغة إلى موضوع في البحث اللساني المستقل بذاته، يبحث في خصائصها البنوية وقواعدها العلمية. وأصبحت مجالات البحث واضحة المعالم، فركز دي سوسير اهتمامه على مسائل لسانية مثل الفصل بين اللغة واللسان والكلام والزمانية والآنية، فأصبحت بعده مواضيع بحث مثلت مجالات

1 اعتمد الإنتاج المصطلحي في بداية القرن العشرين على علماء الرياضيات والمناطقية واللسانين مما جعل هذه الفترة تتسم بالتأسيس المصطلحي الذي سيكون له صدئ في تأسيس العلوم اللاحقة (ميلكا إفتيش، 2000، 102).

2 يري بعض الدارسين أن اللسانيات بدأت فعليا عند بداية القرن التاسع عشر إذ بالفعل تعلق البحث اللساني أساسا بالمعطيات اللسانية الملموسة، وظل هذا الاهتمام الشديد بالحقائق الملموسة خاصة لافنة في لسانيات القرن التاسع عشر بوجه عام. وقد أحدث ذلك خروجاً عن تقاليد القرن الثامن عشر التي اهتمت بالبحث في اللغة عن البنى المنطقية والجامعة... ويعد الألماني فرانس بوب (Franz Bopp) (1791-1867) هو المؤسس للنحو المقارن: كما أن عام 1816 هو العام الذي أهدى فيه بوب إلى جمهور اللسانيين مادة لغوية من السنسكريتية مقارنة ببعض اللغات الهندية الأوروبية الأخرى يظل تاريخاً مذكوراً في علم اللسانيات: إذ لم يكن هذا العام بداية عهد المقارنات في الدراسات اللغوية فحسب، بل كان بداية اللسانيات ذاتها بوصفها مجالاً معرفياً يتسم بالنظامية والاستقلال. (ميلكا إفتيش، 2000، 49/45).

علمية في اللسانيات الحديثة. وقد شبه دي سوسير نظام اللغة بنظام لعبة الشطرنج مما جعلها تتسم بالسمة المنطقية والرؤية العلمية، إذ كل قطعة في اللعبة ليس لها قيمة في حد ذاتها وإنما تكتسب قيمتها داخل قواعد نظام اللعبة، وكذلك اللغة، فهي في نظره تشغل بهذه الطريقة. وقادته هذه المقاربة إلى اعتبارية المواد اللغوية من كلمات وحروف، باعتبار أن القيمة المعنوية لكل كلمة تكمن في انتظامها في النظام، أما اختيارها فهو اعتباطي، ولذلك فالعلامة اللسانية عنده اعتباطية من جهة أنها اختيار وتوافق وكذلك إلزامية من جهة ثبات قيمتها النظامية التي تفيد معناها. فأثر هذا الكتاب أيما تأثير في التوجهات اللسانية وغيرها التي سادت القرن العشرين.

نجد من بين هذه التوجهات نشأة عدّة مدارس لسانية مثل مدرسة براغ الوظيفية سنة 1926 وهي فرع من فروع البنيوية "تميّز بدراسة نظام اللغة الكلي بمستوياته المختلفة النحوية والصرفية والصوتية والدلالية دراسة وظيفية محضة" (أحمد مومن، 2008، 136). وكان لهذه المدرسة الأثر البالغ في النظريات الوظيفية التي انتشرت في أوروبا وأمريكا إلى اليوم. ثم نشأت مدرسة كوبنهاغن التي عرفت بالغلوسيماتيك سنة 1936 على يد يلمسلاف وأولدل واتخذت لها من الرياضيات والمنطق منهاجا في دراسة اللغة دراسة كونية تعتمد على المبادئ الكلية للغة المجردة. في حين ظهرت في الدراسات الانتقوسكسونية اتجاهات أخرى تنادي بإدراج المكون الاجتماعي والثقافي في دراسة اللغة، فنجد من بين هؤلاء فيرث وسابير وورف الذين اعتمدوا على الدراسات الميدانية للظواهر اللغوية مستنبطين قواعد اشتغالها وفق السياق الاجتماعي والثقافي والانتروبولوجي لتكلمها. وقد اتسمت الدراسات الميدانية بالوصفية التي اشتهر بها بلومفيلد باعتبار أن الظاهرة اللغوية هي ظاهرة سلوكية ونفسية وعلى هذا الأساس يمكن تحليل أي حدث كلامي. وواصل نحتها هاريس إلى أن اكتشف البعد التحويلي في دراسة البني التركيبية ثم استلهمه تشومسكي وحوله إلى القواعد التوليدية التحويلية سنة 1957 مؤسسا بذلك مرحلة جديدة في اللسانيات نقد فيها الدراسة الوصفية السطحية للغة التي لم تعتن بالبنية العميقة لقواعد التحويل والإنتاج اللامتناهي من الجمل¹، كما اعتمد على مفهوم

1 انظر كتابه:

- CHOMSKY N. 1957, *Syntactic Structures*. The Hague: Mouton.

المتكلم المثالي الذي يتمتع بكفاءة عالية وقدرة على الأداء سليمة. وإلى جانب نظرية تشومسكي هذه ظهرت مسالك أخرى في اللسانيات خاصة في السنوات الستين والسبعين من القرن العشرين كان لها دور التأسيس الحديث في البحث اللساني، من أهمها المجال اليرغماتي الذي اهتم بتحليل أفعال الكلام¹. وكذلك نشأ علم تحليل الخطاب والمحادثة ونظريات التلفظ ولسانيات النص واللسانيات الاجتماعية، وهي مجالات صارت ميادين بحث حديثة تجاوزت مفهوم الجملة لبحث فيما هو أوسع منها، وهو النص أو الخطاب مستفيدة في ذلك من نظريات ومناهج مختلفة.

وانطلاقاً من هذا الطرح، فإذا تمعنا النظر في تاريخ اللسانيات الغربية نجد أنها بنيت على الانتقال من محطة إلى أخرى بهدف الإضافة والتأسيس لنظريات جديدة تتراكم لتتولد عنها مسارات في البحث تستقل فيما بعد، فتكوّن مجالات في الدرس اللساني محكومة بشروط علمية مخصوصة بكلّ مجال. وأمّا إذا تمعنا النظر في "اللسانيات العربية"² فإننا لا نتجاوز حدود النصف الثاني من القرن العشرين للبحث في تاريخها وإذا ما قارنا الإنتاج فيها بما قدمته اللسانيات الغربية من نظريات وآراء مفيدة، فإننا لا نجد إلا بضعة عدد قليل من الكتب لا يتجاوز المائة كتاب وهي كتب في أغلب الأحيان تكرر بعضها أو تقدّم ما جاء في اللسانيات الغربية من أفكار جاهزة يغلب عليها سوء الفهم وعدم دقة الترجمة، ولذلك بقيت الدراسات اللسانية في الوطن العربي ضعيفة لا تلبّي حاجة اللسان العربي إليها في معالجة قضاياها النظامية الداخلية وتطبيقها على المجالات الإبداعية

1 انظر في هذا الشأن الدراسات التالية:

- AUSTIN J. L. 1970. *Quand dire c'est faire*. (1 Ed). Traduit de l'anglais par G. Lane. Paris: Éditions Seuil.
- SEARLE J. R. 1972. *Les actes de langage: essai de philosophie du langage*. (1Ed), Traduit de l'anglais par H. Pauchard. Paris: Hermann.

2 انظر حول هذه المسألة:

- قدور (أ-م)، 2001، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، بيروت/دمشق، دار الفكر المعاصر/دار الفكر.
- مصلوح (س)، 1989، دراسة نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب.
- مصلوح (س)، 2004، في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات وثقافات، عالم الكتب.

والاجتماعية الأخرى، ولهذه الأسباب بقي اللسان العربي يعاني من مشكلات رئيسة عطلت تطوره ودراسه دراسة علمية موضوعية.

1.4 مشكلات رئيسية

1.4.1 التراث مشكلة أم حل

رغم أن اللسانيات باعتبارها علما يدرس الظاهرة اللغوية في جميع جوانبها دراسة علمية لم تنشأ إلا حديثا كما بينا سابقا، فإن بعض الدارسين يحاول أن يبحث لها عن جذور تاريخية وتأصيلية في التراث اللغوي العربي، مما يجعلها تدخل في متاهة البحث التاريخي الذي لا ينفع كثيرا في المقاربات اللسانية الحديثة التي تعول على معالجة الظاهرة ووصفها معالجة آتية. ولذلك، فإن البحث في التراث لإيجاد حلول لظواهر حديثة، قد لا يجد سبيله في أغلب الأحيان، بل قد يكون سببا رئيسا في تعطيل درس اللساني الحديث.

1.4.2 مشكلة تداخل الاختصاصات

أصبحت المقاربات اللسانية الحديثة ضربا من المفاتيح تحوض في شتى مجالات الإبداع اللغوي وارتباطها بحياة الإنسان من علم نفس وعلم اجتماع وفلسفة ونظرية الأدب والنقد وتحليل الخطاب وتحليل الكلام والترجمة والطب والقضاء والإعلامية وعلوم المعلوماتية... فأدى هذا التداخل إلى صعوبة الإلمام بمصطلحات هذه العلوم ودقة مفاهيمها، مما أدى إلى تشعب اللسانيات نفسها وانقسامها إلى مجالات في الدراسة مختلفة، أدت إلى تخصصات لسانية متفرعة ولكنها مكتملة، وهو ما يطرح إشكالا أمام نهضة درس اللساني العربي وتطوره.

1.4.3 مشكلة المنهج

لم يفرّق الدارسون العرب في العصر الحديث بين مستويات الدراسة اللغوية، إذ يخلط أغلبهم بين اللسانيات وعلم اللغة وفقه اللغة والتراث النحوي والبلاغي، وهي مجالات في حقيقة الأمر مختلفة المناهج والتصوّر والموقف من الظاهرة اللغوية، مما أدى إلى اضطرابات منهجية زادت من صعوبة البحث والدراسة وضبط المفاهيم

والمصطلحات الخاصة بكل مجال. فكثيرا ما يخلط الدارس بين هذه المستويات ويظن نفسه أنه عارف بخصائصها وهو غفل عنها، ولهذا السبب وجب التخصص الدقيق والاطلاع الواسع في مجال العلم الواحد حتى يستطيع الباحث التحكم في المنهج وتطبيقه أحسن تطبيق على المستوى اللساني المدروس.

1.4.4 مشكلة التكوين الجامعي

مازالت أغلب الجامعات العربية إلى اليوم تعتمد على المناهج التقليدية في وضع البرامج وطرق تدريسها، وهذا ما يؤدي إلى تكوين الطالب تكوينا عاما يفتقر إلى الدقة في المعلومة والقدرة الفائقة على التحكم فيها، أضف إلى ذلك أن طلاب قسم العربية الذين هم معنيون بتطوير اللسان العربي لا يحسنون اللغات الأخرى التي نشأت بها اللسانيات الحديثة، وهو ما يخلق لديهم اضطرابا في الفهم والتطبيق لما هو مترجم. كذلك تقتصر أغلب الدراسات لديهم على البحث في التراث ومحاولة تحميلة ما لا يحتمل في الدرس اللساني الحديث، فيتم الاقتصار على الدراسات النمطية المتصلة بالتراث اللغوي القديم دون سواه، وهذا يمثل عائقا ابستيمولوجيا في التفكير والرؤية في مسألة اللغة ذاتها، باعتبار أن العربية ممثلة في عصرها الذهبي القديم فقط، وهذا الموقف لا يخدم تطوّر اللسان العربي ومواكبته لعلم العصر، وهو ما أحدث فراغات على مستوى المعجم وتكوين المصطلح المناسب للتعبير عن العلوم الحديثة.

1.4.5 مشكلة الترجمة

تطلب عملية الإنتاج في أي علم من العلوم ضبط مصطلحاته ضبطا دقيقا والتحكم في استعمالها وفهم سياقها وطرق توليدها وظروف نشأتها في لسانها الأصلي. وي طرح هذا الأمر مشكل الترجمة وقضاياها المتصلة بالمفاهيم الأصلية والمفاهيم المنقولة والمعاد إنتاجها في اللسان الخدوف، نعي اللسان العربي في هذه الحال. إذ كثير من الترجمات تضلل القارئ وتوهمه بالمفهوم الصحيح، ولكنها تمثل ضربا من المغالطة والعدول عن المعنى الأصلي الصحيح، وهو ما أدى إلى نشر الأخطاء المعرفية في اللسان العربي وضحه بمفاهيم ومصطلحات خاطئة التصور غير مدركة للصواب، مما زاد الأمور تعقيدا واضطرابا وتفرقة بين الباحثين في مجال

الحقل الواحد، فتجد التنوع المصطلحي لمفهوم واحد والمصطلح الواحد لمفاهيم متغيرة ومتطورة، لم يستطع الباحث اللساني العربي الإمساك بما باعتبار أن النظريات اللسانية نفسها متسارعة التطور ومتبدلة المصطلحات ومبتكرة المتصورات.

1.5 الدراسات الاستشرافية في البحث اللساني العربي

إن الاستشراف عملية حضارية شاملة تقودها الأمة بأكملها كل في مجاله، وبما أن مجال اهتمامنا هو اللسانيات، فإننا نرى الاستشراف فيها مرتبطا بتطور العلوم الأخرى خاصة النظريات الفلسفية والرياضية والإعلامية والمعلوماتية، ولذلك "ترتبط مرحلة التطور بالنسبة إلى أي لغة ارتباطا مباشرا بالعقلية والثقافة والنظرة المستقبلية العامة للشعب الذي يتحدث بها. ومن ثمة يجب أن يكون تاريخ اللغة مرتبطا ارتباطا وثيقا بتاريخ الثقافة القومية" (ميلكا إفتيش، 2000، 67). وبما أن اللسان يحمل هوية الأمة وثقافتها، ويعبر عن رؤيتها للعالم والمستقبل، بات من الضروري الحرص على تطويره وفق ما توصلت إليه اللسانيات الحديثة من نظريات علمية ساهمت إسهاما كبيرا في إعادة بلورة مفهوم اللغة وطرق البحث فيها وربطها بمجالات علمية أخرى مثل الحوسبة والشابكة والنظام الرقمي والمعالجة الآلية وتحليل المدونة تحليلا رقميا وغير ذلك من العلوم الأخرى التي تساعد على تطوير اللغة نذكر منها المجالات التالية:

1.5.1 اللسانيات الاجتماعية

تتم اللسانيات الاجتماعية بربط المعطى اللساني بالظواهر الاجتماعية، فاللسان له أساليب معقدة مرتبطة بالطبقات الاجتماعية واستعماله يكون وفق المجالات الاقتصادية. وانتقال الكلمة من بيئة إلى أخرى يكسبها معنى جديدا، ومن هنا تبرز قضية اتصال الألسن ودورها في تشكيل النظام اللغوي والمعجمي للسان ممثلة في التداخل الأسلوبية والتركيبية والدخيل المعجمي، فتؤثر هذه القضايا في مجرى اللسان ودلالته ووظائفه الاتصالية والتواصلية، ولذلك فإن مجالات اهتمام اللسانيات الاجتماعية متعددة وتندرج ضمنها الدراسات التالية: التعددية اللسانية للمجتمع والازدواجية اللسانية والمواقف اللسانية والسياسة اللسانية والتقييم

والتخطيط اللساني للمجتمع واستخدام المستويات اللسانية في التعليم وأسباب تحوّل اللسان في المحادثة اليومية وما يتصل بها من قيود وتداخل¹. وإن صارت هذه المجالات البحثية مألوفة في الدراسات اللسانية الاجتماعية الغربية منذ ستينات القرن العشرين، فإنها لم تحظ بالدرس في اللسان العربي لأسباب عديدة منها، كما ذكرنا، سابقا توجيه البحث نحو التراث وإرغامه على الإجابة عن هذه المسائل وهو أمر لا يفيد لا من ناحية موضوع البحث أو من ناحية المناهج المتبعة في وصف الظاهرة وتحليلها، كذلك من الأسباب الرئيسية التي حالت دون نشأة اللسانيات الاجتماعية العربية، رفض الصقويين الذين يعتبرون أنّ دراسة اللهجات واللسان العامي لا يستحقان البحث الأكاديمي داخل أسوار الجامعة، ويعد هذا الموقف جريمة في حق تطور اللسان العربي. ولذلك لا توجد إلا بعض البحوث القليلة التي لا تعطي حاحة اللسانيات الاجتماعية العربية، وهو ما يدفعنا إلى المطالبة بمزيد الاهتمام بهذا المجال البحثي الحصب الذي من شأنه معالجة قضايا جوهرية باتت ملحة في تحديد ملامح اللسان العربي من الناحية الاجتماعية.

1.5.2 اللسانيات النفسية

بدأت اللسانيات النفسية منذ النصف الثاني من القرن العشرين باعتبارها علما مستقلا فتم بتأثير الظروف النفسية والفيزيولوجية في اكتساب اللغة عند الأطفال وتعلّمها عند مختلف الأجيال خاصة عند مزدوجي اللسان أو متعدّديه، وقد ساعدت على فهم النمو اللساني وكيفية قياسه وتطويره بالاعتماد على مناهج علمية دقيقة اتجهت وجهات متعددة ومسارات مختلفة ساهمت في تطوير الدرس اللساني الغربي خاصة فيما يتعلق بنظرية النحو التوليدي الذي أنشأها تشومسكي² وبطرق التدريس والإعلام والإشهار والعلاج النفسي. وهي مجالات

1 انظر بحثنا، 2011، حول: تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللسانية، المملكة العربية السعودية، من إصدارات النادي الأدبي بالأحساء.

- Aspects prédictatifs dans l'interférence linguistique: français-arabe. Potsdam: Universität Potsdam, 2008.

2 انظر حول علاقة اللسانيات النفسية بالنحو التوليدي: محسّب محي الدين، 2008، انفتاح النسق اللساني: دراسة في التداخل الاختصاصي، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.

لم تلق حظها في الدرس اللساني العربي إلى اليوم بحثا وتدريسا لافتقار هذا التخصص في الجامعات العربية ولصعوبة الإلمام بالمناهج المعتمدة فيه والمجازة بينها ميدانيا. ولذلك لم تحظ اللسانيات النفسية في الوطن العربي باهتمام كبير بل بقيت مهمشة تدرس باعتبارها مادة فرعية في أقسام علم النفس وهذا ما يدعونا إلى المراجعة والنظر في هذا المجال البحثي المهم الذي من شأنه أن يدعم تطور اللسان العربي.

1.5.3 اللسانيات العامة والتطبيقية

تمت اللسانيات العامة بدراسة الأنظمة العامة للألسن المتمثلة في المستوى الصوتي والصوتي والصرفي والنحوي والتركيبي والدلالي والبرغماتي بالاعتماد على نظريات علمية قادرة على استنباط قواعد هذه المستويات وتفسيرها تفسيراً علمياً، ثم تطبيقها على لسان معين قصد التحليل والتفسير والإلمام بقواعده النظامية. ولكن كانت هذه اللسانيات بفرعها النظري والتطبيقي تحظى بمجالات واسعة من الدراسة سواء كان ذلك عند الغرب أو عند العرب، فإنّ المشكل المطروح على البحث اللساني العربي يتمثل أساساً في المنهج وتطبيق النظرية، إذ يقع كثير من الباحثين في عملية الإسقاط دون وعي بمشاكل النظرية نفسها، وهذا ما يجعل الدرس اللساني العربي غير قادر على استيعاب النظريات الغربية، وهو ما يعوق تطويره وتحديثه. ورغم اجتهاد الباحثين العرب الجدد في تفسير المستويات المعهودة للسانيات العامة أو التطبيقية مثل المستوى الصوتي والصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي والبرغماتي، فإنّ هذه المستويات مازالت أمامها أشواط كبيرة للحاق بما تتوصل إليه اللسانيات الغربية من تسارع في البحوث، وخاصة المرتبطة منها بالتركيب وبالدلالة والبرغماتية في علاقتها بالمعالجة الآلية والحاسوبية.

1.5.4 اللسانيات الحاسوبية

إنّ الحاجة إلى الحوسبة أدت إلى ظهور اللسانيات الحاسوبية التي تحاول محاكاة العقل البشري في فهم الظاهرة اللغوية تنظيمياً وإنجازاً، ولذلك جمع هذا الحقل من المعرفة بين اللسانيات والذكاء الاصطناعي والإعلامية والرياضيات والمنطق بهدف

نقل الذكاء البشري إلى الذكاء الحاسوبي، مما يمكنه من تحليل النظام اللغوي تحليلًا آليًا متعدد المستويات وبأسرع وقت ممكن. وقد قطعت اللسانيات الحاسوبية أشواطًا متقدمة في معالجة الألسن الغربية في حين مازال اللسان العربي متعثر الخطى بطيء الحركة. ويعود هذا السبب إلى عدم الوعي بالثقافة الرقمية ومنجزاتها المذهلة، ثم إنَّ التكوين الجامعي لازال يفصل بين هاتين الاختصاصين وهو اختصاص مبني على تعدد الاختصاصات ولا يكون إلا بالعمل الجماعي، ولهذا فإنَّ النهوض باللسان العربي في هذا الجانب يتطلب إحداث مثل هذه الاختصاصات المتضافرة الجهود.

1.5.5 اللسانيات في خدمة المصطلحية

يعتمد التكوين المصطلحي على ضبط قواعده الدلالية وصياغته اللسانية وهو ما يتطلب معرفة بالنظريات اللسانية، وخاصة تلك التي تهتم بعلم المعجم النظري والتطبيقي ونظرية الدلالة المعجمية، فهي تمثل للمصطلحي أدوات عمل رئيسية تمكنه من صناعة المصطلح وضبط مفهومه ضبطًا دقيقًا، وهو ما نلاحظه من ارتباط بين علم المصطلحية واللسانيات في الدراسات الغربية، مما مكنها من وضع نظريات جادة في العلوم المصطلحية استطاعت أن تبني مسارات في تشكل المصطلحات العلمية التي تساهم بدورها في تطوُّر مجاها العلمي الدقيق. ولكن هذه الدقة العلمية تفتقر إليها الدراسات المصطلحية العربية، إذ أدى الاتصال غير السليم بالمدارس والنظريات اللسانية الغربية إلى خلق اضطراب مصطلحي عند الباحثين، مما جعل نشأة المصطلحية العربية الحديثة تكون معتلة لا ترتقي في كثير من الأحيان إلى مستوى الضبط العلمي الدقيق، فهي تورد مصطلحات متعددة للدلالة على مفهوم واحد، أو عكس ذلك تستخدم مفاهيم مختلفة لمصطلح واحد. وهذا يصيب البحث المصطلحي العربي في شتى المجالات بالعطالة وعدم النمو، ولذلك فحققت البحث المصطلحي مازال خصبا ويتطلب بحثًا علمية جادة تعتمد على النظريات اللسانية الحديثة منهجا علميا دقيقا حتى تتمكن من مواكبة علومها وتطوير ذاتها.

1.5.6 اللسانيات في خدمة المعجمية

لاشك أن العلوم المعجمية الحديثة تعتمد على النظريات اللسانية لتطوير نفسها وتحديد مواضيع بحثها وطرقها المنهجية، إذ استفادت صناعة المعاجم الحديثة من لسانيات المدونة وطرق اشتغالها وكيفية دراستها لبنية الكلمة وتصنيفها للمقولات المعجمية النظرية والتطبيقية من اشتقاق وتوليد ونحت وتركيب ودلالة. فساعدت المناهج اللسانية والثورة الرقمية على إعادة البناء المعجمي وفق قواعد علمية دقيقة تتميز بالدقة وسهولة البحث. فتطوّرت العلوم المعجمية من المعاجم الورقية إلى المعاجم الالكترونية بفضل ارتباط الرقمنة باللّسانيات، وهو مجال رغم حضوره في الدراسات العربية، لا يزال بعيداً عن حاجة اللسان العربي المعجمية إلى التطوير والإمام بشقّ قضايا المعجم التي لا تكون فاعلة إلا بوجود مدونة لسانية تجمع شتات العربية وتعالجها معالجة آليّة ولسانية.

1.5.7 لسانيات المدونة

لقد نشأت لسانيات المدونة 1961 فكان أول من استخدمها جامعة براون الأمريكية، وهي أول مدونة تستخدم إلكترونيا وتشتمل على مليون كلمة اشتقتها الباحثون من النصوص الانجليزية ثم توسعت المدونات إلى 320 مليون كلمة 1996 (المدونة البريطانية)، وهكذا انتشرت هذه اللسانيات في أرجاء أوروبا وأصبحت الشغل الشاغل اليوم في الدرس اللساني باعتبارها مصدراً لتحليل المعجمي وفهم الرصيد اللغوي ودراسة مظاهر تطوره. ومن أبرز مشاغل لسانيات المدونة الترجمة الآلية والمعاجم التأثيلية والدراسات اللسانية العامة المرتبطة بتحليل المحادثة والاستعمال المعجمي والتركيبية. وقد ساعدت الحوسبة على الاستفادة من لسانيات المدونة في دراسة أيّ ظاهرة لسانية دراسة رقمية بواسطة المعالجة الآلية للغات الطبيعية. ورغم أهمية هذا الفرع اللساني في تطوير الدراسات اللسانية نظيراً وتطبيقاً، فإنّ البحث اللساني العربي لم يتجه إليه بعد، وهو نقيصة لا بدّ من الالتفات إليها وإدراجها ضمن اهتماماته، فهي أمر لا بد منه في تطوير اللسان العربي وخاصة الدراسات المعجمية التاريخية التي تعنى بالتأصيل المعجمي.

1.5.8 لسانيات الخطاب/النص

قامت لسانيات الخطاب أو النص على تجاوز لسانيات الجملة إلى دراسة ما هو أوسع منها شكلا ودلالة. وقد نشأت سنة 1952 مع هاريس بأمريكا وكان لها الأثر الكبير في تطوير الدرس اللساني. فتولدت نظريات جديدة اهتمت بتحليل النصوص والخطابات والمحدثات في السبعينات من القرن العشرين، مازالت إلى اليوم تشكل أهمية في الدرس اللساني الحديث¹، إذ فتحت نمحا علميا جديدا في مناهج تحليل النصوص يقوم على دراسة القواعد الجزئية والشاملة المكونة للنص معتمدة على مقاربات عديدة أهمها النظريات البرغماتية والحجاجية والعرفانية وعلم الجمال. وقد توصلت الدراسات في هذا المجال إلى الوصول إلى نتائج علمية مفيدة مكنت الباحثين من إعادة تصوراتهم وتعديل رؤاهم ومواقفهم من فهم الخطاب وتحليله بطرق علمية، غير أن هذا الفرع اللساني المهم لازال بعيد المنال في الدراسات العربية رغم بعض المحاولات الجادة.

1.5.9 الأطلس اللساني

عرفت اللسانيات الغربية مفهوم الأطلس اللساني منذ أواخر القرن التاسع عشر²، فاهتمت الدراسات فيه بلسانيات الميدان وجمع اللهجات ودراستها دراسة علمية باستخراج قوانينها وضبط قواعدها العلمية، فاستفاد منها المعجميون التأيليون وغيرهم ممن يبحث في تاريخ الكلمات والصيغ وتفسيرها انطلاقا من

1 انظر بحثنا التالي:

- "مدخل إلى نظريات تحليل الخطاب"، ضمن: المنوال، تونس، دار المعلمين العليا/سراس للنشر، 2009.

انظر كذلك:

- PAVEAU M-A, SARFATI G-E, 2008. *Les grandes théories de la linguistique: de la grammaire à la pragmatique*. Paris: Armand Colin.

2 تأسس الأطلس اللساني على العمل الميداني واللسانيات الجغرافية إذ قام اللساني الألماني جورج فنكر (George Wenker) بإعداد الأطلس اللساني الألماني (Deutscher Sprachatlas) وكان قد نشره سنة 1876 فتتابعت على إثره أعمال أطلسية أخرى مثل الأطلس اللساني الفرنسي الذي نشر في أجزاء متتالية بين سنوات 1902 و1912 وغيره من الأعمال الأوروبية الأخرى.

الجغرافيا والتاريخ والمجتمع. وقد تطور هذا البحث إلى دراسة مستويات الخطائية عند الطبقات الاجتماعية عند ثلثة من اللسانين الأمريكيين¹ مستخدمين في ذلك المنهج الرياضية والإحصائية في توصيف النيجات وضبط قواعدها النعية. غير أن هذا الميدان لم تعرفه الدراسات العربية إلا قلة لم تتمكن من رصد جميع الظواهر اللسانية في جميع البلدان العربية، وهذا أمر يمثل عائقاً أمام تطور اللسانيات العربية إلى اليوم.

1.5.10 خاتمة

إن البحوث العلمية التي لم تطور نفسها بمواكبة النظريات واستحداث المناهج لا يكتب لها العيش طويلاً. وأمام هذا الزخم النظري والمنهجي المتسارع في البحوث الغربية بات لزاماً علينا أن نواكب العصر بالعلم والمعرفة لا بالنقل والاستهلاك المميت، وهذا ما يفرضه علينا العصر وما ينتجه من علوم تتفاعل لتفهم الظاهرة المدروسة. وبما أن اللسانيات كغيرها من العلوم الأخرى باتت ضرورية لنهضة اللسان العربي لا بد لها من متابعة ما يجري من نظريات في الدراسات المتقدمة حتى تستطيع أن تستنهض قواها، فتنهض معها العلوم الأخرى المتصلة بها التي ذكرنا بعضها سابقاً، وبخاصة تلك التي أصبحت ضرورية لتطوير البحوث ذات الصلة بها، مثل النقد الأدبي وتحليل الخطاب وجمع المدونات والحوسبة وما يتصل بها من طرق منهجية في المعالجة والتخزين وتسريع نقل المعلومة وتحليلها ونشرها بين الباحثين والمهتمين بمجالات متعددة ذات صلة باللسانيات. ولهذا وجب على الباحثين التفتن إلى ما فاتهم من قصور علمي واستدراكه ومواكبه ما هو مستجد من النظريات الناشئة والإلمام بما وإدراك كنهها والاستفادة منها في الدرس اللساني العربي الحديث.

1 انظر في هذا الإطار الدراسات التالية:

- BERNSTEIN B. 1975. *Langage et classes sociales: codes sociolinguistiques et contrôle social*. (1Ed). Traduit de l'anglais par J.- C. Chamboredon. Paris: Éditions de Minuit.
- LABOV W. 1976. *Sociolinguistique*. Traduction by les Éditions de Minuit. (1Ed). Paris: Éditions de Minuit.

المساوي (خ) 2011. تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللسانية: المملكة العربية السعودية، من إصدارات النادي الأدبي بالأحساء.

الفصل الثاني

النظريات المصطلحية

1.6 مقدمة

عرفت الأمم القديمة المصطلح ونخاضت في مجالات معرفية مختلفة معتمدة على التسميات والاصطلاحات في نشأة المصطلحات. فنجد للعرب والإغريق والرومان كما هائلا من المصطلحات وصناعة المعاجم المختصة في موضوع من المواضيع، سواء كان ذلك بالجمع والتصنيف أو بالوضع والتوليد والترجمة. ولكن كان وعيهم بقضية المصطلح مقتصرًا على وضع التسميات وبعض التعريفات اللغوية والاصطلاحية لا غير، وهو ما لم يوصلهم إلى النظر في قضايا المصطلح النظرية. وبقيت محاولاتهم محدودة شكلا ومضمونا وتأسيسا لعلم مصطلحي لم يكسب صفته العلمية وأسس النظرية إلا حديثا على يد المهندس العالم النمساوي أوجن فيستر في أواخر عشرينات القرن العشرين. ثم انتشرت المدارس المصطلحية في شتى أرجاء العالم متأثرة بنظريته المصطلحية الجديدة، فتشكلت المقاربات وأسست المدارس والنظريات المهمة بعلم المصطلح وقضاياه النظرية والتطبيقية مفهومًا وصناعة.

1.7 الأسس الإبستمولوجية للنظريات المصطلحية

تنشأ النظرية في شتى مجالات المعرفة على أسس إبستمولوجية تمهد لوجودها الفكري وتضبط قوانينها العلمية والمنطقية. ولا تنشأ النظريات المصطلحية عن هذا السياق الإبستمولوجي الذي يدعم ظهورها في السياق المعرفي. وتتمثل هذه السياقات في الأسس التاريخية التي حفّت بظروف النشأة، والأسس الفلسفية التي أسست لظهور الفكرة، والأسس اللسانية التي أثرت في بلورة المنهج العلمي المعتمد لديها.

عرف التراث العربي نشأة عميقة بعد نزول القرآن الكريم، فنشأت معجمية مبكره ثم حفظت على اللغة وجمعها وسية تفسير القرآن الكريم وبخط عمومه، وكلمات أخذت على رأس هذه العموم عند خسيث حيث اعتقد مؤسسوه على وضع مصطلحات الضرورية لنشأته في القرن الثاني الهجري. فظهرت كلمة 'مصطلح' لأول مرة مع علماء الحديث¹ كما أن نشأة المعاجم العامة والمعاجم موضوعية الخاصة² ساهمت بشكل مفيد في بسورة رؤية مصطلحية عربية أصيلة أثرت التراث العربي في عدة مجالات معرفية لازالت فاعلة إلى حد الآن في عموم العربية وآدابها. غير أن هذه الرؤية لم ترق إلى مستوى النظرية مصطلحية بالمعنى العممي الحديث. كما عرفت النظريات المصطلحية الغربية الحديثة التي ظهرت ملاحظتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع بروز عدة علوم وتقنيات جديدة أدت إلى تأسيسها في القرن العشرين. وهكذا انتهت هذه المصادر العربية إلى تأليف معجمي محترم تواصل إلى اليوم، في حين ظلت المصطلحية متفومة الاهتمام حتى في عصرنا هذا رغم ما ظهر من بحوث جادة في النصف الثاني من القرن العشرين في عدة جامعات عربية، وتكوين فرق بحث في هذا المجال في بداية القرن الواحد والعشرين وعقد ندوات علمية في الغرض أغلبها ستكون

1 انظر في هذا الشأن الدراسات التالية:

- الراجحي شرف الدين علي، 1985، مصطلح الحديث وأثره على الدرر اللغوي عند العرب، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
 - مقبولي الأهدل حسن محمد، 1990، مصطلح الحديث ورجاله، صنعاء/بيروت، مكتبة الجيل الجديد/مؤسسة الريان.
 - 2 انظر على سبيل المثال: العين للتحليل بن أحمد، البارغ اعلي الثاني، الجمهرة لابن دريد، تذييب اللغة لأبي منصور الأزهري، والصحاح لإسماعيل الجوهري...
 - 3 انظر على سبيل المثال: جبال العرب لخلف الأحمر، الخليل لنصر بن شميل، الأضداد لقطرب...
- فلهت هذه المعاجم في أواخر القرن الثاني الهجري على شكل رسائل لغوية مختصة بالبحث في موضوع من المواضيع كما يبدو ذلك من عناوينها.

نبراسا يضيء طريق نشأة النظرية المصطلحية العربية¹. ويمكن أن نقول أن العرب قديما لم يؤسسوا فكرا مصطلحيا يقوم على التنظير وضبط الأسس المعرفية والفلسفية لعلم المصطلح، بل عرفوا تفكيراً في المصطلح بسبب الحاجة الملحة إليه في عصرهم الذي نشأت فيه عدة علوم استدعت وضع مصطلحات مناسبة لها في التصنيف والاستعمال.

1.7.1.2 الأسس الغربية

لا شك في أن جذور المصطلح تعود إلى الفلسفة الإغريقية التي أثرت في الفكر العالمي بما تركته من أفكار ومقولات تواصلت حتى عصر النهضة، "فمهدت الثورة الفكرية والعلمية والتقنية، منذ القرن السابع عشر، إلى ظهور نموذج اتصالي جديد بين الشعوب أدى إلى نشأة وضع معرفي جديد، مهّد بدوره إلى نشأة علم المصطلح باعتباره مشروعاً علمياً قائماً على أسس علمية دقيقة في القرن العشرين" (ألان راي، 1988، 87). وقد ذهبت كابرّي ترازو إلى أن صناعة المصطلح وتطبيقاته كانتا قديمة، فيكفي أن نشير إلى أعمال لفوازييه وبارتولي في الكيمياء، وكذلك أعمال لتي في علم النبات وعلم الحيوان في القرن الثامن عشر حتى نقر بهذا الأمر (ترازا كابرّي، 1998، 21-22). ولكن اتخاذ المصطلحية صفة النسقية واكتسابها صفة العلمية، لم تبدأ إرهاباً قاتماً الأولى إلا في الثقافتين الألمانية والروسية في الثلث الثاني من القرن العشرين حتى تكتسب المصطلحية عملية التأسيس في الثقافة الغربية عموماً في الثمانينات من القرن الماضي. وما زال هذا العلم لم يتأسس بعد في الثقافة العربية المعاصرة (أرخصيص عبد السلام، 1999، 81). وهكذا لم تعرف المصطلحية التأسيس المنتظم إلا في السنوات الأخيرة من القرن العشرين التي ظهر فيها الفكر المصطلحي بعمق، مبادئ ومناهج مما مكنتها من وضع أسس علمية وطرق منهجية مكنتها من ضبط مجالها النظري والتطبيقي.

1 يمكن أن نعد أن ما يجري في تونس اليوم من نشأة فرق بحث وتقدم دروس جامعية وندوات علمية في علم المصطلح وكذلك المغرب والجزائر وبعض الأقطار العربية الأخرى يمثل الإرهابات الأولى لنشأة علم مصطلح عربي.

تعود جذور النظريات المصطلحية إلى الحقل الفلسفي الذي اهتم بمسألة اللغة وكنية تسمية الأشياء وتحديد العلاقة الرابطة بين الموضوع أو الموجود الطبيعي أو الميتافيزيقي والفكر المعبر عنه. وقد اعتمدت نظرية التسمية على اتجاهين في تحديد علاقة الكلمة بمحيطها الدلالي. فأدخل أنطوان توماس هذين الاتجاهين سنة 1904 وهما اتجاه علم التسمية (onomasiologie) الذي يعتمد على الانطلاق من الكلمة ثم البحث عن النظام المنطقي الذي يجمعها بمختلف دلالاتها، والاتجاه الذي يعنى "بعلم تطور دلالات الألفاظ" (sémasiologie) الذي ينطلق من فكرة معينة لجمع جميع الكلمات التي تعبر عن هذه الفكرة¹. وقد لعبت الفلسفة النمساوية/الألمانية² في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين دورا مهما في تأسيس النظرية المصطلحية الحديثة. وكان الفضاء الاستيمولوجي الذي تأسست عليه هذه الفلسفة، يعتمد على الجمع بين عدة علوم مثل علم النفس والمنطق والرياضيات واللسانيات، وهو ما جعل طابعها العام يتسم بالتركيز على الجوانب النفسية والتجريبية والأنطولوجية³ التي تأثر بما فيستر في وضع إرهابات نظريته المصطلحية في العشرية الثالثة من القرن العشرين. وقد اعتبر عبد السلام المسدي أن "علم المصطلح مبني على شقين: شق اضطلعت به الفلسفة وعلى وجه الخصوص فلسفة اللغة وشق لسان اضطلعت به علوم الدلالة والمعجمية النظرية والتطبيقية". (المسدي، 1994، 18). ولهذا فإن علم المصطلح متشعب بمقارباته متعدد بأسسه ومتميز بنظرياته ذات المشارب المختلفة.

1 انظر حول هذه المسألة:

- *Le trésor de la langue française, Dictionnaire des 19e et 20e s.*, Paris, CNRS Editions, 1972-1994, p. 289.
- 2 نذكر من أهم الفلاسفة برتانو وفريج وكرناب وفيتقأنشتاين (Brentano, Frege, Carnap, Wittgenstein).
- 3 انظر حول هذه المسألة:
- Budin Gerard, 2007, «L'apport de la philosophie autrichienne au développement de la théorie de la terminologie: ontologie, théories de la connaissance et de l'objet». In *Langages*, n° 168, décembre 2007, pp. 11-23.

1.7.3 الأسس اللسانية

لقد اعتمد المعجمي الألماني فرانس دورنزيف واللسانيان فوسلر وفايسقبر، الذين تأثر بهم فيستر في وضع نظريته المصطلحية، على الاتجاهين: علم التسمية وعلم تطور الدلالات لتحديد المهام المختلفة للمصطلحية واللسانيات، وانتهوا إلى أن المصطلحية تعتمد على مقارنة علم التسمية، وتعتمد اللسانيات على مقارنة علم تطور الدلالات¹. وقد مثلت النظرية اللسانية لبهler ويسيرسن بداية من 1920 محطة رئيسية في نشأة النظرية المصطلحية. ولهذا السبب لا يمكن للمصطلحية بجميع فروعها النظرية والتطبيقية أن تستقل عن اللسانيات التي ساعدتها على ضبط أسسها المنهجية ومقارباتها النظرية، فتأثرت بها في البحث عن شرعيتها العلمية وتأسيس وجودها العلمي والابستمولوجي.

1.7.4 بين المصطلحية واللسانيات

اختلف الدارسون في ضبط العلاقة بين اللسانيات والمصطلحية، فمنهم من اعتبرها مجالا من مجالات اللسانيات ومنهم من اعتبرها علما مستقلا بذاته. واعتمد الشق الأول، وهو الغالب، على أن كليهما يعتمد المادة اللغوية رغم اختلاف المنطلقات والمناهج. واعتمد الشق الثاني على أن كليهما مختلف عن الآخر منهجا ومادة مركزا في ذلك على الجانب النظري الذي تستند إليه كل منهما. فنظام اللسانيات ومنطلقاتها غير نظام المصطلحية ومنطلقاتها. ولكننا نعصد الرأي القائل بأن المصطلحية هي فرع من فروع اللسانيات، فهي "اختصاص متولد عن اللسانيات، ويعتمد على بعض الأطر النظرية التي توجه التطبيق ومجموعة من المناهج التي تؤمن صلاحية ما تنتجه" (ديبيك، 1992، 3). ولذلك تعتمد المصطلحية على اللسانيات وخاصة في جانبها التطبيقي، فهي متصلة بعلم المعجمية والنظريات الدلالية وصناعة المعاجم ولسانيات المدونة واللغة المختصة". وتما لا شك فيه أن المصطلحية نشأت مواصلة لعلم التسمية، ولكنها تسمية المفاهيم، وهي حاجة ملحة

1 أنظر حول هذه المسألة:

- Rey, Alain, 1977, *Le lexique: images et modèles, du dictionnaire à la lexicologie*, p. 16.

للتطور العلمي والتقني وضمانا للتواصل اللساني بين شتى مختلف الاختصاصات والألسن" (ترازا كابري، 1998). فالمصطلحية عمل مشترك مع اللسانيات يؤدي فيه المصطلحي دور تحديد المنهج العلمي الذي ينتج المصطلح. وإن الدور الذي تؤديه اللسانيات في مساعدة المصطلحية على تسمية المصطلحات وضبط مجالها التخصصي، هو دور تواصل بالأساس يدفع الباحثين إلى ضبط سياق استعمال المصطلح، "فبديهي أن يكون هذا العلم (علم المصطلح) فرعاً من فروع علم اللسان وأن يستورد أصولاً نظرية وحلولاً علمية من هذه الفروع" (عبد القادر الفاسي الفهري، 1983، 140). وهناك من الباحثين من جعل من المصطلحية "علماً مشتركاً بين اللسانيات والمنطق وعلم الوجود وعلم المعرفة والتوثيق وحقول التخصص العلمي" (علي القاسمي، 1987، 127). ورغم هذه الاتجاهات المختلفة فإن الغالب عليها هو اعتبار المصطلحية "علماً ينتمي إلى اللسانيات التطبيقية ولكنه يحتاج إلى نظرية تسند تطوره" (قوفين، 1985، 13). فالمصطلحية تحتاج إلى عدة فروع في اللسانيات لمساعدتها على ضبط منهجها وتحليل بعض قضاياها وخاصة في جانبها التطبيقي الذي يعني بقضايا تسمية المصطلحات وضبط شكلها المعجمي، وهو ما يجعلنا نكشف طبيعة العلاقة الرابطة بينها والمعجمية في إطار التشارك في البحث والمنطلقات المنهجية والمقاربات الوظيفية.

1.7.5 بين المصطلحية والمعجمية

إن توجه البحث المصطلحي إلى جمع المصطلحات ووصفها ومعالجتها في ميدانها المختص، هو اتجاه برغماتي يعنى بالمستوى التطبيقي الذي تتطلبه الحاجة العلمية التطبيقية بين المختصين والباحثين، حتى تيسر لهم لغة الاتصال والتواصل. وهذا ما جعل أهم البحوث المؤسسة لعلم المصطلحية تنسم بالتطبيق قبل التنظير على غرار ما فعله فيستر، ولهذا لم تظهر الدراسات النظرية والتنظرية إلا في نهاية القرن العشرين. وبما أن علم المصطلح عرف بأنه العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها. (علي القاسمي، 1987، 127)، فهو من هذه الزاوية يلتقي مع المعجمية التي تبحث في دلالة الألفاظ وتصنيفها وضبط مقاييسها المعجمية من بنية وتكوين واشتقاق وتوليد، وهي مسائل تشترك فيها مع المصطلحية التطبيقية.

فتعتمد المصطلحية في تسميتها للمصطلحات على الانطلاق من المفاهيم، ثم البحث عن الألفاظ المناسبة لها. وتعتمد المعجمية على الانطلاق من الألفاظ ثم البحث عن الدلالات المناسبة لها، ولذلك فالفرق واضح من هذه الزاوية في المنطلقات المنهجية والمقاربات العلمية، إذ "يرتكز علم المصطلحات التطبيقي على منهج يعتمد على نهج تسمية الأشياء والمفاهيم قريب من وضع القوائم، وعليه: يكتسب كل تصور باستطاعته أن يشكل موضوع تسمية مدخلا، في حين لا يكرس المؤلف الذي يتسم بطبيعة معجمية مدخلا لتسمية أدنى اسم مندرج" (كابنهود، 2009، 197). واعتبر فيستر أن اللسانيات والمصطلحية ينطلقان من مبادئ مختلفة لمعالجة اللغة. فإذا كانت المعجمية، وهي مبحث لساني، تنطلق من الكلمة دون البحث في شتى معانيها، فإن المصطلحية تنطلق من البحث في قضايا المفهوم دون التركيز على قضايا التسمية ومشاكل النطق وشكل الكلمة التي هي من قضايا اللسانيات¹.

وتلتقي المصطلحية مع المعجمية في نطاق الآليات التطبيقية التي تعني بالتسمية، مثل التوليد والاشتقاق وصناعة المعجم وجمع المدونة، غير أنهما يختلفان في الأهداف النظرية. فالمعجمية تتم بالمعجم العام وتسمية الأشياء العامة التي تدخل في لغة التواصل العادي، بينما تتم المصطلحية بتسمية التصورات التي تتركز على ضبط المصطلحات، وتعتمد على وجود لغة خاصة ضمن ميدان علمي مختص يستدعي من المصطلحي معرفة خاصة بهذا الميدان، وكذلك إلماما بمبادئ اللسانيات، وهو ما يؤكد ضرورة النهج المصطلحي للتعامل مع قضايا تسمية المصطلح وضبط مفهومه.

1.7.6 الأسس المنهجية للمصطلحية

قامت الأسس المنهجية في الدراسات المصطلحية على بعدين رئيسيين: اتجه الأول نحو الدراسات التطبيقية، واتجه الثاني نحو الدراسات النظرية، وهو ما جعل البعض يفصل بين المصطلحية النظرية والمصطلحية التطبيقية، وتعود علل هذا الفصل إلى الأسس المنهجية المتبعة في معالجة المصطلح بجميع جوانبه المنطقية والأنطولوجية

1 انظر حول قضايا المصطلحية والمعجمية ترازو كابرّي في مؤلفها التالي:

- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin.

واللسانية، ولهذا السبب اتخذ الباحثون في قضية المصطلح وجهات نظر مختلفة من ناحية المنطلقات المنهجية، ولكنها تلتقي في الهدف، ألا وهو ضبط علم المصطلح الذي أصبح يمثل "الدراسة النسقية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى مجالات مختصة من التجربة الإنسانية. ويشتمل علم المصطلحات من جهة على وضع نظرية ومنهجية لدراسة مجموعات المصطلحات وتطورها، كما يشتمل من جهة أخرى على جمع المعطيات المصطلحية ومعالجتها، وكذلك توحيدها عند الاقتضاء. فكلّ التحديدات والتعريفات تؤكد أنّ مجاله عام ويشمل كافة التقنيات والعلوم، وكذلك المجالات المعرفية غير العلمية، كما يشمل كافة الأنشطة الاجتماعية المتسمة بطابع التخصص" (أرخصيص عبد السلام، 1998، 4). وهكذا فالمصطلحية النظرية تعني بدراسة المتصورات وكيفية تحويلها إلى مفاهيم، بينما تعني المصطلحية التطبيقية بكيفية تسميتها وفق مقاييس لسانية. فيضطلع علم المصطلحات النظري بموظفتين هما: تمثيل المعرفة ونقلها، ومن العلوم أنّه قد نشأ لتلبية حاجة المتخصصين للتواصل والمحافظة على أحادية المفهوم. وحسب (سلودزيان، 2000) يطبق علم المصطلحات النظري جملة من قواعد التسمية والدلالة الخاصة به من خلال التعريف المنطقي الذي يتمحور حول ميدانه الخاص. وبعبارة أخرى يقوم بوصف المفهوم وتعريفه تعريفا منطقيا يميزه عن سائر بقية المفاهيم المجاورة له في الدلالة، فيضمن بذلك التطابق النسبي بين المفهوم ومتصوره وكذلك العلامة اللسانية الضامنة لوجوده.

وأما علم المصطلح التطبيقي فهو "يركز على اللغة المتخصصة والمقاربة التصورية وأحادية المعنى ووجهة نظر تسمية الأشياء والمفاهيم والتعميد ووجهة النظر التزامنية والتصنيف المنهجي" (كابنهود، 2009، 191). ولذلك يتبع تحليل الوحدات المصطلحية من زاوية النظر اللسانية، كما يحللها أيضا من الزاوية المفهومية وتتطلب هذه الزوايا خطة منهجية علمية يتبعها المصطلحي في عمله. ومن أبرز هذه الخطط نذكر الخطط التالية:

1- خطة ترازو كابري

تبنى هذه الخطة على المنهج التالي:

- جمع المدونة المصطلحية.
- فرز المصطلحات وتصنيفها حسب مجالات اختصاصها.

- تقييس المصطلحات وضبط مفاهيمها.
 - نشر المصطلحات التي وقع تقييسها عند الجهات المختصة.
 - العمل على استعمال هذه المصطلحات في مجالات العمل الخاصة بما¹.
 - 2- خطة ساجر جيان كارلوس
 - تعنى نظرية المفاهيم المصطلحية عنده بثلاث مهمات أساسية:
 - إحصاء مجموعات المفاهيم كوحدة مجردة في البناء المعرفي.
 - إحصاء مجموعات الكليات اللغوية المترابطة وذات العلاقة بالمفاهيم المعينة والمبنية استنادا إلى المفاهيم المدركة.
 - ربط الصلة بين المفاهيم والمصطلحات القائمة عادة على التعريفات².
 - 3- خطة مصطفى فوزيل
 - تحتم هذه الخطة بدراسة المصطلح انطلاقا من النصوص:
 - دراسة المصطلح في جميع النصوص التي ورد بها.
 - دراسة المصطلح ضمن أسرته المفهومية.
 - التصنيف المفهومي.
 - التصنيف الاشتقاقي³.
- ترتكز هذه الخطط على بعض الجوانب وتهمل أخرى، وهو ما يجعلنا نقترح خطة شاملة تجمع بين المصطلحية النظرية والمصطلحية التطبيقية باعتبار أن المدارس للمصطلحات يجب أن يجمع بين عبئ المصطلحي وكذلك معرفة ميدان الاختصاص المصطلحي الذي سيعتعمل فيه المصطلح المؤكد أو الموضوع وضعا جديدا.

-
- 1 انظر ترازا كاري
 - Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin, pp. 48-49.
 - 2 انظر ساجر
 - Sager (J.C.): 1990, *A practical course in terminology processing*. Benjamin, Amsterdam/Philadelphia, p. 100.
 - 3 انظر مصطفى فوزيل "الدراسة النصية للمصطلح"، 2005، دراسات مصطلحية عدد 5، ص 43.
- انظر كذلك الشاهد البوشيخي، 2002، نظرات في الاصطلاح والمنهج، فهو يعتمد على الدراسة الكلية للمصطلح في النص واستنباط الفهم منه.

4- اقتراح خطة شاملة

- ضبط المتصور
- ضبط المفهوم
- ضبط التعريف
- ضبط التتيس
- تحديد المجال العلمي
- تحديد المجال الوظيفي
- تحديد التخصص التطبيقي

بناء على هذه الخطة نقر بأن كلّ منهج صارم لا يمكنه أبداً أن يلم بخصوصيات المصطلح النظرية والتطبيقية إلاّ من خلال الجمع بين عدة تخصصات تتضافر لخدمة المصطلح والمصطلحية باعتبارها علماً يجمع بين عدة علوم أخرى وأبرزها المنطق واللسانيات والفلسفة.

1.8 المدارس المصطلحية

نشأت المصطلحية في مفهومها الحديث في أوروبا في النمسا وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا ثم انتشرت شرقاً في الاتحاد السوفيتي وغرباً في فرنسا وكندا ثم انتقلت إلى شمال إفريقيا وبقية البلدان العربية وبقية بلدان العالم وقد قسم الباحثون المدارس المصطلحية تقسيماً جغرافياً¹ أو تقسيماً وظيفياً² وسنقف في

1 قسم رونديو المدارس المصطلحية إلى ست مدارس حسب الأماكن التي نشأت فيها وهي التالية: المدرسة الألمانية - النمساوية، المدرسة السوفيتية، المدرسة التشيكوسلوفاكية، المدرسة الكندية- الكيبكية، المدرسة الفرنسية، المدرسة البريطانية. (انظر رونديو في كتابه):
- Rondeau, G, 1984, *Introduction à la terminologie*, Paris, Gaétan Morin, pp. 38- 45.

2 قسمت تيرازا كابريري المدارس المصطلحية حسب مهامها الوظيفية إلى ثلاث مجموعات: تتم المجموعة الأولى بالمصطلحية الموجهة نحو اللسانيات تمثلها المدرسة النمساوية والمدرسة السوفيتية والمدرسة التشيكوسلافكية. وتتم المجموعة الثانية بالمصطلحية الموجهة نحو الترجمة تمثلها المدرسة الكندية الكيبكية والمدرسة البلجيكية. وتتم المجموعة الثالثة بالتخطيط اللساني والتتيس المصطلحي وهي منتشرة في البلدان التي تتم بلغاتها الوطنية وتطوير اقتصادياتها مثل كندا وماليزيا واندونيسيا وغيرهم. (انظر تيرازا كابريري في كتابها):
- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin, pp37-38 ..

هذا البحث على أهم المدارس المصطلحية التي تعتبر مرجعا أساسيا في المصطلحية:

1.8.1 المدرسة النمساوية/الألمانية

قامت هذه المدرسة على أعمال أوقين فيستر الذي أنجز أطروحة دكتوراه سنة 1931 بعنوان "التقييس الدولي للغة التقنية"¹ أسس فيها المبادئ العامة للنظرية المصطلحية الحديثة، فاعتبر النظام المفهومي أمرا أساسيا في الدراسة المصطلحية الموجهة نحو التقييس الذي أصبح حاجة ملحة لضبط المصطلحات التقنية الجديدة التي انتشرت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وبات توحيدها وتقييسها أمرا ضروريا لتسهيل عملية التواصل بين جمهور المهندسين والتقنيين. وقد طبق فيستر مبادئ علم التسمية على لغات الاختصاص بهدف تطوير النظرية المصطلحية، "فكان أول من وضع نظرية حاولت الاستفادة من معطيات علم المنطق ونظرية المعرفة لحلّ مشاكل التواصل بين أهل الاختصاص. وكان الهدف الرئيسي لعمل فيستر في هذا الحقل وضع تصنيف لترتيب التصورات على شكل مسارد" (نيدوييتي، 2009، 117). وقد انطلق فيستر في نظريته من المفاهيم لوضع المصطلحات، فاعتمد على المنطق والأنطولوجيا وعلم التوثيق والمعلوماتية للبحث في العلاقات الرابطة بين المفهوم والمصطلح، وذلك بهدف التصنيف والتقييس، فجعل لكل مفهوم مصطلحا واحدا يقابله في الاستعمال، فجمع بين التنظير والتطبيق محاولا الجمع بين اللسانيات والمصطلحية باعتبارهما يكتملان في المنهج ولتقيا في التنظير والتطبيق.

1.8.2 المدرسة التشيكوسلوفاكية/أو مدرسة براغ

نشأت مدرسة براغ المصطلحية مع بداية الثلاثينات من القرن العشرين متأثرة بالمدرسة اللسانية الوظيفية، وكان من أشهر أعلامها دروز، فاعتنت بالبعد البيوي والوظيفي في اللغة المختصة التي هي مهاد علم المصطلح فدرست المصطلحات من

1 انظر أوقين فيستر:

- Wüster, Eugen, 1931, *Internationale Sprachnormung in der Technic. Besonders in der Elektrotechnik*, Berlin, VDL- Verlag.

هذه النواحي معتبرة أن المصطلح له دور وظيفي في اللغة المنبئية، وخاصة في الوضعيات المتعددة الألسن التي تحتاج إلى التوحيد المصطلحي وتقييسه، قصد التواصل بين الأكاديميات العلمية التشكيكية والسلافية وحرصا على الاستمرار بينها وتطويرها.

1.8.3 المدرسة السوفيتية/أو مدرسة موسكو

نشأت هذه المدرسة في بداية ثلاثينات القرن العشرين وكان من أبرز أعلامها كابلجين ولوطو وكندلكي ودرينز الذين تأثروا بأعمال فيستر في توحيد المصطلح وتقييسه، خاصة في وضعية الاتحاد السوفيتي المتعدد الألسن، فاعتتت بمشكل التوليد المصطلحي والتوحيد، وهو ما جعلها تربط بين المنهجين اللساني والمصطلحي في أعماها ذات الترجه التطبيقية أكثر منه تنظيرا.

1.8.4 المدرسة الكندية/الكيبكية

نشأت المدرسة الكندية الكيبكية في بداية النصف الثاني من القرن العشرين وقد استفادت هذه المدرسة من نظريات المدارس السابقة لها، ومن أبرز أعلامها رونديو وبولنجي، وكان توجهها العام نحو الترجمة، وخاصة ترجمة المصطلحات بين الأنغليزية والفرنسية، وهما لغتا البلد قصد تسهيل التواصل العلمي بين الأكاديميين والباحثين باللغتين، وكذلك تسهيل التعامل الإداري في مؤسسات الدولة. فكان منيحها يعتمد على الدراسة المصطلحية اللسانية التي تبحث في قضايا المفهوم وعلاقته بالتسمية والتمييز بينه وبين اللغة الخاصة والعامة، وهو ما جعلها تضفي طابعا اجتماعيا على الدراسة المصطلحية، فنظرت إلى المصطلح في أبعاده اللسانية والتواصلية.

1.8.5 المدرسة الفرنسية

نشأت المدرسة الفرنسية في السبعينات من القرن العشرين، وكان من أبرز مؤسسيها فلبار وراي ودوبوف ودو بيسي. وقد اهتم هؤلاء في أعمالهم بالاشتقاق المصطلحي وكيفية توليده وتعريفه وقياسه معتمدين في ذلك على مفهوم الحقل الدلالي قصد البحث في كيفية التصنيف المصطلحي

وفق هذه الحقول وضبط التعريف المناسب لكل مصطلح داخل نسقه المعرفي الخاص.¹

1.8.6 المدرسة البريطانية

نشأت المدرسة البريطانية كغيرها من المدارس الأوروبية في النصف الثاني من القرن العشرين ومن أبرز أعلامها ساجر.² ونجحت في بحوثها نوح الجمع بين النظرية والتطبيق، فركزت أعمالها على قضايا التفريق بين المصطلح والكلمة والتمييز بين اللغة الخاصة واللغة العامة، واتجهت نحو تكوين البنوكا المصطلحية ووضع قواعد تعليمية المصطلحية والبحث في كيفية تشكل بنية المصطلح.

1.8.7 المدرسة البلجيكية

نشأت المدرسة البلجيكية في النصف الثاني من القرن العشرين كغيرها من المدارس الأوروبية، وتميزت عنها بالنظرة الشمولية، فجمعت بين المصطلحية والترجمة العامة والترجمة الفورية، ووسعت دائرة أعمالها المصطلحية، فاهتمت بجميع مجالات المعرفة العلمية والإنسانية، فعالجت قضايا المصطلح من زوايا بحثية متعددة وخاصة قضايا الترجمة الثنائية للغة أو متعددة اللغات معتمدة في ذلك على علوم الإعلامية، ومستفيدة منها في المعالجة الآلية لقضايا المصطلحية ودورها في تطوير اللغات وتسهيل التواصل بينها. فأنشأت معهدا عاليا للمتترجمين والمتترجمين الفوريين

1 انظر حول المدرسة الفرنسية الدراسات التالية:

- Guilbert. L, 1973, «La spécificité du terme scientifique et technique», in *Langue française*, n° 17. Paris, Larousse.
- Rey. Alain, 1949, *La terminologie*, collection Que sais-je n° 187. Paris, Presse Universitaire.
- Lerat. P, 1995, *Les langues spécialisées*, PUF, Paris.

2 انظر حول المدرسة البريطانية الدراسات التالية:

- Sager, Juan Carlos, 1988, "The Status of Terminology as an Independent Discipline", *Parallèles*, Cahiers de l'Ecole de Traduction et d'interprétation de l'Université de Genève n° 10, pp. 12- 23.
- Sager, Juan Carlos, 1990, *A Practical Course in terminology Processing*, Amsterdam/Philadelphia, John Benjamins.

(ISTI) تولى الاهتمام بالبحوث المتصلة بقضايا المصطلحية وعلاقتها بالتعدد اللساني الموجود بالبلد.¹

1.9 المقاربات المصطلحية

اختلفت المقاربات المصطلحية باختلاف أسسها النظرية التي امتدت إليها في معالجة المصطلح من نواحي عديدة فلسفية ولسانية واجتماعية ونصية وتواصلية وتعود هذه المقاربات إلى مدارس مصطلحية مختلفة تناولت معالجة المصطلح من جوانب متعددة حسب وظائفه وطرق استخدامه في المعرفة العلمية.

1.9.1 المقاربة العامة/الفلسفية

تتعلق المقاربة المصطلحية العامة من دراسة المفهوم دراسة علمية دقيقة، وهي دراسة تقوم على التسق الفلسفي للمفهوم والبحث في العلاقات المنطقية والأنطولوجية² الكامنة وراء تأسيس المفهوم داخل الوجود الفكري، وكذلك تصنيفه ضمن شبكة من المفاهيم في اللغات العلمية والتقنية الخاصة. وهو ما يجعل تأسيس المفهوم قائما على الوصف الفلسفي المتعالي عن السياق اللساني والدلالي الجاري في مستوى الإنجاز اللغوي الخاص. ويجعلنا هذا الأمر نميز بين المفهوم الدلالي للكلمات الذي يتحدد في التعبير اللغوي والمتصور الذي يؤدي إلى نشأة المفاهيم المصطلحية. وعلى هذا الأساس يكون تحديد المعاني المصطلحية خارجا عن

1 أنظر حول ما أنجزته المدرسة البلجيكية من دراسات في المصطلحية والترجمة واللسانيات المقال التالي:

- Mertens, Jean & Libert, Isabelle & Simal, Isabelle, 1994, «Traduction, Interprétation, Industries de la langue, Lexicographie et Terminologie en Belgique, une bibliographie sélective: 1980-1992», in *Meta journal des traducteurs* Vol.39.n° 1, pp. 257-294.

2 أنظر حول هذه المسألة:

- Wüster, Eugen, 1976, «La théorie générale de la terminologie: un domaine interdisciplinaire impliquant la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et les sciences des objets». *Essai de définition de la terminologie. Actes du colloque international de terminologie. Québec, manoir du Lac Delage du 5 au 8 octobre 1975, Québec, l'Éditeur officiel du Québec, pp. 49-57.*

دائرة السياق اللساني والبرغماتي، بل هي مستقرة التعريف وموحدة المفاهيم. فيقابل كل مصطلح مفهومًا خاصًا به في الاستعمال. ولا تعني المقاربة العامة التي يمثلها فيستر ومن فجّه نمجّه بالشكل المعجمي للمصطلحات، بل تبحث في كيفية إنتاج المفاهيم وتشكلها في الفكر العلمي والتقني على وجه الخصوص.

1.9.2 المقاربة اللسانية النصية

تضيف المقاربة النصية إلى المقاربة الفلسفية العامة البعد النصي الذي يتكون فيه السياق الاستعمالي للمصطلح، أي البعد الوظيفي الذي يضطلع به المصطلح في تكوين بنية النص العلمية والمفهومية. ويتناسب المصطلح مع مفهومه داخل السياق النصي، وتبعًا لهذا الأمر قامت هذه المقاربة على الجمع بين المعالجة المفهومية والمعالجة اللسانية للمصطلح، فأصبحت الظواهر اللسانية من تركيب ومعجم وصرف ودلالة ذات أهمية في تحليل الوحدة المصطلحية¹ وتستند هذه المقاربة إلى منطقي السياق النصي باعتبار أن المصطلح مادة لسانية تحمل مفهومًا لا يتواجد إلا من خلال سياقات النص الملائمة لوجوده المفهومي. وهكذا تتقلص دوائر الغموض المفهومي التي تنشأ عن الاشتراك اللفظي بواسطة تحديد سياقات الاستعمال النصية، فتمكن من ضبط العلاقات التركيبية والمفهومية وتفسير كيفية انتظامها داخل النص. وهو ما يمكن من وضع قواعد سليمة للتمييز بين المصطلح والكلمة العامة وضبط الحدود والخصائص البنوية والوظيفية لكل منهما. وتمكّن المقاربة النصية من ضبط كل السياقات التي يرد فيها المصطلح بغية السيطرة على تحديد مفهومه الصحيح.

وقد اعتمدت المقاربة النصية على مناهج لسانيات المدونة لتستخرج المدونة المصطلحية. وتضبط سياقات استعمالها وتميظها تميظًا آليًا "وقد خلق هذا

1 انظر حول المقاربة النصية الدراسات التالية:

سلودزيان مونيك، 2009، "بروز علم مصطلحات نصي وعودة المعنى" ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات: ترجمة ريتا عوض، بيروت، المنظمة العربية للترجمة.

- Lethuillier, Jacques, 1991, «Combinatoire, terminologies et textes», in *Meta*, journal des traducteurs. Vol.36, n° 1, pp92-100.
- Kocourek, Rostislav, 1991, «Textes et termes», in *Meta*, journal des traducteurs. Vol.36, n° 1, pp. 71-76.

التحول المنهجي صدمة زعزعت أسس العقيدة الفيسترية. فبين المبادئ السيميائية التي تطبق في بنوك البيانات المصطلحية وتلك التي تضم لسانيات المدونة، اتضح جليا وجود شرح معرفي يجعل هذه العقيدة في وضع حرج" (سلودزيان مونيك، 2009، 106). فتجاوزت المقاربة النصية المقاربة الكلاسيكية العامة القائمة على دراسة العلاقة الرابطة بين المصطلح والمتصور أو المفهوم والمرجع إلى مقارنة تقوم على الأبعاد العلائقية المترابطة في المدونة النصية التي تشكل المرجعية السياقية والدلالية والمفهومية لدراسة محتوى المصطلح. وباتت المقاربة العامة التي تبحث عن أحادية المفهوم لكل مصطلح لا تصلح إلا للغة الاصطناعية، أما اللغة الطبيعية فتناسبها المقاربة النصية التي تبحث في المفهوم المناسب للمصطلح المناسب وفق السياق المناسب. ولهذا "يجدر التنبيه هنا إلى أن موقع المصطلح من النسق المفهومي الذي ينتمي إليه لا ييسر على وجهه الصحيح إلا بعد الفراغ من دراسة المصطلح في كل نصوصه ومن ثمة فعلاقته هي التي تبين لنا موقعه" (محمد أزهرى، 2005، 68).

1.9.3 المقاربة اللسانية الاجتماعية

تأسس هذه المقاربة¹ على دراسة المصطلحات دراسة ميدانية تنطلق من المجالات المعرفية المتخصصة، فتجمع مدوناتهما المصطلحية وتقوم بتحليلها من ناحية استخدامها من قبل المختصين، كل في ميدانه، بهدف تسهيل عملية التواصل الاجتماعي، وتقريب المفاهيم من المجالات المهنية المعنية. فلذلك تهتم بالخصائص الاستعمالية للمصطلح في وضعية تواصلية معينة تسمح بتحليل خصائص الاستعمال. وتضبط من يستعمل هذه المصطلحات لأجل تحديد مفاهيمها انطلاقا من هذه الوضعية التواصلية الميدانية التي يتحكم فيها من يستعمل المصطلح وفق قيود علمية مهنية واجتماعية معينة وسياقات تواصلية مخصوصة. ويتولى جمع معطيات التحليل من يهتم بدراسة المصطلح في سياقه اللساني الاجتماعي، أي في

1 انظر حول هذه المقاربة الدراسات التالية:

- Gaudin, François, 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie*. Bruxelles: Éditions Duculot.
- 1993, *Pour une socioterminologie: des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles*, Publications de l'Université de Rouen.

علاقته. من يستعمله وفي أي مجال تخصصي يتم استعماله، وكذلك بضبط العلاقة المهنية بينه وبين المجالات المهنية التخصصية المجاورة له أو القريبة منه. فيفتح المصطلح على أبعاده التواصلية الاجتماعية بغية تسهيل المعارف ونشرها بين المتعلمين والمهنيين.

1.10 النظريات المصطلحية

تعددت النظريات المصطلحية واختلفت أسسها النظرية والتطبيقية باختلاف مصادرها المعرفية والفلسفية بالخصوص، وسنعرض أبرزها في تناول المصطلح من شتى جوانبه التصورية والمفهومية واللسانية والاجتماعية.

1.10.1 النظرية المتصورية

تعود النظرية المتصورية إلى الدرس الفلسفي¹، وهي تعنى بالنظام الفكري الذي يبني المتصورات. "فالم تصور هو عنصر فكري وتكوين ذهني يمثل موضوعا فكريا ذاتيا. ويتكوّن المتصور من مجموعة خصائص مشتركة تصنف الأشياء تصنيفا ذاتيا. وتساعدنا هذه الخصائص باعتبارها متصورات على بناء تفكيرنا وتواصلنا" (تيرازا كابري، 1998، 84). فالنظرية المتصورية تبحث في الخصائص الذهنية والعرفانية، وتبني الفكر المتصوري الذي يقوم عليه المعنى المتصوري قبل أن يصبح مفهوما يدرك بالمعنى الدلالي ضمن مجموعة من الخصائص المفهومية والعلائقية التي تمكننا من ضبط محتوى المفهوم. وفي هذا الإطار التقابلي بين المتصور/المفهوم يقدم إيف جنتيوم تعريفه التالي: "إننا نضع المفهوم، وهو عبارة عن محتوى قابل للوصف بواسطة تعريف معجمي في مقابل المتصور، وهو محتوى يتم تحديده بالكامل بواسطة تعريف لازم" (جنتيوم، 2009، 323).

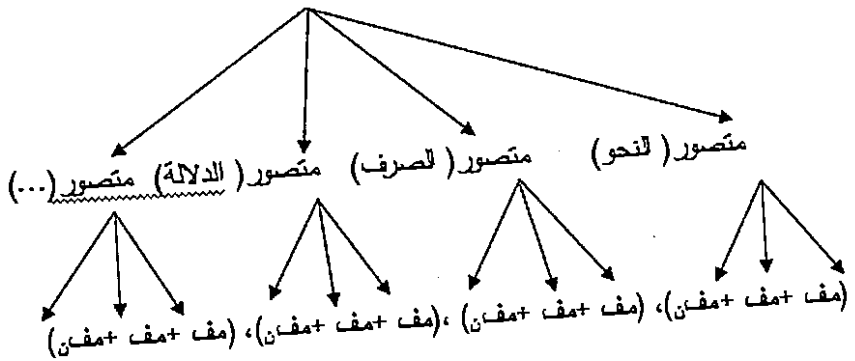
وقتم النظرية المصطلحية بطبيعة المتصور وكيفية اشتغال علاقاته بالمتصورات الأخرى في النظام الفكري ذي الطبيعة المنطقية والأنطولوجية، ويمثل الحقل المتصوري لأي علم من العلوم. فتلقت الأبعاد الفكرية التي تكون المتصور وتعطيه

1 انظر حول هذه المسألة الدراسات التالية:

- Cassirer, Ernest, 1977, *Substance et fonction. Élément pour une théorie du concept*, Paris, Minuit.

معنى تصوريا مجردا، قد تكون له علاقة بالواقع المعيش وقد لا تكون له هذه العلاقة فينبغي عن طريق التجريد. ومن هذا المنطلق تأسست النظرية التصورية على ركيزتين أساسيتين تتمثلان في تكوين المتصور وكيفية انتظامه داخل شبكة من العلاقات الرابطة بينه وبين المتصورات ذات الصلة المعرفية بميدان فكري معين. وبما أن المتصورات وحدات معرفية ذهنية، فهي تشكل البنى الفكرية التي تسمح لنا بتصور المقولات الوجودية، وتمثيل خصائصها في الفكر واللغة والوجود. وهذا ما يجعل عملية تصنيف المتصورات ونمذجتها وفق مقولات تصنف إلى أقسام ممثلة بمجموعة من المفاهيم، وتحول لنا تفرعها إلى مقولات فرعية تعود بالنظر إلى المقولة الأساسية البانية للعملية الفكرية التصورية لأي علم من العلوم، إذ من الممكن أيضا أن يتم تصنيف المتصورات تبعا للطبقات التصورية. تفترض هذه الطبقات "العليا" وجود عناصر "أولية" أو بالأحرى "كليات" غير قابلة للتحديد تقريبا والتسليم بها" (برونو، 2009، 279). فاللسانيات مثلا "علم يهتم بدراسة اللغة دراسة علمية"، يمثل هذا التعريف متصورا فكريا في ذهن المختصين، ثم يتفرع إلى متصورات أخرى تنتج مقولات فكرية فرعية تتولد عنها مفاهيم فرعية، ثم تتولد عنها مصطلحات خاصة، ثم تتولد عنها لغات خاصة، وهكذا دواليك في العملية التصورية التي تبني عليها النظرية التصورية في الفكر المصطلحي.

متصور (اللسانيات)



تتولد عن شبكة المتصورات التي تعود إلى متصور رئيسي شبكة من المفاهيم (مف) تؤدي إلى إنتاج شبكة من المصطلحات تتفاعل فيما بينها لتنتج دلالة الخطاب العلمي في حقل من الحقول المعرفية. ولذلك فالنظرية التصورية تهتم

بتكوين المحتوى القصدى الذي يعين الخصائص الفكرية للمتصور من ناحية، وتتم كذلك برصد المعلومات الفكرية وجمعها في محتوى متصورى يؤدي إلى إنتاج المفاهيم المناسبة لهذا المتصور.

وقد اعتبرت كابري أن هناك ثلاث قضايا رئيسية تبحث فيها المصطلحية في علاقتها بالنظرية المتصورية وهي: اكتساب المعارف وتكوين المتصورات وتنظيم المتصورات. وتعتبر القضية الثالثة أقرب إلى اهتمامات المصطلحي، (تيرازا كابري، 1998، 87). وتستمد هذه القضايا الثلاث مشروعيتها من مشارب مختلفة، وهي علم النفس المعرفي والفلسفة والمنطق والعلوم التقنية والتكنولوجية وتؤكد هذه المصادر المعرفية المختلفة صعوبة تكوين المتصور وضبط خصائصه الفكرية. ولذلك تكمن مهمة العمل المصطلحي في النظرية المتصورية في ضبط الأنساق الفكرية المتولّد عنها المتصور قبل أن يتحوّل إلى مفهوم.

1.10.1.1 التناسب الدلالي بين المتصور والمفهوم

دأبت بعض الدراسات اللسانية والمصطلحية على دمج المتصور بالمفهوم أو اعتبارهما شيئاً واحداً، وقد طرح هذا الخلط مشكلة في النظريات المصطلحية، مما أدى إلى إعادة النظر في هذه المسألة على أساس التمييز بينهما،¹ فعرفت المنظمة الدولية للتقييس المصطلحي (ISO) المفهوم على أنه "وحدة فكرية مكونة من تجريد بعض الخصائص المشتركة لمجموعة من الأشياء" (ISO 1087). وقد ذهب الفيلسوف أرنست كاسيرر إلى أن المتصور هو فعل إدراكي بالنسبة إلى المتصورات القائمة على التجربة، أما المتصورات القائمة على الفعل الفكري، فهي تخص العلوم

1 انظر حول هذه المسألة الدراسات التالية:

- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin.
- Depecker, Loïc, 1997, *La mesure des mots, cinq études d'implantation terminologique*. Rouen. Publications de l'Université de Rouen.
- Rastier, François, 1991, *Sémantique et recherches cognitives*. Paris, PUF.
- Gaudin, François, 1996, «Terminologie: l'ombre du concept», in *Meta: Journal des traducteurs*, Vol, 41, no4, pp. 604-621.

المجردة مثل الرياضيات (أرنست كاسيرر، 1977، 23). ولذلك فالمتصور هو صورة ذهنية لا شكل لها في اللسان عكس المفهوم الذي هو صورة ذهنية يمكن تحويلها إلى مصطلح، ومن ثمة تسميتها لسانيا، وعليه فإن ما ذهب إليه دي سوسير من أن العلامة اللسانية هي شيء مزدوج بين توحيد الرمز اللغوي ومتصوره لا يصلح إلا في النظرية اللسانية باعتبارها تعالج العلاقة الدلالية بين المدلول والمُدلول، أما في النظرية التصورية، فلا يمكن أن تجري هذه العلاقة باعتبار أن الصورة الذهنية لا تتناسب دوما مع العلامة اللسانية لأسباب نفسية وعرفانية، وهو ما يجعل أمر الترجمة انطلاقا من مبادئ هذه النظرية أمرا صعبا. فالتصور يختلف من لغة إلى أخرى لأنه مرتبط بعملية الإنتاج نفسها عكس المفهوم الذي يمكن تعريفه انطلاقا من مكوناته اللسانية ومن مدونة النصوص الوارد بها. ويعتبر ديكر "أن عدم تطابق المتصور مع المدلول يحتاج إلى إعداد برهنة فعلية وذلك من خلال إجراء مقارنة اللغات وتحليل الحقول التصورية وتأثيرات الإجماع التي يولدها الرمز" (ديكر، 2009، 152). فتشكل عملية التطابق والتناسب بين المتصور والمفهوم أمرا إشكاليا في النظرية المصطلحية تشعب فيه العلاقات، إذ من خلال التصورات نبي تفكيرنا ونذكر عالم الأشياء وبواسطة التصورات نفكر في العلاقات القائمة بين التصورات ذاتها بالبحث في الأسس المنطقية لتكوين المتصور. ولذلك فالمنطلقات مختلفة بين المتصور والمفهوم، ويمكن معالجة قضية المتصور ومدى تناسبه مع المفهوم بالاعتماد على النظرية القصدية التي سنخصص لها بابا مستقلا في آخر هذا الكتاب.

1.10.2 النظرية المفهومية

تعالج النظرية المفهومية المفاهيم باعتبارها عناصر تنتمي إلى حقل متصوري معين، أي تحديد هويتها المفهومية انطلاقا من تصنيفها وضبط علاقتها بالمفاهيم المجاورة لها في حقل تخصصها، وكذلك تبحث في مسألة التناسب المفهومي بين المفهوم والمصطلح، "ولا يتأني لنا إدراك كنه النظام المفهومي لعلم من العلوم حتى نحقق تصنيفا مفهوميا يقوم على أسس موضوعية ومنطقية" (علي القاسمي، 1987، 127). فالمفهوم يتشكل بإدراك تنظيم الخصائص الموضوعية التي يتمثلها المصطلحي في ذهنه فيجردها أو يعطيها صورة مجردة، فتحدد العلاقات المفهومية داخل النسق

المعرفي الذي يحتضن الشبكة المفهومية للعلم المعني، ولذلك فالنظرية المفهومية تعني بضبط المفهوم وفق منظومته المعرفية التي تحيل على تسميته المصطلحية، ويمكن من تعريفه تعريفاً مفهومياً، وحسب ساجر فإن المصطلحي يصف المفاهيم بطرق ثلاث هي:

1- تحديد المفاهيم في حد ذاتها.

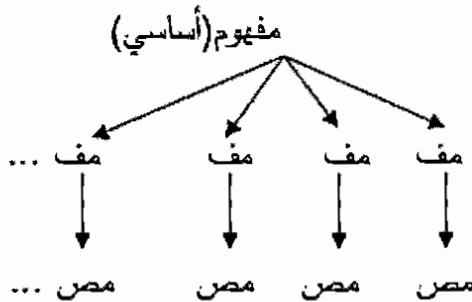
2- تحديد المفاهيم وفق العلاقات الرابطة بينها وكما يعبر عنها في البناء المعرفي وتحقق وجودها في أشكالها اللسانية.

3- وصف المفاهيم حسب الشكل اللساني المناسب سواء كان ذلك مصطلحاً أو جملة أو تعبيراً حتى تتمكن من معرفته في اللغة الواحدة، (ساجر، 1999، 2).

تمثل هذه المراحل منهجاً في النظرية المفهومية، فهي مترتبة منطقياً تمثل المرحلة الأولى فيها البناء الداخلي للمحتوى المفهومي المجرد الذي يتكوّن من السيمات المفهومية التكوينية الأولى، وهي سيمات تبني الخصائص المفهومية للمفهوم باعتباره وحدة ذهنية مجردة تمثل صورةً لتصور ما. ويتمثل هذه المرحلة المصطلحي بصورة ذاتية، فهي قائمة على الإدراك والتمثل المعرفي للمفهوم. وتعد هذه المرحلة في النظرية المفهومية الحلقة الواصلة بين المفهوم والتصور، فهي المرحلة التي تلي التصور وتسبق المصطلح في الوجود الفكري والتمثل اللساني.

وتمثل المرحلة الثانية تحديد المفهوم من حيث هو شبكة من العلاقات المفاهيمية تشترك في البعد المتصور، ولذلك فدراسة المفهوم من هذا الجانب تبني بضبط قيمته داخل هذه الشبكة العلائقية وفي حقل مفهومي فيه من السيمات المشتركة والخصائص المفهومية ما يجعله قادراً على تشكيل المفهوم ويميزه عن مختلف المفاهيم الأخرى ذات العلاقة معه. ويركز في نظرية المفاهيم على نوعية العلاقات، وهي علاقات نوعية تبني على العلاقات التراتبية، إذ هناك مفهوم محوري أساسي ومفاهيم متفرعة عنه تستمد شرعية وجودها منه، وذلك "لأن المفاهيم الفرعية تتضمن كلّ خصائص المفهوم الأعلى إضافة إلى خاصية مميزة واحدة على الأقل" (ساجر، 1999، 11). فتتولد هذه المفاهيم الفرعية عن محتوى مفهومي شامل للعملية المفهومية المدركة وجوداً عقلياً والمثلة متصورياً في الفكر،

ثم تنفرغ إلى مفاهيم أخرى تجمعها شبكة من العلاقات الدلالية تربط المفهوم بتخله المفهومي ومجال استخدامه المعرفي والعلمي، فتتجاوب هذه العلاقات مع النظام المفهومي الأصلي.



وتمثل المرحلة الثالثة الحلقة الرابطة بين النظرية المفهومية والنظرية المصطلحية، فالوصف المفهومي يمكن من إيجاد التسمية المناسبة له، و"لما كان المفهوم هو ما يحصل من معنى اللفظ في العقل، فإنّ الدراسة المفهومية بمعناها العام هي مجموع المعاني المفهومية من الألفاظ مصنفة وموضوعة في نسق مفهومي معيّن، ولذلك شكلت الدراسة المفهومية أحد أركان الدراسة المصطلحية بل وخلاصتها وزبدتها" (فريدة زمرّد، 2005، 53). فالعلاقة الرابطة بين النظرية المفهومية والنظرية المصطلحية في هذا المستوى هي علاقة كيفية إعطاء التسمية المفهومية التي تتجلى في مصطلح له علاقة متصلة بمفهوم دلالي. وفي هذا الرأي يذهب ديكر 2009 إلى أنّ هذا النوع من العلاقات مبني على الاحتمالات، وهو ما يطرح ظواهر تعدد المعنى والترادف والمجانسة المتحدرة في طبيعة العلامة اللغوية. فعادة ما يطرح هذا الأمر قضية الملاءمة بين التصور والمفهوم وبين المفهوم والمصطلح. وقد ردّ ساجر (1999) هذه الملاءمة إلى مجموعة من العلاقات، وهي التالية:

- 1- علاقات نوعية تبني على العلاقات التراتبية إذ هناك مفهوم محوري (فوق) ومفاهيم متفرعة عنه.
- 2- علاقات جزئية تساهم في معرفة العلاقة بين المفاهيم التي تتألف من أكثر من جزء واحد في تحديد أجزائها المكونة.
- 3- علاقات متعددة التكافؤ تتم بموقع المفهوم في منظومة المفاهيم وتقسيم الاحتمالات التبادلية الممكنة.

4- علاقات معقدة وغالبا ما تكون فيها المفاهيم مترابطة داخليا بطريقة معقدة لا تسمح بانتزاعها مباشرة عن طريق بناها النوعية أو الجزئية. تكشف هذه العلاقات عن طبيعة الشبكة المفهومية التي تربط المفهوم بالمفاهيم الأخرى المنتمية إلى حقله المفهومي، وهي علاقات محكومة بضرب من الترتاب والتكافؤ والبساطة والتعقد. وتسمى النظرية المفهومية إلى ضبط هذه العلاقات سواء تعلقت بالبنية المفهومية الداخلية للمفهوم، وهو لا يزال فكرة أو صورة ذهنية، أو تعلق الأمر بكيفية تناسبه مع مصطلح أو عبارة في مستوى الإجراء اللساني والخطابي المتخصص.

1.10.2.1 التناسب الدلالي بين المفهوم والمصطلح

إنّ المفاهيم، باعتبارها وحدات مجردة وأبنية فكرية يدركها الإنسان بالعقل ويجريها باللسان في حقول معرفية لغرض ما من أغراض التواصل، ليست سوى مقارنة عملية لربط المصطلحات بالمفاهيم بالاعتماد على منظومة مفهومية خاصة تهدف إلى إنشاء خطاب علمي ومعرفي ينضوي ضمن حقل من حقول المعرفة. ومن هذا المنطلق تعمل المفاهيم على إيجاد طريقة تناسبية لتصنيف المعارف وتسخيرها لخدمة العلم بواسطة المصطلحات التي غرضها الممارسة العلمية بكلّ حيثياتها الفكرية والتواصلية. وقد اعتمد ساجر مقاربتين تخصان أبنية المفاهيم لرصد عملية التناسب هما: "المقاربة التصاعدية التي تنشأ من المفاهيم الفردية لتصوغ بنيات مترابطة أوسع، والمقاربة التنازلية من الأعلى إلى الأسفل التي تقسم المعرفة إلى حقول فرعية أي تقسيم الموضوع الواحد إلى حقول خاصة والحقول إلى فروع أكثر تخصصاً"، (ساغر، 1999، 23).

وقد مرت قضية التناسب بين المفهوم والتعبير عنه بعدة مراحل في الدراسات الحديثة نذكر منها المرحلة التي مثلها كاتر وفودور 1963، وهي مرحلة اعتبرت أنّ التمثيل الدلالي مرتبط بالبنية التنظيمية وقواعد الإسقاط، فالمفهوم يتناسب مع المصطلح عن طريق التعادل الدلالي الذي يقع إسقاطه من البنية الذهنية التصورية إلى البنية اللسانية التواصلية. وقد ارتبطت قواعد الإسقاط عندهما بقواعد التناسب. ثمّ تحول الأمر عند جاكندوف 1983 من التمثيل الدلالي إلى البنية الدلالية التي

أصبحت عنده مرتبطة بالبنية النظامية بواسطة قواعد التوافق الدلالي، فأضاف إلى قواعد التناسب بين البنية الذهنية والبنية الدلالية قاعدة جديدة لا تتصل بها، هي قاعدة سلامة التكوين التي تتأسس على جرد الأوليات الدلالية والمبادئ اللازمة لتأليفها في الحد الأدنى (جاكندوف، 2010، 55-56). وقد اعتمد جاكندوف مجموعة من الشروط التي يجب توفرها في الكيفية التي يعكس بها الشكل النظامي طبيعة التفكير الذي يهيمن منه هنا تناسب المفهوم مع المصطلح، وهي التالية:

1- التعبيرية

2- الكونية

3- التأليفية

4- الإكراه النحوي

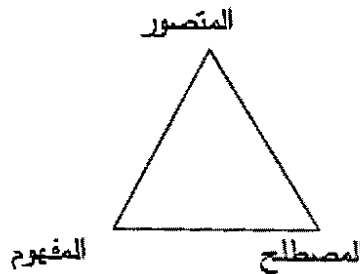
5- الإكراه العرفاني¹

تمثل هذه الشروط قواعد تناسب بين المفهوم والمصطلح على أساسين اثنين: أساس يتعلق بالبنية المفهومية التي يجب أن تكون ذات طابع كوني يمكن من التعبير عنها وفق تفكير منطقي. وأساس يتعلق بالبنية اللسانية وما تحمله من دلالات تعبر عن سلامة المفهوم وتكوينه المصطلحي، وهو جزء من خطاب معرفي يخضع لإكراه نظامي نحوي يمكنه من البعد التواصلية وتقبله ضمن بنية معرفية معينة. ولذلك فالمصطلح كوني بينته المفهومية ومحلي خاص بسياقه اللساني الذي يستخدم فيه، ولذلك فالشكل اللساني للمصطلح يكون في أغلب الأحيان وليد هذه الإكراهات الدلالية التي تسبق من الناحية العرفانية وجود المصطلح.

ولا يخضع المصطلح للترادف أو الاشتراك اللفظي، بل يستمد علاقة الائتلاف مع غيره من المصطلحات القريبة منه عن طريق تتبع أثاره المفهومية في مجالات تخصصه أو الانتقال إلى تخصص آخر، وذلك بالرجوع إلى النواة الأولى أو المكون النووي الأول الذي ولد فيه مفهومه، ثم انتقل إلى ميدان آخر سواء حافظ على لباسه المعجمي أو لم يحافظ. ويدعونا هذا الأمر إلى معالجة المحتوى الدلالي المفهومي للمصطلح انطلاقاً من منظور قواعد التناسب الدلالية بين المتصور والمفهوم كما

1 انظر حول هذه المسألة كتابه: علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرزاق بن نور، المركز الوطني للترجمة تونس، 2010، صص 62-63.

حددها الدلالة العرفانية¹، إذ لا يمكن للمصطلح أن يضبط دلاليا دون السيطرة على السمات التكوينية الدلالية العميقة في التفكير التصوري العرفاني. وتكون قواعد التناسب الدلالية ولادة قواعد توليد المفهوم وتطبيقها وفق قواعد معجمية لسانية، فتناسب قواعد التكوين الدلالي مع قواعد التكوين اللساني على أساس المطابقة والملاءمة بين الشكل والمضمون. ويرى كابنهود أن "عيب علم المصطلحات النظري يكمن في أنه يغفل الجانب المرجعي السياقي مع أنه ضروري في انتظام اختيار التعادل، إذ لا يبدو المفهوم بمثابة واقع لغة وثقافة بقدر ما يبدو ثمرة عملية ذهنية صرف. ففي منطلق وجهة نظر مفهومية بخصر المعنى، يتطابق المفهوم مع مجموعة خصائص تشكل الموضوع المفهوم وتكون متوافقة ظاهريا من لغة إلى أخرى" (كابنهود، 2009، 207-208). ولذلك تتطلب قواعد التناسب بين الشكل والمعنى فحص روابط التناسب، وأبرزها الظروف الخاصة باستخدامها داخل السياق المفهومي أو الشبكة المفهومية وداخل السياق اللساني أو الشبكة المصطلحية التي يندرج ضمنها المصطلح، باعتباره دليلا لسانيا يتشكل من لفظ يحتوي على مفهوم ذهني هدفه ضبط صنف من أصناف العلوم. ولهذا السبب "يترتب على كل شكل لغوي ما لكي يعترف بوجوده كمصطلح أن يشير إلى تصور ينتمي إلى ميدان، وأن يتمّ تحديده بواسطة تعريف" (برونو دو بيسييه، 2009، 269). ويمكن أن نستنتج أنّ عملية التناسب تبني على مدى ملاءمة العلاقات الرابطة بين المتصور والمفهوم من جهة، وبين المفهوم والمصطلح من جهة ثانية، كما هو الأمر في الشكل التالي:



تربط بين هذه الأركان الثلاثة أسس نظرية تهدف إلى تفسير العلاقات الرابطة بينها على أساس الإدراك المفهومي والممارسة المصطلحية رغم أنه "لا يوجد إجماع

1 انظر كتاب جاكندوف: الدلالة العرفانية، ترجمة عبد الرزاق بنور تونس، 2010

نمائي على أهمية هذه العلاقات في تكريس معادلة (مفهوم - مصطلح) مستقلة عن التعريفات أو استكمالاً لها. ومن المتفق عليه حتى الآن أن العلاقات المطلوبة في تحديد حقول المفاهيم ولكنها ليست مؤسسة بما يكفي" (ساجر، 1999، 10). ولذلك لا بد من ضبط هذه العلاقات في إطار التخصص الدقيق والتفريق بين خصائص المتصور وخصائص المفهوم وعلاقتها بالمصطلح وفق نظريات تتلاءم مع منهج التحليل.

1.10.3 النظرية الدالية

يعتمد التحليل الدلالي للمصطلح على كيفية تكوين سماته الدالية وتحديد طبيعة العلاقة الرابطة بينه وبين الحقل الدلالي الذي ينتمي إليه، ولذلك لا يمكن أن نضبط مفهوم المصطلح من الناحية الدالية دون أن نضبط سماته الدالية العميقة في التفكير التصوري العرفاني، فكل مفهوم، من هذا المنطلق، يعد بنية ذهنية تتكون من مجموعة من السمات المحددة والمحدودة تجعل المصطلح يتميز بالثبات الدلالي في صورته التكوينية الأولى، ولكنه قد يخضع للتمدد الدلالي، فيكتسب معنى أوسع مما اكتسبه في مجال تخصصه، وخاصة إذا كان ينزوع إلى أن يتحول إلى كلمة عادية عبر كثرة حقول استعماله، فتتحول الدلالة المفهومية إلى دلالة عادية، فيغادر المصطلح حقله الدلالي الخاص إلى الرصيد المعجمي العام. ونميز - بواسطة تحليل المكونات السمية للمصطلح- بين البنية التصورية الذهنية التي تعبر عن المفهوم الشامل للمصطلح في حقل من الحقول المعرفية الخاصة والبنية الدالية التي تعبر عن مكونات سمية مباشرة تتحدد بما الشحنة المعرفية التي يشحن بها مفهوم المصطلح عند الاستعمال. وبالتالي، فالتحليل الدلالي للمصطلح يهتم بكيفية تكوين السمات الدالية وتحليل المحتوى الدلالي¹ حتى ندرك مفهوم المصطلح إدراكاً دلالياً. ويتطلب هذا الأمر التمييز بين السمات الأساسية والسمات العامة المكونة للمصطلح، فهي التي تحدد المحتوى الدلالي الأصلي أو الموسع باعتبار "أن السمات تستطيع أن

1 انظر حول مسألة التكوين السيمي وتحليل المحتوى الدلالي الدراسات التالية:

- Greimas, A.J., 1966, *Sémantique structurale*, Paris, Larousse.
- Pottier, Bernard, 1992, *Théorie et analyse en linguistique*, Paris, Hachette.

تمنصل في سمات عامة وسميات خاصة، فهي ليست كلها من الطبيعة ذاتها. ويقع التمييز الأكبر بين السميات التعيينية والسميات التضمنية. فتحدّد السيمة التعيينية معنى الرمز بشكل ثابت... وفي المقابل تحدّد السيمة التضمنية معنى الرمز على نحو غير ثابت نسبيا وافتراضي وحتى فردي، وهكذا حين تكون السيمة ماثلة في الرمز تكون قابلة بدرجات متفاوتة التفصيل تبعا للسياقات ولقامات التواصل" (ديبكر، 2009، 150). وإنّ تقسيم المكونات الدلالية للمصطلح إلى سميات عامة وأخرى خاصة يجعله لا يخضع للترادف أو الاشتراك اللفظي، بل يستمدّ علاقة الائتلاف مع غيره من المصطلحات القريبة منه عن طريق تتبع آثاره المفهومية في مجالات تخصصه، أو الانتقال إلى تخصّص آخر ويكون ذلك بالرجوع إلى النواة الأولى أو المكوّن النروي الأوّل الذي ولد فيه مفهومه، ثم انتقل إلى ميدان آخر سواء حافظ على سمياته الأساسية أو لم يحافظ.

ويتحدّد المحتوى المفهومي للمصطلح كذلك بإدراك طبيعة العلاقات الرابطة بينه وبين المصطلحات التي تلتقي معه في نفس الحقل الدلالي، "فأيا يكن منشأ المصطلحات أو الطريقة التي تم بموجبها تشكيلها، فهي تشدّ ميزة مشتركة ألا وهي: إنّها سلسلة من المعاني المحدّدة بدقة، هذا هو تحديدا ما تعنيه كلمة مصطلح"، (إنغريد ماير وكريستين ماكينتوش، 2009، 289). فيتكوّن مفهوم المصطلح بتحديد علاقته بالشبكة المصطلحية التي تبني حقله الدلالي وبمجاله المفهومي، إضافة إلى محتواه الدلالي الخاص. "ويعتمد فيشر على ثلاثة أنواع من العلاقات المكونة لتصوّر المصطلح وتكوينه، وهي علاقة التحديد وعلاقة الوصل وعلاقة الفصل. ففي حالة التحديد يتم توسيع المقصد الخاص بإضافة خصيصة تعد هي الأخرى تصورا، وينشأ عن هذا ولادة مصطلح تابع. مثال {مركبة + أرض} = {مركبة أرضية} وفي حالة الوصل مثال {تاجر ^ مضارب} = {تاجر مضارب} وفي حالة الفصل تتحدّ ماصادقات التصورات وينتج عن ذلك تصوّر هو الجنس المشترك التالي للتصورات مثال {رجل v امرأة} = {إنسان}"، (نيدوبيتي، 1987، 120). وتؤدي هذه العلاقات التكوينية إلى فهم حدود المصطلح الدلالية، سواء كان ذلك بالمحافظة على محتواه الأصلي أو بالتوسع الدلالي أو بالتقلص الدلالي، وهذا ما يجعل التحليل السيمي والتحليل العلائقي يتغيران في بعض الأحيان حين ما ينقل المصطلح من حقل علمي إلى آخر أو

من لسان إلى آخر"، وبناء على هذا نفترض أن مجموع السمات المكونة للتصور تختلف تسميتها في كثير من الحالات، من لغة إلى أخرى، إذ قد ترتكز لغة ما في بناء تصور معين على سمة تكون مهملة في ذات العملية في لغة أخرى... فالتصور الذي يبنى على أساس المرجعية المعرفية لكل لغة يقتضي من واضع المصطلح الدقة في ضبط السمة المناسبة للمرجعية المعرفية لكل لغة"، (علم المصطلح، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، 2005، 100). وتبقى هذه النظريات السابقة منقوصة في تفسيرها للمصطلح ما لم تعضدها نظرية اجتماعية تواصلية تهدف إلى ضبط المفهوم في سياقه العلمي التواصلي وميدانه العلمي والمعرفي المختص.

1.10.4 النظرية الاجتماعية/التواصلية

تتم النظرية الاجتماعية التواصلية¹ بمجرى المصطلح داخل السياق الاجتماعي التواصلي وخاصة التعليمي والمهني، فهي تهدف إلى معالجة المصطلح انطلاقاً من جرد المدونات العلمية والممارسة الاجتماعية المهنية، حتى يتسنى لها ضبط مفهومه وتطويره وتوحيده وتقييمه. وتهدف في هذا الإطار أيضاً إلى تطوير اللغة والعملية التعليمية وتنسيق البحث العلمي الوطني والدولي. وقد شكلت المنظمة الدولية للتقييم المصطلحي (ISO) فرق بحث تهم بجمع المصطلحات وإعادة تقييمها والتمييز بينها وبين اللغات المستعملة، وذلك بهدف التواصل بين متحجي المصطلحات ومراكز البحث المصطلحي الدولية، وتنسيق الجهود بين المترجمين والمصطلحيين والربط بين المؤسسات التي تعنى بقضايا المصطلح. وقد جاء الأمر

1 لا نقصد هنا بالنظرية الاجتماعية (Théorie sociologique) كما هو الشأن في العلوم الاجتماعية وإنما نقصد بها النظرية اللسانية الاجتماعية التي تعنى بالتواصل الاجتماعي وخاصة قضية المصطلح داخل المجتمعات ومساءلة شيوع العلم بين الناس وطلاب العلوم. وقد فصلت بعض الدراسات بين النظريتين اللسانية الاجتماعية والتواصلية لأهداف مباشرة منها التوجه العلمي لنشأة كل منهما وكذلك الطرق المنهجية المتبعة لديهما ومنها أهداف غير مباشرة تصل بالمدارس الفكرية التي تأثرت بها كل منهما والمقاربات النظرية التي اعتمدا كل نظرية. ولكننا جمعنا بينهما هنا لأهداف مقصودة تتمثل في أن كل منهما تبحث في قضية المصطلح في المجتمع وقضية التواصل وعلاقته بالمصطلح وتغيره ووثباته داخل اللغة الاجتماعية المختصة بهدف ضبط المفاهيم والمقاصد انطلاقاً من الميدان ووضعيات التواصل المهنية خاصة. ولذلك لا يهمنا في هذا البحث سوى الجانب الاجتماعي التواصلي للمصطلح.

وفق المراجعة الشاملة لنظرية فيستر التي أقامت عملها على البحث في قضايا المصطلح النظرية، وخاصة قضايا المتصور والمفهوم والتسمية. فطرح أصحاب النظرية الاجتماعية اللسانية والتواصلية¹ تساؤلات حول توحيد المصطلح العلمي والتقني ومدى عالميته واستقلالته عن السياق التواصللي والاجتماعي وإلى أي حد يمكن أن نبي تعريفات مصطلحية ممكنة التقييس دون الرجوع إلى سياقات استعمالها وميادينها العلمية التي تطبق فيها؟.

وتتبع أعمال هذه النظرية المنهج اللساني الاجتماعي الذي يعمل على تحليل المدونات المنتجة في سياقات تحاطبية علمية، أي بين العلماء والتقنيين والتكنولوجيين، وهو ما يستدعي الوقوف عند كيفية إنتاج المصطلح العلمي وتوظيفه في سياقاته العلمية والتعليمية. وتعتبر هذه السياقات أمرا حاسما في تحديد محتوى المصطلح، أي مفهومه، وكذلك تقييسه وتوحيده بغية التواصل بين مختلف الحقول العلمية ومختلف اللغات والمجتمعات. واختلفت هذه النظرية عن سابقتها في المقاربة التي اعتمدها في معالجة المصطلح. فإذا كانت النظريات الأخرى، وخاصة النظرية العامة قد اعتمدت على معالجة المصطلح معالجة معزولة عن سياق استعماله، باعتباره وحدة ذهنية أنطولوجية تبنى على المنطق ويحدد المتصور أو المفهوم فيها انطلاقا من العملية الإنتاجية الفلسفية والفكرية، فإن النظرية الاجتماعية التواصلية² تبحث عن المفهوم والتسمية انطلاقا من المدونة العلمية وسياقات استعمالها. فتفحص المتغيرات الاستعملية من سياق إلى آخر وتحدد السمات

1 انظر من بين هؤلاء مؤلفات فرانسوا قودان التالية:

- Gaudin, François, 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie*. Bruxelles: Éditions Duculot.
- 1993, *Pour une socioterminologie: des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles*, Publications de l'Université de Rouen.
- 1996, «Terminologie: l'ombre du concept», in *Meta: Journal des traducteurs*, Vol, 41, no4, pp. 604-621.

2 لقد أضافت النظرية الاجتماعية التواصلية، إلى جانب ما اعتمده فيستر في دراسة المصطلح على أساس المنطق والأنطولوجيا واللسانيات والتوثيق، عوما نظريات أخرى مثل العرفانية واللسانيات الاجتماعية والإعلامية والبرغماتية والاتنومصطلحية (انظر حول هذه المسألة):

- Rousseau, Louis- Jean, «La méditation linguistique: vers l'adaptation des principes méthodologiques et des pratiques terminographiques», in www.realifter.net/IMG/doc/Louis-Jean_Rousseau.doc

التمييزية بين مصطلح وآخر، وذلك بتحديد الخصائص التوافقية وضبط العناصر الخلافية لكل مصطلح والمصطلحات القريبة منه في الميدان المختص. وتسهّل هذه العملية الفهم والتواصل بين الأطراف المعنية، إذ المفهوم في هذه الحالة عملية تواصلية متطورة ومتبدلة وفق سياق الإنتاج وسياق الاستعمال.

1.10.5 المصطلح واللغة الخاصة

تحدّد قيمة المصطلح من خلال المجال العلمي الذي يستخدم فيه وكذلك من خلال العلاقات الرابطة بينه وبين المصطلحات المستعملة في هذا المجال. ويستدعي كلّ مجال علمي لغة خاصة به حتى يتمكن أصحابه من التواصل لأنّ المصطلحات معزولة عن نسقها الأسلوبي وأدائها التركيبي لا تحمل إلاّ مفاهيم قاصرة عن التواصل العلمي. فارتبط المصطلح بميدان استعماله الذي بات "يشكل جزءاً من المعلومات عن التصور أسوة بالتعريف وبالعلاقات التي تربطه بالتصورات الأخرى، ويسمح الميدان بتعيين النظام التصوري الذي ينتمي إليه التصور، كما أنّ الانتماء إلى ميدان ما يسمح بوجه خاص بتمييز المصطلح عن الكلمة. وتتمكن في أغلب الأحيان من التمييز بين المصطلحات المتجانسة بفضل الميدان أيضاً" (برونو، 2009، 270). ولذلك فميدان الاختصاص الذي يميز بلغته الخاصة يجمع بين المصطلحات وأنساق إجرائها وطرق صوغها في أسلوب علمي متميز عن غيره من أساليب الخطابات الأخرى، مثل الخطابات الأدبية والصحفية والإشهارية والسياسية وغيرها من الخطابات التي تتبع أسلوب الخطاب العلمي.

فاللغة الخاصة من هذا المنظور هي خليط بين المصطلحات ووسائل لسانية أخرى تمّدف إلى إزالة الغموض عن عملية التواصل في ميدان معين¹. وهي "لغة لا تنحصر في المصطلحات، وإنما تستعمل تسميات متخصصة (المصطلحات) بما في ذلك الرموز غير اللسانية ضمن ملفوظات تتحكم في المصادر الطبيعية للغة معينة.

1 انظر في هذا الإطار التعريفات الواردة في المنظمات التالية:

- AFNOR-Association Française de Normalisation, Norme ISO 1087, 1990.
- Dubois, Jean et al, 1994, *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*, Paris, Larousse
- Lerat, Pierre, 1995, *Les langues spécialisées*, Paris, PUF.

فيمكن تعريفها على أنها تقدم من الناحية التقنية معارف مختصة" (لورا، 1995، 21). لا تقتصر اللغة الخاصة على جرد القوائم المصطلحية وتعريفها وتقييسها، كما هو الأمر في النظرية العامة التقليدية، وإنما هي لغة تبني خطابا مختصا يتصف بمكوناته المفهومية واللسانية والسياقية تعكس نظاما متصوريا ومفهوميا ومعجميا مختصا هدفه التواصل بالمعرفة المختصة بين الجماعات العلمية المختصة.

ارتبطت حياة المصطلح أو موته من هذا المنظور بمدى انخراطه في ميدان اللغة الخاصة، ولذلك "يشكل الميدان نظاما معرفيا أي تنظيمًا تصوريا، كما يشكل الميدان الطريقة الوحيدة لتعيين نوع البنية المعرفية أو البنية التصورية أو النظام التصوري وتحليلها وتسميتها" (برونو، 2009، 270). وتطرح مسألة الميدان وعلاقته بالمصطلح أمرين اثنين: يتعلق الأمر الأول بإعادة تعريف المصطلح على أنه جزء من اللغة الخاصة، فهو، حسب المنظمة الدولية للتقييس (ISO)، يعين بواسطة وحدة لسانية مفهوما يعرف انطلاقا من اللغة الخاصة. ويمكن للمصطلح أن يتكون من أكثر من وحدة لسانية واحدة¹. وبهذا التعريف تغير مفهوم المصطلحية في حد ذاته، وأصبحت لا تعني بقائمة المصطلحات وتعريفها وتقييسها فقط، وإنما تعني بنظام التعبير المصطلحي وكيفية تسميته في لغة طبيعية تعود بالنظر إلى ميدان معرفي يهتم بموضوع محدد². ويتعلق الأمر الثاني بعلاقة المصطلح باللغة الخاصة من خلال الميدان الذي اعتبره فيستر (1976، 112) أمرا أساسيا في تشكيل عقله التصوري واعتبره برونو (2009، 280) يشكل جزءا من المعلومات التي يترتب عنها إلزاميا أن تصحب المصطلح. وكذلك يرتبط المصطلح باللغة الخاصة من جهة المستوى المعجمي والمستوى الدلالي، إذ "لا شك في أن أهم خاصية في هذه العلاقة تكمن في التأثير الذي يمارسه مبدأ "الأحادية الدلالية" على طبيعة هذه اللغة حيث يجعلها تبتعد عن كونها مجرد نسخة فرعية للغة الطبيعية، وذلك يجعلها على تحقيق علاقة أحادية بين دوالها (المصطلحات) ومدلولاته (المفاهيم)"، (علم المصطلح، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، 2005، 62). إن ارتباط المصطلح باللغة

1 انظر القاعدة عدد 1087 الموضوعة سنة 1990 من قبل (ISO).

2 انظر حول هذه المسألة:

- Lerat, Pierre, 1995, *Les langues spécialisées*, Paris, PUF. p. 20.

الخاصة من جهة الدال والمدلول فقط مشوب ببعض المخاطر في التعريف والتحديد، إذ إن التمييز بينهما على أساس الأحادية الدلالية التي هي خاصية مشتركة بينهما غير كافية للتمييز الدلالي بينهما، باعتبار أن اللغة الخاصة لا تحتوي على مفاهيم مثل تلك التي تحملها المصطلحات، وإنما تحتوي على دلالات خاصة فقط. وتبقى العلاقة مبنية بينهما على أساس التواصل العلمي بين المختصين في ميادين معرفية محدّدة لا على أساس الشكل المعجمي الذي هو وعاء يشكل بحسب الشحنة التي تشحن فيه سواء كانت دلالية (لغة خاصة) أو مفهومية (مصطلحات)، ولكن العلاقة بينهما تتأسس على أساس بناء الخطاب العلمي وجريانه في ميدانه المعرفي.

1.10.6 في الفرق بين المصطلح والكلمة

نفرق بين المصطلح والكلمة على أساس جملة من القواعد والوظائف منها ما يتعلق بالصياغة الشكلية ومنها ما يتعلق بالمحتوى. وسنركز على عدة مائل للتمييز بينهما من بينها الصفات التكوينية والمرجعية والسياقية والتواصلية والتحليلية.

1.10.6.1 الشكل المعجمي

يتفق أغلب الدارسين على أن الكلمة والمصطلح يشتركان في الشكل المعجمي، إذ كلّ منهما يستعمل في الخطاب وله خصائص المعجم العام من اشتقاق ومتغيرات صرفية وتكوينية وصوتية، فالمصطلح يعتبر من الناحية الشكلية المعجمية وحدة معجمية تتصف بما تتصف به الكلمة من معاملات صرفية ونحوية، "فتصنف الكلمات والمصطلحات في خانة واحدة، وهي الوحدة المعجمية. ولا تشكل هذه الوحدات بحد ذاتها مصطلحات أو كلمات، بل إنها تتفعل طبيعتها ككلمة أو كمصطلح تبعاً للمميزات التواصلية التي يتصف بها المقام الذي تستعمل فيه" (تيرازا كابرّي، 2009، 69). ولذلك لا يوجد فرق من ناحية الشكل المعجمي بين المصطلح والكلمة، ولكن ما يفرّق بينهما هي فوارق تواصلية وبرغماتية. ويرى فيستر أن الفرق يتصل بالمنطقات المنهجية التي يعتمدها كلّ من المصطلحيين واللسانيين في قضية التسمية، فيعتبر "أن وحدات التسمية بالنسبة إلى المصطلحيين تكون من كلمة يلحق بها مفهوم ما، أما اللسانيون فإن الكلمة عندهم تمثل وحدة لا تقبل التفكيك، فهي مكونة من الشكل والمحتوى"، (فيستر، 1981، 63/علم المصطلح، البرنامج

العربي لمنظمة الصحة العالمية، 2005، 14). فالشكل المعجمي في هذا الإطار غير كافٍ للتفريق بين المصطلح والكلمة رغم ما تعرف به بعض الأشكال المعجمية من أنها لا تصلح إلا للتعبير عن المصطلحات من خلال دلالة بعض السوابق أو اللواحق التي تضاف إلى الكلمات¹ أو بعض الصيغ القياسية في اللسان العربي التي تعبّر عن مصطلحات معينة مثل صيغ الفاعلية والمفعولية وصيغ بعض المصادر.

1.10.6.2 المرجع

يعتبر المرجع مبدأ أساسيا من بين المبادئ التي تعتمد في التمييز بين الكلمة والمصطلح، إذ لكلٍ منهما مرجعه الخاص. ويعتبر ساجر المرونة في التعامل مع المرجع مسألة جوهرية في عملية التمييز² فيفترق بين الكلمات والمصطلحات على مرونة المرجع أو صلابته، فالكلمة مرجعها لا يكون متصلا ويتيح مجالاً للإبداع وتمثيل المعارف المشتركة، أما المصطلح فيحتاج إلى دقة المرجع وصلابة التعريفات وشكلية اللغات المراقبة، فالكلمات تنتمي إلى اللغة العامة أما المصطلحات فتتنتمي إلى اللغة الخاصة³ (ساجر، 1990، 18). فالتصنيف على أساس المعطيات المرجعية والانتساب إلى مجال لغوي ينعت بالعام أو الخاص لا يكفي للتفريق بين المصطلح والكلمة، ولذلك أضاف ساجر معطى آخر تمثل في النظام الخاص بكلّ مرجع، فاعتبر أنّ للمصطلحات مرجعا خاصا في نظام لساني معين، أما الكلمات فلها مرجع عام في نظام لساني مشترك، فالشكل المعجمي إذا أدرجناه وفق مرجعه الخاص في اللغة الخاصة يصبح مصطلحا، وإذا أدرجناه وفق مرجعه العام في لغة مشتركة يصبح كلمة، "فيكون لدينا مصطلح حين يكون معناه ممفهما بواسطة ترسيمة يكون فيها مدلول الوحدات مصنّفا سلفا ومثبتا بإحكام، وتكون لدينا كلمة إذا ما نظرنا إليها في ضوء معرفة ثبتت بالخطاب العام"⁴ (تيرازا كابرّي، 2009، 56). ويعتبر المستوى الدلالي عنصرا مفرقا بين خصائص الكلمة والمصطلح، فالكلمات تحتوي دلالات يتم تحليلها وتأويلها انطلاقا من تحديد مدلولاتها في سياق لساني محيط بها في الخطاب، أما

1 انظر حول هذه المسألة كتابينا التاليين:

- مفاتيح الترجمة: عربية/فرنسية، تونس، دار قرطاج للنشر، 1999.
- كتاب الترجمة: أنقليزية/عربية، تونس، مركز النشر الجامعي، 2005.

المصطلح لينبع نظام المفاهيم الخمد مسبقا في أذهان مستخلمي اللغة، ويتصل بالسياق اليرغمائي والمجال اأصائلي الخاص. فذرج معقد من هذه الناحية بسفني الخالص والعام حتى يمكن من التفرقة بين المصطلح والكلمة. "فالكلمة العادية وحدة تعرض مجموعة خصائص لغوية نظامية منظمة وأديها خاصية الإحالة إلى عنصر ما من الواقع، والمصطلح هو وحدة ذات خصائص لغوية شينة بخصائص الكلمة العادية لكنها مؤظفة في ميدان اختصاص معين" (مقران، 2009، 113). ويتطلب التمييز بين المصطلح والكلمة على أساس المرجع الدلالي والخصائص التكوينية أمرا آخر يتمثل في أهمية السياق في تحديد المحتوى وتعيين المرجع لكل منهما.

3.6.10.1 السياق

ترتبط الكلمات من الناحية اليرغمانية بالمتكلم ومدى قدرته على التحكم في استعمالها داخل الخطاب وفهمها وتأويلها، أما المصطلحات فهي مرتبطة من الناحية اليرغمانية بالمجال الخفلي الذي تستخدم فيه وبالمقاصد التي تؤديها في هذا المجال من المنظور المفهومي والعائني داخل الخطاب العلمي المختص. فالمصطلحات مثل الكلمات تحتاج إلى سياقات حتى تضبط معانيها، ولكنها مغايرة لسياقات الكلمة إذ تحتاج الكلمة إلى تصور دلالي تستقي معاله الدلالية من محيطه السياقي اللغوي ويتناج المصطلح إلى تصور مفهومي يستقي معاله المفهومية والتصورية من التعريف والتقيس، فيتسم المفهوم بالأنطولوجيا وتتسم الكلمة بالسياق وتعدد المعنى من سياق إلى آخر وهكذا دواليك. وهذه الأسباب، "فالمصطلح إذا قورن بالكلمة لا يتغير مفهومه بالسياق اللغوي الوارد في داخل المجال الذي ينتمي إليه. إذ من المبادئ التي يفترض أن تحكم العلاقة بين المصطلح وبين مفهومه في مجال ما، مبدأ أحادية العلاقة. ومضمونه: أن يدل المصطلح الواحد على مفهوم واحد، وأن يكون للمفهوم الواحد مصطلح واحد داخل المجال الواحد"، (علم المصطلح، البرنامج العربي لمنظمة الصحة العالمية، 2005، 34). فهكذا يمكن أن نفرق بين المصطلح والكلمة على أسس عناصر السياق، فتكوّن دلالة الكلمة من خلال سياقات استعمالها في الخطاب اللغوي المشترك ويتكون مفهوم المصطلح من خلال التصور الذهني ومن علاقته بالتصورات ذات العلاقة ومن مجال استخدامه في الخطاب العلمي الخاص.

1.10.6.4 الوظيفة التواصلية

تعدّ الوظيفة التواصلية عاملاً مهماً في التفريق بين المصطلح والكلمة،¹ فالكلمة تتميز بطابعها التواصلية الاجتماعي، فهي أساس التواصل بين أفراد المجتمع بجميع فئاته وطبقاته، وهي تمثل المجال التواصلية العام بجميع متطلباته النفسية والبرغماتية والدلالية. وتنقل الكلمة معها في سياقها التواصلية مجموعة من الخصائص الاجتماعية التي تتميز بها مجموعة لسانية ما عن مجموعات لسانية أخرى. ولذلك فالكلمة حينما تجرى في الخطاب قد تتطور دلالتها بصورة عفوية وتقبل التغير من سياق اجتماعي تواصلية إلى آخر، فتحمل معها الجانب الشعوري والنفسي والتفاعلية للمتكلم حسب سياق استعمالها. ويخلو المصطلح من هذه الخصائص باعتباره لا يحمل إلا مفهوماً واحداً، ولا يستخدم إلا في سياق تواصلية مخصوص ومن قبل جماعة لسانية مخصوصة، فهو مرتبط أساساً بالخطاب العلمي الدقيق، ووظيفته الأساسية هي التواصل بين الجماعات العلمية التي تستخدم لغة خاصة تكون فيها مراقبة العلاقة بين الدال والمدلول أو المصطلح والمفهوم راجعة إلى سياق استعماله خاص. فهو خال من الشعور والخصائص الذاتية للمتكلم عكس الكلمة، وهو ينزع إلى تحقيق البعد التواصلية الكوني في لغة علمية مفهومية تتداول بين المختصين على أساس التواصل المعرفي والعلمي.

1.10.6.5 التحليل

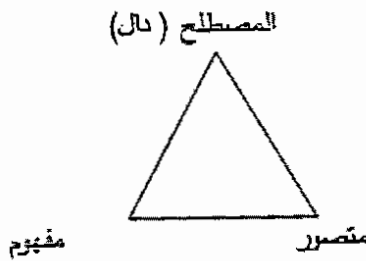
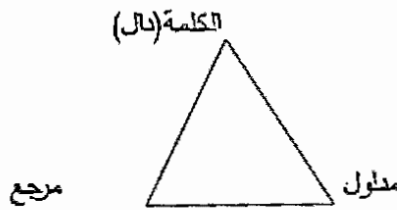
تخضع الكلمة للتحليل اللساني والدلالي ويخضع المصطلح للتحليل اللساني والمفهومي والتصوري، فالسيمات التكوينية لكلّ منهما مختلفة عن الأخرى إذ "تكون الكلمات متعدّدة المعاني بصورة دائمة أو شبه دائمة، في حين أنّ المصطلحات تكون أحادية المعنى" (تيرازا كابري، 2009، 57). ولذلك يحلّل معنى الكلمة

1 انظر حول هذه المسألة:

- ساجر جوان، 2009، "من أجل مقارنة وظيفية لعلم المصطلحات"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

- Cabré, M. Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Paris, Masson et Armand Colin.

انطلاقاً من السمات الدلالية الموجودة بالمعجم تضاف إليها السمات التكوينية المختلة بسياقات الاستعمال اللغوي والتواصلي والاجتماعي. ويتميز المصطلح بسمات تصورية ذهنية بالأساس وسمات مفهومية تعبر عن محتوى معرفي مخصوص. فتصف المصطلحات بطابعها الأنطولوجي الذي يحيل على التصورات المعرفية المرتبطة بمجال علمي مخصوص، وتُحلّ انطلاقاً من هذا المجال بالبحث عن سيماتها التكوينية الداخلية، وكذلك بالبحث عن طبيعة العلاقات الرابطة بين المصطلحات في هذا المجال. ولذلك فإنّ مجال التحليل يختلفان عن بعضهما، إذ نتحدث في علم الألفاظ عن "الكلمة" و"الدال" و"المدلول" وفي علم المصطلحات عن "المصطلح" و"التسمية" و"المفهوم"، (تترازا كابري، 2009، 47). ولذلك يمكن أن نفرّق بين المصطلح والكلمة على أساس التحليل السيمي المرتبط بالسياق التكويني للمعنى في كليهما ونوضّح هذه المسألة من خلال هذين الرسمين:



يرتبط المعنى في الكلمة بالسياق ويرتبط المعنى في المصطلح بالمجال المعرفي المختص، ولكنه ينفصل عن اللغة الخاصة بعدة سمات بينها سابقاً من أبرزها المجال الذي يستخدم فيه كلّ من المصطلح في الخطاب العلمي والكلمة الخاصة في المعجم المختص والكلمة العامة في المعجم العام. ورغم محاولة التفريق هذه، فإنّ الحدود الفاصلة بين هذه المسائل لا زالت صعبة المنال، إذ إنّ عملية التحوّل من مجال إلى آخر

ممكنة، فكثير من المصطلحات تحوّلت إلى كلمات خاصة أو عامة والعكس أيضا صحيح. فإذا تحوّل المصطلح إلى كلمة يتوسّع معناه ويصير محلّلا وعماما وتضاف إليه بعض السيمات المعنوية أو تنقص، أمّا إذا تحوّلت الكلمة إلى مصطلح فيضيق معناها وتتصف بالخصوصية المعنوية المنتمية إلى مجال بحثي وعلمي معين.

1.10.7 المنهجية المصطلحية أو صناعة المصطلح

إنّ المصطلح أرقى ما تصل إليه اللغة في تشكيل مفاتيح علومها والتعبير عن مفاهيمها بطرق سليمة تجعل التفاهم ممكنا والتواصل سهلا، ولكي تكون هذه الوظائف المصطلحية مفيدة لا بد من الوقوف على كيفية تشكل المصطلح وطرق صناعته المختلفة من وضع وتوليد ونحت واشتقاق وتعريف وتقويس وترجمة.

1.10.8 الوضع والتوليد

عرفت العربية في تراثها قوانين وضع المصطلحات وتوليدها¹ وقد ضبطها العلماء العرب كالتالي:

- 1 لا يعني في هذا البحث التعرض لتفاصيل هذه الآليات فهي موجودة في بحوث كثيرة قديما وحديثا. انظر منها على سبيل المثال:
 - الإشارات والتبسيهات لأبي علي بن سينا، تحقيق سليمان دنيا، مصر، دار المعارف، 1971.
 - كتاب الحروف لأبي نصر الفارابي، تحقيق محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، 1970.
 - آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات لخالد اليعودي، فاس، منشورات دار ما بعد الحداثة، 2006.
 - علم المصطلح لعلي القاسمي، 2008.
 - "صياغة المصطلح وأساسه النظرية" لعبد السلام المسدي، 1989.
 - المولد في العربية: دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الإسلام، حلمي الخليل، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.
 - التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم لمحمد غاليم، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1987.
 - المعجم العلمي العربي المختص حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، لبراهيم بن مراد، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1993.
 - المصطلحية العربية بين القدم والحديث: مشروع قراءة، لسماعنة جواد حسني، الرباط، كلية الآداب، 1999.
 - "المصطلح العربي وقضايا التوليد"، لعبد العزيز المطاد، مجلة الدراسات المصطلحية، فاس، 2006.

- الاشتقاق بأنواعه: الصغير والكبير والأكبر

- النحت

- المجاز

- التركيب

- التعريب

- الترجمة

تمثل هذه الآليات مصدرا من مصادر ضبط نظام اللغة العربية وكيّفة نموها وتطورها المصطلحي والمعجمي، وخصّص اللغويون العرب أوزانا قياسية وأخرى غير قياسية لضبط بنية المصطلح أو الكلمة. وتمثل هذه القوانين شروطا منيجية صالحة لوضع المصطلح وتوليد، وتفي بحاجة المصطلحي المورفولوجية في صناعة المصطلح وهندسته البنائية، غير أننا نعرض على اتباع المجاز في توليد المصطلح لأنه نابع من لغة خاصة لا تحتمل المجاز وباعتباره لا يعبر إلا عن مفهوم واحد في سياق استعمالي مخصوص. ولذلك فالمجاز شأن لغوي عام تختصّ به الكلمات في وضعية تواصلية معيّنة تنفلت من لحظة الحقيقة لتدل على لحظة تواصلية منفصلة من المعنى المعجمي المطلق ولتعبّر عن سياق معنوي مخصوص بوضعية تخاطبية مخصوصة.

وقد ارتبطت عملية الوضع أو التوليد عند القدماء والمحدثين باختراع ألفاظ جديدة لم تكن معروفة من قبل أو بوضع دلالات جديدة لألفاظ قديمة. وقد اشترط ابن سينا والفارابي أن تكون هذه الألفاظ مناسبة للمعاني المرادة، ثم يتم استعمالها وفق القوانين اللغوية العربية التي تبين أشكال الألفاظ العربية.

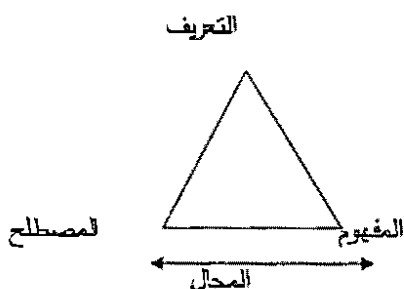
1.10.9 التعريف

تكمن أهمية التعريف المصطلحي في ضبط العلاقة الواصلة بين المفهوم والمصطلح في المعاجم المختصة الخاصة بمجال علمي ما. ولا اعتقد أن المنهج النصّي في ضبط المفاهيم كاف للقيام بهذا الدور، وبالتالي فإنّ التعريف الأساسي هو الذي يضعه واضعو المصطلح سواء كان ذلك في نص علمي أو مدونة علمية أو معجم علمي مختص، فهي كلّها نصوص مضيقة أو موسعة هدفها تعريف مفهوم المصطلح وضبط خصوصياته. ويخصّ المنهج النصّي الباحثين في شأن المصطلح ولا يخصّ

المصطلحيين واللسانيين الواضعين للمصطلح عند نشأته الأولى، وهي اللحظة الأهم في تعريف المفهوم وتأسيسه. وحسب أوقن فيستر تكون التعريفات سابقة لوضع المصطلحات، فهي التي تعطيها إمكانية التقييس والتوحيد العلمي. وحسب أبي حامد الغزالي فإنّ تعريف الشيء ينقسم إلى "حدّ" و"رسم"، فالحدّ "هو قول دال على ماهية الشيء" أمّا الرسم فيعني "القول المؤلّف من أعراض الشيء وخواصّه التي تخصّه جعلتها بالاجتماع وتساويه" (أبو حامد الغزالي، 1969، 194). ونفهم من هذا أنّ التعريف هو القول الخاص عن الشيء، ممّا يؤكد أنّ التعريف لا يضعه إلّا من كان مصطلحيا ملماً بمحيثيات إنتاج المصطلح. فغاية التعريف هي تحقيق وصف السيمات المكونة للمفهوم باعتباره كيانا مجردا في الذهن تربطه علاقات مع مفاهيم أخرى. وهدف التعريف هو إيجاد منطوق لما يميزه عن غيره من المفاهيم المترابطة معه في نسق فكري ومعرفي معيّن.

فيهدف المصطلحي من التعريف إلى ضبط الخصائص السيمية الدالة على محتوى المفهوم وذلك بخلق معادلة صعبة بين المصطلح وجملة السيمات التكوينية المحددة لمحتواه. "فتجمع روابط وثيقة بين التصرّور والتعريف والميدان، فيشير الميدان إلى انتماء التصرّور (ومعه المصطلح الذي يدلّ عليه) إلى نظام تصوّري، بينما يستخدم التعريف للتفريق بين التصرّورات داخل هذا النظام"، (برونو، 2009، 270). ويشترط في المصطلحي الذي يقوم بعملية التعريف أن يكون عارفا بسياقات إجراء المصطلح إلى جانب عملية إنتاجه، فيربط المتصور بالمفهوم ثم يربطهما بالميدان حتى يتسنى له وضع تعريف شامل ودقيق، إذ "يشترط في التعريف أن يكون مستوعبا لكلّ العناصر والسيمات الدلالية المكونة للمفهوم، وكذا الخصائص المستفادة من كلّ النصوص التي ورد بها المصطلح وما يتصل به وأن يصاغ بعبارات جامعة مانعة"، (فريدا زمرد، 2005، 55). ويهدف التعريف كذلك إلى وضع الحدود الفاصلة بدقة بين المفاهيم والمتصرّورات التي يتسم بها كلّ مصطلح، خاصة إذا كانت هذه المفاهيم قريبة من بعضها في حقل دلالي أو في مجال استعماله داخل نظام معرفي معيّن، فيسهل التعريف في ضبط تسمية المصطلح وتوضيح محتواه المفهومي ويخصّص معناه، ولذلك فإنّ المصطلحي يدرك المتصرّورات ويعرف المفاهيم، وهو ما يجعلنا نميز بين ضربين من التعريف: هما

التعريف المعجمي المبني على التفسير والتوضيح في سياقات مختلفة لمعاني المفردة،
والتعريف المصطلحي الذي يقوم على ضبط خصوصيات المفهوم وتحديد عناصره
المفهومية، وهي عادة تدرك بالفكر لا باللغة. ويمكن أن نحدد هذه العلاقات
بالشكل التالي:



ونشير إلى أن الاصطلاح لا يعني التعريف، فالاصطلاح يكون بالاتفاق
والمواضعة، وهذا لا ينطبق على تعريف المصطلح باعتباره وضعاً خاصاً من قبل
مصطلحيين مختصين كل في ميدانه، فالمصطلح يصنع صناعة ويشحن بالمفهوم الذي
هو أساس لمتصور علمي سبق يتكره الباحث في سياق نظرية أو نشأة علم
خاص.

1.10.10 التقييس

يعتبر التقييس مبدأ أساسياً في وضع المصطلح وتوليده وتوحيده وهو عمل
تقوم به مؤسسات مختصة¹ دولية أو وطنية أو إقليمية، هدفها تطبيق القواعد
والخصائص المتفق عليها من قبل لجان علمية مختصة كل في مجاله، وتعتبر هذه
القواعد الموضوعية بمثابة المنهج الذي يستخدم في وضع المصطلح وتوحيده وتقييسه
حتى يصير معترفاً به دولياً، ولذلك فإنّ الهدف الرئيسي من التقييس يكمن في عملية
الفهم والتواصل بين المجموعات العلمية على مستوى عالمي، وهو كذلك وسيلة

1 من أهم هذه المؤسسات: المنظمة الدولية للتقييس (ISO) و (CEI) و (UIT) و (Infoterm) والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) بتونس ومكتب تنسيق التعريب بالرباط والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق ومعهد الدراسات المصطلحية بفاس والجامع اللغوية العربية وغيرها من المؤسسات الدولية والعربية.

للتواصل بين المنتج والمستعمل، ومن هذا المنطلق يؤدي المصطلح وظيفتين: وظيفة اللغة الخاصة باعتبارها لغة العلم ووظيفة التفاهم والتواصل باعتبارها العلامة اللغوية الرابطة بين المنتج والمستعمل.

ويعتمد التقييس المصطلحي على معيارين أساسيين هما: المعيار الشكلي الذي يتعلق بصناعة بنية المصطلح الصرفية والتركيبية، والمعيار المفهومي الذي يعنى بتكوين مفهوم المصطلح وتعريفه وتحديد مقاصده. ويعتبر التقييس المبدأ الضامن لصلاحية المصطلح وملاءمته لمجاله العلمي والتقني، وهو كذلك الضامن لتوحيد المصطلحات وتأسيس مفاهيمها تأسيسا صحيحا وفق المعايير العلمية الدولية. ويبدو أنّ المصطلح العربي، ومنه المصطلح اللساني، لم يحظ بهذا المبدأ الأساسي في صناعته، مما جعله يتصف بالتعدد بدل الوحدة، وهو ما انعكس في اضطراب المفاهيم وتعدّد المصطلحات للمفهوم الواحد.

1.10.11 الترجمة

تعتبر الترجمة من أهمّ الوسائل التي بما يتطور العلم وينمو جهازه المصطلحي، ورغم هذه الأهمية فإنّ الترجمة تتحوّل أحيانا إلى عكس هذه الوظائف، وهو ما يبدو جليا واضحا في شأن المصطلح العلمي العربي، وخاصة المصطلح اللساني الذي تعود فيه أسباب تعدّد المصطلح المترجم للمفهوم الواحد إلى عملية الترجمة. وقد انعكس هذا التعدّد على دواعي الإرباك في البحث العلمي وقصور التواصل بين العلماء العرب، وأدى بهم إلى العديد من المزالق وقفت عائقا أمام تأسيس علم مصطلحي عربي قادر على مسايرة التطور العلمي الدولي، فجعل الدراسات التي تناولت ترجمة المصطلح اللساني لم تتجاوز المستوى الشكلي القائم على الصرف والتركيب¹، ولهذا سنبين أهمّ الركائز التي يقف عليها المترجم في علم المصطلح عساه أن يظفر بالترجمة الملائمة لكلّ مصطلح في أيّ علم من العلوم.

ترتكز ترجمة المصطلح على ترجمة التصورات والمفاهيم لا على ترجمة الدلالات والتسميات، فهي نقل للمتصور في ثوب لغوي جديد للتعبير عن مفهوم

1 انظر مقران، 2009، ترجمة المصطلح اللساني.

في لباس مصطلحي جديد مقيد بالحقل العلمي ومتصل بالتواصل المعرفي بين أصحاب الاختصاص. وتقوم هذه العملية الترجمية على المراحل التالية:

- مرحلة تحديد المتصور: يتم نقل المصطلح من لغة إلى أخرى بواسطة التكافؤ بين شبكة من العلاقات الصرفية والدلالية والتركيبية في اللغة الأصل واللغة الهدف، غير أن هذا التكافؤ لا يكون دائما موجودا، لذلك يلجأ المترجم إلى التطويع وهنا تظهر شبكة أخرى من العلاقات وتكافؤ جديد¹. ويضر هذا الأمر بصياغة المصطلح المفهومية ولكي تتجاوز هذا النوع من الترجمة وجب علينا أولا أن نترجم المتصورات ثم نصيغها في مفاهيم ومصطلحات داخل اللغة الهدف. ويتطلب هذا الأمر معرفة بالأطر الابدستيمولوجية التي تولد فيها المصطلح في بيئته الأصلية، ثم كيف سيولد في بيئة جديدة بعد الترجمة، ولذلك فالترجمة المتصورية تغنينا عن المشاكل الصرفية والتركيبية في المصطلح. فالترجمات التي اعتمدت على ترجمة العلامة اللسانية بقيت في مستواها الأولي، ولم ترق إلى مستوى الكشف عن العمل الذهني الذي لا يترجم العلامات اللسانية بل يقوم على إدراك المتصور وفهم المعنى، ومن ثمة إعادة إنتاجه في تعبير جديد. ولذلك تعدّ الطريقة التقابلية في الترجمة المنتشرة بصفة واسعة في الترجمات العربية فاشلة في نظرنا لأنها لم تدرك ترجمة المعنى المتصور الذي هو أساس أية ترجمة مصطلحية.

وتحرص الترجمة المصطلحية على إيجاد نوع من التطابق بين المتصور والمفهوم والمصطلح "فتقوم هذه الترجمة على الجمع بين نظام التصورات ونظام اللغة، فيكون هذا الجمع بمثابة القاسم المشترك الذي يسمح بانتقال مجموعة المصطلحات الخاصة بلغة إلى مجموعة مصطلحات لغة أخرى مع الإشارة إلى التفاوتات القائمة بين المجموعتين" (ديكر، 2009، 180). ولكن يبقى هذا الأمر نسبيا لأن التصورات تسكن كلّ العقول ولا تسكن كلّ اللغات، وهذا

1 انظر عبد القادر الفاسي الفهري (1983)، المصطلح اللساني، مجلة اللسان العربي عدد 23، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم/مكتب تنسيق التعريب، تونس/المغرب.

ما يطرح مشكلة الترجمة، ولذلك وجب أحيانا ترجمة متصورا واحدا بعدد من العبارات في اللغة الهدف. وحسب ديكر فإن "جلّ ما تستطيع اللغات فعله هو أن تعيد، وبدرجات متفاوتة من الدقة، إنتاج العلاقات المنطقية القائمة بين المتصورات ولها في ذلك ضروب وأشكال متغيرة للغاية" (ديكر، 2009، 168).

- مرحلة ضبط المفهوم: تقوم هذه المرحلة على تحليل المفهوم وضبط سيماته المفهومية بدقة حتى يتمكن المترجم من الإلمام بما قبل ترجمتها، فهو يبحث عن التعادل المفهومي في اللغتين الأصل والهدف، "فإن إقامة تعادل دقيق قادر أن يسمح بقلب اللغتين المصدر والهدف في المعجم المتخصص في عدد معين من اللغات ترجع عموما إلى تطبيق مبدأ بسيط للغاية أطلقنا عليه مبدأ التعادل المفهومي" (كابنهود، 2009، 201). ويعوّل كابنهود على مفهوم المعادلة المفهومية في اللغتين حتى يتمكن من الترجمة، وإذا غابت هذه المعادلة فإن ذلك راجع إلى وجود معنيين للمصطلح ينبغي التمييز بينهما، ولكن هذا الحل في رأيه هو حلّ وسط تداولي تواصلية، ولذلك يعوّل على الروابط الدلالية التي يعتبرها من أكثر المعايير مناسبة للتمييز بين مفاهيم المصطلحات. وتقوم هذه الروابط "على تقطيع الواقع المرصود في كل لغة بشكل أفضل ويعرضه بشكل ملائم لدى صياغة التعريفات" (كابنهود، 2009، 202). ولكن هذا الطرح لا يفي بحاجة المترجم، فالتعادل المفهومي وتقطيع الواقع الدلالي لكل لغة لا يخلو من مشكلات أبرزها الخصوصية اللغوية وقدرة المترجم على تحليل السيمات المفهومية لكل مصطلح في لغته الأصل ومحاولة نقلها إلى اللغة الهدف، وكذلك ما يلحق العلوم من تطور مستمر ومراجعة للمفاهيم، مما يؤكد صعوبة تأسيس المفهوم على الدوام على مبدأ التعادل المفهومي. ولذلك تبقى في نظرنا عملية رصد التكوين المفهومي للمصطلح في سياق إنتاجه وسياق استعماله أفضل طريقة في الترجمة المفهومية التي تستند إلى ضبط المتصورات أولاً، ثم تحديد المفاهيم انطلاقاً من هذا الضبط.

- مرحلة ترجمة المصطلح: تقوم هذه المرحلة على ما توصلت إليه المرحلتان

السابقتان من نتائج تكمن في ضبط المتصور وتحديد المفهوم وفهم العلاقات الرابطة بينهما في اللغة الأصل، ثم ترجمتهما إلى اللغة الهدف. واعتبر عبد القادر الفاسي الفهري أن "استقراء الحقول الدلالية¹ في كلٍّ من اللغتين يجعلنا نتلافى اضطراب الترجمة وفوضى الاصطلاح الذي نلمسه بوضوح في قطاع العلوم اللسانية" (1983، 143). ونخالفه هذا الرأي لأنَّ هناك مرحلة في الترجمة سابقة لهذه المرحلة وهي المرحلة المتصورية، ولعلَّ سبب اضطراب ترجمة المصطلح اللساني العربي وعدم تأسيس مفهومه عائد إلى غياب هذه المرحلة الأساسية في الترجمة.

إنَّ هذا المنهج المقترح لترجمة المصطلح على أساس جرد الحقول الدلالية التي يرد فيها المصطلح في اللغتين ودراستها ثم اختيار المصطلح المناسب تمثل خطوة جيدة ولكنها ليست هي الأساس أو المنطلق، إذ حسب رأينا تأتي في مرحلة متأخرة من عملية الترجمة ولذلك نقترح المنهج التالي:

- 1- إدراك المتصور الذي نشأ فيه المصطلح وتولّد عنه.
 - 2- إدراك المفهوم المرتبط بهذا المتصور.
 - 3- إدراك الحقل الدلالي الذي نشأ فيه المصطلح.
 - 4- اختيار المصطلح المناسب وفق الشروط السابقة مع علاقته بالإمكانيات اللسانية (المعجمية) التي تسمح بها اللغة الهدف من اشتقاق ونحّت وتوليد وتركيب... لإخراج المصطلح ملائماً لخصوصية اللغة الهدف.
- فتكون هذه الترجمة مقيدة بالمتصور والمفهوم المرتبطين بالحقل العلمي مع إدراك العلاقات الرابطة بين المصطلح والمصطلحات المجاورة له في ميدانه التداولي التواصل.

1 اعتمد عبد القادر الفاسي الفهري على الحقول الدلالية في الترجمة وهو اعتماد قاصر في نظرنا لأنه لا يؤدي إلى الترجمة الصحيحة رغم ما توصل إليه من ترجمة بعض المصطلحات ترجمة صحيحة مثل تفريقه بين المركب والتركيب فيما يتعلق بترجمة: syntactic and phrase و phonology و phonetics (انظر "المصطلح اللساني"، اللسان العربي عدد، ، 1983، ص 143).

1.10.12 تأسيس المفهوم المصطلحي

يظلم المصطلح بالتعبير عن العلم وإدراك مفاهيمه وتصوراتها وإفهامها للباحثين والمتعلمين، وبهذا الشكل يضمن المصطلح حدود تواصله مع مجتمع المعرفة سواء كان ذلك داخل مجاله المختص أو بالامتداد نحو ربط علاقات تبادلية مع مجالات أخرى تستدعي وجوده واشتغال مفهومه مثل اللسانيات والعلوم الإنسانية المتأثرة بها. ولذلك "فالمصطلحات رموز للمفاهيم بحسب إدراكنا لها، الأمر الذي يعني أن المفاهيم قد وجدت وتشكلت قبل المصطلحات، فتسمية المفهوم يمكن أن تعدّ الخطوة الأولى في تماسكه كمطلب سوسولوجي وكيان قابل للاستعمال" (ساجر، 1999، 2). فيقوم المصطلح على تحديد المفهوم الذي يحيل عليه، وكذلك تحديد العلاقات المفهومية داخل البناء المعرفي، إذ من خلاله نوظف المفهوم وبه تؤسس المعرفة العلمية وتصنّفها وننظمها في حقولها ونضعها في مجالاتها التواصلية. فلا ميلاد لمصطلح دون تأسيس مفهومه ولا إدراك لمعرفة دون ضبط مصطلحاتها البانية لأنساقها الفكرية والمتصورية التي هي الكفيلة وحدها بتأسيس مفاهيمها ووضع مصطلحاتها.

ويتأسس المفهوم المصطلحي في اللسانيات¹ وغيرها من العلوم على ضبط متصوره وتحديد سيماته التكوينية المعنوية وفق ما ضبطناه فيما سبق من نظريات ومقاربات نظرية وتطبيقية وما سنتعرض إليه في الفصول اللاحقة حيث ستبلور الرؤية العامة لتأسيس المفهوم المصطلحي، ولكن هناك من العوائق ما تقف أمام تأسيس المفهوم المصطلحي العربي² اللساني وغيره في شتى العلوم نعرض لأهمها حتى نكون على دراية بها.

1 انظر حول هذه المسألة:

- البوشيخي عز الدين، 1998، "عن المصطلح والمفهوم وأشكال التعالق بينهما" ضمن ندوة "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة"، منشورات كلية الآداب بوجدة، المغرب، صص 27-37.

2 انظر حول تأسيس القضايا الاصطلاحية في التراث: كتاب تأسيس القضية الاصطلاحية لعبد السلام المسدي وآخرين، تونس، منشورات المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات: بيت الحكمة، 1989.

يعود عدم تأسيس المفهوم¹ إلى عدة مسائل معرفية ومنهجية: تكمن المسائل المعرفية في عدم إدراك جوهر المفهوم في تصوره القصدي لحظة عملية إنتاجه في مهده الأول، وعادة ما يكون مرتبطا باللغات الأجنبية وبعلمها، وهو ما يجعل المفهوم الأصلي يتشتت فينتج عنه ميلاد عدد من المصطلحات قد تعبر عنه جزئيا أو مرحليا في مرحلة من مراحل تكوينه أو تجانب الصواب فيه، فإلذ المصطلح العربي المترجم مشوَّها في معناه وضعيفا في أدائه، مما يعطل حركة تأسيس المفهوم العربي على وجهه الصحيح في شتى ميادين العلم ومنها اللسانيات التي تعبر عن جوهر العمل المصطلحي. ويؤدي هذا الأمر إلى أن عديد الدارسين العرب لم يفرقوا بين المصطلح والكلمة ويخلطون بين المصطلح والاصطلاح وعلم المصطلح في الدراسات القديمة والحديثة على حدّ السواء².

وتمثل الترجمات المختلفة للمصطلح اللساني عائقا ابستمولوجيا أمام تأسيس المفهوم الموحد بين اللسانيين العرب والمؤسسات الجامعية. فنجد المفهوم نفسه موزعا مشرقا ومغربا بطرق مختلفة لا تتصل بمصادر المصطلح في أصله الغربي.

1 أرجع مصطفى غلفان، 1998، أسباب عدم تأسيس المصطلح العربي اللساني إلى خمس نقاط:

- (1) اختلاف مصادر التكوين العلمي والمعرفي للسانيين العرب وتوزعهم بين ثقافات فرنسية وإنجليزية وألمانية.
- (2) التفاوت النظري والمنهجي بين المستوى العلمي للسانيين العرب
- (3) التطور المستمر للبحث اللساني العالمي وظهور المزيد من المفاهيم وهو ما يعني ضرورة توفير مصطلحات لسانية عربية جديدة.
- (4) وجود تراث اصطلاحي غموي ولغوي عربي ينهل منه إمّا لسد حاجيات الطلب المتزايد وإمّا لالتباس الأمور على أصحابها
- (5) سيادة النزعة الفردية - التي تتحول إلى نزعة قطرية- في وضع المصطلح العربي المتخصص وعدم الاكتراث برأي ولو كان صائبا. (المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلحات لأي لسانيات، اللسان العربي، 2).

2 انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية، 2005، ص 25/24 في تفسيره لتحول المعنى من كلمة تاج إلى إكليل، إلى غشاء معدني، وهي في نظرنا كلها كلمات وليست مصطلحات لأنها تحمل دلالات سياقية ولا تحمل مفاهيم منطقية أنطولوجية في نظرية المعرفة.

وهذا ناتج أيضا عن تعدد مشارب الترجمة من لغات مختلفة، تضاف إليه المصطلحات الوافدة من التراث بمفاهيم قديمة تريد إعادة إحيائها، وهو ما يخلق ازدواجية في الرؤية إلى تأسيس علم مصطلح عربي نابع من التراث العربي الإسلامي ووافد من الثقافة الغربية، جعلت واضع المصطلح العربي ممزقا في المتصور والمفهوم، وأصبح هذا النظر يبعديه التراثي والحداثي مشكلا قائم الذات أمام تأسيس هذا العلم برؤية عربية خالصة، فكان هذا التشتت ولا يزال مصدرا لضعف المصطلحية العربية، وبالتالي ضعف المعرفة العلمية بصفة عامة.

ويتهم عبد القادر الفاسي الفهري¹، من الناحية المنهجية، المؤسسات التي كلفت بإعداد المصطلح ومعيرته وتوحيده مثل الجامعات العربية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط بعدم بلوغها الهدف المنشود رغم الجهود المبذولة، فالمصطلحات التي وضعت في حوض هذه المؤسسات لم يكتب لها الزواج والاستحسان عند أهل الاختصاص، والسبب راجع حسب رأيه إلى غياب تمثيل نظري للقضية المصطلحية وإلى عفوية المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح باعتبار أن المشكل المصطلحي هو مشكل مراسي بالأساس، وليس الأمر بيد هذه المؤسسات خاصة أنها لا تعتمد على اللجان المختصة فعليا، وإنما كثير ممن يشتغلون بها لا يمتنون إلى علم المصطلح واللسانيات بصلة، وأغلبهم صاحب تكوين قديم غير ملمّ بالنظريات الحديثة، وليست له معرفة باللغات الأخرى، وليس له تكوين في الترجمة والمصطلحية، وهي شروط نراها أساسية في نشأة علم المصطلح وضبطه.

ويمكن أن نرجع عدم تأسيس المفهوم المناسب للمصطلح في الدراسات العربية إلى المسائل التالية:

- غياب المعاجم المختصة القائمة على التعريف المصطلحي والتقييس.
- غياب البنوك المصطلحية الفاعلة.
- عدم هيمنة اللغة العربية ومواكبتها لتطور العلوم.
- ضعف القرارات الصادرة من المؤسسات المعنية بالمصطلح وباللغة العربية عامة.

1 انظر مقاله: "المصطلح اللساني"، اللسان العربي، 1987.

- عدم التنسيق بين المؤسسات المعنية ومراكز البحث العلمي ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي.
- ضعف الترجمات وكثرة أخطائها التي شاعت بين القراء والباحثين.
- عدم الموضوعية في تعيين المشرفين على المؤسسات المعنية.

1.10.13 الخاتمة

إنّ الوقوف عند أهمّ المدارس والمقاربات والنظريات المصطلحية الحديثة كشف لنا عن جملة من القضايا المتصلة بتأسيس المفهوم المصطلحي نظريا وتطبيقيا والمتعلقة بالكشف عن أسسه الفلسفية واللسانية والاجتماعية والتواصلية، فجعلنا ذلك نبين القوانين البانية لمفهوم المصطلح في شتى النظريات والمقاربات على اختلافها في المنطلقات والنتائج، واتفاقها في أهمية الوظائف التي يؤديها المصطلح في بناء العلوم وضبط حقولها المعرفية والتواصلية، لما لها من الصفة الكونية الأنطولوجية في التعبير عن المعرفة الإنسانية وتقريبها من المستخدمين لها في مجالات الحياة المختلفة، فكان المصطلح يمثل حلقة الوصل بين مختلف العلوم ويعبر عن محتواها تعبيرا منطقيا دقيقا، مما أكسبه الصفة الكونية في تأسيس المفاهيم وتوحيدها وتعريفها عن طريق منظمات التقييس الدولية. ولم يبلغ المصطلح اللساني العربي وغيره من الميادين العلمية الأخرى هذا المدار التأسيسي، مما جعله يفتقر إلى عدّة خصائص تأسيسية تمثلت أبرزها في العوائق الابدستيمولوجية التي ضبطنا بعضها فيما سبق من ملاحظات استقيناها من ممارستا لقضايا المصطلح اللساني العربي تنظيرا وترجمة، ومما وجدناه في بعض الدراسات التي سبقتنا إلى ذلك في معالجة المصطلح والتي ستعرض لبعضها في الفصول اللاحقة.

الباب الثاني

المصطلح اللساني

وإشكالية الترجمة

الترجمة بين الإجراء والتقييم

"إنّ الكلام على الكلام صعب"

(أبو حيان التوحيدي)

1.11 مقدّمة

تعد الترجمة عملا إنسانيا يعبر عن التجارب التواصلية والاتصالية للمجتمعات، فهي من هذه الناحية ليست عملا مصطلحيا أو لسانيا فحسب، بل هي اتصال اجتماعي يقوم على فحص نظامين لسانيين اجتماعيين مختلفين وثقافتين متباعدين أحيانا في الرؤى والتصورات. ويشكل هذا الأمر صعوبة عند تقييم عمل المترجم، إذ الجمع بين هذه التصورات المختلفة أمر صعب المنال وعمير الإدراك، ولهذا السبب قُلت الدراسات المتعلقة بعملية التقييم وكثرت الدراسات التي تناولت الجانب النظري¹ المنهجي والتطبيقي المتصل بممارسة الترجمة تدريسا ومهنة. فالتقييم عملية لاحقة للعمل الترجمي، وهي حكم المقيّم على عمل في الأصل صعب القيام به وأصعب التقييم فيه. وقد دفعتنا رغبة البحث في هذا المجال إلى ضبط تصور أو منهج يمكن تطبيقه في عملية التقييم. ويرتبط التقييم بمن يترجم وبما ينتجه من ترجمات متعددة الاختصاصات ومختلفة النصوص

1 انظر الدراسات التالية:

- Gentzler (E.): 1993, *Contemporary translation theories*. London/New-York, Routledge.
- Larose (R.): 1989, *Théories contemporaines de la traduction*, Sillery, Presse de l'Université du Québec.

والرؤى والتوجهات. وهذا يطرح علينا مسألة الفهم والإنتاج ومدى ارتباطهما بمراحل التقييم.

1.12 الفهم والإنتاج

يرتبط إنتاج عمل ترجمي شفوي أو مكتوب بفهم العمل الأول الذي يتأسس عليه العمل الثاني، أو ما يعرف في حقل الترجمة بالأصل والهدف ولذلك، فالفهم ضروري وأساسي للعمل الأول ودونه تستحيل عملية الترجمة. وهذا ما يستدعي ضرورة البحث عن تكوين المترجم وهو في نظرنا لا بد أن يكون متميزاً وقادراً على فكّ دلالات النص المترجم وقراءة أبعاده السياقية والمعرفية والثقافية، وهي مجالات ضرورية في فهم النص وإعادة إنتاجه. فالمترجم لا يترجم لكي يفهم بل يفهم لكي يترجم.

1.13 تكوين المترجم

يصنف المترجمون إلى صنفين: صنف المهواة الذين تلقوا معارف عامة حول الترجمة أو يعرفون لسانين مختلفين، مثلاً اللسان العربي واللسان الفرنسي. وهؤلاء في نظرنا أقل جودة في العملية الترجمة، بل أحياناً قد يشوّهون دلالات النص الأصلي ويفسدون معناه. وصنف المترجمين المحترفين الذين تلقوا تكويناً أكاديمياً متخصصاً وعميقاً¹، وهؤلاء في نظرنا هم القادرون على الترجمة وفهم مسالكها وتذليل صعوباتها. ويخضع تكوين المترجم إلى المراحل التالية:

- التكوين العميق في اللسانيات العامة واللسانيات التطبيقية، وهو ما يخوّل له معرفة القواعد النظرية التي تتحكم في نظام اللغة التركيبي والدلالي.
- التكوين العميق في لسانيات النص، وهو ما يخوّل له معرفة كيفية اشتغال النصوص وربطها وترابطها وتحليل نسيجها اللساني والبرغماتي.

1 انظر حول هذه المسألة:

- Corbeil (J.C.): 1993, «Formation de terminologues et formation terminologique des traducteurs», in *Turjuman*, Vol. 2, pp. 23-27

- التكوين المعمق في نظريات تحليل الخطاب، وهو ما يخوّل له معرفة استراتيجيات إنتاج الخطاب ومكوّنات عالمه وإمكانيات فهمه واتجاهات تأويله.
- التكوين المعمق في تاريخ العلوم والأفكار، وهو ما يخوّل له معرفة سياقات إنتاجها وأبعاد تكوينها وخلفيات نظمها المعرفية والابستمولوجية.
- التكوين المعمق في تاريخ الثقافات والحضارات والوقوف عند خصوصياتها التمييزية وأبعادها الاجتماعية، وهو ما يخوّل له التمكن من فهمها وترجمتها، إذ كلّ نصّ محفوف لحظة إنتاجه بهذه الأبعاد والخصوصيات، وعلى المترجم أن يدركها عند الترجمة.

1.14 الممارسة والتطبيق

تقرن هذه المجالات التكوينية بالممارسة والتطبيق على نصوص مختلفة الاختصاصات ومتنوعة الصعوبات¹ حتّى يتمكّن المترجم من حسن الأداء الترجمي خاصّة إذا كانت الترجمة فورية، فهي تستدعي حضور البديهة وسرعة الفهم حتّى يتمكّن المترجم من إعادة إنتاج الخطاب إنتاجا سليما تركيبيا ودلالة وإيفاء بالمعاني المقصودة.

تختلف الممارسات الترجمية حسب الاختصاصات وتنوّع النصوص وتعدّد المجالات الأدبية والعلمية والتقنية والتكنولوجية والفكرية والاقتصادية إلخ. ويستدعي هذا الاختلاف معرفة الخصوصيات المصطلحية لكلّ علم من هذه العلوم وكيفية استغلالها استغلالا يفي بنقل المعاني والمحافظة على روحها في إعادة إنتاجها وصياغتها من جديد بلسان آخر في ثقافة أخرى ولقارئ آخر. ويتطلّب هذا الأمر توزيع مهام المترجمين على مجالات مختلفة، كلّ حسب اختصاصه، وهنا تبرز قضية المصطلح وعلاقته بالترجمة المختصّة. إذ لكلّ علم مصطلحاته ومفاهيمه الدقيقة، ولذلك على المترجم أن يكون عارفا بخصوصيات تكوّناتها ومجالات استعمالها حتّى

1 انظر حول هذه المسألة:

- Hardin (G.), Picot (C.): 1996, *Translate: initiation à la pratique de la traduction*. Paris, DUNOD.

يتمكّن من إعادة إنتاجها وسهولة إجرائها في الخطاب الهدف¹. ولهذا فالعمل الترجمي الدقيق يتطلّب التخصص حتّى يستطيع المترجم أن يسيطر على المفهوم ويمتلك ناصيته ويمسّن استغلاله في إعادة إنتاج مصطلحات ملائمة ومتطابقة مع المفهوم الذي أسند إليها في الخطاب الأصلي.

1.15 مراحل إجراء الترجمة

يمكن أن نقسّم المراحل التقييمية في عملية الترجمة إلى أربع مراحل أساسية وهي التالية: مرحلة تقبّل المعلومات ومرحلة تحليل المعلومات ومرحلة إجراء الترجمة ومرحلة صياغة الترجمة النهائية والتثبّت من صحتها².

1.15.1 مرحلة تقبّل المعلومات

يبدأ المترجم بتقبّل الخطاب مكتوبا أو شفويا، ثمّ يحلّله ويفكّكه إلى مستوياته اللسانية التركيبية والدلالية، فيفهمها ويحدّد سياقات تأويلها وفق القدرات والمهارات التي اكتسبها من قبل في مراحل تكوينه، فمن خلالها يتمكّن من الفهم والتأويل³ وإعادة الإنتاج. وترتبط هذه المرحلة بمدى المستوى الإدراكي الذهني للمترجم، وتعتبر هذه المرحلة من أهمّ المراحل المتبّعة في عملية الترجمة، إذ من خلالها يحدّد المترجم مجالات الإدراك التي سيستخدمها في عملية فهم الخطاب الأصلي وتأويله، فيتمكّن من فعل الترجمة الصحيح إذا ما كان إدراكه لهذه المرحلة إدراكا صحيحا، فهي التي ستوجّهه إلى تحديد الأطر العرفانية والدلالية والبرغماتية للخطاب المترجم.

إنّ تحديد هذه الأطر تحديدا ذهنيا وإدراكها إدراكا عرفانيا هو أمر فاعل في عملية الترجمة، بل إنّ الخطاب الذي سيعاد إنتاجه ترجمة، مشروط بمدى توفر هذه

1 أنظر حول هذه المسألة: حاتم (ب.)، ميسون (إ.)، 1998: الخطاب والمترجم، ترجمة عمر فايز عطاري. الرياض، جامعة الملك سعود.

2 لأنّ هذه المرحلة الأخيرة الترجمة الفورية لأن المترجم لا يستطيع أن يتبّث من صحّة ما قاله عند عملية إنتاج الترجمة بحكم عامل الوقت الذي يرغب المترجم على مواصلة الترجمة ومتابعة الخطاب المصدر في استرسال.

3 انظر كتابنا: تداخل الألسن، 2011.

الأطر عند المترجم، فالتقبّل نشاط ذهني وتفاعل بين مستويين من الخطاب: مستوى معرفي ودلالي يتحوّل للمترجم فهم الخطاب الأصلي في أبعاده المعرفية والدلالية التي نشأ فيها، ومستوى لساني يتعلّق بفهم نسيج الخطاب وتفكيك بنيتّه التركيبية. فترتبط عمليّة الترجمة بمدى تقبّل هذين المستويين في الخطاب الأصلي ومدى قدرة إعادة إنتاجهما في الخطاب المترجم¹. فيمرّ التفاعل بين التقبّل والإنتاج عبر التفاعل بين الخطاب الأصلي والخطاب المترجم، وتتطلّب هذه العملية الذهنية الإدراكية قدرة على التجسيد والإنجاز في مستوى اللسان المترجم إليه معرفة دلالية وبنية تركيبية وجمالية إنشائية وهذا ما يستدعي مراحل أخرى ضرورية في إجراء الترجمة وتقييمها.

1.15.2 مرحلة تحليل المعلومات

لا تنفصل مرحلة تحليل المعلومات عن المرحلة السّابقة انفصالاً كلياً وإنّما هي مرحلة تابعة لها مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً، فهي ممهّدة لها وموجهة لمسارها الإجرائي. فيبدأ المترجم عملية التحليل حسب نوع الترجمة المطلوبة منه، ولذلك فإذا كانت مرحلة التقبّل مشتركة بين جميع أنواع الترجمات، فإنّ مرحلة تحليل المعلومات تختلف من نوع إلى آخر حسب أجناس الخطابات وقضاياها الفكرية ومقاصدها الدلالية وأهدافها البرغماتية². وتأسس هذه المرحلة على تحليل المستويات التالية:

1- تحليل المستوى المعجمي

يقوم المترجم في هذا المستوى بضبط المصطلحات وتفسيرها وفهم دلالاتها في الخطاب الأصلي.

2- تحليل المستوى التركيبي

يحلل المترجم في هذا المستوى العلاقات التركيبية الرابطة بين أنظمة الخطاب المعجمية والنحوية، فيتبين طرق الربط والاسترسال في بناء الخطاب.

1 انظر الديدواوي محمد: الترجمة والتواصل: دراسات تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم. الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

2 انظر حول هذه المسألة:

- Patry (R.): 1993, «L'analyse de niveau discursive en linguistique: cohérence et cohésion», in *Tendances actuelles en linguistique générale*. Paris, Delachaux et Niestlé S.A, Neuchatel, pp. 109-143.

3- تحليل المستوى الدلالي

يحلل المترجم القضايا الفكرية والعلمية فيتبين المحتويات الدلالية التي تكوّن الفضاء الدلالي الشامل للخطاب.

4- تحليل المستوى البرغماتي

يحلل المترجم مكونات عالم الخطاب، فيدرس سياقات إنتاجه وكيفية ترابطه وإمكانات تأويل مقاصده.
تؤسّس هذه المراحل مجتمعة المدخل إلى عملية إجراء الترجمة.

1.15.3 مرحلة إجراء الترجمة

تمكّن المرحلتان السابقتان المترجم من الفعل الترجمي، فيبدأ بترجمة المصطلحات الأساسية الفاعلة في دلالة الخطاب¹ ثم يترجم التراكيب والجمل ترجمة دلالية وسياقية. ويعتمد المترجم في هذه المرحلة على فهم كيفية اشتغال القواعد اللسانية الصرفية والنحوية وتحديد العلاقات الرابطة بين التراكيب والجمل وضبط الدلالات الزمنية للأفعال والنواسخ والوصلات² فيتم ترجمتها وربطها بمجالاتها الدلالية وسياقاتها البرغماتية حتى يكتمل الخطاب ويبنى معناه الشامل. وتتقدّم عملية الترجمة باتباع مسار خطّي يبيّن من خلاله المترجم نسج الخطاب في اللسان الهدف، فيضبط نظامه اللساني ويحدّد مجاله الدلالي انطلاقاً من الحقل الدلالية الفرعية وإعادة بنائه بناء تركيبياً ودالياً محكماً.

1.15.4 مرحلة الصياغة النهائية

تعتمد هذه المرحلة على المراجعة والتدقيق وضبط القواعد التركيبية وتحديد المصطلحات والدلالات التي تبني نسج النص المعجمي والتركيبية والدلالية. فيبدأ المترجم بقراءة النص قراءات عديدة وتعديل ما يمكن تعديله من هذه المستويات

1 تعتمد الترجمة التحريرية على هذه الطريقة ولا تخضع الترجمة الفورية لها لأن المترجم يتبع التسلسل الخطي في الخطاب الأصلي، فهو في حوار مباشر مع منتج الخطاب ولذلك فهذا النوع من الترجمات يتوقف على قدرة الفهم والإدراك وسرعة التقبل.

2 الوصائل هي ترجمة لمصطلح *connecteurs*، انظر كتابنا الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب 2012.

قصد تقريبها من مفاهيم الخطاب الأصلي والمحافظة على دلالاته، ثم يؤسّس المترجم أدبية النص الجديد بالاعتماد على تكوين ربطه وترابطه وتناسقه وانسجامه¹ بمخا عن جماليته، فيبلغ الخطاب المترجم مستوى من الدقة والجمال يضاهي الخطاب الأصلي.

1.16 مراحل تقييم الترجمة

إذا ما اعتبرنا أنّ الترجمة تتأسس على الإدراك والفهم وإعادة إنتاج تقيّد بصياغة أسلوب جديد تشترط فيه المحافظة على الأمانة وصدق الدلالة، فإنّ التقييم² يرتبط بالمعيار المعتمد فيه. ولذلك يعود اختلاف الترجمات إلى اختلاف المعايير، وهو ما يؤدي إلى اختلاف التقييم حسب اختلاف معايير الخطابات وأجناسها. ويتطلّب منهج التقييم، في نظرنا، النظر في ثلاثة مكونات أساسية، وهي المكوّن اللساني والمكوّن الدلالي والمكوّن الأسلوبي أو الجمالي.

- 1- المكوّن اللساني: تقيّم في هذا المستوى أخطاء الرّسم والصرف والنحو والتركيّب.
- 2- المكوّن الدلالي: تقيّم في هذا المستوى الأخطاء الدلالية التي تنتج عن سوء الفهم.
- 3- المكوّن الأسلوبي أو الجمالي: تقيّم في هذا المستوى الأساليب التي أنتج فيها الخطاب الجديد ومدى علاقتها بجمالية الإخراج وذوق المتقبّل.

1 انظر حول هذه المسألة:

- Knott (A.) and, Sanders (T.): 1998, "The classification of coherence relation and their linguistic markers: an exploration of two languages", in *Journal of Pragmatics*, vol. 30 N2^o pp. 135-176.

- Grellet (F.): 1991, *Apprendre à traduire: typologie d'exercices de traduction*. Nancy, Presses Universitaires de Nancy.

2 انظر حول هذه المسألة الدراسات التالية:

- Gouadec, (D.): 1981, «parameters de l'évaluation des traductions», in *Meta*, vol. 26, N° 2.

- Sager (J. C.): 1983, "Quality and standards-the evaluation of translation", in Picken, C. (ed), *The Translator's Handbook*. Aslib, London.

وتنقسم عملية التقييم إلى قسمين رئيسيين هما التقييم الجزئي والتقييم الشامل. يتوقف القسم الأول على تقييم المكونات المذكورة سابقا بإصلاح أخطائها وتقوم دلالاتها وتصويب مقاصدها. ويتوقف القسم الثاني على التقييم الشامل الذي يعنى بدراسة جودة الإنتاج والمطابقة والملاءمة للخطاب الأصلي.

وتتطلب عملية التقييم الشامل تحليلا لكيفية اشتغال اللغة المصدر ثم كيفية إعادة تكوين عملية الاشتغال في اللغة الهدف. فيتمّ التقييم بالمقارنة بين الخطاب الأصلي والخطاب المنتج ويكون ذلك بفحص الخيارات اللسانية المستخدمة في الترجمة والعلاقات الرابطة بين النظامين اللسانيين وكيفية ترابطهما، فتدرس الخطط الذهنية المتصلة بإنتاج الخطابين الأصلي والهدف، وكذلك تفحص الدوافع الاجتماعية والنفسية المنتجة لهذا الخطاب والمتقبلة له. ثمّ ينسحب هذا المستوى من الفحص والدراسة على الإنجاز اللساني الذي يقدمه المترجم شفويا أو كتابيا، فتطابق المستويات الدلالية والخطط الذهنية التي كوّنّت الخطاب الأصلي مع ما سيقع إنجازه في الخطاب المترجم من خطط ودلالات تقدّم في نظام لساني مترابط ومتماسك تضمن عملية الفهم وتحقيق التواصل بين الثقافتين الأصل والهدف، وهو المستوى المطلوب في عملية الترجمة، وبالتالي فالتقييم يهدف إلى بلوغ مستوى من الترجمة يتجاوز تقويم الجانب اللساني إلى ضمان صحّة الجانب المعرفي والتواصلية لدى المتقبل. ويتمّ هذا بتقويم¹ مستوى الترابط الشامل للخطاب المترجم الذي يضمن التماسك والانسجام وحسن الفهم.

1.17 الخاتمة

إنّ ما تقدّمه الدراسات اللسانية التي تعتمد منهج المقارنة بين الأنظمة اللسانية المختلفة أمر لا يستهان به في ضبط العمل الترجمي، ولكنّه غير كاف للوصول إلى إنتاج خطاب مترجم مقبول تركيبيا وداليا، إذ يتطلّب هذا الأمر مزيدا من التكوين الشامل للمترجمين، وكذلك ضبط دائرة الاختصاص لديهم ويكون ذلك بالتشبع بالنظريات الترجمية وتطبيقها على خطابات مختلفة.

1 نفرّق بين مصطلحي التقويم والتقييم، فعني بالتقويم الإصلاح ونعني بالتقييم إعطاء القيمة المستحقة لشيء ما.

وتتطلب مرحلة التقييم في الترجمة التقويم أولاً وهو ما يستدعي المراقبة المستمرة لما ينتجه المترجم من دلالات ومعان في اللحظة التي يترجم فيها حتى يتوصل إلى إنتاج خطاب مناسب. ثمّ التقييم ثانياً للحكم على مدى مقبولية هذا الخطاب، وهو أمر موكول إلى المترجمين القادرين على فهم الخطاب في جميع أبعاده اللسانية والدلالية والسياقية والبرغماتية وإمكانية إعادة إنتاجه إنتاجاً يفي بالمطابقة والحفاظ على المقومات الأصلية.

حركية المصطلح اللساني وإشكالية الترجمة

1.18 مقدمة

تعتبر حركية المصطلح في اللسانيات أمراً أساسياً في نقل العلوم من لسان النشأة إلى لسان التقبل، وتتطلب عملية النقل مهارات لسانية ومعرفية تساعد المترجم على ضبط مفهوم المصطلح حسب سياقات استعماله. وقد أدى اختلاف المهارات وتعدد السياقات إلى اختلاف عملية الترجمة. فنجد ترجمات متنوعة وعديدة تخص مصطلحا لسانياً واحداً في لسان النشأة. وهو أمر يستدعي معالجة أسباب اختلاف الترجمات وتنوعها بالنسبة إلى المصطلح اللساني الواحد، مما سيقودنا إلى معالجة الإشكاليات المتصلة بتنوع الترجمات واختلافها.

1.19 أسباب اختلاف ترجمات المصطلح

يمكن أن نرجع أسباب الاختلاف في الترجمة إلى ثلاثة محاور كبرى نصنفها في الأسباب المعرفية والأسباب اللسانية والأسباب البرغماتية. سنعالج هذه الأسباب من خلال مدونة المصطلحات التالية التي استخرجناها من فهرس كتب مترجمة تتعلق بالترجمة أو باللسانيات.

المصطلح العربي	المصطلح الأعممي	
	فرنسي	انجليزي
- التداوئية - الذرائعية - البرغماتية - علم المقاصد - النفعية	Pragmatique	Pragmatics
- التلاحم - الاتساق - التماسك (المعنوي) - التناسق - الانسجام - الترابط	Cohérence	Coherence
- الترابط - الربط - التماسك (الشكلي)	Cohésion	Cohesion

1.19.1 الأسباب المعرفية

تتصل الأسباب المعرفية بمستويين من المعارف: مستوى المعرفة الذاتية ومستوى المعرفة المشتركة أو المعرفة المختصة والمعرفة العامة¹.

1 - انظر حول هذه المسألة الكتب التالية:

- الحمزاوي (ر): 2004، المعجمية، مقدمة نظرية ومطبقة/مصطلحاتها ومفاهيمها، تونس، مركز النشر الجامعي
- غزال: 1995، "مشاكل الترجمة العلمية والتقنية إلى اللغة العربية (واقترحات حلولها)"، الترجمة العلمية، وقائع ندوة لجنة اللغة العربية أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، 11-21 ديسمبر.
- عطية (م. ف.): 1986، علم الترجمة: مدخل لغوي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.
- Fodor (J.A.): 1998, *Concepts, where cognitive science went wrong*, Oxford/New York.
- L'homme (M.C.): 2002, «Fonctions lexicales pour représenter les relations sémantiques entre termes», in *Structuration de terminologie, Traitement automatique des langues*, volume 43-n° 1. pp. 19-41.

1.20 المعرفة المختصة ودورها في ترجمة المصطلح

- تخضع المعرفة المختصة إلى مجموعة من الشروط تكوّن مجالها.
- تحتوي على مفاهيم مراقبة بصورة مسبقة في إنتاجها وتطورها.
- تنتج فيها المصطلحات انطلاقاً من مفاهيم يقع ضبطها مسبقاً.
- تكون فيها المصطلحات موحدة المفاهيم وليس لها مترادفات أو معانٍ متعدّدة.
- يرتقي فيها الاستعمال المصطلحي إلى درجة العالمية.
- التجرد من الجوانب الانفعالية والشعرية للغة.

تمثل هذه الشروط أساساً رئيسية في عملية إنتاج المصطلحات أو ترجمتها، فهي قيود معرفية بما يتّمسّد المترجم ومن خلالها يضبط المصطلح المراد ترجمته إلى اللسان الهدف. ويبدو أنّ اختلاف الترجمات راجع إلى غياب هذه الشروط أو تجاهلها. فيترجم كلّ مترجم المصطلحات من اللسان الأصل حسب معرفته الذاتية التي قد تكون أحياناً غير متّصلة بالمعارف المختصة أو تجاهلها تماماً وهو ما يجعل ترجمة المصطلحات أمراً عسيراً وغير علمي في كثير من الأحيان، فالجهل بتكوين المفهوم المصطلحي في لسان نشأته وكذلك عدم التمكن من معرفة الملائمات السياقية والمعرفية والعلمية التي نشأ فيها المصطلح الأصلي تجعل المترجم غافلاً عنها عند عملية الترجمة. فالترجمة قدرات معرفية وبرغمائية قبل أن تكون مجرد نقل من لسان إلى لسان آخر. فالمترجم الذي لا يتّمسّد من ضبط شروط نشأة المصطلح في لسانه الأصلي لا يستطيع أن يضبط شروط ترجمته في اللسان الهدف. ويبدو أنّ الترجمات العربية المتّصلة بالمليادين العلمية، ومنها اللسانيات لم تتّمسّد من ضبط هذه الشروط، مما جعل ترجمة المصطلح اللساني ترجمة مضطربة ومتناقضة أحياناً من مترجم إلى آخر ومن قطر عربي إلى آخر، ويجعل ذلك عملية إنتاج المصطلح العلمي إنتاجاً غير سليم.¹

1 انظر حول هذه المسألة:

- الديداوي (م): 1992، علم الترجمة بين النظرية والتطبيق، سوسة، دار المعارف.
- عبد الرحمان (ط): 1995، فقه الفلسفة، I-الفلسفة والترجمة، الدار البيضاء، المغرب/بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي.
- حجازي (م. ف.)، (د، ت): الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، دار غريب للطباعة.

يمكن أن نرد كذلك أسباب الاختلاف المعرفية إلى تنوع الحقول المعرفية التي تهتم بالمصطلح، فهي حقول تشغل منفردة ولا تتصل ببعضها البعض قصد توحيد المفاهيم وترجمة المصطلحات، وهو ما جعل كل حقول معرفية تحتوي على ترجمات مختلفة ومتضاربة مع ما نجد من مصطلحات لها نفس الأصل الأعجمي في حقول علمي آخر. وهو ما نلاحظه من خلال الجدول السابق، إذ نجد لمصطلح (Pragmatics/pragmatique) عدة ترجمات عربية تختلف من حقول علمي إلى آخر، فالمصطلحان تنمعية أو ذرائعية نشأ في حقول العلوم الفلسفية ومصطلح تداولية وبرغماتية نشأ في حقول العلوم اللسانية ومصطلح علم المقاصد نشأ في تحليل الخطاب.

إن تعدد الاختصاصات والحقول المعرفية في اللسان الهدف جعل من ترجمة المصطلح الواحد في اللسان الأصل ترجمات مختلفة ومتعددة المقاصد حسب زوايا النظر المعرفية لكل مترجم.

1.20.1 المعرفة المشتركة ودورها في ترجمة المصطلح

تمثل الترجمة شكلا من أشكال المعرفة المشتركة بين المنشأ الأصلي الذي ولد فيه المصطلح والمنشأ الهدف الذي ستعاد فيه الولادة المستحدثة للمصطلح. "ومن الواضح أن المعرفة المشتركة تمثل موضوعا حيويًا بالنسبة إلى الترجمة، إذ كان ينبغي على المترجم أن يعمل بوصفه جسرا بين معرفة لدى مجموعة ثقافية معينة ومعرفة لدى مجموعة ثقافية أخرى"¹. ويقوم المترجم بعملية تصنيف المعارف المشتركة انطلاقا من معرفته العميقة بخصوصيات كل لسان الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمعرفية وهي عملية عسيرة النال تتطلب اطلاعا واسعا لردم الهوة المعرفية بين لسان النشأة ولسان التقبل، فالمصطلح ينشأ في بيئة معرفية

1 انظر نيوبرت (أ) وشريف (غ)، 1992، الترجمة وعلوم النص، ترجمة محي الدين حميدي، السعودية، جامعة الملك سعود، ص 72.

- Gentzler (E.): 1993, *Contemporary translation theories*. London/New-York, Routledge.
- Larose (R.): 1989, *Théories contemporaines de la traduction*, Sillery, Presse de l'Université du Québec

لها شحنتها المعرفية المختلفة التي تشحن كل مفهوم ناشئ جديد وتضعه في مداره المعرفي العلمي الخاص به وهي ملابسات معقدة، على المترجم أن يكون ملماً بما وعارفاً بأسس تكوينها وإلا كانت هذه الملابسات عنصراً مساعداً على اختلاف الترجمات مما يجعل إنتاج المصطلح في اللسان الهدف إنتاجاً مختلفاً لا يتقيد بهذه الملابسات الأولى التي ساهمت في تكوين المصطلح الأصلي، فمصطلح "برغماتية" مثلاً نشأ في إطار فلسفي معين له ملابساته وقيمته العلمية والثقافية التي شكّلت قيدا من قيود إنتاجه وعلى المترجم أن يكون عارفاً بما عندما يجري إنشاء المصطلح في اللسان الهدف، إذ تمثل القاعدة المعرفية التي نشأ فيها المفهوم قبل أن يتشكّل مصطلحاً، جانباً أساسياً في عملية الترجمة. ولذلك على المترجم أن يتمثل العناصر التكوينية الأولى للمفهوم في بيئته الأصلية قبل أن يصبح مصطلحاً مستقراً في حقل معرفي معين ثم يعيد إنتاج هذا المفهوم بنفس المكونات في اللسان الهدف. فنرجع اختلاف ترجمة المصطلحات اللسانية وغيرها في الترجمات العربية إلى عدم وعي المترجمين بهذه العناصر التكوينية الأولى في البيئة الأصلية لكل مصطلح ثم إلى غياب لجان متخصصة في إنتاج المفاهيم ومراجعتها وتوحيد المصطلح انطلاقاً من المقاييس العلمية التي أدت إلى إنتاجه في البيئتين الأصلية والمتقبلة.¹

وتمثل المعرفة المشتركة شكلاً من أشكال التواصل بين المجتمعات فهي أساسية في عملية الترجمة ولا يمكن للمترجم أن يقوم بترجمة المعارف دون أن يتواصل معها في اللسانين الأصل والهدف، فالترجمة تواصل بين كيانات معرفية مختلفة النشأة وموحدة الهدف.

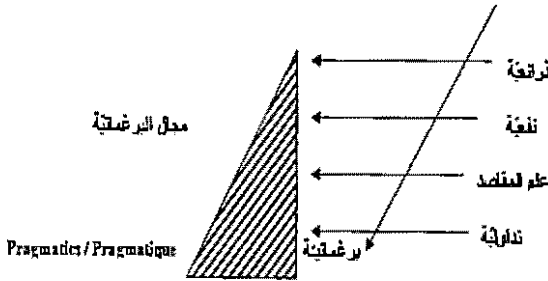
1 انظر حول هذه الفكرة

- غزال (أ.أ.): (بدون تاريخ)، المنهجية الجديدة لوضع المصطلحات العربية، الرباط، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- القاسمي (ع.): 1985، مقدمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- Harris (B.): 1996, "Redundancies in translation from Arabic", *Turjuman*, Vol, 5, n°1, pp. 7.21.
- Shunnay (A.): 1993, "Lexical incongruence in Arabic-English translation due to emotiveness in Arabic", *turjuman*, vol 2, pp. 37-63.

الترجمة نشاط لساني تواصلِيّ ينشأ في سياق معرفيٍّ معيّن يتقيّد به المترجم عند عمليّة الترجمة. ويتطلّب هذا النشاط معرفة دقيقة بالأطر اللسانية التي أحيطت بعملية نشأة المصطلح وتكوّنه مفهوماً ومصطلحاً، ولذلك، فإنّ علم اللسانيات أفاد كثيراً عمليّة الترجمة في ضبط المقاييس التي بها ينتج المصطلح ويتكوّن مفهومه، وتساعد اللسانيات المترجم على إمكانية تحليل المصطلح إلى مكوناته المعرفيّة والسياقيّة التي نشأ فيها، وذلك عن طريق معالجة تكوين المحتوى المفهومي لكلّ مصطلح ومدى ملاءمته مع المصطلح في اللسان الهدف. فيمكن هذا التحليل المترجم من ضبط الإطار المعرفيّ المختصّ وكذلك تحديد المعنى المقصود لكلّ مصطلح، وهي مراحل هامة في عمليّة الترجمة، إذ لا يمكن نقل مصطلح دون تحديد مكوناته اللسانية والدلاليّة في لسانه الأصل وتعتبر هذه العمليّة من أصعب العقبات أمام المترجم، فيمثل وصف المعاني نقطة الضعف في اللسانيات (بلومفيلد، 1933، 140)، ويمثل هذا الأمر نقطة اختلاف بين المترجمين، ممّا يجعل الترجمة ترجمات متعدّدة، إذ بات وصف المعنى أمراً عسيراً أمام اللسانيات رغم المحاولات الجادة في ذلك. فضبط المعنى لا يقتصر على وصف مكونات النظام اللغوي وكيفية اشتغالها وترابطها فقط، بل هو عمليّة معقّدة لسانية وعرفانيّة واجتماعيّة وثقافيّة.

وتمثل أوجه التباين بين الأنظمة اللسانية عقبة رئيسيّة أمام عمليّة الترجمة، خاصّة عندما فشلت البنيويّة في تحديد الأنظمة اللسانية تحديداً دقيقاً، وأصبح للسياق الاجتماعي دور مهمّ في ضبط البنى اللسانية من حيث تركيزها على معنى هذا السياق الذي أنتج فيه، فالنظام اللغوي رغم أنّه جزء من النظام الاجتماعي لم يستطع التمكن من نقل كلّ العناصر الاجتماعيّة والثقافيّة التي نشأ فيها المصطلح، وهو ما أدّى إلى الترجمات المختلفة للمصطلح الواحد. ولذلك فالترجمات العربيّة المختلفة التي ضبطناها في الجدول السابق يعود سبب اختلافها إلى هذه المكونات السياقيّة الاجتماعيّة والثقافيّة التي خصّت بنشأة المصطلح الأصل، وهي مكونات تتفاوت عمليّة الإدراك فيها حسب ثقافة كلّ مترجم وسعته المعرفيّة واختصاصه العلمي وزاوية النظر التي من خلالها وقع

تقييم المصطلح.¹ ومثلت هذه المكونات قيوداً فرضت على عملية الترجمة، فكان الاختلاف نتيجة لها. وبما أنّ الترادف التام لا يمثل جزءاً من النظام اللغوي، فإنّ عملية المطابقة بين المصطلح في اللسان الأصل والمصطلح في اللسان الهدف تكون عسيرة أو شبه مستحيلة. فكان ذلك سبباً لاختلاف الترجمات، فالمصطلحات العربية التي وضعت لترجمة مصطلح واحد غربي لا تمثل إلاّ أوجهها مختلفة من وجوه تكوّن المفهوم في اللسان الأصلي وهو ما يجعلها ناقصة في تعبيرها عن محتوى المصطلح والمعنى الذي يؤدّيه في البيئة التي نشأ فيها. ويمكن أن نعتبر هذه الترجمات المختلفة مقاربات متفاوتة التعبير عن المعنى الأصلي، فهي لا تعبّر إلاّ عن جزء منه. وانطلاقاً من مبدأ عدم الترادف الكليّ، فإنّ عملية الترجمة تكون قاصرة وعاجزة عن نقل المفهوم الكليّ لأيّ مصطلح، ولكنها تسعى إلى أن تكون قريبة من إدراك تكوّن المفهوم. فتكون الترجمة عملية إدراكية ولسانية تضبط المفهوم وتشكّل المصطلح المناسب له. وتتميّز هذه العملية بدرجات مختلفة من مترجم إلى آخر حسب طبيعة إدراكه لها. ويمكن أن نرصد عملية الإدراك حسب الترجمات العربية لهذه المصطلحات من خلال درجة توزيع مدى القرب والبعد عن تكوين مفهوم المصطلح الأصلي.



1 انظر هذه المسألة في الكتب التالية:

- الزيّدي (ت.): 1998، جدلية المصطلح والنظرية التقديّة، تونس، قرطاج 2000.
- القاسمي (ع.): 1985، مقدمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- Corbeil (J.C.): 1993، «Formation de terminologies et formation terminologique des traducteurs» *turjuman*, Vol. 2, pp. 23-27.
- Lafourcade (M.), Prince (V.), Schwab (D.), 2002، «Vecteurs conceptuels et structuration émergente de terminologies»، in *Structuration de terminologie, Traitement automatique des langues*, volume 43, n 1, pp. 43-72.

تتسع دائرة هذه المصطلحات الدلالية وتضيق حسب درجة الوعي بضبط مكونات المفهوم الأصلي، فمنها ما يعبر عن مظهر من مظاهر تكوين هذا المصطلح، ومنها ما يعبر عن مفهوم في درجة من درجات تطوره، ومنها ما يقترب من محتوى المفهوم الأصلي. فهي مصطلحات يصوغها المترجمون حسب الشحنات الدلالية التي يضيفها كل مترجم لكل مصطلح يترجمه.

1.22 الأسباب البرغماتية

ليس المصطلح وحدة معجمية ذات ثلاثة أبعاد: شكلية ومفهومية ووظيفية تمثل جانباً من النظام النحوي، بل كذلك يمثل المصطلح وحدة برغماتية ذات وظائف اتصالية ومرجعية تظهر في خطاب تخصصي يتحقق بواسطة مختصين في وضعية خطافية معينة (كابري، 1992، 191). فمن بين أسباب اختلاف ترجمات المصطلحات اللسانية وغيرها، توقّف المترجمين عند الجانب النحوي والدلالي لها، أي أنّهم اعتنوا بمظاهر تكوينها المعجمية والدلالية وتغافلوا عن قيمتها التواصلية الاجتماعية.

إنّ ترجمة المصطلح بصورة منعزلة عن مجال استعماله ودائرة اختصاصه وتتبع مساره الاتصالي جعل من ترجمته ترجمة مضطربة وغير واضحة عند الدارسين العرب ولذلك راح كلّ منهم يبحث عن زوايا نظر تقترب من مجال دراسته ومسألة اختصاصه، فكانت النتيجة تعدّد المصطلحات واختلاف المفاهيم، مما أضر على مسيرة المصطلح واستقراره في حقل علمي مخصوص وعلى هذا المنوال، تقوم ترجمة المصطلح على نقل المعاني من نظام ثقافي إلى آخر على أساس بعد معيّن للسياق الذي يحكم عملية استيعابنا للخصائص الأخرى البرغماتية والتواصلية لنظام ثقافي معيّن (باسل حاتم وإيان ميسون، 1995، 102-103). إنّ ترجمة المصطلحات معزولة عن سياقات استعمالها العلمية والاجتماعية، هو ضرب من تشويه مفاهيمها الأصلية وعدول عن أهدافها التواصلية. فالمصطلح وضع لكي تتواصل به العلوم ولا معنى له خارج دائرة الاتصال الاجتماعي، ولذلك فكلّ مصطلح يحمل في طياته سمات الفضاء الاجتماعي والثقافي الذي نشأ فيه وعلى المترجم أن يكون عارفاً بها وملماً بخصوصياتها حتىّ تسيّ له عملية الترجمة المفيدة، إذ لكلّ مصطلح سياق

استعماله وبجمل اتصاله، ولا يمكن له أن يحافظ على قيمته العلمية دون التقيد بهذه الخصائص السياقية والقيم التواصلية.

إنّ المصطلحات التي ضبطناها في المدونة كانت ترجماتها العربية مختلفة المعجم ومتنافرة المعنى لأنها تغافلت عن البعد التواصللي وسياق الاستعمال، وهما عنصران أساسيان في تكوين المصطلح وترجمته، بل هما شرطان رئيسيان من شروط وضع المصطلح في بيئته الثقافية الأولى أو في البيئة التي سيعاد إنتاجه فيها، ولذلك فالاستعمال شرط من شروط التواصل ولكنّه استعمال مقيد بقيود برغماتية تتعلق بخصوصيات النشأة في اللسان الأصل، وكذلك بسميّات التجذّر والتأصل في اللسان الهدف، وهي مسائل برغماتية تساهم فعلياً في ترجمة المصطلح وتجعله موحدًا حسب الشروط السياقية لعملية الترجمة.

1.23 حركية المصطلح بين المدونة والاستعمال

إنّ ما يجعل المصطلح مستقراً في مدونة ما هو استعماله في الحقل العلمي الخاصّ به وجريانه على ألسن المختصّين وبين هذا الجانب وذاك توجد حركية المصطلح، فتجاذبها الدوائر المعرفية والعلمية المختصة نحو قيود الاستعمال أو قيود الرفض، ولكي نكشف عن هذه القيود لا بدّ من الوقوف على أهمّ مكونات المصطلح في اللسان الأصلي، ثمّ فحصها في اللسان الهدف ثمّ الوقوف عند أهمّ الإشكاليات المتصلة بقضية إدماج المصطلح في الاستعمال أو رفضه. فاخترنا لجمال بحثنا هذا ثلاثة مصطلحات تمثل إشكالات رئيسية في الحقل اللساني اليوم، وهي التالية: (Coherence و Cohesion, Pragmatics). وستتبع هذه المصطلحات في نشأتها وتكوينها، ثمّ إشكالات ترجمتها ومدى تقبّل بعض ترجماتها أو رفضها.

1.24 تحديد مفهوم المصطلح في اللسان الأصلي

1.24.1 مصطلح برغماتية (Pragmatics)

يعود مصطلح (Pragmatics) "برغماتية" كما هو مستعمل في اللسانيات اليوم إلى "موريس" 1938. وكان يرى أنّ كلّ "سيميوطيما" أو "علم العلامات" يتكوّن من ثلاثة اختصاصات متكاملة فيما بينها هي التالية: علم التركيب (*La syntaxe*) يعني بدراسة العلاقات الرابطة بين العلامات، وعلم الدلالة الذي

يعنى بدراسة العلاقات الرابطة بين العلامات والأشياء التي تتصل بها والبرغماتية التي تعنى بدراسة العلاقة بين العلامة ومستعملها¹ ولكن هذا التمييز بين المجالات الثلاثة، كما وضعه "موريس" لم يستطع إخفاء قلق اللسانيين، إذ كثيرا ما اصطدمت الدّراسات والبحوث المتعلّقة بهذا المجال بمسألة الحدود بين مجالي البرغماتية والدلالة، ممّا أدى إلى ظهور تعريفات مختلفة لمجال البرغماتية منذ نشأتها الأولى، فمنهم من ربطها بمجال علم النفس والبيولوجيا وعلم الاجتماع، وهي مجالات ذات صلة بدراسة العلامة اللسانية وكيفية اشتغالها (موريس 1938، 108) ومنهم من ربطها بدراسة المشيرات (déictiques) أي بدراسة تحليل العبارات اللسانية مثل الضمائر (أنا، أنت) وأسماء الإشارة وظروف الزمان والمكان التي تقع فيها الأحداث، وهي علامات تربط المعنى بسياق تلفظه (هبات 1993، 152). وكذلك ارتبط مفهوم البرغماتية بمسألة القيود غير اللسانية التي تفرض على إنتاج الأشكال اللسانية، فهي من هذه الناحية تعنى بدراسة الأسباب الخارجية التي تتحكّم في عملية التلفظ، ويجعلها ذلك تتلقى مع عدّة علوم أخرى تهتم بالظاهرة اللسانية في أبعادها النفسية والاجتماعية، وهو ما يجعل تحديد مفهومها بصورة دقيقة أمرا صعبا، إذ الظاهرة اللغوية على درجة كبيرة من التعقيد خاصة إذا ما تعلّق الأمر بدراسة كيفية اشتغالها وفهمها وإنتاجها، وهي دراسة لم تتوقّف حدودها عند الجوانب التركيبية والدلالية لضبط المعنى، وإنما تتجاوز ذلك إلى ضبط مراجع القول وطبيعة استدلالاته (Inférences) التي تربط القول بمقتضياته وبسياقاته التي أنتج فيها حتى يتمكن المتكلّم من الفهم. ولذلك لم تعد البرغماتية تهتمّ بدراسات المشيرات المقامية التي تتعلّق بربط القول بسياقه، بل أصبحت تعنى بمقتضياته (Présuppositions)، وكذلك بأفعال الكلام المباشرة وغير المباشرة، وكذلك بقواعد المحادثة (Maximes conversationnelles). فأصبحت البرغماتية تهتمّ بالمعاني المصاحبة للقول دون أن يصرّح بها المتكلّم في القول نفسه، فهي من هذه الناحية تهتمّ بمظاهر دلالة القول التي لا تعود إلى مجال علم الدلالة، فهي تبدأ من حيث تتوقّف الدلالة عن وصف معاني القول التي عادة ما ترتبط بمفهوم الصدق والكذب أو الصّحة والخطأ.

1 انظر حول هذه المسألة Levinson 1983 وLeech 1983 حيث قدّمنا عرضا مفصّلا حول مفهوم البرغماتية والظروف التي أحيطت بنشأتها.

وقد ضبط "لفنسون" (1983) مجال البرغماتية بدراسة مظاهر المعنى المتعلقة بمقاصد المتكلم، وهو ما أشار إليه "قرايس" في مبدأ التعاون من أن المتكلم لا يمكنه أن يتواصل مع غيره ما لم يستطع معرفة ما قصده، فمبدأ التعاون يتأسس على المقاصد المشتركة بين المتكلمين. وقد مرّ مصطلح البرغماتية في تاريخ تطوره بثلاث درجات كبرى. تهمّت الدرّجة الأولى بدراسة المشيرات التي تربط الخطاب بسياقه وتعنى الدرّجة الثانية بدراسة العلاقات الرّابطة بين الملفوظ ومقتضاه، أي بين الكلام والقصد منه بالاعتماد على سياق التلفظ وتعنى الدرّجة الثالثة بدراسة أفعال الكلام ومفهوم الإنجازية. ولكن تحديد مفهوم البرغماتية انطلاقاً من تحديد مجالها لم يمكن الدارسين من وضع مفهوم واضح لها، ممّا جعلها تتداخل مع عدّة مجالات أخرى وخاصة علم الدلالة، وهو ما جعل استعمالها يكتسي غموضاً أحياناً واختلافاً بين الدارسين أحياناً. وقد انعكس هذا التضارب في تحديد مجال البرغماتية والاختلاف على عملية ترجمتها إلى العربية، ممّا جعل المصطلح فيها غير موحد، واستعماله لا يفي بحاجة الدّارس في هذا الجانب المهمّ في دراسة اللّغة.

1.2.4.2 مصطلح الرّبط (Cohésion)

يمثل هذا المصطلح كلّ الأدوات والوسائل التي بها يبني الخطاب تسلسله ويشدّ مفاصله، فهو يجمع كلّ العلاقات الرّابطة التي تكوّن الخطاب أو النصّ، ولذلك اعتبرت دراسة الرّبط من مجالات تحليل الخطاب وقد اعتنت به كذلك اللسانيات التّصية¹ (Linguistique textuelle) ويرى "هالداي" أن "الرّبط يشير إلى مجموعة الإمكانات المتوفّرة لربط شيء بشيء آخر حدث من قبل" (1976، 10)، ممّا يعني أنّ الرّبط مؤسّس على مفهوم العلاقة بين عناصر الخطاب، ولكي تبرز هذه العلاقة يضيف "هالداي" و"حسن" إننا نحتاج إلى عبارة تحيل على دليل واحد يفيد الرّبط،

1 انظر في هذا الشأن:

- Maingueneau (D): 1996, *les termes clés de l'analyse du discours*, Paris, Editions du seuil, p. 16-17.
- Trask (R.L): 1999, *Key concepts in language and linguistics*, London and New york, Routledge, p. 40
- Halliday (M.A.K) et Hasan (R): 1976, *cohesion in English*, London, Longman

فهي عبارة تجمع بين زوجين من الألفاظ المترابطة"، (1976، 3). فالربط يقوم على مفهوم العلاقة الجامعة بين أجزاء الخطاب وتعتبر أدوات الوصل وظروف المكان والزمان وأزمنة الأفعال والضمائر أهم مكونات عملية الربط، ويميّز "هالداي" و"حسن" بين مفهومي الربط، الربط باعتباره علاقة في النظام بأكمله والربط باعتباره إجراء في النص، ولهذا يعرفان الربط على أنه مجموعة من الإمكانيات التي توجد في اللغة بصفة عامة ومن شأنها أن تجعل النص مترابطا ومتماسكا، وهذه الإمكانيات يملكها المتكلم ويتصرف فيها حسب الحاجة إليها.

ولا يقتصر الربط على الروابط وحدها وإنما يستدعي خصائص لسانية أخرى تكمن في الألفاظ المجاورة لها، فارتبط مفهوم الربط بالعلاقة الممكنة بين الوظائف الخطائية وخصائص الروابط النحوية والدلالية والبرغماتية (تشيفرن، 1987، 182). ولذلك يقوم الربط على التناسق والتناغم بين الروابط والملفوظات التي تربطها، وهو ما يجعل مفهوم الربط مفهوما معقدا لا يمكن حصره في الروابط وحدها، إذ لا بد من وجود تجانس بين الأدوات الرابطة والقواعد النحوية المتحكمة في السلسلة الكلامية والمقاصد الدلالية التي يقتضيها معنى الملفوظ. ويمكن أن نعتبر أن الربط شأن بنيوي يهتم بتكوين العلاقات الرابطة بين مكونات الخطاب، فهو ضروري من هذه الناحية ولكنه غير كاف، مما جعله يتطلب مفهوما آخر كثيرا ما يتداخل معه عند الدارسين، وهو مفهوم الترابط (Cohérence).

1.24.3 مصطلح الترابط (Cohérence)

أدت دراسة تحليل الخطاب إلى الوقوف على أهم مكونات ربطه وترابطه واعتبر الربط والترابط من أهم المكونات الأساسية في هذا المجال، فهما مصطلحان توأمان (باتري، 1993، 116)، وكانت كثير من الدراسات تخلط بين المفهومين، حين ظهر في أواخر الستينات وبداية السبعينات مصطلحا الترابط اللساني (La cohérence linguistique) والترابط البرغماتي (cohérence pragmatique) (انظر باتري، 1993، 116). وقد كان التمييز بين هذين المصطلحين والاستعمالين مؤسسا على وجود الروابط أو عدم وجودها، فسُمي الترابط اللساني بهذه التسمية لأنه يحتوي على روابط نحوية في السلسلة الكلامية وسُمي الترابط

البرغماتي بهذه التسمية لأنه خال من عناصر الرّبط اللّسانية، ولكنّ هذا التّمييز بين عناصر الرّبط بقي غامضا ولا يفي بحاجة محلّ الخطاب، وقد تطوّرت الدراسات في هذا المجال إلى أن أصبح مصطلحا الرّبط والترابط يمثلان نظريّتين مستقلّتين منهجا ومتكاملتين هدفنا منذ أن وضع "هالداي" و"حسن" مؤلّفا في هذا الغرض (1976)، فخصّص مصطلح الرّبط لتنظيم مكوّنات الخطاب، فهو يهتمّ بتنظيم المعلومات التي يتطلّبها خطاب مترابط (لوتغاتي، 1990، 31)، وخصّص مصطلح الترابط لمبدأ تأويل النصوص، ولكنّ هذا التّمييز بقي غامضا، فوضع "شارول" (1978) أربع قواعد حدّد بواسطتها مفهوم الترابط وهي التالية:

1- قاعدة التكرار (Méta-règle de répétition) تعنى هذه القاعدة بالمشروط الأساسية التي تحقّق الاسترسال الدلالي بواسطة الوسائل المعجميّة والنحويّة وتلتقي هذه القاعدة مع مفهوم الرّبط.

2- قاعدة التطوّر (Méta-règle de progression) تعنى هذه القاعدة بكيفيّة ربط المعلومات السابقة باللاحقة ربطا دلاليا.

3- قاعدة عدم التناقض (Méta-règle de non- contradiction) تعنى هذه القاعدة بعدم التناقض بين الخطاب ومحتواه حتّى يستمكّن المتلقّي من الفهم.

4- قاعدة التوافق (Méta-règle de relation) تعنى هذه القاعدة بتكوين العلاقة التي توجد بين الملفوظات التي تكوّن إنجاز الخطاب، وهي ذات بعد برغماتي تتولّى مسألة التوافق بين الملفوظ وما يوافقه في عالم التكلّم.

وقد مثّلت هذه القواعد مقدّمة لنظريّة الترابط تلتها دراسات أخرى ضبطت مسألة الترابط بصورة مختلفة. فاعتبر "كنوت" و"سندرس" (1998) أن هناك أربع أفكار أساسيّة تنتج عنها علاقات الترابط المناسبة وهي التالية:

1- العمليّة الأساسيّة: تعني أن لا بدّ لكلّ علاقة أن تكون محكومة بمكوّن سببي أو إضافي.

2- مصدر الترابط: يعني أن كلّ علاقة تكون مترابطة على أسس دلاليّة وبرغماتيّة، فهي دلاليّة إذا تعلّقت عمليّة الرّبط بالمضمون الدلالي، وهي برغماتيّة إذا ترابطت بسبب قوّة الفعل الكلامي.

3- الاستقطاب: تكون فيه العلاقة إيجابية إذا كانت عملياتها الأساسية تربط بين جزأين لا نفي فيهما، وتكون سلبية إذا كانت تربط بين جزء ينفي محتوى جزء آخر.

4- نظام المقاطع الكلامية/يطبق هذا الصنف على العلاقات السببية فقط، ويكون فيه النظام محكوما بموقع المكوّن الرئيسي الذي يكون سببا في العلاقة مع بقية المكوّنات. ونلاحظ في هذه الأفكار الأربع أنّ فيها جمع بين مفهومي الرّبط والتّرابط. وقد عرف "ربول ومواشلار" (1998) التّرابط كما يلي:

1- يمثل التّرابط خصوصية محدّدة للخطاب

2- يتحدّد التّرابط باحترام مجموعة القواعد التي توجه تنظيم الوحدات الخطائية للخطاب في لسان ما (ص ص 58-59).

نستنتج من التعريفات السابقة لمسألة التّرابط أنّ المفهوم بقي مشدودا إلى مفهوم الرّبط، ولكنّ هناك من التعريفات ما يناقض ما سبق، إذ اعتبر "هاتش" أنّ ظاهرة التّرابط تعود إلى مجال البرغماتية أو السميوطيقا، وليس إلى مجال اللسانيات (1992، 209) وقد أيدته في هذا الرأي "باتري" الذي اعتبر التّرابط البرغماتي ظاهرة تؤمّن المعارف العامّة المتعلقة بالكون (1993، 116). وكذلك اعتبر كلّ من "د تري" و"سبلو" و"فرين" أنّ ظاهرة التّرابط لا تعود إلى اللسانيات، وإنّما هي خارجة عنها وتعود إلى مجموع الظواهر البرغماتية التي تسمح بالملاءمة بين النّص والاستعمال الممكن. فالحكم على ظاهرة التّرابط يخضع لتجارب المستلفين ومعارفهم ومقام التلفّظ وقدرتهم المعرفية على تأويل الخطاب (2001، 57). ورغم هذه التعريفات المتعدّدة والشاملة، فإنّ ظاهرة التّرابط لازالت معقّدة ويستعصي ضبطها، فاعتبرها "باتري" بمثابة قطعة من قماش منقّطة بحيث يكون تحديد الصّورة انطلاقا من مجموع النقاط صعبا جدّا" (1993، 118)، ورغم هذه الصّعوبة في التحديد والتّعريف، فإنّ ظاهرة التّرابط أصبحت مميّزة بالنسبة إلى دراسة تحليل الخطاب أو المحادثة، إذ لا يمكن أن نفهم أيّ كلام دون التّفنّن إلى العلاقات الرابطة فيه، فهي التي توجّهنا وتقيّد فهمنا. فإذا كان الرّبط جزءا من نظام اللغة، فإنّ التّرابط جزء من نظام العقل، وهما في علاقة تفاعل دائمة بين المعطى اللساني

للخطاب والمعطى المعرفي الذي نشأ فيه، ولا يمكن للمتكلّم أن يستغني عن هذا التفاعل في تنظيم الخطاب قولاً وفهمه معني.

1.25 أبعاد حركية المصطلح في مستويات التقبّل والرفض في اللسان الهدف

تقوم حركة المصطلح في هذا المستوى على التفريق بين تكوين المصطلح والمعجم العام¹. فمن خصائص المعجم العام أنّه ذو وظائف تأثيرية وانفعالية ونفسية ويستعمل في المجالات العامة من قبل مستعملين غير مختصين، وهو كذلك غير محدّد بصورة دقيقة في استعماله، أمّا المصطلح فهو مبني على الخصائص المرجعية، ويستعمل في المجالات المختصة من قبل اختصاصيين، وهو محدّد بصورة دقيقة حسب مجال استعماله.

1.25.1 المصطلح بين المفهوم والإجراء

يمثل المفهوم بنية ذهنية تصوّرية ينشئها المصطلحي في ذهنه ويضبط شحانتها الدلالية ثمّ يجريها في مصطلح يشكّله معجمياً حسب القواعد اللسانية التي تتحكّم في النظام اللساني المستعمل². ويقوم تكوين المصطلح على التماسك الداخلي والتناسب المفهومي (الديداوي، 200، 61)، أي إن الوحدة المعجمية الظاهرة في الاستعمال تعبّر فعلاً عن المحتوى المفهومي لها، فتكون البنية الذهنية ملائمة لنظام الاستعمال. وفي غياب هذه الملاءمة يختل المعنى ويضطرب المفهوم، فتتعدّد

1 انظر كابري في كتابها، 1992، p. 193، *La terminologie....* إذ وضعت همسة

عوامل رئيسية للتفريق بين المصطلح والمعجم العام وهي التالية:

أ. الوظيفة

ب. المجال

ت. المستعملون

ث. وضعيات الاتصال

ج. أنواع الخطاب

2 انظر حول مسألة إجراء المصطلح وتكوينه المعجمي الدراسات التالية:

- Galinski (C.): 1990 «Terminological analysis of LSP phraseology», *Journal of the International Institute for Terminology Research*, Vol. 1, n°1-2, pp. 70-86.

- Sager (J.C.): 1990, *A practical course in terminology processing*. Benjamin, Amsterdam/Philadelphia.

المصطلحات لمفهوم واحد حسب زاوية ضبط معناه. ونلاحظ هذا الأمر بصورة جلية في مدونة المصطلحات التي اخترنا فحصها. وكان تعدد هذه المصطلحات نتيجة لاضطرابين في تكوين المفهوم الأصلي: اضطراب ناشئ عن تطور مفهوم المصطلح في لسانه الأصلي وأدى هذا التطور إلى عدم استقراره، مما جعل المفهوم يختلف من دارس إلى آخر، فأثر على عملية الترجمة. واضطراب ناشئ عن اختلاف وجهات نظر الدارسين. فكان تكوين المصطلح في اللسان العربي مختلفا ومضطربا حسب تكوين المترجمين والمصطلحيين واختلاف مدارسهم. فأدى اختلاف تكوين المفهوم في اللسان الغربية إلى اختلاف ميلاده في اللسان العربية. وسنضبط ذلك من خلال الجدول التالي:

المصطلح الترجم	تكوين المفهوم في اللسان العربية	المصطلح في اللسان الغربية	تكوين المفهوم في اللسان الغربية
<ul style="list-style-type: none"> ١ التداولية ٢ الذرائعية ٣ فلسفة العمل ٤ علم المقاصد ٥ النفعية ٦ البرغماتية 	<ul style="list-style-type: none"> ١ المظهر الاستعمالي ٢ المظهر الذرائعي ٣ مظهر مقتضى الحال ٤ المظهر النفعي ٥ (مذهب فلسفي) ٦ البعد البرغماتي وهو جامع لما سبق من المقام 	<p>Pragmatics/Pra gramatique</p>	<ul style="list-style-type: none"> 1. دراسة المشتريات التي تربط الخطاب بسياقه. 2. ربط الملفوظ بمقتضاه بالاعتماد على السياق. 3. دراسة أفعال الكلام وقواعد المخاطبة.
<ul style="list-style-type: none"> ١ الترابط ٢ الربط ٣ التماسك ٤ التماسك النصي (الشكلي) 	<ul style="list-style-type: none"> ١ المظهر العلائقي ٢ المظهر المعجمي ٣ البعد المعنوي 	<p>Cohesion/Cohé sion</p>	<ul style="list-style-type: none"> ١ مجموعة الإمكانات المتوفرة لربط شيء بشيء آخر حدث من قبل ٢ مفهوم العلاقة

المصطلح المرجم	تكوين المفهوم في اللسانيات العربية	المصطلح في اللسانيات الغربية	تكوين المفهوم في اللسانيات الغربية
الالتحام والتصاق			١ حضور أدوات الربط في البنية النصية ٢ الربط شأن بنيوي ٣ شأن لساني؛ تنظيم مكونات الخطاب
١ التلاحم ٢ التماسك ٣ التناسق ٤ التماسك المعنوي ٥ الاتساق ٦ الانسجام ٧ الترابط المنطقي	١ المظهر العلائقي ٢ المظهر المعجمي ٣ البعد المعنوي ٤ البعد البرغماتي ٥ البعد الذهني	Coherence/Coh érence	١ شأن برغماتي ٢ شأن تأويلي ٣ البعد الذهني

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المصطلح الغربي واحد رغم تعدد عناصر تكوينه، وفي المقابل نجد مصطلحا عربيا متعددا، له مفاهيم تكوينية متنوعة، وهذا ما يطرح علينا إشكالا في عملية الترجمة والاستعمال على حد سواء، ويجعل الدارسين في حيرة عميقة تتصل بمدى صحة المصطلح وكيفية اختياره واستعماله المناسب لمفهومه الغربي، وسنحاول فحصه في جدلية حركية المصطلح بين التقبل والرفض.

1.26 المصطلح بين التقبل والرفض

إن فحصنا للمصطلحات الواردة في الجدول السابق أدى بنا إلى الوقوف على أهم مكونات المفهوم الاصطلاحي وأسباب اختلاف ترجماته التي تعود إلى تكوين

المفهوم ذاته في اللسان الأصلي وليس إلى نقل المصطلح. ويعود اختلاف المصطلحات العربية التي وضعها أصحابها لترجمة مصطلح غربي واحد إلى سببين رئيسيين: سبب لساني يتعلّق بنحت المصطلح العربي المقابل وسبب تواصلية يتعلّق بمدى تقبّل هذا المصطلح في الأوساط المعرفية المختصة. وستضبط السبب اللساني من خلال معالجة كلّ مصطلح معالجة دلالية نبيّن فيها كيفية ضبط مفهوم كلّ مصطلح عربي يناسب المصطلح الغربي.

المظير الاستعمالي/ التداولي
 علم المقاصد
 مقتضى الحال
 برغماتية Pragmatics

المظير العلائقي
 المظير لمعجمي
 المظير لمعنوي
 الرّبط Cohesion

البعد المعنوي
 البعد البرغماتي
 البعد الذهني
 الترابط Coherence

نستتج من هذا التصنيف أن تكوين المصطلح العربي المناسب لترجمة المصطلح الغربي يتطلّب توحيد المصطلحات العربية المستعملة، فهي لا تعبّر إلاّ عن جوانب من ترجمة المفهوم في لسانه الأصلي. ولذلك، فإنّ صهرها مع بعضها البعض يعطينا مصطلحا عربيا واحدا يعبر عن الجوانب المفهومية التي تكوّن منها المصطلح الأصلي، فمصطلح برغماتية يعبر بصورة شاملة عمّا يجري في المصطلح الأصلي (Pragmatics)، وكلّ ما وجدناه من مصطلحات عربية مترجمة لهذا المصطلح لا تعبّر إلاّ عن جوانب من تكوينه. وكذلك الشأن بالنسبة إلى ضبط مصطلح الرّبط (Cohesion) ومصطلح الترابط (Coherence). ولذلك فإنّ تقبّل المصطلح أو رفضه يخضع إلى ضبط الشحنات الدلالية التي تكوّن مفهومه ومدى إدراك المستعمل لها. فهي تمثل الاختيار المبرّر لمصطلح دون غيره، إذ كلّما كانت

الشحنات الدلالية متكاملة ومتفاعلة كان تكوين المفهوم سليما وبناء المصطلح صحيحا. وتتطلب حركة المصطلح بين الرّفص والاستعمال مجموعة من الشروط أبرزها مدى تمكّن المصطلح من نقل المفهوم الذهني إلى مستوى الإجراء وقدرته على ضبط الخبرات المعرفية التي نشأ بسببها المفهوم. فيؤدّي المصطلح وظيفة أساسية في مراقبة نقل المعارف المختصة التي تبرّر اختياره واستعماله وتمييزه عن بقية المصطلحات المشابهة له أو المتداخلة معه. فارتباط المصطلح بدائرة التخصص يمكنه من الصمود أمام غيره من المصطلحات المنافسة له ونفاذه إلى الاستعمال يمكنه من التواصل والاستقرار.

1.27 خاتمة

بينت لنا دراسة بعض المصطلحات من خلال المدونة المنتخبة أن إجراءها في حقولها التخصصية يرتبط ارتباطا وثيقا بتطور مفاهيمها وعدم استقرارها في لغتها الأصل، فانعكس هذا المر على ترجمة المصطلح العربي، مما جعله مضطربا في المفهوم والصياغة المصطلحية، إذ وجدنا مصطلحات عربية مختلفة وضعت مقابل مفهوم غربي واحد وهذا راجع إلى تنوع الاختصاصات واختلاف الفهم والمنطلقات المعتمدة في دراسة المصطلح وفهم المفهوم في حقل استعماله التخصصي المرتبط بمجاله المعرفي، فاستعمال المصطلحات المتعددة لمفهوم واحد يجري بطرق مختلفة، وخاصة بعد الترجمة التي لم تستند في ترجمتها على الترجمة المتصورة والمفهومية، فأثر ذلك على مجرى المصطلح العربي المترجم في مختلف استعمالاته وتعدد سياقاته النظرية والتطبيقية.

المصطلح اللساني في المعاجم اللسانية العربية بين إشكاليات الترجمة وتأسيس المفهوم

"ولو كانت معاني يونان تهجس في أنفوس العرب مع بيانها الرائع
وتصرفها الواسع وافتنانها المعجز وسعتها المشهورة لكانت الحكمة
تصل إلينا صافية بلا شوب وكاملة بلا نقص"

(أبو حيان التوحيدي، المقابسات)

1.28 مقّمة

يشكو الدرس اللساني العربي اليوم من مشكلات عدّة أبرزها ندرة المعاجم المختصة في وضع المصطلحات اللسانية نحتاً وترجمة ويعود هذا الأمر إلى مسألتين اثنتين تكمن الأولى في عدم تمكن أهل العربية من وضع مصطلحات مواكبة للسانيات الحديثة وتكمن الثانية في اتخاذ الترجمة حلاً وسيطاً بين اللسان العربي والألسن الأخرى المولّدة لهذه المصطلحات وقد اعتمدت المعاجم اللسانية العربية على هذين المنهجين في بناء مصطلحاتها ولكتّهما لم تحل من مشاكل تتصل أساساً بضبط المفهوم وصياغة المصطلح، سنحاول في هذا البحث التطرق إلى معالجة هذه المشكلات انطلاقاً من دراسة بعض النماذج بالاعتماد على المنهج المقارن وضعاً وصياغة وبالرجوع إلى الأسس الاستيمولوجية التي احتضنت المصطلح في نشأته الأولى وكيفية تحوله إلى مصطلح عربي يولد أحياناً

مشوّشا أو معتلا يحتاج دائما إلى رعاية ومراجعة تجعله علم الاستقرار وقليل النفاذ إلى الاستعمال.

1.29 توليد المصطلح في المعاجم اللسانية العربية

تعود نشأة المعاجم المهتمة بالمصطلحات اللغوية/اللسانية الحديثة إلى بداية النصف الثاني من القرن العشرين¹، وكانت طرق الوضع قد اتبعت مسارين بارزين: تجلّى الأوّل في وضع معاجم أو قواميس تعني بترجمة المصطلح اللساني وتجلّى الثاني في وضع فهارس أو كشوف تذييل بما الكتب والبحوث التي اهتمت باللغة العربية أو المترجمة إليها، خاصّة من اللسانين الفرنسي والأنقليزي. وهي عادة فهارس تعتمد على ترجمة المصطلح الأعجمي إلى مقابله العربي دون شرح أو تفسير أو تعريف أو ذكر سياق استعماله في لسانه الأصلي. وسنعمد على مدوّنة ضبطناها من بعض المعاجم اللسانية لدراسة طرق وضع المصطلح اللساني وتوليدته. واخترنا لذلك المعاجم التي اتسمت أكثر من غيرها بدراسة المصطلح اللساني²، كما يبدو ذلك واضحا من عناوينها وهي في نظرنا التالية:

- 1 انظر الحمزاوي، محمد رشاد: (1986)، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص 49.
- 2 قد ركزنا بحثنا على المعاجم التي صنفها أصحابها على أنها معاجم لسانية اهتمت بالمصطلحات اللسانية واستئتنا المعاجم التي اهتمت بالمصطلحات اللغوية والأدبية وكذلك المعاجم التي لم تنشر نشرا مستقلا باعتبارها كتباً مكتملة مثل معجم الفاسي الفهري الذي ينشر على مراحل في مجلة/بحاث لسانية منذ سنة 1996 - وكذلك معجم اللسانيات لبوهاس وكولوغلي وغيوم الذي نشر سنة 1992 في مجلة التواصل اللساني بالمجلد الرابع العدد الثاني.

قاموس اللسانيات (عربي فرنسي/فرنسي عربي) مع مقدمة في علم المصطلح
(عبد السلام المسدي)، تونس، 1984

المصطلح الأجنبي	المصطلح العربي الترجم في المعجم	الصفحة	الترجمة المقترحة
<i>Plein</i>	مخصوص	194	1 Ø
<i>Adverbal</i>	مخصص الفعل	248	ظرفي
<i>Boucle</i>	خُصلة	239	Ø
<i>Faute</i>	خطأ	221	Ø
<i>Métadiscours</i>	خطاب انعكاسي	204	ما وراء الخطاب
<i>Discours métalinguistique</i>	خطاب انعكاسي	227	خطاب ما وراء لساني
<i>Essai</i>	محاولة	223	Ø
<i>Support</i>	محور الكلام	181	مركز أو أساس
<i>Axe des simultanités</i>	محور المقارنات	241	محور المتوازيات
<i>Aire</i>	حيز	247	نفس الترجمة

إن أغلب الكلمات الواردة في الجدول لا علاقة لها بالمصطلح اللساني وإنما هي من المعجم العام ولا حاجة إلى باحث مختص في اللسانيات لمثلها في هذا "القاموس" الذي نعته صاحبه "باللسانيات"، وهي كثيرة فيه. ولذلك، فإن هذه الظاهرة عامة في القاموس، وهو ما يجعله يخلّ بأبسط مبادئ وضع المصطلح اللساني، نذكر من بينها التخصص والتعريف والتقييس². ونلاحظ وقوع صاحب القاموس في الترجمات الخاطئة، كما هو مبين في هذا الجدول، وهي عينات من

- 1 نشر هذه العلامة إلى أنّ هذه الكلمة تعتبر من المعجم العام ولذلك لا فائدة من ترجمتها ووضعها ضمن معجم مختص.
 - 2 انظر حوا هذه المسألة: الحزراوي محمد رشاد في مقاله: "قاموس اللسانيات (تقديم)" مجلة المعجمية العدد 3 جمعية المعجمية العربية بتونس، 1987.
- وكذلك خالد اليعبودي في كتابه: آليات توليد المصطلح، منشورات ما بعد الحداثة، فاس، 2006.

ترجمات مماثلة في القاموس كلاً، ولذلك فإن تسمية هذا المؤلف "بقاموس اللسانيات" هي من باب التضخيم والإغراء، ولا يمكن اعتبار الاسم مطابقاً للمسمى إلا إذا توفرت الشروط الصحيحة المطلوبة لإنجاز معجم مختص، وقد ذكرناها سابقاً، وكذلك يضاف إليها افتقار المنهجية الواضحة والسليمة في ترجمة المصطلحات نظراً لغياب سياقات ورودها في لسانها الأصلي وتعريفها انطلاقاً منها، ولذلك ما قدّمه المسدّي يمكن اعتباره مسرداً من الكلمات لا ترتقي إلى درجة المصطلح ولا إلى وصفه بالقاموس اللساني المختص.

المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات			
(انجليزي - فرنسي - عربي) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، 1989			
المصطلح الأجنبي	المصطلح العربي	الترجم في المعجم	الصفحة
<i>Kernel sentence</i> <i>Phrase-noyau</i>	الجملة النواة	النواة الإسنادية	76
<i>Key-word</i> <i>Mot-clef</i>	الكلمة المفتاح	نفس الترجمة	76
<i>Juncture</i> <i>Jonction</i>	- وصل - اتصال	عطف	75
<i>Kine</i> <i>Unité gestuelle</i>	- وحدة إيائية - كاييني	حركة جسدية/جسمية	76
<i>Kineme</i> <i>Kinème</i>	- وحدة الإشارة الجسدية - وحدة إيائية محصلة - الحركة في مقابل السكون (في النحو العربي) - كايينيم	وحدة إشارية جسدية تؤدي وظيفة الربط والتواصل في المحادثة	76
<i>Kinemics</i> ¹ <i>Kinesthésie</i>	- دراسة إيائية - كينيمية	علم يدرس الحركات الجسمية كالإيماءات	76

1 لم نجد مصطلح (*Kinemics*) في المعاجم الأنكليزية وإنما وجدنا مصطلح (*Kinesics*) الذي يعني بدراسة الحركات والإيماءات الجسمية التي تؤدي وظيفة اتصالية تواصلية.

وتعاير الوجه والجسد بصفة عامة			
احتكاك	53	- احتكاك (عند الغربيين) - تسريب (عند ابن سينا) - رخواوة (عند النحاة والقراء)	<i>Friction</i>
طلاقة لسان	52	- فصاحة - طلاقة لسان	<i>Fluency Facilité (de parole)</i>
عمل	58	- عمل	<i>Government Gouvernement</i>
معمول	58	- معمول	<i>Governee¹ Gouverné</i>

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المصطلحات التي وقعت ترجمتها من الأنجليزية إلى الفرنسية، ثم إلى العربية يتسم أغلبها بالاضطراب الدلالي، مما جعلها تفقد معناها الأصلي وترجمتها الصحيحة. وقد أدى هذا الأمر إلى وقوع مترجميها في كثير من الأخطاء وتغيير مفاهيمها وانزلاقها إلى حقول دلالية لا صلة لها بمفاهيمها التي وضعها أصحابها الأصليون في لسانهم الأصلي. ويبدو هذا الاضطراب الدلالي في الترجمة واضحا في عدم قدرة المترجمين على وضع مصطلح واحد لكل مصطلح أجنبي يقابله في اللسان العربي ويؤدي معناه الصحيح. ولذلك اضطرَّ المترجمون إلى وضع مصطلحات عربية مقابل مصطلح أجنبي واحد يتراوح عددها من اثنين إلى ثلاثة أو أربعة، كما هو مبين في الجدول أعلاه وهذا التعدد والاختلاف راجع في نظرنا إلى عدم التخصص الدقيق في اللسانيات والترجمة، وهو ما يجعل المترجم مضطربا غير مستقر على مفهوم واحد.

1 لم نجد هذا المصطلح في المعاجم الأنجليزية وإنما وجدنا عوضا عنه مصطلح (Governed) الذي يعني التحكم والمرافقة والالتزام والعمل بالمعنى النحوي.

معجم المصطلحات الألسنية

(فرنسي، إنكليزي، عربي)، (مبارك مبارك، 1995)

الترجمة المقترحة	الصفحة	المصطلح العربي المترجم في المعجم	المصطلح الأجنبي
جملة	224	- جملة - تركيب	Phrase Phrase
جملة مكوّنة	224	- تركيب جملي: ويتكون هذا التركيب من دمج عبارة في أخرى	Phrase constituante Constituent phrase
جملة مركبة	224	- جملة مركبة/مركب عباري: مركب من كلمتين لكل منهما معنى مختلف عن المعنى الكلي للمركب	Phrase complexe Complex sentence
مركب فعلي أو مركب اسمي أو مركب حرفي (حسب نوع رأس المركب)	225	- جملة تركيبية/شبه جملة: بمجموعة كلمات دون فعل وفاعله أو دون مبتدأ وخبره: مثل الظرف والجار والجرور والمضاف إليه	Phrase syntaxique Syntactic phrase
صياغة الجملة	226	- كلمة جملة	Phrasillon Holophrase
جذر: ويرمز إليه في اللسانيات العربية كالتالي: (ك، ت، ب) أو ك، ت، ب	191	- كلمة جذر: هي الكلمة التي لها شكل أو صيغة كشكل الجذر: كتب من الجذر، ك، ت، ب	Mot-racine Root-word
- واصلة: وهي كل الأدوات والكلمات التي تصل مكوّنات الخطاب بعضها ببعض وصلا نحويا أو دلاليا أو برغماتيا	57	- رابط: هو كل كلمة تربط بين الكلمات أو الجمل أو العبارات وقد تكون لفظية: عطفًا أو جارا أو ضميرا أو اسما أو ظرفا أو تكون معنوية: كالإسناد الذي يربط المبتدأ والخبر والإضافة بين المضاف والمضاف إليه.	Connecteur Connector

<p>- الوصل: وهو عملية الارتباط الناتجة عن مظاهر الوصل المتنوعة في الخطاب في جميع مستوياتها اللسانية والذهنية</p>	<p>57</p>	<p>- ربط، ارتباط، صلة: تسمية أعطاهما ل. سنيير، لكل صلة توجد بين كلمتين في الجملة الواحدة ومجموعة هذه الصلات أو الروابط تكوّن بناء الجملة، مثل الإسناد بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر.</p>	<p><i>Connexion Connection</i></p>
<p>نفس الترجمة</p>	<p>190</p>	<p>- كلمة رابطة: وهي التي تربط بين جملتين أو بين جزئي الجملة مثل اسم الموصول والحروف المصدرية.</p>	<p><i>Mot liaison Link word</i></p>
<p>كلمة محورية تتكرر كثيرا في النص أو الخطاب ولها دلالة مركزية في تكوين معانيه</p>	<p>191</p>	<p>- كلمة محور: كلمة تتردد كثيرا في نص من النصوص</p>	<p><i>Mot-thème Con-word</i></p>

اعتمد مبارك مبارك في معجمه مبدأ مهمّا في دراسة المصطلح ومعالجة توليده، وهو مبدأ التعريف والتفسير. ولكنه لم يتمكن من التخلص من الأخطاء المنهجية التي وقع فيها الذين سبقوه في وضع المعاجم اللسانية، فبقي مضطربا في فهم دلالة المصطلحات وضبط مكونات مفاهيمها في سياقات منشئها الأصلي. فهو لم يتجاوز مشكلة التعدد المصطلحي المترجم المقابل لمصطلح واحد في اللسان الأصلي، فأدى به ذلك إلى الوقوع في مزالق خطيرة أثرت في ترجمته وجعلتها منحرفة عن المفاهيم الأصلية، فكان الخطأ سمتها الأساسية، ولذلك لم تتمكن ترجمته من الترجمة المصطلحية المختصة، بل بقيت مشدودة إلى الترجمة العامة التي اعتمد فيها على المعجم العام الذي لم يمكنه من بلوغ تعريف جوهر المصطلح تعريفا مخصوصا يستند إلى قراءة المكونات المفاهيمية التي بها صنع المصطلح ووضع في سياق اشتغاله الدلالي والبرغماتي. ولذلك يمكننا القول بأن هذا المعجم نجح صاحبه في اعتماد الجوانب الشكلية لصناعة المعاجم، ولكنه أخفق إخفاقا ذريعا في عملية الترجمة المصطلحية. فوقع في أخطاء كثيرة في المستويات اللسانية المتعددة المتعلقة بشروط وضع المصطلح

وتعريفه وتقييمه¹ رغم أنه استطاع أن يتخلص من المسرد العام الذي لم يقدم أصحابه سوى مقابلات ضعيفة الترجمة ينقصها الضبط الدلالي والتعريف المفاهيمي الدقيق والتقييس المصطلحي المضبوط.

معجم المصطلحات اللغوية (عربي، فرنسي، إنكليزي)، (خليل أحمد خليل، 1995)			
المصطلح الأعجمي	المصطلح العربي المرجم في المعجم	الصفحة	الترجمة المقترحة
Concept ²	مفهوم "تصور، مدرك، فكرة، معلومة. 1. المفهوم اسم أو مقترح معلوم يردد بين الفرائد والكليات. 2. يفرق بين مفهوم فردي (جزئي) وسردي (كلي) وإجرائي (عملي) 3. لسانيا، يرتبط مصطلح المفهوم ارتباطا وثيقا بالصورة الصوتية أو السمعية، وبالعلامة اللسانية. فالمفهوم اسم يحمل معنى، ويؤدي وظيفة توسطية في تفسير المشاهدات أو الاختبارات"	113	متصور ³ : عملية ذهنية مجردة تقوم على تصور مكونات الشيء سواء كان حيا أم مجردا.

- 1 انظر حول هذه المسألة: هليل محمد حامي، 1996، "التقييس المصطلحي في البلاد العربية" ضمن ندوة اللغة العربية وتحديات القرن العشرين، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص 58-77.
 - 2 يترجم المؤلف مصطلح (Concept) أيضا بتصور وهو يخلط بينه وبين المفهوم والحال أن الفرق بينهما واضح، إذ نستعمل لترجمة (Concept) مصطلح "متصور" ونستعمل لترجمة (Notion) مصطلح "مفهوم" ونستعمل لترجمة (Perception) "إدراك".
 - 3 انظر حول علاقة التصور بالمصطلح: الزيدي توفيق، 1998، جدلية المصطلح والنظرية التقديرية، تونس، قرطاج 2000.
- نيديوبيي ولفانج، 1987، "التصورية والدلالية: مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية" ترجمة هليل محمد حلمي، اللسان العربي عدد 29، ص ص 111-125.

<p>مقطع: وهو ثلاثة أنواع على الأقل في العربية: - حرف + حركة قصيرة (مقطع منفتح قصير) وحرف + حركة طويلة (مقطع منفتح طويل) وحرف + حركة + حرف (مقطع مغلق)</p>	<p>132</p>	<p>مقطع: "صويت أو عدّة صوتيات تنطق بإرسال صوتي واحد (إرسالة واحدة). يفرّق بين مقطع مفتوح (صائت متحرّك) ومقطع مغلق (حرف ساكن)"</p>	<p>Syllabe Syllable</p>
<p>مكوّنات مباشرة: وهي العناصر المباشرة التي تكوّن الجملة كالنوّن الحرفي والمكوّن الاسمي والمكوّن الفعلي.</p>	<p>133</p>	<p>مكوّنات فورية: "يقوم مبدأ تقطيع الجمل إلى وحدات، على تحليل قطعي أو تفكيك تجريبي للجملة وفقاً لترتيب عناصرها المكوّنة لها. تسمى العناصر المتحققة في كلّ مستوى تقطعي: مكوّنات فورية لأنّها تكوّن فوراً الوحدة العليا. مثل: الباب مفتوح. مكوّن فوري ل باب. لكنه ليس المكوّن الفوري للجملة بأكملها، لأنّ الباب هو المكوّن الفوري- المباشر للجملة التامة"</p>	<p>Constituant s immédiats Immediate constituents</p>
<p>مناسبة: وهي قاعدة من قواعد المحادثة الأساسية التي ضبطها قرابيس ورسع البحث فيها سباربر</p>	<p>133</p>	<p>مناسبة: "معاقبة، مصاقبة، مطابقة، تعلّق. 1. مصطلح لسانٍ يقال في الصوامة على وجود سمة فارقة أو مخالفة داخل صويّته، تتقابل بنحو ما مع صوتيات أخرى في نسق واحد: مناسبة B و p. مثلاً.</p>	<p>Pertinence (E.F)</p>

<p>وولسن على أساس فهم عملية التواصل والقصد منها وبناء استدلالاتها وفقا للمعطيات المناسبة لها ذهنيا ودلاليا ومقاميا.</p>		<p>2. مناسبة. بمعنى تعلق (Assertion)، تأتي المناسبة هنا عبر الفعل (الواصل بين الفاعل والمحمول أو المفعول). مثل: Richard est aimable ريشار كان محبوبا"</p>	
<p>نظام: يدلّ على مجموعة معينة من الكلمات المرتبطة على أساس من العلاقات النحوية والدلالية والبرغماتية</p>	133	<p>نسق: "نظام، نظمة، منظوم، منظومة. بالمعنى اليوناني (Systema) يدلّ على اجتماع عدّة أفراد، أشياء، أمور، كلمات في سرد واحد. النسق هو مجموعة عناصر ذات علاقات متبادلة، مثل النسق المرجعي، أو اللسان واللغة.</p>	<p>Systeme System</p>
<p>وحدة لسانية قابلة للعزل والتحليل</p>	134	<p>منفصل: "المنفصل هو عكس المتصل (Continu) أو الموصول. تكون الوحدة اللسانية أو اللغوية منفصلة عندما يجري فصلها أو عزلها عن وحدات لغوية أخرى"</p>	<p>Discret Discreet</p>
<p>علم التركيب: يعني بدراسة العلاقات الرابطة بين الكلمات في الجملة وكيفية</p>	136	<p>نحو: "1. يفرق في علم القواعد (Grammar, grammaire) بين: (أ) الصرف (Morphologie) الذي يدرس طبيعة الكلمات وتشكلها</p>	<p>Syntaxe¹ Syntaxis</p>

1 كثيرا ما يخلط الدارسون في علوم اللغة بين علم النحو (Grammaire) وعلم التركيب (Syntaxe) والحال أن لكل واحد منهما مجاله وقواعده الخاصة به. وما لاحظناه في هذه الترجمة أن مصطلح (Syntaxe) الفرنسي لا يقابله المصطلح الأنقليزي (Syntaxis) والصحيح هو مصطلح (Syntax).

<p>توزيعها أو تحويلها أو توليدها.</p>		<p>خارج علاقاتها ووظائفها في الجملة، (ب) النحو الذي يهتم بتركيب الكلمات في الجملة: ترتيب الكلمات، ظواهر تعلقها، وظيفتها. 2. النحو الشكلي (Formal grammar, Grammaire formelle): هو كل نسق صوري، شكلي، ذو موضوع رياضي. 3. النحو المعياري Normative Grammar, Gram.) (normative): علم القواعد المعيارية، بمعنى الفن الأسلوبى/اللّساني الذي يعلم الكتابة الصحيحة والكلام "القوم"</p>	
<p>كتابة صوتية: وهي أن تحوّل الكلمة من الكتابة المسترسلة إلى الكتابة النطقية.</p>	<p>361</p>	<p>نسخ: "نقل، تحويل، مثل مكتوب. 1. النسخ هو استعمال مجموعة علامات أو إشارات تمثل نبرات وأصوات من لسان ماء، مثل كتابة حروف اللّسان العربي بحروف لاتينية أو العكس (Translittérations) أحمد: (Ahmad)، تلفزيون: (Télévision).</p>	<p>Transcripti on (E.F)</p>
<p>عملية النطق: وهي أن ينطق المتكلم بالكلام الشفوي أو يحوّل المكتوب إلى شفوي.</p>	<p>137</p>	<p>نطق: "1. هو التلفظ، طريقة التلفظ، أي إعطاء شكل صوتي لصوت أو كلمة أو جملة. تستعمل الكتابة الصوتية دليلاً قياسياً على صحة النطق. 2. النطق القويم Correct pronunciation,)</p>	<p>Pronunciati on Pronunciati on</p>

		(Orthophonie): يدل على التلفظ السليم أو اللفظ السوي للصوتيات، كما يدل على إعادة تأهيل المرضى المصابين باضطرابات في السمع أو الصوت أو الكلام أو اللغة المحكية والمكتوبة"	
تحليل نحوي: يتم بتحليل القواعد المتحركة في وظائف الكلمات داخل الجملة أو القواعد الوظيفية المولدة لبنية النص في نحو النص.	13	تحليل نحوي: "قوامه تحليل طبيعة الكلمات، وتحليل وظيفة الكلمات.	Analyse grammaticale Parsing

لقد وسَّع تحليل أحمد خليل في مادة تعريف المصطلحات مقارنة بمن سبقه من واضعي المعاجم اللسانية، وهذا مطلب أساسي في وضع المعاجم المختصة، ولكنه لم يتمكن من تجاوز أخطائهم المنهجية في توليد المصطلح وترجمته ترجمة مصطلحية مختصة، إذ بقي على هامش الترجمة العامة التي اعتمد فيها على المعاجم العامة دون أن يتحقق أحيانا كثيرة حتى من المعاني العامة، فنجد مثلا يخلط بين علم النحو وعلم التركيب، وقس على ذلك كثيرا في معجمه، بل هو من المعاجم الأكثر أخطاء في ترجمة المفهوم ونقله، فكان ذلك التعريف المصطلحي الخاطي والتفسير المشين سببين رئيسين في ضياع المعنى الاصطلاحي الأصلي وترجمته بمعنى آخر في اللسان الهدف لا يمت له بصلة في أحيان كثيرة، وهذا الأمر مشع في معجمه. ولم يتخلص كذلك من التعدد المصطلحي المترجم الذي كان سمة بارزة في المعاجم الأخرى، فأعطى تعريفات مختلفة لمصطلح واحد وهو ما يكشف عن الاضطراب الدلالي وعدم القدرة على ضبط المكونات المفاهيمية الأصلية.

إنّ الخلط الكبير الذي وقع فيه صاحب هذا المعجم بين الترجمة العامة وتعدّد التعريفات جعله يضع مصطلحات مختلفة الدلالة والمفهوم لترجمة مصطلح واحد أجنبي، وهذا الأمر أدى به إلى ضياع المعنى الأصلي للمصطلح. ويمكن إجمالاً أن نصف هذا المعجم بأنه خضع للمقاييس الشكلية لصناعة المعاجم المختصة - ولكنه لم يتمكّن من الترجمة المصطلحية شأنه شأن غيره من المعاجم السابقة له بقي مشدوداً إلى المعاني العامة والخاصة أحياناً كثيرة.

1.30 دراسة مقارنة بين المعاجم

تشارك هذه المعاجم في كونها تتصف باللّسانية أو اللغوية وتتفق في مجال الدراسة، وهو معالجة المصطلح اللّساني وقضايا ترجمته¹، إلا أنّها تختلف في المنطلقات والمناهج المعتمدة في الترجمة ووضع المصطلح وتوليده.

1.30.1 المنطلقات اللّسانية

يتبيّن لنا من خلال العناوين المسندة إلى المعاجم التي تتولى دراستها أنّ منطلقاتها اللّسانية مختلفة² فنجد القاموس ينطلق من اللّسان الفرنسي في وضع مصطلحاته ليعود فينطلق من اللّسان العربي، وهذا الأمر لا يعكس سوى المنطلقات الشخصية للمؤلف ولا يمكنه من الترجمة المصطلحية الدقيقة لأنّ مصدرها اللّساني واحد، وهو الفرنسية، وهذا ما يجعل مؤلفه لا يتم بالدقة، خاصّة أنّ المصطلحات اللّسانية الوافدة على اللّسان العربي أغلبها من اللّسان الأنغليزي. وينطلق واضع المعجم الموحد لمصطلحات اللّسانيات من اللّسان الأنغليزي والفرنسي لتكون الترجمة للسان العربي، وهو منهج محمود لأنّه يوفرّ للقارئ العربي الذي يختلف في مصادره المعرفية الأجنبية شرط التوحيد في معرفة مصادر

1 انظر حول هذه المسألة: فهري الفاسي عبد القادر، 1983، "المصطلح اللّساني" اللّسان العربي، عدد 23.

الحمزراوي محمد رشاد، 1980، "مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة"، اللّسان العربي عدد 18، ج1، ص ص 75 - 79.

2 تفسر الاختلافات في المنطلقات اللّسانية باختلاف طبيعة التكوين الذي تلقاه المدارس وكذلك بجدة العلوم اللّسانية في الوطن العربي وعدم التخصص الدقيق فيها.

المصطلح الأجنبي، ولكنّ هذا المنهج لا يخلو من عيوب في وضع المصطلح العربي، إذ لم يتمكن المترجمون من التخلّص من التعريب الصوّقي لبعض المصطلحات أو وضعها إلى جانب مصطلحات عربية، كما هو الشأن بالنسبة إلى المصطلحات الواردة بالصفحة (76) المتعلقة بترجمة مصطلح (Kineme)، فنلاحظ التعدّد المصطلحي غير الدقيق لترجمة مصطلح واحد وتكرّر هذه الظاهرة كثيراً في هذا المعجم.

لا يختلف معجم مبارك عن المعجم السابق من حيث المنطلق اللّساني سوى أنّه استبدل اللّسان الفرنسي باللّسان الأنقليزي من الناحية الترتيبية، وهذا الأمر يمكن تفسيره بتخصّصه الشخصي الذي أملى عليه هذا الاختيار، ولكن هذا اختيار اللّساني سيؤثر في نظرنا على عملية الترجمة المفاهيمية، إذ المتصوّرات لا تتناسب في أحيان كثيرة بين اللّسانين الفرنسي والأنقليزي، ويتطلب ذلك من المترجم المزيد من الحذر عند اختيار المعاني المناسبة¹، وهو ما لم يستجب له تمام الاستجابة في معجمه، فوقع في وضع مصطلحات خاطئة، كما هو الشأن في الجدول السابق، فهو لا يفرق مثلاً بين جملة وتركيب، وهي ترجمات خاطئة تواترت كثيراً في معجمه.

يبدو من خلال العنوان الذي وضعه خليل أحمد خليل لمعجمه (عربي - فرنسي - أنقليزي) أنّه انطلق من اللّسان العربي غير أنّ هذا الترتيب اللّساني لا يعكس حقيقة المنطلق اللّساني للترجمة، فهو كمن سبقوه ينطلق من اللّسان الأجنبي ليبنى المصطلحات العربية المترجمة، والمرجح أنّه انطلق من اللّسان الفرنسي كما نلاحظ ذلك من خلال ترتيبه للمداخل المعجمية الواردة في المعجم، فهو يبدأ بالفرنسية ثمّ الأنقليزية. ويتعكس هذا الترتيب على عملية الترجمة وضبط المفاهيم وإعادة صياغتها في مصطلحات عربية تحافظ على المفهوم الأصلي "فسوِّغ له ذلك التعميم والإطلاق والتفرّد باشتقاقات تسهم في بث الفوضى الاصطلاحية دون مراعاة أي تنميط" (اليهودي، 2006، ص 198).

1 انظر حول التناسب في المعنى والدلالة: بونس علي محمد محمد، 2007، المعنى وضلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، بيروت، دار المدار الإسلامي.

لقد اجمع كثير من الدارسين على أن المعاجم اللسانية العربية تفتقر إلى صفة المعجم من الناحية الشكلية والمضمونية¹، فمن الناحية الشكلية لم تحترم قواعد صناعة المعاجم² فهي مسارد منتقاة لا تمثل جميع المصطلحات اللسانية، ومن الناحية المضمونية لم تستوعب هذه المعاجم متطلبات المعجم اللساني المختص، فبقي أصحابها يخلطون بين المفردات العامة والمصطلحات المختصة، وهذا راجع إلى افتقار المناهج النظرية الدقيقة³، وقد أدت هذه الأمور إلى الوقوع في عدة منزلقات خطيرة جعلت هذه المعاجم لا توفّر للقارئ العربي ما يطلبه من فهم للمصطلحات الوافدة عليه من الألسن الأخرى، بل إن عملية الانتقاء تجعله ينفر من قراءتها واستعمالها، وهذا ناتج أيضا عن الاضطراب الدلالي الذي يتجلى في تعدّد المدخل المترجمة للمصطلح الواحد إلى جانب اختلاف ترجماته من معجم إلى آخر. وقد انجرّ عن هذا الاضطراب الدلالي والاختلاف في الترجمة الوقوع في الغموض الدلالي، فأدّى بالترجمات إلى الانحراف عن المعاني الأصلية التي تشكلت منها المصطلحات في اللسان الأصلي، وي طرح هذا الأمر قضية المطابقة والتناسب

1 انظر حول هذه المسألة: هلاي الصادق، 1995، "تطوير منهجية وضع المصطلحات العلمية ورموزها ومختصراتها وتوحيدها وإشاعتها" اللسان العربي، عدد 39 ص ص 56-86.

مختار عمر أحمد، 1989، "المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية"، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج 20، عدد 3، ص ص 5-24.

هليل محمد حامي، 1987، "دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات" اللسان العربي عدد 28، ص ص 29-75.

2 انظر حول هذه المسألة كتابات هليل محمد حامي، 1987، "دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات" اللسان العربي عدد 28، ص ص 29-75. هليل محمد حامي، 1996، "المعجم المختص ملاحظات مصطلحية ولسانية" ضمن ندوة المعجم العربي المختص، تونس/دار الغرب الإسلامي ص ص 139-165.

3 انظر حول هذه المسألة: عثاني محمد، 2003، في كتابه: نظرية الترجمة الحديثة، مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان. الخطيب احمد شفيق، 1982، "منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة" اللسان العربي عدد 19.

الخطيب أنور محمد، 1983، "منهجية بناء المصطلح العلمي" اللسان العربي، عدد 20.

بين المفاهيم الأصلية والمصطلحات المترجمة، وهي مسألة جوهرية في عملية الترجمة، إذ لا يمكن للمصطلح أن يؤدي معناه دون أن يتمكن المترجم من نقل مكوناته المفهومية الأصلية، وهذا أمر كثيرا ما يغيب عن المعاجم اللسانية العربية، فتتج عنه التعدد المصطلحي في المعجم الواحد المقابل للمصطلح الواحد أو في المعاجم حيث نجد عدّة ترجمات لمصطلح واحد، وهو يعود إلى عدم اتباع منهج واضح في التقييس المصطلحي وغياب التعريف الدقيق للمصطلح العربي. أدّت هذه المنطلقات المنهجية الخاطئة إلى إنتاج ترجمات لفظية عامة لم تتمكن من نقل المفاهيم الخصوصية للمصطلح، فعجز المترجمون في أغلب الأحيان عن وضع مصطلحات لسانية عربية تفي بالمفهوم

1.31 القضايا المعرفية لتوليد المصطلح

لقد أثبت التحليل اللساني أن جميع اللغات متساوية في أداء المعنى التواصلية ولا تفاضل بين الألسن في هذا الشأن، فكلّ لسان له من القدرات اللسانية¹ (compétence linguistique) والقدرات التواصلية² (compétence communicative) ما يمكنه من بناء نظامه اللساني المتكامل على جميع المستويات اللسانية، وانطلاقا من هذه المصادرة كيف يمكن للترجمة المصطلحية أن تتحقق؟ وما هي القضايا المعرفية التي تعترض مترجميها؟ سنحجب عن هذين السؤالين انطلاقا من التمثلي المنطقي الذي يربط عملية إنتاج التصوّر المصطلحي³ في مختبره الأوّل بالإنتاج المصطلحي ثمّ الترجمة المصطلحية وهي مراحل في نظرنا ضرورية لتوليد المصطلح والوقوف عند قضاياها المعرفية.

1 انظر حول مفهوم القدرة اللسانية كتابات تشومسكي:

- CHOMSKY, N, 1957, *Syntactic Structures*, Gravenhague, Mouton.
- CHOMSKY, N, 1965, *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge, MA: MIT Press.

2 انظر حول مفهوم القدرة التواصلية كتاب دال هايمز

- HYMES (D.), 1974, *Foundations in sociolinguistics. An ethnographic approach*. The University of Pennsylvania Press.

3 انظر حول هذه المسألة: الزبيدي توفيق، 1998، جدلية المصطلح والنظرية النقدية، تونس، قرطاج 2000.

1.31.1 توليد المصطلح

يجرنا الحديث عن المتصور الذهني لتوليد المصطلح¹ حتما للحديث عن علاقة اللغة بالفكر، فهما شيان متلازمان في تصوّر المفاهيم وتصنيف الظواهر الفكرية واللسانية التي تنعكس في مستوى إنتاج اللغة والكلام.² ونحن من الذين يعتبرون أنّ المصطلح لا ينشأ إلاّ في لغة خاصّة به في مختبر علمي يتولّى إنتاجه علماء مختصون كلّ في اختصاصه الدقيق، ولذلك فالتوليد عندنا في هذا المستوي هو ضرب من ضروب إنتاج المكوّنات المفاهيمية الأولى التي تبني التصرّو الأول الجنيني، وهو يتشكّل فكرة في ذهن منتج أو مولّده.

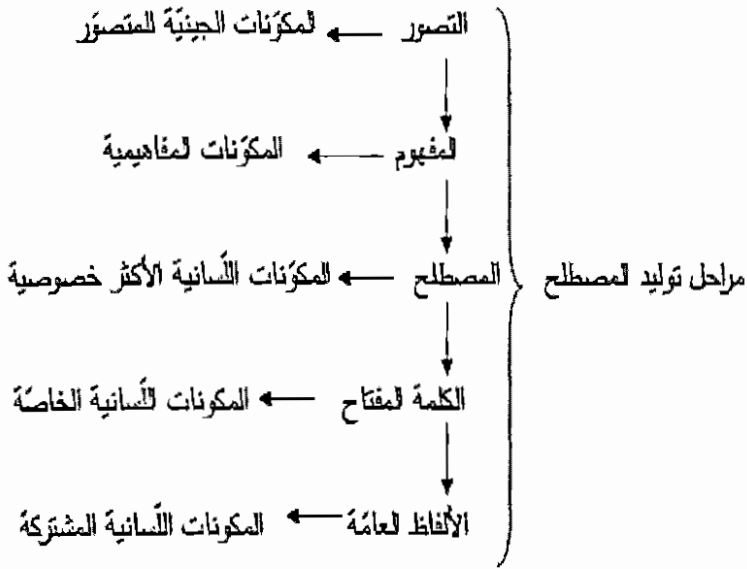
لا يوجد متصور بسيط حسب دولوز³ فهو في كلّ الحالات مرّكّب من مكوّنات متعدّدة يتعرّف بما جوهره، وهو "على الأقلّ ثنائي أو ثلاثي التكوين أو أكثر" (دولوز، 1993، ص 18) وهو يعرف لكونه كلّاً شاملاً لجميع مكوّناته، ولكنّه كلّ يقبل التجزئة ويرتبط كلّ متصوّر أو مفهوم بمسألة معينة لا يستقيم معناه إلاّ بوجودها (نفسه، ص 19) ويتولّد المفهوم من تمثّل هذه المكوّنات وإدراكها في نظامها العلائقي الذي يجمعها كلّاً متكاملًا، فنذكر من خلالها تكوّن المفهوم ونحلّلها فنفككها إلى أجزاء فنفهم جوهره فنستطيع عندها أن نتجّ المفهوم ونتمثّله في إنتاج علمه الخاصّ به. "ويرتبط المفهوم بموضوع علمه ارتباطًا غير مباشر عن طريق علامة يمكن أن تكون مشتركة بين كثير من الأشياء" (الشارني، 1992، ص 28). فيمرّ توليد المصطلح حتماً بمرحليّ التصرّو الذهني الذي تتكوّن فيه جيناته

1 انظر حول هذه المسألة: خسارة محمد ممدوح، 2008، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دمشق، دار الفكر.

2 انظر حول هذه المسألة نظرية ساير وورف في الكتابين التاليين:
- BENJAMIN, Lee Whorf. 1956, *Language, Thought and Reality*: Selected Writing of B. L. Whorf, edited by John B. Carroll, New York: John Wiley.
- EDWARD, Sapir. 1921, *Language: An Introduction to the Study of Speech*, New York: Harcourt.

2 انظر جيل دولوز في كتابه:
- DELEUSE, Gilles et GUTTARI, Félix. 1993, (1991) *Qu'est-ce que la philosophie*, Paris, les Editions de Minuit.
- FODOR, J, A. 1998, *Concepts: where cognitive science went wrong*. Oxford: Clarendon Press.

الأولى، ثم مرحلة المفهوم التي يتمثل فيها منتج مكوّناته المفاهيمية، فيصاغ مصطلحا خاصا بعلم من العلوم. ويمكن أن تمثل لمراحل توليد المصطلح انطلاقا من الرسم التالي:

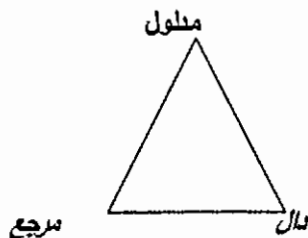


تمثل هذه الشبكة من العلاقات مسلكا ضروريا لا بدّ للمترجم أن يمرّ منه حتّى يضمن ترجمة مصطلحية سليمة، فقبل أن يترجم عليه أن يدرك المكوّنات الجينية والمكوّنات المفاهيمية التي تكوّن نشأة المصطلح في مظانّه الأولى ثمّ عندها ينتقل إلى عملية الترجمة، فينشئ العلامة اللسانية الخاصة بميلاد المصطلح وتصنيفه ضمن مجاله العلمي التخصصي وتتطلب هذه المرحلة الكيفية الإجرائية لنشأة المصطلح باعتباره دليلا لسانيا يمكن استخدامه في تكوين موضوع العلم.

1.31.2 المصطلح دليل لساني

يتولّد المصطلح لسانيا بعد أن يتكوّن متصورا ومفهوما ذهنيا، فينتقل من النشأة الفكرية إلى الصناعة اللسانية بجميع مستوياتها المعروفة في الدرس اللساني، ولا حاجة لنا إلى عرضها في هذا السياق، وسؤالنا المركزي هنا هو كيف يتحوّل المفهوم إلى مصطلح لساني ممكن الوجود يستطيع التعايش بين الدلالة اللسانية والمفهوم الذهني؟.

لقد استطاعت اللسانيات الحديثة أن تتخطى مرحلة مهمة من مراحل الجواب عن هذا السؤال، نذكر منها بالخصوص ما قدمه دي سوسير من نظرية في تكوين الدلالة اللسانية عندما وضع مثلثه الشهير المفسر لطبيعة العلاقات بين مكوناته (الدال والمدلول والمرجع)، كما هو الشكل التالي:



يشكل هذا المثلث السيميائي الدلالة المفهومية للمصطلح اللساني على مستوى العلاقات المترابطة بين أجزائه الثلاثة، إذ لكل مصطلح لساني دالّ يظهر على مستوى العلامة اللسانية، ومدلول يشكل صورته الذهنية ومرجع يربطه مع ما يحيل عليه في الواقع أو في الذهن. ويسهل فهم هذه العلاقات المتشابكة فهم مكونات دلالة المصطلح، ومن ثمة إعادة توليده عن طريق الترجمة. ولكن كيف نفهم هذه المكونات الدلالية؟. يمرّ فهم هذه المكونات الدلالية بمراحل تحليلية تتكامل لتبني دلالة المصطلح المفهومية.

1.31.2.1 تحليل الوحدات الدلالية الصغرى¹ (Analyse sémique)

يتكوّن كلّ مفهوم أو مصطلح من مكونات دلالية أو مفاهيمية صغرى، ولكي يدرك المحتوى لكلّ منهما لابدّ من إدراك هذه الوحدات ومعرفتها مجزأة إلى معانٍ ثمّ مركبة ومكوّنة للمفهوم أو المصطلح، وقد مكّن هذا المنهج التحليلي علماء الدلالة من ضبط المكونات الدقيقة للمصطلحات والكلمات باعتماد قواعد تقابلية تحلل كمية المعاني الخاصة بكلّ مصطلح باستعمال رموز تقابلية (+) و(-) تستخدم للتمييز بين الدلالات المشتركة والمتشابهة، وهي

1 انظر حول هذه المسألة:

- GREIMAS, A.J., 1966, *Sémantique structurale*, Paris, Larousse.
- POTTIER, Bernard, 1992, *Théorie et analyse en linguistique*, Paris, Hachette.

طريقة يمكن أن تستفيد منها الترجمة حتى تتمكن من ضبط المفهوم الدلالي الدقيق للمصطلح قبل ترجمته وبعدها، فبتحليل الوحدات الدلالية الصغرى يستطيع المترجم أن يتحكم في المفهوم الشامل للمصطلح ومن ثمة ترجمته بمفهوم مقابل ومطابق له.

1.31.2.2 التحليل التقابلي¹ (Analyse contrastive)

اعتمد التحليل التقابلي في دراسة لسانين دراسة لسانية تقوم على المطابقة والاختلاف بين المقولات المعجمية والصرفية والتركيبية والدلالية، فيقوم الباحث بضرب من الموازنة بين جملة من القواعد اللسانية البانية للسانين ومقارنتها على أسس التعادل والتشابه أو الاختلاف وعدم المطابقة. وقد أثار هذا المنهج في النظريات الترجمية باعتبارها تقوم على فحص لسانين فحوا لسانيا يخضع هذه المقولات للنقل المتطابق قصد الحفاظ على المعنى. وتساعد هذه الطريقة في التحليل المترجمين على المقارنة والتقابل بين مكونات كلّ لسان، ثم إخضاعها للترجمة، مثلا كأن تترجم اسما باسم أو مصدرا بمصدر أو غير ذلك. ولقد تعرّض هذا المنهج التحليلي إلى النقد باعتباره يحتوي على عدّة نواقص أبرزها الخصوصية اللغوية والأسلوبية لكلّ لسان. ولكن استطاع هذا المنهج أن يذلل بعض الصعوبات النصية في عملية الترجمة القابلة للتقابل والتساوي الدلالي. ولم تعتمد المعاجم اللسانية العربية هذا المنهج مما أوقعها في عديد الأخطاء من الناحية الكمية، إذ نجد أحيانا كثيرة ترجمة مصطلح واحد بجملة أو عكس ذلك.

1 انظر حول هذه المسألة:

- VINAY, J. P., DARBELNET, J., 1977, *Stylistique comparée du français et de l'anglais*, Paris, Didier.
- HERSLUND, Michael. 2003, *Aspects linguistiques de la traduction*, Presses Universitaires de Bordeaux.

البدراوي زهران، 2008، في علم اللغة التقابلي: دراسات نظرية، القاهرة، دار الآفاق العربية.

1.31.2.3 التحليل السياقي (Analyse contextuelle)¹

يعتبر كثير من اللسانيين أن ضبط المعنى لا يكون إلا من خلال السياق أو السياقات الحاضنة له، ولذلك فضبط معنى أي مصطلح يكمن في تحليل العلاقات التي تربطه بالمصطلحات الأخرى في سياقات استعماله. ويمكن تحديد السياقات وتحليلها لترجمته من إدراك الفتيوة وضبط العلاقات السياقية² المحددة له. ويكسي السياق أهمية في دراسة العلاقات المكونة للحقل الدلالي الذي نشأ فيه المصطلح، لا باعتباره وحدة معجمية معزولة، وإنما باعتباره كتلة دلالية تتصل في تكوينها بكل دلالية أخرى مجاورة ولا تنقطع دلالتها عن السياق الدلالي العام الذي يبيئ المجال المفهومي لكل مصطلح. ولذلك ترتبط مسألة التعريف المصطلحي بتحديد السياقات وبمجال الاستعمال، وهو ما افتقرت إليه المعاجم المدروسة، مما جعلها تفتقر بترجمة مصطلحات معزولة عن سياقاتها المعرفية والدلالية، فأثر ذلك على قضية التعريف فيينا، وأدى إلى الترجمة الحاطفة.

1.31.2.4 التحليل التأويلي (Analyse interprétative)³

يرتبط التأويل بالفهم وهما عمليتان متلازمتان في التواصل اللساني تسبقان عملية الترجمة، بل هما من شروطها الضرورية التي تتحكم في صحتها وجودتها، لكن تطبيق

1 انظر حول هذه المسألة:

- VAN DIJK, Teun A, 1977, *Text and context: Exploration in the semantics and pragmatics of discourse*, London and New-York, Longman.
- BESSÉ Bruno de, 1991, «Le contexte terminologique», *Meta*, vol. 36, n° 1, mars, pp. 111-120.

2 أنظر حول مسألة تكوين التصورات والمفاهيم وضبط علاقاتها السياقية:

- CABRÉ, Maria, Teresa, 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Traduit du catalan et adapté par MONIQUE C.CRMIER et JOHN HUMBLEY. Ottawa/Paris, Presses de l'Université d'Ottawa/Armand Colin.

3 انظر حول هذه المسألة:

- SELESKOVITCH, Danica et LEDERER Marianne, 2001, *Interpréter pour traduire*, Paris, Klincksieck/Didier Erudition.
- LAPLACE Colette, 1994, *Théorie du langage et théorie de la traduction: les concepts-clefs de trois auteurs: Kade (Leipzig). Coseriu (Tübingen), Seleskovitch (Paris)*, Paris, Didier Erudition.

هذا المنهج التحليلي في الترجمة لا يصلح، حسب رأينا، تطبيقه في توليد المصطلح وتأسيس مفهومه لسيين رئيسين: يكمن الأوّل في أنّ عملية التوليد نفسها تتكوّن من فهم المكوّنات المفاهيمية للمصطلح وليس من تأويلها ويكمن الثاني في أنّ المصطلح لا يقبل التأويل بل يتأسس على الفهم فقط، لأنّ التأويل قد يخضعه للمتغيّرات الدلالية التي تجعله مضطرب الدلالة، ومن ثمّة يترجم المفهوم بمصطلحات متعددة يصعب توحيدها وتقيسها، وهو ما وقعت فيه المعاجم اللسانية العربية، (انظر الجداول السابقة حيث كثرت المترادفات وتوّعت التفسيرات)، فجاءت ترجمة المصطلحات فيها مبنية على التأويل الخاطي في أغلبها لا على الفهم الدقيق للمكوّنات والعلاقات والسياقات.

1.31.3 الترجمة وصناعة المصطلح

- وضع المعجميون العرب قديما وحديثا مناهج في وضع المداخل المعجمية وترتيبها نذكر منها ما أورده (حلام الجليلي، 1999)
- 1- "إدراج المعنى الحقيقي قبل المعنى المجازي.
 - 2- إدراج الدلالة اللغوية، أو المركزية قبل الدلالة السياقية والاصطلاحية.
 - 3- إدراج المعنى الأكثر شيوعا وشهرة، قبل المعنى الأقل شيوعا، أو تداولا بحيث يصبح معيار الاستعمال هو المقياس لترتيب الدلالات.
 - 4- إدراج المعنى الأقدم قبل المعنى الحديث أو المعاصر.
 - 5- اعتماد المعنى المحرّد قبل المعنى الحسي أو العام قبل الخاص أو العكس."
- إذا كانت هذه الشروط صالحة لبناء المعجم العام، فإن وجودها في معجم مختصّ كالمعجم اللساني لا يصلح، بل يؤدي حتما إلى نتائج لا تبيّن المصطلح ولا تؤسس المفهوم، وهو ما لم يدركه واضعو المعاجم المختصة في العالم العربي إلى الآن، فهم لم يستطيعوا أن يتخلّصوا من الخلط بين الصناعة المعجمية العامة والصناعة المعجمية الخاصة، والحال أنّهما صناعتان مختلفتان في التصورات والمناهج، فالشروط التي يتطلّبها وضع المصطلح الخاصّ ليست هي نفسها التي يتطلّبها المعجم العام، وهذا منزلق خطير وقع فيه أصحاب المعاجم اللسانية التي عاجلناها في هذا البحث.
- فالمصطلح باعتباره لا يعبر إلا عن دلالة خاصّة به لا يمكنه أن يخضع لمبدأ الاستعمال مثلا أو القدم والحداثة وغيرهما من الشروط الأخرى المذكورة سابقا أو

في الكتب التي درست المعاجم والمعجمية بصفة عامة. ولهذه الأسباب وغيرها لم تمكن هذه المعاجم من وضع مصطلحات لسانية تعبر عن المفاهيم اللسانية وتضاف إليها صعوبة الترجمة المصطلحية. ومن أبرز هذه المشكلات مشكل المطابقة المفهومية ومشكل التعريف الدلالي ومشكل التقييس المصطلحي.

1.31.4 مشكل المطابقة المفهومية

تجري المطابقة المفهومية في مستويين اثنين: مستوى عمودي ومستوى أفقي. يعنى المستوى الأول بدراسة مسألة المطابقة الداخلية بين مفهوم المصطلح، كما تولد في حقله العلمي وصناعته صناعة معجمية حتى يتشكل مصطلحا مستقرًا يجري استعماله في العلم ويؤدي وظيفته التواصلية فيه. ويعنى المستوى الثاني بدراسة مسألة المطابقة الخارجية وهنا نعني مسألة المطابقة في الترجمة¹ أي في مدى نقل المفهوم من لسان أصلي إلى لسان هدف، وفي نظرنا لا يكون المستوى الثاني ناجحًا إلا إذا نجح المستوى الأول في المطابقة. يبدو أن هذه المعادلة لم تتحقق في المعاجم اللسانية التي تناولناها بالدرس، وهو ما جعلها لا تستجيب إلى شروط الترجمة المصطلحية وبقيت عند حدود الترجمة اللفظية العامة المملوءة بالأخطاء في أحيان كثيرة.

1.31.5 مشكل التعريف الدلالي

استطاع بعض الدارسين أن يتخطى وضع المسارد المصطلحية إلى اعتماد التعريف الدلالي² للمصطلح، ولكن أي تعريف دلالي وضعوا؟ أثارت دراسات عديدة مسألة التعريف في المعاجم³ قصد توضيح المصطلحات وتفسيرها

1 انظر حول هذه المسألة:

- BESSÉ Bruno de, 1992, *Terminologie et traduction*, n° 2/3 Luxembourg, Commission des Communautés européennes.

2 انظر على سبيل المثال معجم مبارك مبارك ومعجم خليل أحمد خليل.

3 انظر الحمزاوي محمد، رشاد، 1986، في كتابه من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، حيث تعرض إلى التعريف الاسمي والتعريف المنطقي وكذلك أنظر كتابه: وكذلك بن مراد إبراهيم، 1993، الذي أضاف إلى التعريفين السابقين التعريف الموسوعي ملاحظاً أن هذه التعريفات تتميز بالإبهام والسطحية والإبهام.

انظر كذلك الشروط التي وضعها القاسمي، 2008، علي في كتابه: علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، حول التعريف المصطلحي وعبوه ص 756 - 758.

وإدراكها، لكنّها لم تتجاوز اللغة الواصفة وتحديد السمات المعرفّة وتفصيلها وتحديد المعاني المفسرة لها. فالتعريف الدلالي الذي اعتمده واضعو المعاجم المذكورة لم يف بهذه الشروط الدقيقة، فهم وقفوا عند التعريفات اللغوية البسيطة التي اعتمدوا فيها على المعاني الواردة في المعاجم العامّة، كما أنّهم في أحيان كثيرة لم يحسنوا اختيار التفسيرات المناسبة نظراً لعدم اعتمادهم التحليل السياقي للمصطلح المترجم،¹ وكان هذا الأمر سبباً كافياً للوقوع في الخطأ وتفسير المصطلح بلغة واصفة خاطئة، إذ لم يتمكّن المترجمون من إدراك كونها الصحيح وجوهرها المناسب لأنّهم لم يعتمدوا، في ترجماتهم، النظريات التحليلية اللسانية المناسبة لدراسة توليد المصطلح. فالتعريف المصطلحي "صيغة تصف مفهوماً بواسطة مفاهيم أخرى معلومة، وتميّزه عن المفاهيم داخل المجال المفهومي، كما تحدّد موضعه فيها" (فيلبير، 1990، ص 136). وهذا ما تفتقد المعاجم اللسانية العربية في توليد مصطلحاتها وضعها وضعا سليماً للدلالة ومناسب المفهوم وصحيح الصياغة المعجمية.

1.31.6 مشكل التقييس المصطلحي

لا يمكن المصطلح من الاستقرار الدلالي في مجاله العلمي إلا إذا خضع للشروط والموصفات العلمية التي تمنحه الهوية المصطلحية الصحيحة، ولذلك يجب إخضاعه للتقييس والتنميط المتمثل في وضع القوانين الواجب اتباعها² و"يعني التوحيد المعياري للمصطلحات، بصورة عامّة، تخصيص مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وذلك بالتخلّص من الترادف والاشتراك اللفظي وكلّ ما يؤدّي إلى الغموض أو الالتباس في اللغة العلمية أو التقنية" (القاسمي، 2008، ص 310-311) ووضع القاسمي شروطاً لتثبيت مسألة التوحيد

- 1 انظر على سبيل المثال، ترجمة خليل أحمد خليل لمصطلح (*Transcription*) فهو لم يخضع هذا المصطلح لسياقه الدلالي فجاءت ترجمته خاطئة ولغتها الواصفة أيضاً خاطئة. وهذا الأمر ينسحب على مصطلحات كثيرة في معجمه وفي المعاجم الأخرى.
- 2 يفرق بعض الباحثين بين ثلاثة أنواع من العمليات هي التقييس أو المعيرة (*Standardisation*) والتنميط (*Normalisation*) والتوحيد (*Unification*) انظر في هذا الشأن القاسمي علي في كتابه علم المصطلح، ص 305

المعياري¹ في صياغة المصطلح صياغة لسانية دقيقة، كما وضع الحمزاري المبادئ الأساسية لتميط المصطلح وتوحيده، وهي الأطراد ويسر التداول والملاءمة والحوافز² ولكن يبدو أن هذه المبادئ لا تستجيب لتوحيد المصطلح اللساني وتقيسه لأن مسألة الأطراد لا يمكن تعميمها وليست في نظرنا شرطاً أساسياً لقبام المصطلح، وكذلك يسر التداول لا علاقة له بوضع المصطلح العلمي المتخصّص، فهو يستدعي المعرفة العلمية أولاً وليس الجانب التعليمي البيداغوجي، كما أن مبدأ الملاءمة لا يضبط عمداً استعمال المصطلح وملاءمته للمصطلح الأجنبي، وإثماً لا بدّ أن يخضع المصطلح للمطابقة المفهومية، وكذلك مبدأ الحوافز لا علاقة له بتوليد المصطلح من الناحية العلمية، وإثماً هو من المحسّنات التي يستحسن أن يعتمد عليها واضع المصطلح وليست شرطاً أساسياً في توليده. ولهذا الأسباب لم تتمكن المعاجم اللسانية من توحيد مصطلحاتها لأنها لم تخضعها للمنهجية العامة للتقييس التي وضعتها المنظمة العالمية (الإيزو) التي حدّدت فيها مواصفات المقاييس المصطلحية³، وهذا ما جعل المعاجم اللسانية العربية الصادرة أصلاً قبل ظهور هذه المواصفات عرضة للخطأ والاضطراب الدلالي وتعدّد المدخل المعجمية للمصطلح الواحد.

1 تمثل هذه الشروط في:

1. تثبيت موقع كل في منظومة المفاهيم الخاصة بذاك الحقل العلمي، طبقاً للعلاقات المنطقية والوجودية بين تلك المفاهيم.
 2. تثبيت معاني المصطلحات عن طريق تعريفها.
 3. تخصيص كل مفهوم بمصطلح واضح يتم اختياره بدقة بين الترادفات الموجودة.
 4. وضع مصطلح جديد للمفهوم، عندما يتعدّر العثور على المصطلح المناسب من بين الترادفات الموجودة. (القاسمي، 2008، ص 311).
- 2 انظر الحمزاري محمد رشاد، 1985، "المنهجية العربية لوضع المصطلحات: من التوحيد إلى التنحيط"، مجلّة اللسان العربي، عدد 24، ص 41-51.
- 3 صدرت أغلب توصيات منظمة الإيزو الخاصة بتقييس المصطلح بعد سنة 1996، انظر على سبيل المثال التوصية رقم 15188 الصادرة سنة 2001 المتعلقة بمبادئ التقييس المصطلحي. ولم تصدر بعض المواصفات باللغة العربية عن هذه المنظمة إلا سنة 2005.

بعد دراسة القضايا المعرفية المتعلقة بتوليد المصطلح وأسباب اختلاف ترجماته واستعمالاتها، بدت جملة من الملاحظات واضحة تتمثل في أن هذه المعاجم تفتقر إلى أبرز ما يخصّص تسميتها، وهي صفة المعجم وتفتقر أيضا إلى المنهج النظري الدقيق والواضح، ويشوبها كثير من الاضطراب الدلالي والغموض الدلالي، كما أن مسألة تناسب المصطلحي والمطابقة المفهومية لا تستجيب إلى أبرز القواعد اللسانية المعتمدة في الترجمة، فتداخل فيه المقولات الدلالية كالمخاطب بين الاسم والمصدر والظرف واسم الفاعل واسم المفعول، فأدى ذلك إلى عدم توحيد المصطلحات المترجمة داخل المعجم الواحد، وجعل المداخل المصطلحية العربية تتعدّد ترجماتها، فتتج عن ذلك غياب التعريف الدلالي والتقييس المصطلحي وتأسيس المفهوم، فكانت الترجمة اللفظية السمة البارزة عوض الترجمة المصطلحية.

ولهذا، فالاضطراب الدلالي لترجمة المصطلح اللساني وعدم قدرته على الاستجابة لضبط المفهوم الأصلي يمثلان عائقا رئيسا أمام عملية الترجمة وتطوير الدرس اللساني العربي، كما أن غياب المدونة المصطلحية التي تخضع في تكوّن مصطلحاتها لما وضّحناه سابقا من مناهج في التحليل وطرق توليد المصطلح التي تعالجه في جميع سياقاته التاريخية والآنية ومواضيعه العلمية المتخصصة، لا يسمح لنا بدراسة المصطلح دراسة علمية دقيقة انطلاقا من الشبكات المفهومية والعلائقية. ولهذا فإنّ ضبط المدونات المصطلحية اللسانية وضرورة معالجتها ومراجعتها وضبط المترجمين واختصاصاتهم وتحصيلهم العلمي بات أمرا ضروريا مستعجلا للنهوض بالمصطلحية العربية والمصطلح اللساني على وجه الخصوص حتّى تنهض العلوم العربية ويتأسس المفهوم فيها.

الباب الثالث

المصطلح اللساني

بين الهوية والمرجع

المفصل الأول

المصطلح والهوية

1.32 المقدمة

لقد تناولت الدراسات تاريخ الإنسان والبحث في هويته من جوانب عدة انطلاقاً من آثاره المكتوبة ممثلة في الوثائق أو النقوش أو الحفريات أو ما خلفه من صناعة شاهدة على عصر من عصوره، ولكن وإن حظيت هذه المجالات بالدرس فإن جوانب أخرى من تاريخه وهويته لا تزال إلى اليوم منقوصة البحث، نعي بذلك الجانب اللساني التاريخي، إذ الإنسان من المنطقي أن يكون قد تكلم قبل أن يفعل، ولهذا فإن دراسة المصطلح اللساني من زاوية البحث التاريخي تكشف لنا عن زوايا من تاريخ الإنسان ظلت غامضة حتى اليوم، ولم تحظ بما حظيت به الجوانب الأخرى من البحث، ولذلك فإن النظر في المصطلح اللساني بما هو نتاج طبيعي لمرحلة من مراحل تاريخه، بات أمراً ضرورياً يستدعي منا في هذا البحث الوقوف عند جملة من المصطلحات، نتولى فحصها لنبين خصوصياتها التاريخية المتصلة بتاريخ الإنسان وهويته، وهو ما يؤدي بنا إلى البحث في العلاقة القائمة بين هوية المصطلح وهوية مستعمله. وسنعالج هذه المسألة من خلال شبكة من المصطلحات تتعلق بمشاغل الإنسان اليرمية مثل السكن والمطر والطعام والنقل.

1.33 المصطلح والهوية الثقافية

ترتبط دراسة المصطلح بالبيئة التي نشأ فيها ارتباطاً وثيقاً، فلا شك أن للجغرافيا دوراً أساسياً في تشكيل معالمة الدلالية والثقافية، فالمصطلح كيان لساني يشحن بمعان تتقيد بالأطر الثقافية للمجموعة اللسانية التي تستعمله، ولذلك، فهو علامة دالة على تاريخها، يحمل في طياته تجربتها الثقافية وإنجازها الحضاري. فارتباط

المصطلح اللساني بالبعد الثقافي له من المبررات ما يجعله يعبر عن خصوصية ثقافية تتميز مجموعة لسانية عن غيرها. ويمثل جريان المصطلح في الواقع الاجتماعي على السنة مستعمليه مسلكا لكشف الهوية الثقافية والحضارية¹ سواء كان ذلك في الراهن اليومي أو في المجرى التاريخي، وهو ما سنكشف عنه من خلال هذه الشبكة من الكلمات.

المصطلح	وجوه استعماله
السكن	كيم ، معمرة ، عشة ، مخزن ، دار ، حوش ، فيلا...
المطر	المطر، النو، سحب، النزو ، غياق ...
الخبز	كسرى ، ملة ، قرصة ، خبز محلفي ، (خبز بوحشولوف) ، خبز القمح، خبز الشعير، خبز الطابونة، خبز الطاجين، خبز العنابي، خبز رفاق...
النقل	Tramway Métro

- 1 انظر حول هذه المسألة: جوزيف (ج.)، 2007، اللغة والهوية: قومية- إثنية- دينية، ترجمة عبد النور حراقي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 342.
 - 2 كيم: مسكن صغير الحجم يبنى من القش
 - 3 معمرة: مسكن أكبر حجما من الكيم ويبنى كذلك من القش
 - 4 عشة: مسكن يصنع من الصوف
 - 5 مخزن: مسكن يبنى من الحجر وهو أصغر حجما من الدار
 - 6 الدار: بيت يبنى من الحجر
 - 7 النزو: مطر خفيف يطول زمن نزوله
 - 8 غياق: مطر ينزل مدة قصيرة
 - 9 كسرى: اسم جنس يدل على الخبز عامة
 - 10 ملة: خبز صغير الحجم
 - 11 قرصة: خبز صغير الحجم
 - 12 خبز محلفي أو خبز بوحشولوف: اسمان لخبز يصنع دون غربلة الدقيق واستخراج النخالة منه.
- تعتبر هذه المجموعة من جنس الكلمات وليس المصطلحات لأنها لا تعبر عن متصورات فكرية ذات خصوصية مفهومية. وقد جمعناها من الوسط التونسي من اللسان الدارج.

إنّ التكوين اللّساني لهذه المصطلحات يكشف لنا عن البعد الثقافي الذي مرّت به كلّ مرحلة من مراحل تاريخه، إذا اعتبرنا أنّ الثقافة متمثلة في كلّ ما يضيفه الإنسان إلى الطبيعة الطبيعيّة. فهذه المنجزات التي صنعها في أشكال مختلفة تعبّر عن مراحل مختلفة من تاريخه، وهذه التسميات المتعدّدة تكشف لنا عن اهتمامه بحيطه الجغرافي وتفاعله الثقافي معه. فهذه المصطلحات لها شحنات دلالية تعبّر عن مفهوم الزمن والتطوّر من مرحلة تاريخيّة إلى أخرى، فإذا تتبعنا الأشكال الهندسيّة للسكن، فإننا نجد ما تمثل مراحل مختلفة من تاريخ الإنسان في هذه الجهة أو تلك، فكلّ شكل يمثل مرحلة معينة من التاريخ، وهي مراحل ذات بعد تطوّر استرسالي في خطّ الزمن، فكلمّا اتسعت الدائرة الفكرية والثقافية للإنسان تغيّر الشكل الهندسي في عملية البناء، وبرز البعد الحضاري نتيجة لما أبدعه من أشكال جديدة، فالتغيير في الشكل يعبّر عن حقبة من الزمن ويكشف في الآن نفسه عن مدى نمّضة الإنسان الفكرية والثقافية والحضارية.

إنّ فحصنا لهذه الكلمات يفضي بنا إلى ملاحظتين أساسيتين: هما البعد التاريخي الذي مرّ به تطوّر المصطلح اللّساني والبعد اللّساني الذي ميّز انتشاره في الفضاء الاجتماعي واستقراره في الذاكرة. إنّ الخطّ الزمني لهذه المصطلحات يتأرجح بين الوضوح والغموض حسب الحقل الدلالي الذي تندرج فيه، فإذا نظرنا مثلا إلى حقل السكن، فإننا نجد عمليّة الاسترسال في الخطّ الزمني واضحة، إذ يعبّر كلّ مصطلح من هذه المصطلحات عن مرحلة من مراحل تاريخه الفكري والثقافي والحضاري، وهو استرسال منطقي فرضته ضرورة الحياة ورغبة الإنسان في تغيير نمط عيشه. فعبّر بواسطة هذه الكلمات عن مرحلة من مراحل هذا النمط¹، ولذلك كان وضعه لهذه المصطلحات مناسباً لمدى تطوره الفكري والتاريخي، فجاءت أشكال البناء الهندسيّة مرتبطة بمدى مناسبتها لطبيعة المرحلة التاريخية. وكان تغيير حجم الشكل الهندسي من مساحة صغيرة إلى أخرى أكبر منها وليد تغيير هذه المرحلة ووعي الإنسان بالزمن، فجاء الاسترسال الداخلي لتغيير الأشكال الهندسية

1 انظر حول هذه المسألة:

- FOUCAULT, M. 1966, *Les mots et les choses*. Paris: Éditions Gallimard.

وتوزيعها عبر الخط الزمني نتيجة لتوسيعها الدلالي وتعبيرا عن التجربة الاجتماعية وترسيخا لوعيه الثقافي.

ويتميز انتشار المصطلح اللساني في الحقول المعجمية والدلالية الأخرى مثل المطر أو الطعام (الخبز) بعدم وضوح الخط الزمني والاسترسال المنطقي، إذ هناك من المصطلحات ما تعبّر عن تعامل الإنسان مع الطبيعة مثل المصطلحات الدالة على حقل المطر، ومن المصطلحات ما تعبّر عن إضافته إليها مثل تلك التي تدلّ على الصناعة ويظهر ذلك في حقل الطعام والنقل. وتعبّر هذه المصطلحات عن تجربة الإنسان الثقافية¹ فوضع الأسماء واستقرارها في الذاكرة وتنوعها في الفضاء الاجتماعي دليل على عمق التجربة الاجتماعية، ولذلك يمكن أن ندرك الخطّ الزمني والاسترسال المنطقي لتكوينها اللساني انطلاقا من العلاقات الداخلية الرابطة بينها. فتعدّد الأسماء المدرجة في حقل المطر يدلّ على تنوع الظاهرة، وهو ما يفرض حتما تعدّدا في الدلالة، إذ كلّ مصطلح من المصطلحات التي ضبطناها في الجدول - وإن كان يشترك مع غيره في الانتماء إلى حقل دلالي واحد - يتميز عنه بخصوصية دلالية تجعله منفرد الدلالة. وتعود هذه الخصوصية في نظرنا إلى طبيعة التجربة الاجتماعية، وهو ما يجعل الاستعمال يختلف من مجموعة لسانية إلى أخرى.

1.34 المصطلح والهوية التاريخية

يمكن أن ندرس الهوية التاريخية للإنسان انطلاقا من المصطلح اللساني إذا وجدنا أثرا لهذا المصطلح في الواقع التاريخي أو في الواقع الآني. ونعالج في الواقع التاريخي كيفية تراكم المحتوى الدلالي للمصطلح في الزمن الحقيقي والزمن النفسي، ونرصد في الواقع الآني العلاقة بين المصطلح والهوية الاجتماعية.

يتطابق المصطلح مع الأحداث في الواقع التاريخي ويقدم المتكلم هذه الأحداث وفق خطة زمنية حقيقية يكون فيها المرجع الزمني نقطة انطلاق لضبط الدلالة وتوزيعها توزيعا صحيحا على الخطّ الزمني الذي بُني عليه نظام المصطلح،

1 انظر في هذا الشأن:

- TOMASELLO, M. 1999, *The Cultural Origins of Human Cognition*. Harvard: Harvard University Press.

فتصبح قيمة المفروض الحقيقية رهينة تحقق ما يقدمه المرجع الزمني من وظائف تساعد على توفير شروط الصدق في عملية التلفظ، فيمثل المرجع الزمني إنجازا حقيقيا على مستوى خط الزمن، وتظهر شروط الصدق في ذكر المتكلم مراجع زمنية محددة بصورة دقيقة تكشف عن مدى زمني فعلي لخط إنجاز الأحداث، وتمثل هذه المراجع الزمنية الحقيقية في ذكر التواريخ المضبوطة كأن يقول المتكلم:

- إن مصطلح "مطر مثلاً" ظهر سنة "5000" قبل الميلاد

يرهن المتكلم من خلال استعماله هذا المرجع الزمني الدقيق على توفير شروط الصدق التي تجعل السامع مقتنعا بصحة القول، فيكون هذا المرجع الزمني علامة معينة في الخط الزمني الحقيقي للمحادثة، فهو مصدر ينهل منه المتكلم الدلالات الاصطلاحية. وقد تفاوتت هذه الدلالات من مرجع زمني إلى آخر حسب طبيعة دقته، فالتواريخ الزمنية الدقيقة مثلا لا تؤدي نفس القيمة الحقيقية التي تؤديها بعض المراجع الزمنية العامة مثل (السنة الماضية، القرن العشرين، الأسبوع القادم...)، وهي مراجع يستعملها المتكلم ليعبر بها عن أحداث دارت وانتهت، أو هي بصدد الحدوث أو ستحدث مستقبلا دون أن يكون عارفا بمرجعها الزمني الدقيق، وهو ما يجعل المسافة الزمنية على خط الزمن تكسبي غموضا، مما يستدعي مجهودا كبيرا من الباحث قصد تحديدها أو ضبط ملامح الحقيقة فيها.

تمثل المراجع الزمنية العامة مصدر غموض بالنسبة إلى الباحث في تاريخ المصطلح، فهي تسم فترة زمنية غير دقيقة في ذهن المتكلم، ولذلك فإن شروط الصدق تكون ضعيفة بالنسبة إلى هذه المراجع، مما يجعل المتكلم يبحث عن عوامل أخرى لربط الأحداث وتقديمها في صورة متماسكة ومن أبرز هذه العوامل المتكلم نفسه، فهو الذي يمثل المرجع الحقيقي في ضبط المصطلح باعتباره مسؤولا عن توزيع الأحداث وتحديد مراجعها الزمنية. ويظهر هذا النوع من البحث مثلا في تكوين الحقل الدلالي للخبر إذ لا يمكننا أن نحدد تحديدا دقيقا ظهور نوع من الخبر قبل غيره رغم أن العلاقة المنطقية الواصلة بين هذه الكلمات تؤكد أن الاسم الدال على الجنس (الخبر/الكسرى) ظهر قبل غيره من الأسماء. ولذلك فإن هذه المراجع

الزمنية العامة التي تقدم صورة تقريبية عن زمن ظهور المصطلح في نقطة زمنية ما تتسم بالغموض ولكنها لا تحدد من صدق الملفوظ أو تجعله خاطئا تماما (مواشالار، 1996، ص 151) ما دامت العلاقات الرابطة بين الكلمات متناسقة ومسترسلة بصورة منطقية.

1.35 المرجع الزمني والمقاربة البرغماتية

عندما يحلل المصطلح يلجأ المحلل عادة إلى ربط الأحداث بمراجعها الزمنية، وقد تكون هذه المراجع موسومة وواضحة في نسيج المصطلح اللساني، وقد تكون غائبة مخفية بين القضايا التي يكونها. ولكي تدرك هذه المراجع الزمنية المخفية أكد "ولسن" و"سباربر" "الاعتماد على المكونات السياقية" (1993، ص 12). فعند غياب المراجع الزمنية يلجأ الباحث إلى الوصل بين قضايا المصطلح بواسطة الترتيب القائم على السبب والنتيجة، ويستدل المتكلم على هذا الترتيب الزمني بإدراكه التسلسل المنطقي الذي يبنى نظام المصطلح الزمني. ويعتمد المتكلم كذلك على زمن التلطف باعتباره زمن المراقبة والتثبت من صحة الأزمنة الماضية أو المستقبلية (مواشالار، 1993، ص 39)، فيمثل زمن التلطف المرجع السياقي الذي يخول للمتكلم أن يبنى نظام المصطلح انطلاقا من المعطيات التي يوفرها سياق التلطف. بما يحتويه من عناصر برغماتية تساعد على بناء أحداث المصطلح بناء محكوما بترتيب زمني منطقي. وقد اعتبر "قرايس" مبدأ الترتيب من بين المبادئ المهمة التي تستحكم في بناء المصطلح وانتظام أحداثه إذ تستمد دلالة المصطلحات قيمتها من وضعية ترتيبها داخل الحقل الدلالي.

ينشأ المصطلح في ظروف معينة تحيط به وتوجهه، فيتأسس على متغيرات لسانية وأخرى اجتماعية تشكل دلالاته لحظة التلطف¹، وتمثل هذه المتغيرات قيودا فاعلة في بنية المصطلح وأهدافه وصياغة معانيه. ويرى "أوستين" "أن ظروف التلطف بالعبارة هي أهم معين لنا على معرفة الغرض منها" (1991، ص 93).

1 انظر حول هذه المسألة:

- GAUDIN, F. 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie*. Bruxelles: Éditions Duculot.

وتتقدّ البنية اللسانية بالبنية الاجتماعية بصفة عامة، فتكون القيود حاضرة في عملية التلفظ يستمدّها المتكلّم من محيطه الاجتماعي وتكوينه الذاتي¹، فيأتي المصطلح خاضعا في مجمله لضرب من القيود الاجتماعية التي تُفرض على المتكلّم في عملية التلفظ، إذ وهو يتكلّم ينجز كلاما فيه من الملامح الكثيرة التي يشترك فيها مع أفراد المجموعة اللسانية التي ينتمي إليها، فيؤثر شكل العلاقة الاجتماعية الخاصة في اختياره ما يقال في اللحظة التي قيل فيها وفي الطريقة التي بها يقال ويحدّد اختيارات المتكلّمين على مستوى التركيب كما هو في المعجم" (بارنستين، 1975، ص 192). وتؤثر الظروف الخارجية التي تحيط بعملية تكوين المصطلح تأثيرا كبيرا في مستوى التلفظ وضبط دلالاته، وهي ذات أصول نفسية ومعرفية واجتماعية.

تتميز هوية المصطلح بضربين من القيود: قيود داخلية تشكّل بنية نظام القول وقيود خارجية تؤثر في عملية التلفظ بصفة عامة وتمثّل القيود التي تتصل بعملية الإنجاز الكلامي قواعد مباشرة تتحكّم في عملية التلفظ، وهي قيود تتمتع بقوة فاعلة أكثر من القيود الخارجية، وتمثّل القيود الداخلية في جميع البنى المعجمية والشحنات الدلالية التي يمكن أن يرد عليها المصطلح، فهي بنى يكتسبها المتكلّم من النظام اللساني العامّ الذي تنتمي إليه المجموعة اللسانية المستعملة لهذا المصطلح. وتقاطع البنى الكلامية التي ينتجها المتكلّم، في كثير من ملامحها النحوية، مع البنية الاجتماعية والمعرفية والثقافية التي تتميز بها الفئة الاجتماعية التي نشأ فيها.

فالخطاب الشفوي بشتى أنواعه يحمل في طياته الأبعاد الاجتماعية للاتصال بما هو جزء من خطاب أوسع يتمثّل في خطاب المجتمع وما تحمله الذاكرة الجماعية من أسس وقواعد تظهر خصوصيتها عند الكلام². ولا تمثّل المعلومات المخزّنة في الذاكرة الفردية إلاّ جزءا من المعلومات المخزّنة في الذاكرة الاجتماعية، فهي حاضرة في ذهن المتكلّم ويمكن استخدامها عندما يوجد حافز يساعد على

1 انظر في هذا الشأن:

- GOFFMAN, E. 1987, *Façons de parler*. Traduit de l'anglais par A. Kihm. Paris: Éditions de Minuit.

2 انظر في هذا الشأن: ناصف (م.)، 1995، اللغة والتفسير والتواصل، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 193.

استخراجها من الذاكرة، فتصير حيوية عبر عملية التلقظ، فهي تستعمل حسب الوظائف المقصودة من الكلام، إذ "يرتبط وجود وظيفة اللّغة والتغيرات التي تطرأ عليها ارتباطا وثيقا بالبني الاجتماعية من جهة وبديناميكية العلاقات بين الأفراد والجماعات والمؤسسات والمجتمع من جهة أخرى" (لوكمان 1987، ص 11 - 12). تؤدّي العلاقات الاجتماعية دورا مهما في اختيار العبارة المناسبة، فالمتكلم يستعمل اللّغة لا لنقل الرّسالة فقط بل لنقل وظائف اجتماعية أخرى تعدّ أبرزها طبيعة العلاقة بين المتكلم واستعمال المصطلح إذ هي عامل محدّد وفاعل في التفاعل الكلامي. ويخضع الأسلوب اللّغوي لهذا التميّز، فينشأ المتكلم بحسب مكانته وموضعه الاجتماعيّ على أسلوب كلامي يحمل كثيرا من النقاط المشتركة مع تلك التي تحملها الذاكرة الجماعية. ويسعى اللّسانيون الاجتماعيون إلى الوصل بين العوامل الاجتماعية المختلفة¹ وبين العلاقات الذاتية التي تربط بين الأفراد المشاركين في عملية التفاعل بالتركيز على بعض المؤثرات اللسانية وغير اللسانية، المتمثلة في بعض الرموز اللغوية أو المفردات، فالفرد لا يمكن أن يتصل مع المجموعة إلا إذا كان مندجها معها وتربطه بها علاقة تضامن وانجذاب تؤمّن مجرى التواصل لديه.

وينتج المتكلم ملفوظه في علاقة بالمعايير والقيم الأخلاقية التي تضبط توجهات المؤسسة الاجتماعية، وهي قيود خارجية يلتزم بها المتكلم فيبني ملفوظه وفقها "فحينما يتكلم مع شخص آخر فهو يتكلم مع نفسه في الوقت نفسه، فيخضع شكل المصطلح لظاهرة المراقبة الذاتية والتنظيم الذاتي للسلوك الحوارية الذي ينتجه" (فارانان، 1997، ص 149) ويستمدّ المتكلم هذه المراقبة الذاتية من إرثه الثقافي والاجتماعي، فهو يمثل الإطار العام الذي ينهل منه المصطلحات اللازمة، لحظة إنجاز الكلام، فتؤدّي قدرة المتكلم الثقافية دورا مهما في تحديد التعبيرات المتحكّمة في عملية التلقظ واختيارها وكذلك في تشكيل معنى الملفوظ. وتخضع تجربة المتكلم الذاتية لقيود الخطاب الإنجازية، فيكون الملفوظ متنقيا مع هذه القيود و"يكون فعل الخطاب ضربا من التوافق بين المحتوى القضيوي وفعل التلقظ" (بارنكو، 1997، ص 17) ويستند المصطلح إلى مرجعين رئيسيين في بناء عملية التلقظ، هما المرجع

1 انظر حول هذه المسألة:

- ACHARD, p. 1993, *La sociologie du langage*. Paris: PUF.

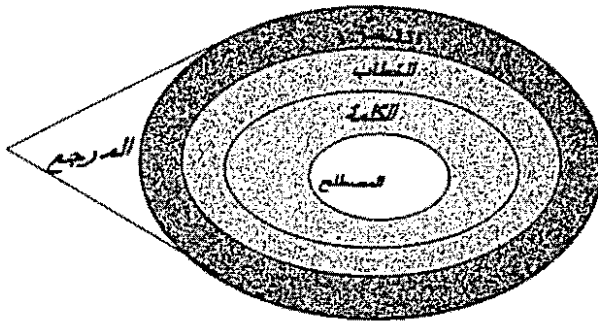
الاجتماعي والمرجع الذاتي. ويكمن المرجع الاجتماعي في كلِّ الضوابط والقيم التي اكتسبها المتكلم من المنظومتين الاجتماعيتين والثقافيتين اللتين نشأ فيهما، أما المرجع الذاتي فيتمثل في كلِّ المعارف التي اكتسبها من مجالات معرفية عديدة. ولذلك يتقيد كلُّ ملفوظ بهذين المرجعين فيهما يُنشئ بنيته التحررية ويضبط مجاله الدلالي ويحدد إطاره البرغماتي، مما يجعل عملية ضبط تكوين المصطلح ممكنة، فيتأسس كلُّ تكوين على مخزون من التجارب المسبقة التي تلقاها المتكلم.

وإن كان المرجع الاجتماعي بجميع أبعاده الثقافية والمرجع الذاتي بجملة أبعاده المعرفية والأيدولوجية قيدين من قيود تكوين هوية المصطلح، وبهما تتحدد ملامحه العامة، فإن القيد الرئيسي الذي يضبط المعنى في المصطلح، يتمثل في السياق الذي يجري فيه "فترتبط النشاط اللغوي بالسياق ارتباطا وثيقا، فهما يحددان ويقيدان النشاط الكلامي الذي يساهم في تأويل الوضعية ويحددان في الوقت نفسه السياق أو الإطار الذي تكون فيه بعض الأشياء ممكنة وتكون فيه أخرى غير ممكنة" (بانج، 1992، ص 12). فيسمح السياق للمتكلم أن ينتج مصطلحا معينا ليؤدي معنى معينا في وضعية مخصوصة، وقد لا يسمح له بتلفظ معين في الوضعية نفسها، ولذلك يؤدي سياق تكوين المصطلح دورا رئيسيا في إنتاجه وتأويله، فلا وجود لمعنى خارج دائرة السياق التي أنتج فيها، إذ يبيّن كلُّ مصطلح نظامه الاصطلاحي من خلالها. فالمصطلح نظام معرفي يتقيد بالسياق اللساني الذي أنتج فيه وسلوك اجتماعي يتقيد بالوضعية التي ينجز فيها.

1.36 المصطلح والهوية اللسانية

كثيرا ما يخلط الدارسون بين المصطلح "terme" والكلمة "mot" ويعود هذا الخلط إلى الدراسات التقليدية التي تعتمد على التعريف اللغوي والتعريف الاصطلاحي للكلمة مهما كان صنفها أو الحقل المعجمي أو الدلالي الذي تنتمي إليه. فالكلمة شأن عام يستعملها المتكلم في خطابه قصد التخاطب والتواصل، وهي غير مقيدة بحقل دلالي مخصوص، ولكنها محكومة بسياق استعمالها ومدى حاجة المتكلم إليها في عملية التلفظ. وأما المصطلح فهو شأن مخصوص يستعمله المتكلم وفق حقل دلالي معين ويتقيد بالسياق العلمي الذي أنتج فيه ولذلك، فالكلمة

تكون من دالّ ومدلول ومرجع، أمّا المصطلح فيتكوّن من دال ومفهوم ومرجع مخصوص.



تستعمل الكلمة لتعيين أشياء محسوسة أو مجردة في اللغة، وهي عادة ما تكون ذات مرجع عام يستمدّه المتكلم من الرصيد اللغوي المشترك، ويستعمل المصطلح للدلالة على مفهوم اتفق عليه واضعوه ويجريه المتكلم في الخطاب في سياق مخصوص¹. ويشحن المصطلح بدلالة خاصّة تساعد على تصنيفه في حقل معجمي خاصّ وتكسبه هوية علمية مميزة. وتتأسس هذه الهوية على مجموعة من العلاقات الرابطة بينه وبين المصطلحات المكونة للمجال العلمي الذي نشأ فيه، إذ مثلاً لو نظرنا إلى مجال وسائل النقل لتمكنا من ضبط شبكة العلاقات التي تكوّن المصطلحات الخاصة بها، وهي تشترك في شحنة دلالية واحدة تفيد الثقل والحركة من مكان إلى آخر، ولكنها تتميز عن بعضها في مجال الحركة، وهو ما يجعل تكوينها وسياق استعمالها مختلفين، وهذا يفضي إلى وضع مصطلحات مختلفة رغم أنّ المرجع واحد، ولذلك، فهوية المصطلح لا تقتصر على ضبط المفهوم المتعلق به، وإّما يضاف إلى ذلك المرجع الذي يعتبر مصدراً مهماً من مصادر تكوين الهوية اللسانية.

1 انظر في هذا الشأن الدراسات التالية:

- RASTIER, F. 1995, «Le terme: entre ontologie et linguistique», *La banque des mots*, numéro spécial 7-1995, pp. 34-65.
- GAUDIN, F. 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie*. Bruxelles: Éditions Duculot.
- GOUADEC, D. 1990, *Terminologie: constitution des données*. Paris: AFNOR.
- FODOR, J. A. 1998, *Concepts: where cognitive science went wrong*. Oxford: Clarendon Press.

1.37 المصطلح والهوية الاجتماعية

لا شكّ في أنّ الوثائق المكتوبة والحفريات المنقوشة توفّر مصادر ناجعة يعتمد عليها المؤرخ في تدوين هوية مجتمع ما. ولكنّ المصطلح اللّساني لا يقلّ شأنًا عن هذه الوثائق باعتباره إنتاجًا من منتجات هذا المجتمع، فالحفر في دلالات المصطلحات يمكّننا من ضبط الهوية الاجتماعية¹ التي نشأت فيها، ويكشف لنا عن مرحلة من مراحل تاريخ الأفكار والعلوم، فعلى سبيل المثال لو أخذنا مدونة الشعر الجاهلي وضبطنا مصطلحاتها حسب حقولها الدلالية لوجدنا أنّ كلّ حقْل من هذه الحقول يمثل نمطًا من أنماط العيش التي أنتجها العرب في تلك الفترة، فأسماء الحيوانات تعبّر عن نمط العيش الرعوي وأسماء السكن تعبّر عن الرحيل وعدم الاستقرار مما جعل هذه المرحلة من تاريخهم تغلب عليها البداوة، ولذلك فالمصطلح اللّساني مثل شاهدًا على هذا العصر يستطيع القارئ اليوم استغلاله في تكوين الهوية التاريخية واللّسانية للمجتمع العربي في العصر الجاهلي.

إنّ المقاربة المنهجية في فحص المدونات اللّسانية دلاليًا وسياقيًا تساعدنا على ضبط تاريخ ظهور المصطلح ولو بصورة عامّة، ذلك أنّ تواتر مصطلح ما في سياقات تاريخية معيّنة لا يخلو من حمل دلالي مصاحب يدلّ على سياق استعماله تاريخيًا، إذ كلّ مصطلح يُنتج عند حاجة مستعمله في بيئة اجتماعية وفضاء جغرافي ومرحلة تاريخية تمثّل دلائل على تكوّنه الدلالي ومساره التاريخي. فلا يوجد لسان معزول عن مجتمعه ولا ثمة مصطلح مُنبَتّ عن سياقه التاريخي، فاللسان دليل على الهوية الاجتماعية من جهة تكوّنه المعجمي وبناء تراكيبه النحوية وشحن قيمه الدلالية وفضاء استعماله وعلاقته بمستعمله.

1.37.1 المكوّن المعجمي والهوية الاجتماعية

يستخدم المتكلم ألفاظًا يكتسبها من اتصاله بمحيطه الاجتماعي ويصنّفها إلى مدوّنات منسجمة دلاليًا حسب إرثه الاجتماعي الذي يساهم في تكوين رصيده

1 انظر حول هذه المسألة: كريب (إ.)، 1992، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 244.

اللّساني. فهو يستخدم هذه الألفاظ من جهة حاجته إليها¹. فالمصطلح يستقرّ أولاً في بيئته الاجتماعية ويتحصّن بمدونه اللسانية التي نشأ فيها وتقبّلت اندماجه، فيستقرّ في الذاكرة الجماعية ويصبح من الخصائص المميّزة لها. ويمكن أن نستقرئ في الألفاظ المستعملة الهوية الاجتماعية لمستعملها²، فتسمية بعض الأشياء تسميات مختلفة حسب الجهات الجغرافية المختلفة لهو دليل قاطع على العلاقة الوطيدة بين المصطلح اللساني والهوية الاجتماعية التي تميّز من يستعمله³، فالمصطلحات التي ضبطناها سابقاً في الجدول تدلّ على الهوية الاجتماعية لمستعملها وتصنيفها إلى حقول معجمية دليل على استقرارها في الذاكرة الجماعية وتمكّنها في التجربة الاجتماعية.

1.37.2 المصطلح ومستعمله

تربط المصطلحات بمتجها ومستعملها علاقات متنوّعة داخلية وخارجية. تبحث العلاقات الداخلية في كيفية تشكل المصطلح دلالياً من زاوية العلاقة بموضوع البحث المصطلحي واللّساني، وتبحث العلاقات الخارجية في علاقة المصطلح بمستعمله وسياقات استعماله. ويرتبط الاستعمال بالإنتاج من جهة البحث عن الهوية الاجتماعية، ولذلك، فإنّ المصطلحات التي تنتجها مجموعة لسانية معينة تحمل في دلالاتها شحنة من هويتها وتحدّد بعض ملامح تاريخها، ويمكن للّساني الاجتماعي أو الاتنوغرافي أن يرصد هذه الملامح من خلال الاستعمال والتواصل. فالمصطلحات التي ضبطناها في الجدول السابق أنتجها مستعملوها في مرحلة معينة من تاريخهم، وهي تعبر عن حاجتهم في هذه المرحلة، فتميزوا بها وأصبحت علامة

1 انظر مقالنا: "خطاب الفرد خطاب الطبقة" حول مسألة الفردي والمشارك في استعمال اللسان وعلاقات التفاعل الممكنة بينهما.

2 انظر حول هذه المسألة:

- HUDSON, R.A. 1980, *Sociolinguistics*. Cambridge: Cambridge University Press.

3 انظر حول هذه المسألة:

- BERGOUNIOUX, G. 2004, *Le moyen de parler*. Paris: Éditions Verdier.

- GOFFMAN, E. 1987, *Façons de parler*. Traduit de l'anglais par A. Kihm. Paris: Éditions de Minuit.

دالة على هويتهم الاجتماعية. ويساهم المصطلح في تحديد الهوية من خلال انتشاره واستعماله أداة تواصل بين المستعملين وتعبّر درجة تواتره في الرصيد اللساني للمجموعة التي تستعمله عن مدى هذه المساهمة، فإذا كان المصطلح ذا درجة عالية من التواتر فإن إمكانية ضبط ملامح الهوية الاجتماعية تكون مناسبة، وإذا كان التواتر ضعيفا فإن العلاقة بين المصطلح والهوية تكون غير مناسبة.

وتتقيد هوية المصطلح بسياق الاستعمال وما يقدمه من معلومات تقيد المتكلم في الخطاب، ولذلك، فإن قيمته العرفانية تتحدّد بمدى توافقه مع ما يمثله من مفهوم ومرجع ومناسبه مع إجراءاته في الخطاب. فالتكلم يجري المصطلح وفق حاجته إليه، وهو ما يجعل سياق الاستعمال يتغير من ثقافة إلى أخرى، ويكون ذلك إما بتوسيع الشحنة الدلالية وإما بتضييقها. فكلمة Tramway وكلمة Métro مثلا تختلف دلالة استعمالهما بين فرنسا وتونس، فتعوض الأولى الثانية في تونس وتصبح كلمة "المترو الخفيف" تستعمل بدلا من Tramway وقد استمدت هذه الكلمة هويتها الدلالية من إرث ثقافي رسّخه المستعمر في فترة تاريخية معينة، ولم يتخلّى المتكلم عن الشحنة الدلالية القديمة، فاستعملها لضبط الهوية الدلالية الجديدة، فعوض المفهوم الثاني الأوّل في الاستعمال.

1.38 الخاتمة

استطعنا من خلال دراسة المصطلح اللساني في علاقته بتاريخ منتجته ومستعمله أن نكشف عن أثاره الثقافية التي يحملها محتواه الدلالي وتتواصل بواسطة الذاكرة والاستعمال. وساقنتا هذه الدراسة أيضا إلى الكشف عن الملامح التاريخية التي ظهر فيها المصطلح بالاعتماد على دراسة شبكة العلاقات الرابطة بين الحقول الدلالية، نئين لنا أن كلّ حقل يعبر عن نمط من أنماط عيش المجموعة اللسانية المستعملة له، إذ تمكنا من خلال فحصنا لهذه المصطلحات أن نضبط المرحلة التاريخية التي نشأت فيها واستطعنا أن نستخلص القوانين المتحكمة في العلاقات الداخلية البانية للدلالات، وهي علاقات تتوسع من البسيط إلى المعقد، مما يعكس مراجعها الزمنية وأسسها المعرفية في أذهان الناس، فيعبر كلّ مصطلح عن بنية ثقافية ومرحلة تاريخية وهوية اجتماعية تتميز بما للمجموعة اللسانية المنتجة والمستعملة لهذه المصطلحات.

المصطلح اللساني عند
ابن خلدون بين التكوين اللساني
والمرجع الاجتماعي

1.39 المقدمة

يمكن أن نعتبر مقدّمة ابن خلدون كتابا جامعا لمجالات من العلوم متعدّدة وحقول من المعرفة متنوّعة، وتستدعي هذه المجالات والحقول ضبطا مصطلحيًا حتى تقيّم معارفها، وتحدّد مسارات البحث فيها، وهذا ما فعله ابن خلدون في مقدّمته، فراح يعقد فصولها متّبعًا في ذلك منهج التمييز والتدقيق بين المصطلحات، يربطه في ذلك مفهوم التاريخ وعلاقته بالعمران البشري والاجتماع الإنساني، فنظر إلى تكوين أي مصطلح في حدود هذه المفاهيم، فهي تساهم في تكوينها اللساني وتضبط مرجعها الاجتماعي والتاريخي. وندرس في ضوء هذه الإشكاليّة مصطلحات أوردها ابن خلدون في مقدّمته، فعقد لها الباب السادس من المقدّمة وفصل فيها القول تفصيلا دقيقا، وهي المصطلحات التالية: الملكة اللّسانية، اللسان، الكلام واتّصال الألسن. فنبرز في هذا المقال كميّة تكوين هذه المصطلحات تكوينًا لسانيًا، ومدى علاقة هذا التكوين بمراجعها الاجتماعيّة، أي كيف نظر ابن خلدون إلى تكوين هذه المصطلحات من الزاوية اللّسانية الاجتماعيّة؟.

لقد أثّرت نظرة ابن خلدون الاجتماعيّة والتاريخيّة في مقارنته اللغويّة، فربطها بالعوامل الجغرافيّة (بداوة وحضارة/ريف ومدينة)، وكذلك بالاجتماع الإنساني في إطار هذه التحديدات الجغرافيّة وانعكاسها على مستعمل اللغة، وهو ما يدلّ على وعيه بمسائل لسانيّة هامّة تطرّقت إليها اللسانيات الاجتماعيّة اليوم، تتمثّل في علاقة

المتكلم بمحيطه الاجتماعي¹ وما تمثله هذه العلاقات من قضايا في التفاعل اللساني والتأثر الاجتماعي، ومدى فعلها في الحصيلة اللغوية أو الملكة اللسانية بعبارة ابن خلدون، فالرصيد اللغوي الذي يحصله المتكلم موثوق بمحيطه الاجتماعي وتاريخه وجغرافيته، ولذلك اعتبر ابن خلدون هذه المصادر فاعلة في تكوين المراجع اللسانية والاجتماعية لأي مصطلح،² فبني نظريته اللسانية على تفاعل هذه المراجع، فحاء تكوين المصطلح لديه خليطاً بينها، فهي تمثل قيوداً تحيط بعملية تكوينه. ويستتبع هذا التفاعل بين هذه المصادر في تكوين كل مصطلح لساني من المصطلحات التي ضبطناها سابقاً.

1.40 الملكة اللسانية

تقوم نظرة ابن خلدون اللسانية المتعلقة بمفهوم الملكة على مجالين لتحديدتها، ملكة تتعلق بالقدرة اللسانية العامة³ التي يتمتع بها كل إنسان مهما كان جنسه وكان لسانه، وهو ما يمكن المجتمع الإنساني من التواصل والاتصال رغم اختلاف ألسنته وملكته المتعلقة بالإنتاج الكلامي.

1 انظر مقالنا، 2006، "خطاب الفرد خطاب الطبقة"، أعمال ندوة: المتكلم في اللغة والخطاب، 5 و6 مارس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان/دار المعرفة للنشر تونس.

- BERNSTEIN (B.), 1975, *Langage et classes sociales, codes sociolinguistiques et contrôle social*. Traduction de Jean- Claude Chamboredon, Paris, Les Editions de Minuit.

2 انظر حول تكوين الملكة اللسانية الدراسات التالية:

- رشيد (ف.)، 2006، "أفكار جديدة حول الملكة اللسانية عند ابن خلدون"، الحياة الثقافية عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.

- عيد(م.)، 1979، الملكة اللسانية في نظر ابن خلدون، القاهرة، عالم الكتب.

- ميشال (ز.)، 1986، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دراسة ألسنية)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

3 انظر حول هذه المسألة مؤلفات تشومسكي التالية:

- CHOMSKY (N.), 1965, *Aspects of the theory of syntax*. Cambridge Mass the M.I.T Press.

- CHOMSKY (N.), 1968, *Language and Mind*. New York/London/Harcourt/Brace.

ينبع تفكير ابن خلدون اللساني من وعيه بالظاهرة الاجتماعية والعمرائية التي بنى عليها نظريته الاجتماعية¹، إذ لا بدّ للإنسان من ملكات يستغلّها في معاشه وتعامله مع الآخرين باعتباره "مدنياً بالطبع"، ولذلك رأى ابن خلدون أنّ هذه الملكة العامة أساسية وضرورية في فكره الواقعي²، فهي بمثابة جهاز نظري يزوّد به الإنسان حتّى يتمكّن من الوجود والتواصل، ومن هنا تعلم أنّ تلك الملكة هي غير صناعة العريّة وإنما مستغنية عنها بالجملة، وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصير بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي (المقدمة ص 527-528). ويبدو أنّ ابن خلدون، من خلال هذا التعريف للملكة باعتبارها مشتركا عامّا بين الناس، يطرح ابن خلدون قضية علاقة الفكر باللغة، إذ إنّ في رأيه أنّ الفكر ميزة إنسانية عامة يتّسع بها الإنسان، فهي التي تكوّن ملكته اللسانية انطلاقاً من قدرته على التفكير في قضايا الوجود الإنساني دون اعتبار البعد الجغرافي، ولذلك فإنّ هذا النوع من الملكات متعلّق بالبعد الذهني، ومدى قدرة المتكلم على تكوين هذه الملكة اللسانية باعتبارها جهازاً نظرياً يهتمّ بعلاقة الإنسان بالوجود.

1.40.2 الملكة اللسانية الخاصة

تقوم حياة الإنسان على أنشطة كثيرة، وبما أنّ قضاياه المعيشية متعدّدة ومتنوّعة للمصادر بات من الواضح التعويل على ملكات خاصة بكلّ علم وبكلّ صناعة، وهنا نطرح تكوين الملكة اللسانية الخاصّة، وما هي القوانين المتحكّمة في هذا التكوين؟
يتبنّى تكوين الملكة اللسانية الخاصّة على ثلاثة مبادئ، وهي مبدأ السماع ومبدأ التكرار ومبدأ الترسّخ.

1 انظر حول هذه المسألة الدراسات التالية:

- بوعزبزي (م.)، 2006، "ابن خلدون رائداً لسرولوجية اللغة"، الحياة الثقافية عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.
- الجمار (ع.)، "ابن خلدون وبعض من أرائه في اللغة"، الحياة الثقافية عدد 173 ماي 2006
- 2 انظر حول هذه المسألة كتاب تاصيف نصار، 1994، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، تفسير تحليلي وجدلي لفكر ابن خلدون في بنيتة ومعناه، بيروت، دار الطليعة.

يعتبر ابن خلدون أن "السماع أبو الملكات"، وهو يفضلُه عن المكتوب و يلتقي في هذه الرؤية مع عديد الدراسات اللسانية الحديثة¹ إذ بالسمع يتمكّن المتكلم من نقل اللغة نقلاً مباشراً، ولا يحتاج إلى طرق في فك رموز اللسان، بل يقتصر على الفهم والتأويل، وهما أساس العملية التخاطبية كما أن السمع فيه سرعة في النقل والحفظ تمكّن المتكلم من الاندماج في العملية التلفظية بجميع جوانبها النفسية واللسانية والاجتماعية. وقد استمدّ ابن خلدون مبدأ السمع من نظره في مفهوم التاريخ، إذ إن التاريخ العربي الإسلامي في جزء كبير منه كان قد بني على المشافهة وهي أفصح وأصفى بالنسبة إلى اللسان العربي، فيعتبر أن التدوين وليد فساد اللغة، وكذلك ركز ابن خلدون في تكوين الملكة اللسانية على مبدأ السماع باعتباره يعبر عن جودة الملكة وصفاتها، إذ في نظره "على مقدار جودة المحفوظ والمسموع تكون جودة الاستعمال من بعده ثم إجادة الملكة من بعدهما، فارتقاء المحفوظ في طبقته من الكلام ترتقي الملكة الحاصلة، لأن الطبع إنما ينسج على منوالها وتنمو قوى الملكة بتغذيتها، وذلك لأن النفس وإن كانت في جبلتها واحدة بالنوع، فهي تختلف في البشر بالقوة والضعف في الإدراكات واختلافها إنما هو باختلاف ما يرد عليها من الإدراكات والملكات والألوان التي تكيفها من الخارج" (المقدمة ص 542).

يمثل السمع والحفظ قاعدتين أساسيتين في تكوين الملكة، فهما شرطان أساسيان لقيامها والحفاظ على جودتها، إذ كلما كان السمع والحفظ جيدين استطاع المتكلم أن يتمكّن من الحصول على ملكة لسانية جيدة. إذن فالملكة الخاصة صناعة يقوم بها المتكلم حسب مدى قدرته على السماع والحفظ، وهي تختلف من متكلم إلى آخر حسب طبيعة تكوينه الاجتماعي والعلمي، ولذلك فهي تخصّ المهارات الفردية للإنسان عكس الملكة العامة التي هي شأن إنساني يتعلّق بتركيبة الإنسان الفيزيولوجية وقدرته الذهنية على تحصيل المعارف.

1 انظر على سبيل المثال كتاب: Sperber et Wilson *La pertinence* 1989 إذ اعتبر أن المكتوب عاجز عن نقل الأفكار باعتبار أن المتكلم متحوّل وأفكاره متحوّلة وبالتالي لا يمكن ضبطها ضبطاً تاماً بواسطة الكتابة، فالمحفوظ في رأيهما أنسب من المكتوب للتعبير عن قدرة المتكلم اللسانية.

يقوم مبدأ التكرار على الحفظ، وهو مبدأ تعليمي نابع من الثقافة العربيّة الإسلاميّة، إذ حتّى عصر ابن خلدون كانت المنظومة التربويّة تتأسّس في غالبها على مبدأ التلقين، وهو يندرج في الثقافة النقليّة التي كانت نشطة في تكوين المعارف الإسلاميّة، ولقد رأى ابن خلدون في إطار نظرة شاملة إلى علم التاريخ أنّ مبدأ التكرار مفيد في تكوين الملكة اللّسانية وبنائها بناء متينا تقاس عليه جودتها وضمودها، ولذلك اعتبر أنّ "هذه الملكة كما تقدّم إنّما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرّره على السمع والتفطنّ لخواص تراكيبه" (المقدّمة ص 529). فكان مبدأ التكرار رائدا في تكوين الملكة اللّسانية، وكان ذلك في نظره لا بدّ من حضور منوال سابق يتّبعه المتكلّم، وهو في هذه الحالة اللّسان العربي وما يحتويه من قواعد وتراكيب ومفردات، وقد اشترط ابن خلدون في هذا المبدأ المخالطة وكثرة الاستعمال والمخاطبة، إذ يقول "وإنّما تحصل هذه الملكة بالممارسة وتكرار لكلام العرب" (المقدّمة ص 530)، ولذلك فمبدأ التكرار يقوم على منهج علمي واضح مفاده إتباع منوال سابق في التاريخ، وهو ما اعتبرته الدراسات اللّسانية اليوم مبدأ مهمّا في تكوين المعارف الإنسانيّة المشتركة¹، فهو أساسي في عمليّة الإنتاج والفهم والتأويل باعتبارها مصادر أساسيّة في عمليّة التواصل الإنساني. فالنسخ على منوال مشترك بين المتخاطبين يمكن المتكلّم من بناء ملكة لسانية ثريّة بمصادرها الاجتماعيّة، ممّا يجعلها متناسقة مع ما هو موجود في المجتمع، وهو ما يجعل المعاني المقصودة بالقول مفهومة وواضحة، فهي الغاية الأساسيّة من حصول الملكة اللّسانية.

1 انظر في ذلك الكتب التالية:

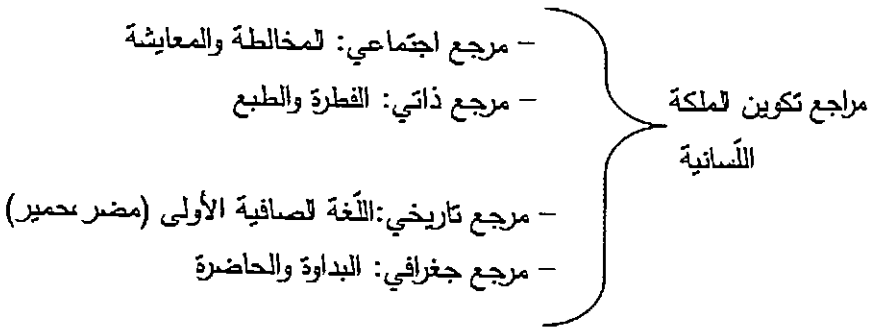
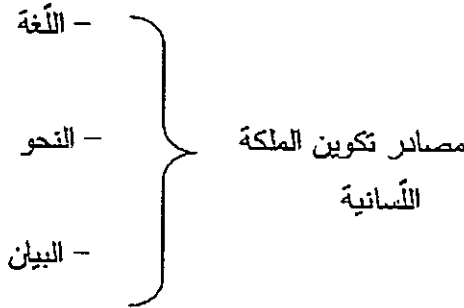
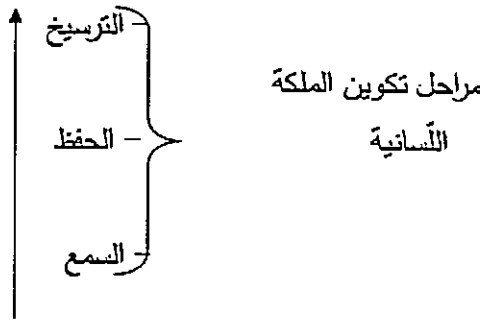
- HYMES (D.), 1974, *Foundations in sociolinguistics. An ethnographic approach*. The University of Pennsylvania Press.
- SPERBER (D.), WILSON (D.), 1989, *La pertinence communication et cognition*, traduit de l'anglais par Abel Gerschenfeld et Dan Sperber, Paris, Les Editions de Minuit

يرد مبدأ الترسّيح في تكوين الملكة اللسانية نتيجة لمبدأي السماع والتكرار، فهذا المبدأ تكتمل الملكة وتشكّل معالمها وتبين قوانينها وتستقيم جودتها، إذ دون ترسيخ لما يتعلمه الفرد لا يمكن للملكة اللسانية أن تستقرّ وتؤدي معناها، وهي التي قامت على البلاغة كأساس من أسس تكوّنها وعلى الطبع أو الجبلة هدفاً لبلوغها. ولذلك فإنّ "حصول ملكة اللسان العربي، إنّما هو بكثرة الحفظ من كلام العرب حتّى يرتسم في خياله (يعني المتكلم) النوال الذي نسجوا عليه تراكيبيهم، فينسخ هو عليه ويتنزّل بذلك منزلة من نشأ معهم وخالط عباراتهم في كلامهم حتّى حصلت له الملكة المستقرّة في العبارة عن المقاصد على نحو كلامهم" (المقدمة ص 528).

نفهم من كلام ابن خلدون هذا أنّ الترسّيح نتيجة لنوال سابق استقرّ في الذاكرة الاجتماعية، وعلى المتكلم أن يرسخه في ذهنه حتّى يستطيع أن ينسخ عليه، فيتنزّل منزلة من سبقه إليه، وهي نظرة استمدّها من فهمه للظاهرة التاريخية، إذ إنّ العرب كانت تعتبر كلّ شيء نشأ في العصور الأولى بمثل نموذجها صالحاً يمكن الاستفادة منه باعتباره صافياً خالصاً، ولأنّ هذا القانون كذلك عامّ ويمثّل منهجاً في تحصيل المعارف وامتلاك ناصيتها، فهو قانون تربوي تمتاز به البيئة العربية الإسلامية من حفظ وترسيخ للنصوص الدينية، ولكنّه كذلك إنساني يساهم في حفظ ذاكرة المجتمعات وأبرزها الرّصيد اللغوي، "ولذلك يظنّ كثير من المغفلين ممّن لم يعرف شأن الملكات أنّ الصواب للعرب في لغتهم إعراباً وبلاغة أمر كذلك وإنّما هي ملكة إنسانية في نظم الكلام، ورسخت فظهرت في بادئ الرأي أنّها جبلة وطبع" (المقدمة ص 529).

ويبلغ مبدأ الترسّيح مداه حتّى يصل إلى الجبلة والطبع غير أنّ ابن خلدون يشترط في ذلك شروطاً تبدو منطقية وعلمية يتمثّل أبرزها في الحدق التام للمبادئ والقواعد التي قامت عليها الملكة، "وذلك أنّ الحدق في العلم والتفنن فيه والاستيلاء عليه، إنّما هو بحصول ملكة في الإحاطة بمبادئه وقواعده والوقوف على مسائله واستنباط فروعه من أصوله، وما لم تحصل هذه الملكة لم يكن الحدق في

ذلك الفن المتناول حاصلًا" (المقدمة ص 396)، ولذلك فمبدأ الترسّخ يتطلّب الحذق والمهارة والسبق في حصول الملكة، إذ "إنّ الملكة إذا سبقتها ملكة أخرى في المحلّ فلا تحصل إلّا ناقصة مخدوشة" (المقدمة ص 305). فالملكة اللسانية من هذه الناحية مشروطة بقيود تنقيّد بما في تكوينها، وهي قيود لسانيّة تتأسّس على السماع والحفظ والتكرار وقيود اجتماعيّة تبنى على منوال سابق، ويمكن أن نلخّص هذه الشروط في الشكل التالي:



لقد التصق مفهوم اللسان عند ابن خلدون¹ بمفهوم اللغة، فكثيراً ما استعملهما للدلالة على لغة شعب ما أو على لسانه، غير أنه ينزع أحياناً إلى اعتبار أن اللغة شيء مجرد عام واللسان خاص. مجتمع من المجتمعات² ويمثل هذا التمييز وعياً بأهمية اللسان في تأدية المعاني والتعبير عن المقصود، فعرف اللغة بقوله "اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده وتلك العبارة فصل لساني ناشئ عن القصد لإفادة الكلام، فلا بد أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحهم" (المقدمة ص 514-515). نلاحظ من خلال هذا التعريف أن مفهوم اللغة جمع بين الملكة المتقررة في اللسان وكذلك عبارة المتكلم، وهو ما يعني أن مصطلح اللغة عند ابن خلدون يدل على مفهوم شامل يجمع بين النظام اللساني العام لأمة ما وكذلك الإنجاز الخاص. بمتكلم ما، وكان مفهوم اللغة عنده يجمع بين ما توصلت إليها اللسانيات الحديثة ونحصر تحديداً (Saussure)³ الذي ميّز بين مستويات ثلاثة: (langage) و (langue) و (parole) فاللغة مصطلح⁴ يدل على الملكة الخاصة بالإنسان⁵ أما اللسان فيدل على نظام معين من أنظمة اللغة حسب المجموعات اللسانية المستعملة له، وأما

- 1 انظر المرزوقي (أ-ي)، 1988، "منزلة اللسان وعلومه في مقدمة ابن خلدون"، المسار العدد الأول، الدار التونسية للنشر.
- 2 انظر عبد القادر المهيري: "مصطلحا اللغة واللسان" عند ابن خلدون، حوليات الجامعة التونسية عدد 25 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.
- 3 انظر هذه المسألة في كتابه:
- SAUSSURE (F. DE.), 1916/1985, *Cours de linguistique générale*, Genève, Payot.
- 4 انظر حول المصطلح اللغوي الدراسات التالية:
- حجازي (م. ف.)، (د، ت): الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، دار غريب للطباعة.
- القاسمي (ع.): 1985، مقدمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- 5 المهيري (ع.)، 1985، "ابن خلدون وعلوم اللسان"، حوليات الجامعة التونسية عدد 24 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.
- نفسه، 1986، "مصطلحا اللغة واللسان عند ابن خلدون"، حوليات الجامعة التونسية عدد 25 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.

الكلام فهو إنجاز فردي وانعكاس للملكة واللسان في الآن نفسه "فاللغات كلّها شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها" (المقدمة ص 522).

فاللغة ملكة تنعكس في اللسان الذي يؤديها للتعبير عن المعاني، ولكنها قد لا تكون كذلك دائما، إذ يعرفها على أنّها اللسان ذاته "وكلّ منهم متوصل بلغته إلى تادية مقصوده والإبانة عمّا في نفسه، وهذا معنى اللسان واللغة" (المقدمة ص 526).

نتبين ممّا سبق من تعريفات أنّ مصطلح اللغة عند ابن خلدون يتراوح بين الدّهني الجرد والمقصود به الملكة وبين النظام ويعني اللسان وكذلك التعبير والأداء والمقصود به الإنجاز الكلامي، ولذلك بقي التحديد المصطلحي عنده غير واضح العالم بين المصطلحات تعني اللغة واللسان والكلام. إذ تارة يفرّق بينها وطورا يوظفها للمعنى ذاته.

1.41.1 اللسان والنظام

يمثل اللسان أنظمة من القول تحكمها قوانين تتصل بصناعة مفرداته وتراكيبه قولا وكتابة. وقد اعتبر ابن خلدون أنّ التركيز على معرفة القوانين المتحكّمة في نسج النظام اللساني¹ تؤدي إلى تكوين ملكة لسانية جيّدة تصل حدّ الطبع والجليلة، فاعتبر أنّ معرفة الألفاظ والتراكيب سابقة عن التحكّم في المعنى، ولذلك رأى "أنّ صناعة الكلام نظاما ونثرا إنّما هي في الألفاظ لا في المعاني وإنّما المعاني تتبع لها وهي أصل. فالصانع الذي يحاول ملكة الكلام في النظم والنثر إنّما يحاولها في الألفاظ بحفظ أمثالها من الكلام" (المقدمة ص 541). ولذلك فاختساب اللسان يستدعي معرفة دقيقة بضبط قوانينه وكيفية اشتغالها والتحكّم فيها عند الكلام باعتباره نتيجة لها. فيرى أنّ "اللغات كلّها شبيهة بالصناعة، إذ هي ملكات في اللسان للعبارة عن المعاني وجودتها وقصورها بحسب تمام الملكة أو نقصانها. وليس ذلك بالنظر إلى

1 انظر حول علاقة التكلم بالنظام اللساني مقالنا: "خطاب الفرد خطاب الطبقة"، أعمال ندوة: المتكلم في اللغة والخطاب، 5 و6 مارس، 2004 منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان/دار المعرفة للنشر تونس، 2006.

المفردات وإنما هو بالنظر إلى التراكيب، فإذا حصلت الملكة التامة في تركيب الألفاظ المفردة بما عن المعاني المقصودة ومراعاة التأليف الذي يطبق الكلام على مقتضى الحال، بلغ المتكلم حينئذ الغاية من إفادة مقصوده للسّامع، وهذا هو معنى البلاغة" (المقدمة ص 522).

يفضّل ابن خلدون معرفة نظام التراكيب على المستويات اللغويّة الأخرى ويعتبرها حاسمة في تكوين النظام اللّساني¹، ويربط ذلك بالكلام المنجز للتعبير عن المعاني باعتبار أنّ المتكلم لا يقتصر على نظام المفردات، بل قد لا يعنيه وإنما معرفة القوانين المتحكّمة في نظام التراكيب أساسي في ضبط معانيها وضروري لمطابقة الكلام لمقتضى الحال، إذ إنّ عمليّة الفهم لا تقتصر على المفردة بل تتجاوزها إلى معرفة قوانين النظام، وهذا أمر بديهي قد عبّرت عنه اللّسانيات اليوم بمفهوم التواصل، فالإنسان لا يقتصر على نظام مفرداتي لتبليغ مقصوده وإنما يتعداه إلى امتلاك مبادئ عمليّة التواصل التي تستدعي إلى جانب التحكّم في معرفة قوانين النظام اللّساني قوانين مقتضى الحال التي اعتبرها ابن خلدون رافدا من روافد ضبط النظام اللّساني. وهو ما جعله يعتبر أنّ معرفة القوانين وحدها لا تكفي للتعبير عن اللّسان.

1.42 مصطلح الكلام

يعتبر ابن خلدون أنّ الكلام هو المنجز من اللّسان، وهو ظاهرة فردية ينجزها المتكلم قصد التواصل وتأدية المقصود والإبانة عمّا في النفس، وهي وظائف لا تختلف عمّا توصلت إليها اللّسانيات اليوم في تحديدها لمفهوم الكلام باعتباره أداة للتواصل ووسيلة للفهم والإفهام، ولذلك سنرصد هنا هذه الوظائف حسب رؤية ابن خلدون وتحديده لمصطلح الكلام.

1 انظر حول هذه المسألة:

- السمرائي (ب.)، 1961، "علم اللغة بين علماء العربية وابن خلدون"، مجلة الفكر عدد 6.
- لانغاد (ج.)، 1979، "فلسفة اللغة لابن خلدون"، أعمال ندوة ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- المسدي (ع.)، 1994، قضايا العلم اللغوي، تونس، الدار التونسية للنشر.

يرى ابن خلدون أن الكلام ملكة من الملكات اللسانية "تحصل بممارسة كلام العرب وتكرّره على السمع والتفطن لخواص تراكيبه" (المقدمة ص 529) فالمتكلم وهو ينجز كلامه إنما ينجزه على منوال سابق، وهو ما يطرح قضية المعرفة المشتركة في تكوين الكلام، فالمتكلم يستمدّ عبارته من رصيد لساني ورثه عن المجتمع الذي ينتمي إليه، فهو يتأثر في بناء ملكته اللسانية بما هو موجود في الذاكرة الاجتماعية، ولذلك يعتبر ابن خلدون أنّ معرفة القوانين النظامية اللسانية وحدها لا تكفي لأداء ملكة الكلام، إذ الممارسة الفعلية لظاهرة الكلام تستدعي التدرّب على أساليب القول المنجزة اجتماعيًا ولا تكفي بالمتعلّم المكتسب، فملكة الكلام ليست تحصل بمعرفة القوانين العلمية في ذلك التي استنبطها أهل صناعة اللسان ولا تفيد الملكة بالفعل في محلّها" (المقدمة ص 529).

لا يلجأ المتكلم إلى استعمال القوانين العلمية المتحكّمة في النظام اللساني وحدها وإنما يعضدها بالقوانين الاجتماعية الفاعلة في عملية التواصل والضابطة لمسألة الفهم بين المتخاطبين، ولذلك "فالمتكلم بلسان العرب والبلغ فيه يتحرّى الهيئة المفيدة لذلك على أساليب العرب وأنحاء مخاطبتهم، وينظم الكلام على ذلك الوجه جهده، فإذا اتصلت مقاماته بمخالطة كلام العرب حصلت له الملكة في نظم الكلام على ذلك الوجه" (المقدمة ص 528-529). نفهم من خلال هذا القول أنّ ابن خلدون قد أدرك أنّ الكلام جزء من النظام الاجتماعي الفاعل في المتكلم، فالفعل الكلامي هو فعل اجتماعي بالأساس، وهو ما يضمن مبدأ التواصل بين الناس، ولكنّه كذلك لم يتغافل عن الميزة الفردية والذاتية التي يتسم بها الكلام وتميّز المتكلم عن الآخر، إذ لكلّ متكلم ملكته الخاصة من خلالها ينجز من الكلام ما هو مفيد لحظة الإنجاز". فإذا كانت ملكته في تلك الدلالات راسخة بحيث تبادر المعاني إلى ذهنه من تلك الألفاظ عند استعمالها شأن البديهي والجبلي زال ذلك الحجاب بالجملة بين المعاني والفهم أو خفّ ولم يبق إلاّ معاناة ما في المعاني من المباحث فقط" (المقدمة ص 512).

إنّ الجانب الفردي في الكلام مهمّ جدّا في تحديد عملية التواصل، فهو يعكس القدرة التواصلية للمتكلم (la compétence communicative)، وهي مفهوم

اعتبره اللسانيون المعاصرون أساسياً في دراسة الكلام¹ والفهم وضبط معاني القول، ولذلك ربط ابن خلدون عملية الفهم باستحكام الملكة اللسانية، "وإذا كانت ملكته في الدلالة اللفظية والخطية مستحكمة ارتفعت الحجب بينه وبين المعاني وصار إنما يعاني فهم مباحثها فقط" (المقدمة ص 513). فإذا كان الإنجاز الكلامي مرتبطاً باستحكام الملكة اللسانية فإنه لا يكفي لعملية الفهم والتواصل، ولذلك أضاف ابن خلدون إلى ذلك مفهوماً آخر ضرورياً سماه بمقتضى الحال حتى تكون الإفادة ناجحة.

1.42.2 الكلام ومقتضى الحال

تقتضي العملية التواصلية عناصر لسانية تتمثل في المنطوق من الكلام وعناصر أخرى مقامية تجري في الإنجاز الكلامي، وهي ما اقترح ابن خلدون عليها بمقتضى الحال "ويبقى من الأمور المكتنفة بالوقائع المحتاجة للدلالة أحوال المتخاطبين أو الفاعلين وما يقتضيه حال الفعل، وهو محتاج إلى الدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة" (المقدمة ص 519). إذن نفهم من كلام ابن خلدون أن الكلام يتكوّن من الجانب اللساني ومن وضعية التلفظ التي تكتنفه، وهما أمران أساسيان في دراسته كما ذهب إلى ذلك اللسانيون المعاصرون وخاصة البراغماتيون منهم، فالكلام ظاهرة اجتماعية والمعنى فيه لا يقتصر على تحليل المادة اللسانية، لذلك وجب تحديد عناصر المقام التخاطبي حتى تحصل الإفادة وتترسل عملية التلفظ وعلى المتكلّم أن يكون عالماً بما عارفاً بأحوالها "وكلّ معنى لا بدّ وأن تكتنفه أحوال تخصّه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته" (المقدمة ص 523) وباختلاف هذه الأحوال تختلف المعاني حتى وإن كان الكلام نفسه يتكرّر، ولذلك يمكن أن نعتبر أن مفهوم الكلام عند ابن خلدون يبني على الأداء اللفظي الذي تقيده مقتضيات أحوال التخاطب وهي مقامية وخاصة.

1 انظر حول هذه المسألة الكتب التالية:

- HYMES (D.), 1974, *Foundations in sociolinguistics. An ethnographic approach*. The University of Pennsylvania Press.
- LABOV (W.), 1976, *Sociolinguistique*, Paris, Les Editions de Minuit.

مشترك (اجتماعي)

ذاتي (فردي)

مصادر تكوين الكلام

عناصر لسانية (استحكام للملكة اللسانية)

عناصر برغماتية (مقتضى أحوال للمتخاطبين)

تكوين مصطلح الكلام

1.43 اتصال الألسن

لم يذكر ابن خلدون مصطلح اتصال الألسن ذكراً صريحاً وإنما استعمل مصطلح "ملكة العجمة" مقابل مصطلح الملكة اللسانية العربية وقد أصبح هذا المصطلح (العجمة) يعرف في الدراسات اللسانية الحديثة بمصطلح اتصال الألسن (Contact des langues)¹ ويتعرض ابن خلدون إلى أسباب وجود اتصال الألسن، فيحصرها في المخاطبة المباشرة بين العرب والعجم، وهو شأن يتعلق بنشأة الحضارة الرّاجعة إلى التمدّن الذي تستدعيه ضرورة العمران البشري والاجتماع الإنساني، وهي أمور لها علاقة بتكوين الملكة اللسانية على المستوى الفردي والاجتماعي،² كما ردّ أيضاً سبب نشوء العجمة إلى البعد التاريخي، وهو ابتعاد العرب عن لغتهم الأولى في الزمن والجغرافيا، فقال "وأما إنّها أبعد على اللسان الأوّل من لغة هذا الجيل، فلأنّ البعد عن اللسان إنّما هو بمخالطة العجم، فمن خالط العجم أكثر كانت لغته عن ذلك اللسان الأصلي أبعد لأنّ الملكة إنّما تحصل بالتعليم كما قلناه وهذه ملكة ممتزجة من الملكة الأولى التي كانت للعرب ومن الملكة الثانية التي للعجم، فعلى مقدار ما يسمعونه من العجمة ويربون عليه يبعثون عن الملكة الأولى" (المقدّمة ص 526). فالعجمة أصبحت في عصره ظاهرة مميّزة في المدينة

1 انظر كتابنا، تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللسانية، 2011.

2 انظر وناس (م)، 1992، الخطاب العربي الحدود والتناقضات، تونس، الدار التونسية للنشر.

خاصةً مما جعل ظاهرة التداخل تكون بارزة في الإنجاز الكلامي، وهي نتيجة لملكة متمرزة بين اللسان العربي واللسان الأعجمي.

ويطرح ابن خلدون مشكلة درجة العجمة في اللسان العربي، فيضع قانوناً لها يمكن أن تقاس عليه مسألة الاستعجام عند المتكلم، ويربط ذلك بدرجة استحكامه لكل ملكة من الملكتين العربية والأعجمية، فالتكلم يتأثر بهذه أو بتلك حسب هذه الدرجة "إلا أن تكون ملكة العجمة السابقة لم تستحكم حين انتقل منها إلى العربية كأصاغر أبناء العجم الذين يربون مع العرب قبل أن تستحكم عجمتهم، فتكون اللغة العربية كأنها السابقة لهم ولا يكون عندهم تقصير في فهم المعاني من العربية" (المقدمة ص 513). فتكون درجة العجمة مرتبطة بمدى تعلم المتكلم للسان من الألسن الأخرى المتاخمة للسانه الأصلي، وهو ما يطرح مسألة التأثير في الملكة اللسانية وانعكاس ذلك على عملية التلاطف.

1.43.1 أثر العجمة في الملكة اللسانية

ينطلق ابن خلدون في نظره لمسألة التأثير من مصادرة مفادها أن المتكلم لا يستطيع إتقان أكثر من ملكة واستحكام قوانينها استحكاماً تاماً، ولذلك إذا اجتمعت لديه أكثر من ملكة فالتأثير حاصل، بل قد يصل إلى حدّ فساد الملكة الأصلية وحصولها حصولاً ناقصاً "فالملكة إذا سبقها ملكة أخرى في المحلّ فلا تحصل إلا ناقصةً مخدوشة" (المقدمة ص 530). ويعدّ هذا الأمر خلافياً في اللسانيات الحديثة¹. ويررّ ابن خلدون نقصان الملكة وفسادها إذا دخلت عليها ملكة أخرى "بأنّ الملكات صفات للنفس وألوان، فلا تزدهم دفعةً ومن كان على الفطرة أسهل لقبول الملكات وأحسن استعداداً لحصولها" (المقدمة ص 364).

ويبدو أن ابن خلدون قد لاحظ مسألة الفساد في إهمال المتكلمين الإعراب الذي كان سمةً مميزةً للسان مضر قبل مغالطتهم الأعاجم، ولذلك فاتّصال الألسن

1 انظر بحثنا: تداخل الألسن. فهناك من يرى أن الازدواجية اللسانية تساعد على تنمية الملكة اللسانية لدى الفرد وهناك من يذهب ما ذهب إليه ابن خلدون من أن الملكة الثانية تفسد الأولى.

مسألة ضرورية لأنها نتاج التحضر والتمدّن ولكنها مضرّة بالملكة اللسانية ومفسدة لها.

فترتيب الملكة في الاكتساب له من التأثير في فساد الملكة الأخرى نصيب وكذلك درجة تمكّن العجمة في اللسان العربي أثرت على أدائه وطريقة إنجازه كلاماً، "فإذا تقدمت في اللسان ملكة العجمة صار مقصراً في اللغة العريية كما قدّمناه من أنّ الملكة إذا تقدّمت في صناعة بمحلّ فقلّ أن يجيد صاحبها ملكة في صناعة أخرى وهو ظاهر" (المقدّمة ص 513) يبدو أنّ مسألة فساد الملكة بتأثير العجمة أمر طبيعي لاحظته ابن خلدون عند جيل عصره، حيث أصبحت العريية خليطاً لسانيّاً فقد فيه المتكلم سيطرته على ملكته اللسانية الأصليّة، فاستبدلها بملكة أخرى غير ملكة مضر وحمير، وهو أمر له تأثير بالغ على صناعة العريية قواعد وإنجازها.

1.44 الخاتمة:

لقد عالج ابن خلدون المصطلح اللساني بنظرة شمولية تطرقت إليه من جميع جوانبه اللسانية والاجتماعية والتاريخية والجغرافية، فكان له من رصد هذه الجوانب في تكوين المصطلح¹ قوانين وقواعد يمكن أن نعتبرها تمثّل بوادر تكوين نظرية لسانية، وخاصة في مجال اللسانيات الاجتماعية، كما أدرك ابن خلدون مسألة وضع المصطلح عند العرب ومدى علاقته بمسألتي المعنى والدلالة، فأفاض فيهما الحديث وأطنب فيهما القول، فكان المصطلح اللساني لديه متّصل بمصادر متعدّدة تتصل بما وضعه العرب السابقون من معان وكذلك بما آلت إليه اللغة في عصره من معان أخرى، وهو ما يكشف عن وعيه بمسألة المصطلح الهامة، ويمكن أن نعتبر كتاب المقدّمة كتاباً في وضع المصطلحات والإبانة عن مفاهيمها.

1 انظر الزبيدي (ت.)، 1998، جدلية المصطلح والنظرية التقديّة، تونس، قرطاج 2000.

الباب الرابع

المصطلح اللساني التّصني

لسانيات النص

بين اللسانيات الغربية و"اللسانيات العربية"

1.45 مقّمة

لقد كان الخطاب ولا يزال يمثل مسألة إشكالية في نظر اللسانيين، فهو خطابات متعدّدة حسب الحقول المعرفية الإنسانية، ومما يزيد الدّراسة فيه تعقيدا أنّه مرتبط بعدة اختصاصات تنفرّع لتكتمل في دراسة مجال تحليل الخطاب، وأبرزها العلوم النفسية والاجتماعية ولفغة اللّغة، إلى جانب اختصاصات اللّسانيات المتعدّدة. وأدى تداخل هذه الاختصاصات في دراسة تحليل الخطاب عامّة والتّصوّص خاصّة إلى طرح عديد المشكلات على الدّارسين، جعلت الدّراسات في هذا المجال تتخذ مقاربات متنوّعة حسب الأهداف وطرق المعالجة، فمنها ما نظر إلى الخطاب/النص من زاوية التنظيم والبناء، ومنها ما نظر إليه من زاوية نظرية التفاعل، ومنها ما نظر إليه من الزاوية العرفانية والفلسفية. فاحتلّ تحليل الخطاب موقعا في دراسة التلفظ يجمع بين العلوم الإنسانية والاجتماعية، (رنقوت ودمونترند، 2004 ص 13). وكان مفهوم الخطاب غامضا أحيانا، وهو ما أدّى إلى استخدامه بطرق مختلفة من قبل الدّارسين، فمنهم من اعتبر المفظوظ خطابا يمكن دراسته من خلال الخصائص اللّسانية، ومنهم من اعتبر الخطاب مكوّنات لسانية بعضها مكوّنات غير لسانية ترتبط أساسا بمفهوم السياق الذي أنتج فيه، من بين هؤلاء "أشار" الذي اعتبر الخطاب ممارسة للّغة في وضعيّة فعلية يكون فيها الفعل مرتبطا بالأفعال الكلامية وغير الكلامية (1993، ص 10)، فارتبط مفهوم الخطاب بمسألة الإنتاج والتأويل وهما مسألتان لا تتصلان بالجانب اللّساني وحده، وإنما لهما علاقات مع الأبعاد الأخرى غير اللّسانية التي تساهم في تشكيل تحليل الخطاب،

وخاصة الأبعاد البرغماتية التي تتصل بالمتكلم وعلاقته بالخطاب ووضع إنتاجه ومقاصده وأهدافه. وسنطرح في هذا البحث جملة من المسائل المتعلقة بالمفاهيم والمقاربات المتصلة بالنص والخطاب في الدرس اللساني العربي قديما وحديثا وكذلك الدرس اللساني الغربي. وسنعالج المحاور التالية:

1.46 بين النص والخطاب (مشكلة اصطلاحية)

1.46.1 مفهوم النص

اكتفى العرب القدامى بالتحديد المعجمي لمفهوم النص، وهو حسب بن منظور الرفع والإظهار وجعل بعض الشيء فوق بعضه وبلوغ الشيء أقصاه ومنتهاه والتحريك والتعيين على شيء ما والتوقيف¹ ولم يحظ مفهوم النص باهتمام يذكر سوى عند علماء الأصول² وأولهم الإمام الشافعي الذي اعتبر أن النص "ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه، فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره" (الإمام الشافعي، الرسالة، 32). وقد ارتبط مفهوم النص بصفة عامة عند العرب بما هو مكتوب وخاصة كتاب القرآن والسنة والتفاسير التي راجت حولها. وأما المحدثون من العرب فقد تأثروا بما ورد في الدراسات الغربية التي اعتنت بمفهوم النص باعتباره يمثل نسيجاً³ فهو "كل بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة مرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات" (طه عبد الرحمان، 35). وهو تعريف لساني بنيوي يحدد مفهوم النص بتحديد بنيته وتكوين نظامه العلائقي المنطقي دون التركيز على المعنى باعتباره متغيراً حسب جنس النص وموضوعه وأهدافه. وترتبط جوليا كريستيفا مفهوم النص بالتناص باعتباره تداخلاً مع التصوص السابقة عليه والمتزامنة معه، إذن فالنص عندها نصوص ترتبط بإعادة الإنتاج

1 انظر بن منظور، 1994، لسان العرب، بيروت، دار صادر.

2 انظر بن عبد الكرم جمعان، 2009، إشكالات النص: دراسة لسانية نصية، الدار البيضاء، بيروت، الرياض، النادي الأدبي بالرياض/المركز الثقافي العربي.

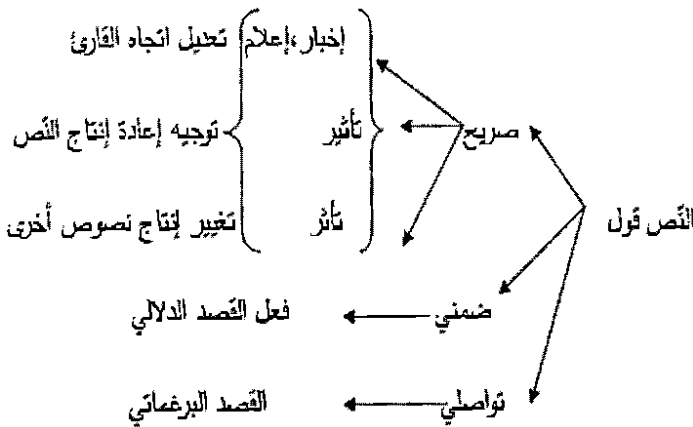
3 انظر الزناد لزهري، 1993، نسيج النص: بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء

- فيصل الأحمد ثلة، 2002، التفاعل النصي: التناسية النظرية والمنهج، كتاب الرياض، عدد 104، الرياض.

والتشكيل،¹ فتجاوزت بهذا التعريف الجانب اللساني البيوي إلى التعريف القائم على التوليد والانفتاح على ما هو خارج النص من أطر أخرى تساعد على الفهم والتفسير والتأويل² وخاصة الأطر الزمنية والمكانية وصاحب النص والقارئ، فأصبحت للنص وظيفة اتصالية يؤديها إلى جانب الوظائف اللسانية الإخبارية والدلالية الأخرى وأصبح النص يفهم في بعده الأفقي والعمودي أي البيوي الدلالي والأسلوبي البلاغي³ والفكري البرغماتي، وهما عاملان يحققان نصية النص وقد اعتبر هالداي وحسن النص قطعة منطوقة أو مكتوبة لا يهتم طولها أو امتدادها ولا تختلف طرق الربط فيه عن الطرق التي تستخدم في ربط الجملة وهو يمثل وحدة دلالية (1976، 1-2). وتختلف التعريفات المتعلقة بالنص من باحث إلى آخر حسب توجهاته اللسانية وأغراضه البحثية،⁴ ولكننا إذا نظرنا نظرة شاملة فاحصة يمكن أن نجد في كل تعريف جانبا من جوانب تحديد النص،⁵ إذ "يستخدم هذا المصطلح بشكل عام للإشارة إلى أي شيء يمكننا قراءته

- 1 انظر كريستيفا جوليا، 1991، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، الدار البيضاء، دار توبقال.
- 2 انظر أبا زيد نصر حامد، 2000، مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- 2000، النص والسلطة والحقيقة: إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- 3 انظر حول هذه المسألة: زتسيلاف وأرورزنيك، 2003، مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار.
- فان دايلك، 2004، النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قتيبي، الدار البيضاء/بيروت، إفريقيا الشرق.
- 2001، علم النص: مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة سعيد حن بحيري، القاهرة، دار القاهرة للكتاب.
- 2004، النص بين وظائف: مدخل أولي إلى علم النص، ضمن كتاب العلامةية وعلم النص، ترجمة منذر عياشي، الدار البيضاء/بيروت، المركز الثقافي العربي.
- 4 انظر حول هذه المسألة:
- 5 وضع الباحث جمعان بن عبد الكريم مصطلحا غريبا (نصيم) لتعريف النص وقاسه على مصطلحات أصبحت مستعملة في اللسانيات العربية اليوم مثل مصطلح (الصوتيم والصرفيم) ولكن هذا النحت لا قيمة له من الناحية اللسانية سوى مزيد من بث الفوضى المصطلحية ولذلك نقترح الإبقاء على مصطلح نص مع إضافة مصطلحات من قبيل سردي، وصفي، حجاجي... حتى نميز نوع النص. (انظر كتابه: إشكالات النص: دراسة لسانية نصية، 2009، 33).

للوصول إلى معنى منه، ويعتبر بعض المنظرين العالم نصاباً اجتماعياً، ومع أن هذا المصطلح يبدو وكأنه يفضل النصوص المكتوبة لأنها تعتمد على الكلمات المكتوبة، ويمكنها الإحالة إلى مركز خارجها يكفل صحة المعنى ويثبتها، ومع هذا فإن النص بالنسبة إلى معظم علماء العلامات هو نظام من العلامات (على شكل كلمات أو صور أو أصوات أو إيماءات) (دانيال تشاندلر، 2000). فالنص ظاهرة لغوية يحكمها انتظام بنيوي ونظام أسلوبية وصناعة بلاغية توحى بسببها فكرية وأهداف تواصلية. ويمكن أن نحدد مفهوم النص باعتباره عملية إبداعية وتواصلية معقدة على النحو التالي:



1.46.2 مفهوم الخطاب

ارتبط مفهوم الخطاب عند العرب بمفهوم التخاطب فهو "مراجعة الكلام، وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطاباً وهما يتخاطبان" (ابن منظور، مادة: خطب، 1994، 361). ونفهم من كلامه أن الخطاب حوار متبادل بين شخصين على الأقل، فهو عملية تلفية حيوية في الزمان والمكان يديرها شخصان أو أشخاص بالكلام وبغير الكلام. ولا يختلف هذا التعريف في جوهره عن التعريفات التي تقدمها اللسانيات اليوم، إذ أصبح الخطاب في رأي بعض الدارسين يعني اللسان في حالة الاستعمال، فاعتبر "فايركلاف" أن: "عند استعمال مصطلح الخطاب أقترح المحافظة على اللغة المستعملة باعتبارها شكلاً من أشكال النشاط الاجتماعي" (1992، ص 16). وأصبحت مسألة الإنتاج والتأويل الجري المركزي في مفهوم

الخطاب، فارتبطت بالنظرية الاجتماعية التي اعتبرت الخطاب إنتاجا اجتماعيا (فاير كلاف، 1992، ص 30)، وأدى ظهور اللسانيات الاجتماعية إلى إعادة النظر في مناهج الدراسة اللسانية بصفة عامة، فبرز نهج جديد في تعريف الخطاب وتحليله¹، خاصة في مجال الدراسات اللسانية الأمريكية التي اعتمدت منحى لسانيا اجتماعيا، وانتقل البحث اللساني من المكتوب إلى العناية بما هو منجز من الكلام وأصبح الخطاب يعرف بأنه "محاولة لتوسيع نظرية لسانية قادرة وموحدة تعنى بإنجاز الكلام الطبيعي" (بيرتن، 1980، ص 1). ويبدو أن مفهوم الخطاب² من خلال هذه التعريفات قد ارتبط بما هو شفوي، ويعتمد فيه على التبادل الكلامي والمبدأ التفاعلي والإقناعي والحجاجي بهدف الإفهام والتواصل وتوجيه المتخاطبين نحو القصد المطلوب تبليغه من الخطاب، فتضاف إلى العناصر اللسانية أخرى غير لسانية إذا ما أردنا أن نحدد مفهوم الخطاب تحديدا شاملا بالمعنى البرغماتي الذي ربط مفهوم الخطاب بنظريات تحليل الخطاب.

ركّزت اللسانيات الحديثة³ جهودا كثيفة في دراسة الخطاب وتحليله وفهم آلياته. وأصبح "تحليل الخطاب يمثل تلك المجالات التي تطرح إشكاليات عميقة لا يتردد الباحثون في التساؤل عن أسسها" (مانتنو، 1999، ص 62). دفع هذا الطرح الإشكالي الدارسين إلى البحث في مجالات الخطاب المتعددة، فحاولوا تطبيق

- 1 انظر كتابنا: الوسائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب، إربد، عالم الكتب الحديث، 2011.
- 2 انظر حول تحديد مفهوم الخطاب في الدراسات اللسانية الغربية: شارديو باتريك ومنغو دومينيك، 2008، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، تونس، المركز الوطني للترجمة، ص 180-181-182.
- وانظر كذلك حول مفهوم النص المعجم نفسه: ص 553-545-555.
- وانظر كذلك حول مفهوم النص: ديكرور أوزوالد وسشايفر، 2007، القاموس الموسوعي الجديد لعلم اللسان، ترجمة منذر العياشي، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.

3 انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

- BRES J. «Vous les entendez? Analyse du discours et dialogisme». *Modèles linguistiques*, 1999, pp. 71-86.
- SUMPE J. «A quoi peut servir l'analyse de discours?». *Langages*, 1979, n° 55, pp. 5-16.

مناهج عديدة في التفسير والتأويل، وتأثروا بعلوم أخرى ساعدتهم على التطرق إلى هذه القضية "فاعتمد تحليل الخطاب أوجهها مختلفة حسب الحقل أو الحقل أو الحقل التي تمثل أنشطة حيوية لديه. ففي الولايات المتحدة لعبت الأنتروبولوجيا والسوسيولوجيا دوراً أساسياً في تكوين تحليل الخطاب. وكذلك الشأن في فرنسا - في الستينات أثار التحليل النفسي والتاريخ في تحليل الخطاب تأثيراً كبيراً" (نفسه، 1999، ص 66، 67). وأمام تشعب هذه القضية اعتمد الدارسون الفصل بين الخطاب (discours) وتحليل الخطاب (analyse de discours) وتحليل المحادثة (analyse de conversation). فأتخذت الدراسات في هذا المجال مسارات مختلفة خاصة في الثمانينات، منها ما ركزت على تحليل الخطاب باعتباره حدثاً اتصالياً يقوم على المحادثة شفويًا¹. ومنها ما ركزت اهتماماً على تحليل الخطاب باعتباره وحدة مكتملة الشروط في الكتابة الأدبية والعلمية وغيرهما، ولما كان الخيط الجامع بين هذه الدراسات يتمثل في مسألة الخطاب وما تطرحه من إشكاليات في مستوى التحليل، فإن هناك من الدارسين من اعتمد التصنيف والتمييز بين هذه المصطلحات. وأصبحت في هذا الإطار المسالك تتضح بين تحليل المكتوب وتحليل الشفوي، فأدرك اللسانيون أن لكل منهما خصوصيات يميز بها عن غيره وطرق في التحليل تختلف باختلاف أصناف الخطابات، فارتبط تحليل الخطاب باللسانيات عامة وأصبح "تحليل المحادثة مقارنة من تحليل الخطاب اعنتت به مجموعة من اللسانيين الاجتماعيين" (بلاس، 1990، ص 10). وأصبحت اللسانيات الاجتماعية تؤدي دوراً مهماً في فهم الخطاب وتأويله انطلاقاً من الدراسات الميدانية والتجريبية التي انطلقت من دراسة الملفوظ دراسة تحليلية في علاقته بالمجموعات اللسانية المعنية بالبحث. واقترنت عملية التحليل بالمتغيرات الاجتماعية واللسانية معاً، وساهمت الدراسات البرغماتية في وضع الحدود الفاصلة بين النص والخطاب على أساس العناصر المكونة لكل منهما وما تؤديه من دور في التحليل وفهم المقاصد.

1 انظر حول هذه المسألة الكتابات التالية:

- LEVINSON S.C. *Pragmatics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993, p. 286.

اعتبر كثير من الدارسين العرب أن الخطاب مرادف للنص،¹ ولكن هذا الطرح لم يحلّ المشكل لأن الترادف لا يكون إلا جزئياً وهو ما يطرح البحث عن قضايا التشابه والاختلاف بين مفهومي النص والخطاب انطلاقاً من المقاربات والنظريات المعتمدة في التحليل². وأمام هذا الطرح الإشكالي أجمع الدارسون على أن تحليل الخطاب لا يخرج عن دائرة العلوم اللسانية التي تحاول الإجابة عن مشكلات متنوعة حسب المقاربات التي تشل بتحليل الخطاب والمجالات التي يعتمدها، وأبرزها من يتكلم؟ وكيف يتكلم؟ وماذا يتكلم؟ وقد اهتمت بهذه الأسئلة الدراسات اللسانية المختلفة كل حسب توجهاته وأهدافه. وقد اعتبر "براون ويول" أن مصطلح تحليل الخطاب يستعمل استعمالاً عديدة ذات معانٍ مختلفة تشمل أنشطة متعددة حسب المجالات المتنوعة، فهو يستعمل لوصف الأنشطة اللسانية المتقاطعة بين عدة اختصاصات لسانية متنوعة مثل اللسانيات الاجتماعية واللسانيات التنموية واللسانيات الفلسفية واللسانيات الإحصائية³. وبمهما اختلفت المجالات وتشعبت القضايا فإن تحليل الخطاب لا يعدو أن يكون إلا بحثاً في مسألة الاتصال والتواصل بين الناس، وتتطلب هذه المسألة بحثاً في كيفية انتظام مكونات الخطاب اللسانية والبرغماتية التي اختبرها "كارون" (1983) مسألة جوهريّة في دراسة تحليله، إذ كل تلفظ محكوم بجوانب انتظاميّة نحويّة وقضايا دلاليّة ومكونات برغماتية تجعل عملية الاتصال ممكنة، وهي

1 انظر على سبيل المثال الدراسات التالية:

خطابسي محمد، 1992، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب
مفتاح محمد، 1996، التشابه والاختلاف: نحو متواجه شمولية، بيروت، المركز الثقافي العربي.

الشاوش محمد، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية: تأسيس نحو النص،
انظر حول هذه المقاربات، بوقرة نعمان، 2006، "المصطلح اللساني النصي: قراءة سياقية
تأصيلية"، ضمن أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح" يومي 19-20 ماي 2002، كلية
الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباجي مختار عنابة، صص 231-274.

3 انظر مقدمة كتاب:

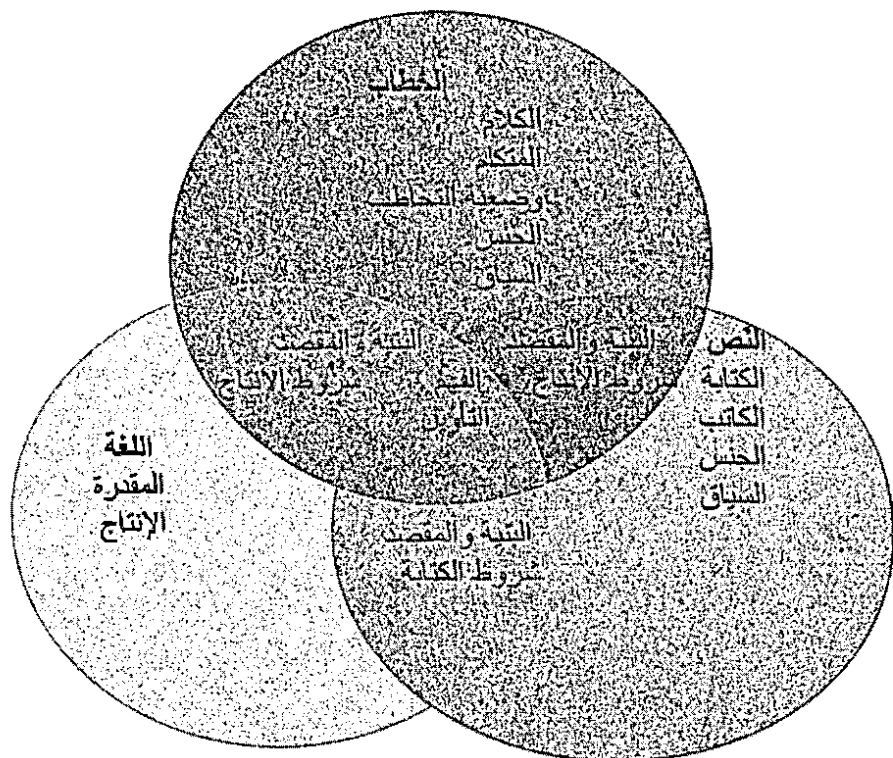
- Brown G. & Yule G. 1983, *Discourse Analysis*. Cambridge University Press.

تشتغل في الخطاب بصفة متجانسة لا يمكن الفصل بينها. ولقد اتخذ تحليل الخطاب اتجاهات مختلفة في المدارس اللسانية الحديثة أدت إلى طرق في التحليل متنوّعة.

وتعتمد المقاربات التي تعنى بتحليل النصوص على مفهوم الكاتب والكتابة والقارئ والجنس الأدبي والتناص. وتقوم لسانيات النص على دراسة تقطيع النص إلى مقاطع وكيفية ربطها وتحديد جنس النص ومستواه اللساني المعجمي وعلاقاته التفاعلية. ويتميز كلّ خطاب بمقومات نصية وأخرى خطافية، تنحصر الأولى في العناصر اللسانية المكوّنة لجنس النص من معجم وتركيب وطرق انتظام وعلاقات ربط وتنحصر الثانية في العناصر الماوراء خطافية مثل المقومات الاجتماعية والنفسية والسياقية وبصفة عامة العناصر البرغماتية المقيّدة لإنتاج الخطاب والمكوّنة لعالمه المعرفي. فأعتبر آدم "أن الخطاب مساو للنص مع شروط الإنتاج أمّا النص فهو خطاب خال من شروط الإنتاج" (1999، 39). فالنص يتكون من نسيج لساني وبنية نحوية شاملة والخطاب يتكوّن من تلفظ مرتبط بمقام تلفظي ووضع خطافية تفاعلية. وعلى هذا الأساس يمكن أن نوضّح التشابه والاختلاف بين النص والخطاب¹ كما يلي في الشكل التالي:

1 انظر حول هذه المسألة: مان قولفجانج هاينه وفيهتجر ديتز، 2004، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.
الشهري عبد الهادي بن ظافر، 2004، استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتب المتحدة.

RASTIER François, 2010, «Discours et texte (première partie)», in site//C:\ Users\ user\ Desktop\Discours et texte. mht, consulter le 18/01/2010.



يشارك النص مع الخطاب في أنهما يتجاوزان الجملة من حيث البنية والمقصد، وكذلك يعتمدان على البنية اللغوية والوظائف السياقية لإدراك عملية الفهم والتأويل. ويختلفان من حيث شروط الإنتاج وجنس القول وعناصره السياقية، وهي مبادئ عامة تأسس عليها تحليل الخطاب¹ ولسانيات النص مع بعض الخصوصيات المميزة لكلّ علم منهما.

1 انظر مقالنا، 2009، "مدخل إلى نظريات تحليل الخطاب"، ضمن: المنوال، تونس، دار المعلمين العليا/سيواس للنشر.

المقاربات والتطبيقات

فتح زليق هاريس نمحا جديدا في الدراسات اللسانية سنة 1952. بمقال له عنوانه ب"تحليل الخطاب" حلل فيه إعلانا يخص مقوى للشعر حذف منه الاسم الإشهاري بصفة محتشمة وشرع في البحث عن القواعد النحوية لتفسير كيفية تابع الجمل (كوك 1992، ص 13). دفع هذا المقال اللسانيين إلى إعادة النظر في النظريات اللسانية المتعلقة بفهم الخطاب/النص وتفسيره، فتجاوزت الدراسات حدود الجملة لتبحث عن العلاقات الرابطة بين الجمل على مستوى النصوص وربطها بالموقف الاجتماعي، فأعاد للغة نشاطها الاجتماعي الحيوي معتبرا وضعية التخاطب والتفاعل التي توجه الخطاب إلى عالم المتخاطبين بهدف المقاصد الصريحة والضمنية. ولهذا رأى باختين أن "الدراسات اللسانية الدقيقة توقفت عند الجملة المركبة ولكننا يمكن مواصلة هذا التحليل اللساني الدقيق ولو هناك صعوبات ظاهرة إذا حاولنا إدخال عناصر أخرى غريبة عن اللسانيات" (باختين، 1978، 28).

إن تجاوز مفهوم الجملة إلى البحث عن البنى الشاملة للنص جعل لسانيات النص في الدراسات الغربية تعتمد على تداخل الاختصاصات وتعددها، من أبرزها الدراسة الأسلوبية والانتروبولوجية والنفسية والاجتماعية والنقدية. "وتهدف لسانيات النص إلى وضع نظرية في انتظام القضايا أو مجموعة القضايا التي تلتئم في الوحدة المعقدة التي تكون النص" (جين ميشال آدم، 1999، 38). وهي تتحدد باعتبارها مجالاً من المجالات التي يتولى دراساتها محللو الخطاب. ولا يتوقف فهم النص على تفكيكه إلى جمل¹ باعتبار أن فهم القضايا الدلالية يتطلب عزها بصورة منطقية في تحليل الجمل. ولكن النص يمثل وحدة متكاملة وليس مجرد تجميع للقضايا المستقلة وتركيبها بصفة متجاوزة ومتضامة، ومعناه لا يتحدد بدراسة معاني الجمل وإنما يتجاوزها إلى المعنى الكلي العميق. "وتتطلب هذه العلاقة بين الكلي والجزئي

1 انظر حول هذه المسألة:

- MEYER, Michel. 1986. *De la problématique*. Bruxelles, Mardaga.

نظرية في ربط الوحدات النصية التي لا ينبغي أن تكون مكونة من الأسفل إلى الأعلى أو من الصغيرة إلى الكبيرة، ولكنها عملية جدلية تتكوّن من العلاقات المعقدة من المحلي إلى الشامل" (جين ميشال آدم، 1999، 26). وتكوّن هذه العلاقات الجدلية المعقدة ترابط الوحدات النصية الصغرى بينته الكبرى، فتكوّن معناه الشامل، فيرتبط الجزئي بالكلّي ارتباطاً عضويًا وحيويًا يجعل التكامل والتواصل بين هذه الوحدات عملية مشروعة وممكنة. وطالب بنفيسست "بتجاوز المفهوم السوسوري للعلامة باعتبارها المبدأ الوحيد الذي تدرج فيه بنية اللغة ووظيفتها" (1974، 66) إلى ما سماه بتحليل التصوص المتجاوز للسانيات¹. ويكاد اللسانيون يتفقون على أنّ النصّ أو الخطاب يمثل مستوى من التعقيد يقف حاجزا أمام وضع نحو النصّ وإمكانية تصنيف التصوص ضمن أجناس أدبية مخصوصة²

1.47.1 نحو النصّ

استطاعت اللسانيات أن تدرس الجمل أو القضايا دراسة علمية ومنطقية دقيقة، فتمكنت من ضبط القواعد التركيبية والنحوية المتحكمّة في بناء الجملة البسيطة أو المركبة التي اعتبرها اللسانيون منتهى التحليل النحوي الدقيق. واعتبر واضعو نحو النصّ الملفوظ منطلقاً أساسياً لدراسة البنى الكبرى للنصّ (macro-syntaxe)، فالنصّ عندهم وحدة تلفظية كبرى تتحدد حدودها بضبط السبني الكبرى والشاملة لمفهوم النصّ وطرق انتظامه³. ولذلك قام نحو النصّ⁴ على أساس ضبط قواعد الربط وقواعد التقطيع التي تشكل نسيج النصّ اللساني، وهكذا يبني

1 انظر حول هذه المسألة:

- ADAM, Jean - Michel. 1999. *Linguistique textuelle: des genres de discours aux textes*. Paris, Editions Nathan/HER.

2 انظر حول هذه المسألة:

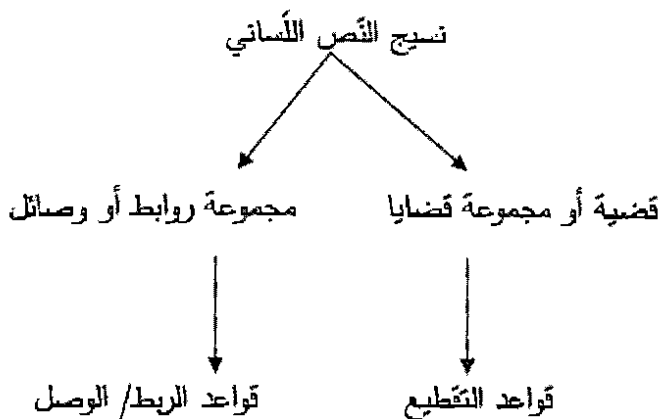
- DAM, Jean - Michel. 1992. *Les Textes: types et prototypes*. Paris, Editions Nathan.

3 تحدّدت الملامح الأولى لنحو النصّ ضمن الأنحاء التحويلية التوليدية بدراسة القواعد والسياقات الممكنة بين الجمل ثم استنباط قاعدة النصّ الكلية والشاملة.

4 اعتبر بعض الدارسين أنّ نحو النصّ هو امتداد لنحو الجملة وعلى هذا الأساس، فإنّ نحو النصّ يمكن أن يستند في بناء قواعده إلى قواعد بناء الجملة (انظر أيزن بارق، 1976،

ص 131)

المستوى اللساني للنص من مجموعة القضايا¹ والروابط والوسائل² التي تكوّن البنية النصية الكبرى.



وتخضع عملية التقطيع إلى القيود النحوية والتركيبية التي تتحكم في بنية النص، وهي تختلف من لسان إلى آخر. وي طرح هذا الأمر مدى توحيد هذه القواعد وضبطها في نظرية دقيقة تؤسس النظرية العامة للسانيات النص، فإذا كان مبدأ التقطيع باعتباره مبدأ نظرياً عاماً مفيداً ومناسباً لتحليل النصوص وضبط قواعدها التركيبية، فإنّ تطبيقه لا يمكن أن يكون شاملاً أو مناسباً لكلّ الألسن وجميع النصوص، ولهذا فنحو النص فيه من القواعد ما يشمل المستوى اللغوي العام، وفيه من القواعد ما يشمل المستوى اللساني الخاص بكل لسان. فالتقطيع يمكن إجراؤه على جميع النصوص رغم اختلاف ألسنتها أمّا ضبط القواعد وطرق الربط أو الوصل، فهي شأن لساني خاص بكلّ لسان أو بكل نصّ. ولهذا فإنّ تحديد جنس النصّ يساعد على ضبط قواعد تقطيعه ووظائف روابطه ووسائله.

- 1 قد تعادل القضية (proposition) الجملة أو تتجاوزها من حيث الكمية التركيبية والدلالية.
- 2 نعتبر الروابط شأنًا نحويًا وهي لا تعدى الوظيفة النحوية التي تربط مكونات الجملة أو الربط بين الجمل مثل العطف أو الاستئناف كما هو الشأن عند النحاة، أمّا الوصل فهو شأن برغماتي يتجاوز مجرد الربط إلى إحداث وظائف برغماتية وتفاعلية وحجاجية وغيرها في تكوين بنية النصّ الكبرى (انظر في هذا الشأن كتابنا "الوسائل في تحليل المحادثة: دراسة اجتماعية برغماتية").

اعتمد هاريس وغيره من البيويين على نقل مبادئ اللسانيات البنيوية المتصلة بتحليل الجملة من تقطيع وتوزيع وتصنيف ووظائف الربط وضبط المكونات المباشرة وغير المباشرة إلى إجرائها على تحليل النصّ. ثم تطورت النظريات واتسعت، فاعتمدت البنيوية على مفهوم البنية، واعتمدت الوظائفية على مفهوم السياق، واعتمدت التوليدية والعرفانية على مفهوم الإنتاج، واعتمدت البرغماتية على مفهوم المقاصد، وهي مقاربات أصبحت اليوم تشغل متداخلة في مجال لسانيات النصّ، وأصبح تحليل النصّ لا يخضع إلى منهج واحد من هذه المناهج. قام تحليل النصّ على اتباع مناهج مختلفة منها المنهج الاجتماعي والمنهج النفسي وأبرزها المنهج البيوي، فساعدت المبادئ المتولدة عن المنهج باعتباره مفاتيح لنوع من العلم الكوني للخطاب الذي يتركز أماما على الجمع بين اللسانيات والرياضيات أو على الثورة السرّتيكية (قاردن، 1974، ص 14). وتأثرت مناهج التحليل بالدراسات العلميّة في مجالات أخرى، خاصّة العلوم الصحيحة، وحاول المحلّلون تطبيقها على النصّ الأديّة بمختلف أنواعها، فأصبح النصّ يقابل طريقة في التحليل تعتمد منهاجاً معيّناً. وطرح المنهج البيوي عديد المشاكل على الدارسين، إذ في كثير من الأحيان يستعصي على التطبيق، لأنّ النصّ، وإن اختلفت في الأبنية والأجناس، فإنها أحيانا تتقارب في المواضيع والأهداف، وهو ما أدى إلى طرح مشكل التأويل والتفسير الذي يتناقض مع مبدأ تطبيق المنهج التي تسعى إلى أن تكون علميّة، على النصّ التي تختلف فيها التأويلات والتفسير. ولكن هذا لم يمنع المحلّلين من اعتماد تقنية معيّنة في التحليل، إذ قال "قاردن" في هذا الإطار: "شهد منذ عدّة سنوات انتشاراً حقيقيّاً لتحاليل مختلفة: سردية، بنيوية، سمبولوجيّة، وثائقية، موضوعيّة إلخ، تطبّق على أنواع من

1 اعتمد قاردن في كتابه *Les analyses de discours*, 1974 ص 18 أن طريقة وضع استراتيجيا البحث الخفية في كثير من دراسة النصّ إما أن تكون ذات صيت علمي في تحليل النصّ وإما أن تكون من ناحية أخرى بعض المدونات النصية. فعندما نطبق المنهج على النصّ تبرز مسألة توحى إلينا بطرح سؤالين في هذا الشأن: (أ) لماذا تقوم بهذا التطبيق؟ (ب) ماذا يمكن أن نقول عن النتائج المرقبة من تطبيق المنهج على النصّ؟.

"الخطابات" جميعها مختلفة: أساطير، سيرة ذاتية، مقتطفات صحفية وأشياء أخرى، إذ الهدف المشترك بين هذه الوحدات كما نلاحظه هو استخراج الدلالة من الوثائق المكتوبة بطريقة أكثر ضبطاً وأقل حرية من الطريقة التقليدية في تفسير النصوص" (1974، ص 7). فاقترن تطبيق المنهج بنوع الجنس الأدبي الذي تقع معالجته وأصبح الهدف الرئيسي لكل محلل، وبات الغرض من دراسة النصوص هو تطبيق المنهج.

إن تشكل المناهج واعتمادها في تحليل الخطاب متأثرة باللسانيات البنيوية¹ وبالعلوم الأخرى، بدعوة الممارسة العلمية والدقة في استخراج المضامين والمقاصد، أدى إلى تصنيفها وتحديد مجالات الدراسة فيها، انطلاقاً من المدونة التي يشتغل عليها المحلل، مما جعل المهمة تكتسي صعوبة، فالدارسون تعترضهم مدونات مختلفة تفرض عليهم مناهج مختلفة في التحليل، وهذا ما يشكل صعوبة في التصنيف والتطبيق، إذ إن المشكل الرئيسي يتمثل في وضع الحدود الدقيقة والتمييز بينها على مستوى النص المحلل مدونة ومنهجاً، وبالرغم من أن هناك عديد المحاولات التي سعى أصحابها إلى وضع الحدود بين هذه المناهج تقرب من الدقة العلمية، فإن: "أصحاب تحليل النصوص الذي يقال عنه علمي، لهم عيب في أنهم لا يجرؤون أبداً على مراجعة لما يتجنونه كي يدققونه، إذ يجب إعادة النظر في مجموعة من الأجناس المثلثة والإفصاح عن الكتابات الكثيرة المخصصة "لنظرية" هذا التحليل في مجالات النصوص المختلفة: نظرية الحكاية الشعبية، نظرية تحليل الأدبية، نظرية الأسلوب، نظرية تحليل الأسطورة إلخ" (قاردين، 1974، ص 20).

يتبين من خلال هذا الرأي أن تطبيق المناهج ومحاولة إخضاعها لنصوص مختلفة بسبب الأجناس الأدبية، يطرح مشكلة جوهرية، على المحللين والمنظرين أن يراجعوا أدواتهم ونظرياتهم التي تتعلق بمدى ملاءمة المنهج المتبع في تحليل مدونة معينة. ولهذا الأسباب أصبحت قضية الملاءمة والتطبيق الغرض الرئيسي من

1 لقد فشلت اللسانيات البنيوية في تحديد منهج شامل يمكن محللي الخطاب من بلوغ جميع أهداف الخطاب والكشف عن مقاصد المتكلم، لذلك استخدم المحللون عدة نظريات أخرى من أبرزها البرغماتية التي قدمت جوانب أخرى من عملية التحليل سنكشف عنها في هذا البحث.

اختيار المنهج، مما جعل الدارسين يترحون تسميات مختلفة ومناهج أخرى في التحليل¹، فازدادت الأمور تعقيدا وأصبحت مشكلة الفصل بين هذه المناهج بحثا أساسيا في الدراسات التحليلية أدت إلى التفكير في وضع حدود، ولو بصفة جزئية، بينها، إذ لا بد من "استخراج التباين بين تحليل المحتوى (Analyse de contenu) الذي يتطلب مجموعة من التقنيات المساعدة من العلوم الاجتماعية وتحليل الخطاب الذي يعتمد على نظام حقيقي لتحليل النصوص" (مانقو، 1991 ص 9). توصلت، في هذا الإطار، الدراسات على أساس تحليل المكتوب الذي كان يمثل الحقل الأول لتحليل النصوص، ولكنها اقتنعت أخيرا أن مجال الخطاب أوسع من دراسة النصوص المكتوبة. فابتعدت الدراسات إلى مجال الشغوي متأثرة بالدراسات الاجتماعية والنفسية وخاصة الاتجاه البرغماتي في التحليل الذي أدى إلى بروز دراسات تتعلق بتحليل المحادثة وأخرى تبحث في مجال التفاعل الكلامي، وهو ما كشف عن عجز المدرسة البنيوية في تناول تحليل النصوص وتحليل الخطاب بصفة عامة. فأدى إلى البحث عن مناهج تضافر لكي تلج عالم النص أو الخطاب حسب شروط الإنتاج والفهم والتأويل، وهي في رأينا تحققها المستويات الأربعة التالية:

1.473 البنية

إن التركيز على البعد التحليلي للنصوص المكتوبة في الإطار اللساني البنيوي جعل المحللين يعتمدون على مفهوم الجملة باعتبارها الوحدة الكبرى في تشكيل النصوص، ولذلك التزموا بما قدمته المدرسة البنيوية² من نماذج تحليلية في هذا المجال، فكان التحليل عندهم يهدف إلى تفكيك النص إلى جملة ومحاولة تفسيرها.

1 انظر في هذا الشأن كتاب قاردن *Les analyses de discours*، 1974 حيث فرّق فيه بين العديد من المناهج حسب المدونات المستعملة، فتجد المنهج الذي يدرس "تحليل المحتوى" وتجد المنهج الذي يدرس "تحليل الوثائق"...

2 انظر حول علاقة اللسانيات البنيوية بمختلف مدارسنا "باللسانيات الأدبية" بلعابد عبد الحق، 2008، "اللسانيات الأدبية (بين أفعال النص ومفاتيح القراءة)"، مجلة اللسانيات واللغة العربية، العدد الخامس سبتمبر 2008، منشورات مجر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار عنابة، صص 113-130.

وفضلوا تحليل البنية الداخلية للنص على دراسة الوظائف الخارجية، فاعتنوا بالمكونات اللسانية الصغرى كالفونيمات والمورفيمات والكلمات والمركبات والجمل معتمدين في ذلك على مبدأ العلاقات الاستبدالية، وهي عندهم نوعان: علاقات جدولية تعنى باستبدال العناصر الدلالية الممكنة في حقل دلالي واحد وعلاقات تركيبية تنشأ بين عناصر لسانية يمكن أن ترتبط معاً، فارتبط التحليل عندهم بالتفسير والتوضيح والتصق بالمتكوب دون الشفوي، فهم لم يتخلصوا من الحدود الفاصلة بينهما وإنما بقي المتكوب مسيطراً على مستوى التحليل باعتباره مادة صالحة للتدريس. ففي هذا الإطار تنزّل تحليل الخطاب وكان "عمله المفروقات الكتابية التي وقع إنتاجها بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الرموز الكتابية" (مناقنو 1991، ص 19). واهتمت لسانيات النص بالبحث عن القوانين العامة التي تشكل البنية الشاملة لربط¹ النص وترابطه² وهي تتجلى في دراسة البنى الصغرى المباشرة في النص والبنى الكبرى التي تبحث في تشكل الدلالات العليا العامة للنص³.

1.47.4 السياق

أصبح للسياق أهمية في الدراسات الفلسفية التحليلية التي اهتمت بفلسفة اللغة وتحليل الخطاب على وجه الخصوص، وكان لذلك الأثر البالغ في الدراسات اللسانية النصية، فاعتمدت على مفهوم السياق باعتباره معطى مفيداً في فهم النص

- 1 نعي بالربط جميع مستويات الربط المعجمي من أدوات وعلاقات تجاور وكلمات تقوم بوظيفة الربط داخل النص ولذلك ترجمنا مقابل مصطلح *cohésion*. انظر لمزيد التوضيح حول هذه المسألة كتابنا: الوصائل في تحليل المحادثة (قيد الطبع)
- 2 نعي بالترابط المستوى الذهني الذي يجعل النص أو الخطاب مقبولاً دلالياً وبرغماتياً أي كل ما يجعله منسجماً ومتسقاً ومناسباً في ذهن المنتج والمؤول حتى يفهم ويدرك فيؤول وتضبط مقاصده. ولذلك ترجمنا هذا المصطلح مقابل *cohérence*. انظر كذلك لمزيد التوضيح كتابنا السابق.
- 3 نقصد بالبنى الصغرى كيفية تشكل العلاقات الرابطة بين الجمل أو الموضوعات والمحمولات وعلاقتها بإنتاج المعنى النصي كما نقصد بالبنى الكبرى كيفية الانتقال من الدلالات الجزئية إلى الدلالة الأساسية الشاملة في النص.

وتأويله، وقد برز في هذا الإطار ضربان من السياقات: السياق¹ اللغوي، وهو ما يحيط بالمفردة من عبارات تساعد على فهمها وضبط دلالاتها، وتمثل هذه العبارات في الوحدات المعجمية والنحوية والصرفية وكذلك العلاقات التركيبية، وهو ما يقودنا إلى الحديث عن كيفية انتظام البنى النصية وربطها وترابطها. وتخطت لسانيات النص التحليل البنيوي الذي يتخذ الجملة موضوعا للدرس مكثفيا بالسياق اللغوي إلى البحث عن السياقات النصية الشاملة، وأصبحت "العلاقة بين النص والسياق غير أحادية وإنما جدلية" (شارودو- منغزو، 2008، ص 133). ويتطلب ذلك إدراك المعلومات السياقية من مؤشرات توجيهية ووسائل وضمائر ولواحق ومواقف. وكذلك السياق الخارجي الذي يتمثل في مجموعة الشروط الحافة بإنتاج النص أو الخطاب، وهي التي تبني عالمه الخارجي، ويتطلب إدراكه التعرف على المدرسة الفكرية التي ينتمي إليها الكاتب وتوجهه الإيديولوجي والنقدي. ويشكل هذان السياقان عالم النص الداخلي والخارجي، وهو ما يستدعي منا الوقوف عند تأثيرهما في إنتاج النص.

1.47.5 الإنتاج

ارتبط إنتاج النص في النظريات اللسانية التي اهتمت بتحليل التصوص أو بتحليل الخطاب بمفهوم الملكة النصية ومفهوم التشكيل النصي ومفهوم الذاكرة النصية²، وهي مفاهيم مشتركة بين النص والخطاب مع شيء من الاختلاف في

1 انظر الفرق بين السياق والمقام عبد الهادي بن ظافر الشنيري في كتابه: استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية 2004، ص 41.

وينقسم السياق حسب ما أورده عن Parret إلى خمسة سياقات: السياق النصي والسياق الوجودي والسياق المقامي وسياق الفعل والسياق النفسي ص 42-43-44.

- انظر كذلك حول خصائص السياق الخطابية محمد، 1991، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي. ص 52 وبعدها.

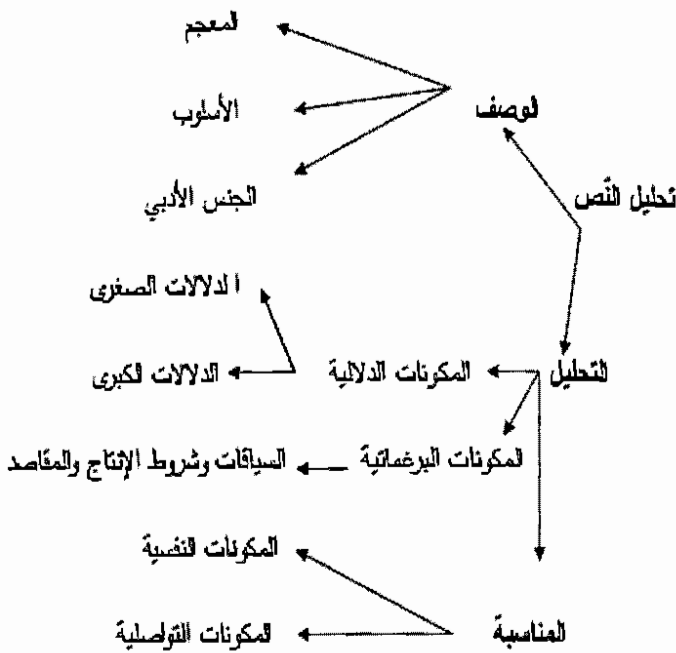
2 انظر حول هذه المصطلحات بلخير عمر، 2006، "قراءة في كتاب اللسانيات النصية: لجان ميشال آدم"، ضمن ملتقى علم النص، مجلة اللغة والآداب عدد 17 جامعة الجزائر، صص 295-304.

خصوصية الاستعمال، ولكنها أساسية في دراسة مفهوم الإنتاج¹ وتحدد الملكة النصية بالقدرة الإبداعية التي يتمتع بها الكاتب أو منتج النص وهي تتجلى في التشكيل النصي، أي في الأسلوب وخصوصية البناء النصي والإبداع الجمالي، وتختلف الملكة النصية من كاتب إلى آخر حسب سعة تكوينه وثراء مشاربه العلمية والثقافية، ويتجلى هذا الأمر في الذاكرة النصية التي تعتمد على ما تلقاه المنتج من نصوص أخرى توجه مساره الفكري وتبني اتجاهه الإيديولوجي وتساهم في ضبط مواقفه، وهي مسائل رئيسية في عملية الإنتاج والتأويل وتحديد الدلالات والمقاصد التي ينتج من أجلها النص.

1.47.6 المقاصد

يرتبط القصد بالمرجع العام القائم على التعرف على المستويات اللغوية البانية للنص والمرجع الخاص القائم على فهم العناصر التوجيهية وتأويلها قصد ضبط الوظيفة الاتصالية التي يهدف إليها النص، ويتمثل المرجع العام في تحديد المعارف المشتركة بين منتج النص ومتقبله، وهو ضرب من العقد بين الكاتب والقارئ يساعد على الفهم والتأويل. ويتنزل المرجع العام في المصادر المتنوعة التي اعتمدها المنتج والقارئ على حدّ السواء في الإنتاج والفهم، ولذلك تكون عملية ضبط الدلالات والمقاصد رهينة التعرف عليها، ولكن هذه العملية لا تتوقف عند هذا الحد، بل لابد من التعرف أيضا على مكونات المرجع الخاص، وهي ما يتميز بها منتج عن غيره، فتحدد مقاصد النص بمعرفة جميع سياقاته: وهي السياق الدلالي الذي يكشف عن علاقة الدال بالمدلول والمرجع، والسياق النسقي الذي يحدد علاقة العبارات ببعضها البعض ضمن سلسلة الملفوظ. ويرتبط القصد بالعلامة عند الاستعمال، وكذلك بالمكونات اليرغمانية التي تشكل عالم الخطاب والنص. وتبقى مسألة القصد نسبية باعتبارها تقوم على قدرات القارئ اللسانية والثقافية والمعرفية، ولذلك تعدد القراءات وتختلف المقاصد وفقها، رغم محاولة الضبط المنهجي والمقاربات التحليلية والمدارس النقدية.

1 انظر لمزيد التوضيح حول هذه المسألة كتابنا: الوسائل في تحليل المحادثة، 2012.



1.48 مدى مساهمة التراث اللغوي العربي في "لسانيات النص"

أشرنا سابقاً إلى حضور بعض المفاهيم المتعلقة بالنص في التراث العربي من نحو وبلاغة وشعر وتعريفات معجمية¹، وقد ردّها الدارسون إلى معنى الظهور أو الدلالة على الحدث، وهي لا تتصل بمفهوم النص في الدراسات اللسانية الحديثة "وبالتالي يمكن أن نقول إن استعمال النحاة للكلمة "نص" لا يكاد يمتّ بصلة إلى ما نعيه اليوم بكلمة "نص" فنصّهم مختلف عن نصّنا بدليل أنّه لم يعرف عندهم الثنائية المعنوية القائمة على التقابل بين معنى الحدث ومعنى الاسم التي عرفها الكلام والخطاب" (الشاوش، 2001، ص 186). فالنصّ عندهم دال على الحدث القولي المنشئ للمعنى، والنصّ في اللسانيات النصية الحديثة كلّ متكامل يدلّ على الإنتاج المتميز بالمقاصد والأهداف. وقد اعتمد العرب القدامى على التسميات الصريحة في تحديدهم للأجناس الأدبية مثل الشعر والنثر والقصيدة والقرآن والحديث والسنة

1 انظر حول هذه المسألة الشاوش محمد، 2001، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسس "نحو النص"، تونس، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة/المؤسسة العربية للتوزيع.

والخطبة والرسالة... بدل استخدامهم مصطلح "نص" كما هو الشأن اليوم. ولكننا إذا نظرنا إلى التراث البلاغي فإننا نجد بعض الإسهامات التي "فيها نظرات لا تقل أهمية وخصوصية عما قدمه الغربيون" (الخطابي، 1991، ص 95). وقد برزت في الدراسات البلاغية والتفسيرية والفقهية والنقدية، وهو ما جعلها تعتنى بالوحدة الموضوعية للنصوص مكتملة الإنتاج مثل القرآن والسنة أو الشعر والنثر، وقد دفع هذا الاعتناء بالدارسين إلى التساؤل عن خصوصيات اتساقها وانسجامها وتربطها والتماها ومناسبتها. و"لعل الإرهاصات الأولى لهذه الجهود المنهجية تلك التي ظهرت في وقت مبكر مع البلاغة الكلاسيكية وفن الخطابة" (بوقرة نعمان، 2006، ص 249). وقد وجدنا صدى لهذه الجهود والمصطلحات عند الجرجاني والسكاكي وخاصة القرطاجني الذي كاد أن يؤسس نظرية عربية في لسانيات النص وتحليل الخطاب¹، إذ اعتنى كلٌّ منهم بصورة متفاوتة بمسألة الربط والترابط والفصل والوصل والمعنى الجامع بين القضايا والجمل وكمال الاتصال والانفصال والتناسب وهي مسائل عالجتها اللسانيات النصية والخطابية الحديثة، ويمكن بصورة عامة أن نستنتج بعض الاستنتاجات المفيدة فيما يخص مساهمة التراث في بلورة لسانيات النص أهمها استنتاجان اثنان:

الاستنتاج الأول: اهتمّ النحاة بمسألة العطف والمقاطع أو الاستئناف على أساس نحوي صرف يعالج الظاهرة بالاعتماد على البنى الإعرابية والعملية في الجملة وبين الجمل، فكانت دراستهم دراسة متوقّفة على معالجة الأمثلة الممكنة بتفسير أسبابها وإمكانية إخضاعها إلى التفسير الإعرابي من جهة المحلّ والعلامة.

الاستنتاج الثاني: اهتمّ البلاغيون أو علماء المعاني بمسألة الوصل والفصل بصورة أعمق من النحاة وأقرب إلى الدرس اللساني الحديث، فركزوا اهتمامهم على الجوانب المعنوية والبرغماتية المتحكّمة في تنظيم القول وترتيب الجمل، وهو ما أفرز ما سمي بـ "نظرية" التنظيم التي اهتمت بكيفية ربط الجمل وتربطها عند الجرجاني وكذلك بكيفية ربط النص (القصيدة) وتربطه عند القرطاجني.

1 انظر كتابنا، الوسائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب، 2012.

ورغم هذه المحاولات الجادة في وصف الظاهرة اللسانية في المقاربات النحوية والبلاغية عند العرب القدامى. فإننا لا يمكن أن نعتبرها نظريات مكتملة النسق وتامة الشروط، بل إنها مقاربات كغيرها من المقاربات يمكن أن تقيدها في وضع نظرية لسانية نصية عربية، ولكننا لا نقتصر عليه. لذلك سنلجأ إلى مقاربات أخرى في اللسانيات الحديثة استفادت منها اللسانيات العربية النصية الحديثة قصد تحليل الخطاب بالاعتماد على المقومات اللسانية والبرغماتية التي تقيدها في تحليل النصوص.

1.49 مدى مساهمة اللسانيات العربية الحديثة في لسانيات النص

ارتبط ظهور اللسانيات النصية العربية بظهور اللسانيات النصية الغربية وتطور مناهج النقد الأدبي بصفة عامة، وكان من روادها¹ الدارسون الذين اهتموا بتحليل النصوص العربية في ضوء المناهج الحديثة. وقد ركز بعض الدارسين جهودهم حول تطبيق بعض المفاهيم اللسانية النصية، مثل مسألة الربط والترابط واختبارهما على نصوص عربية شعرية، كما فعل ذلك محمد الخطابي ومحمد مفتاح ونص القرآن كما فعل ذلك صبحي إبراهيم الفقي واهتمت دراسات أخرى بالتنظير وعرض المقاربات النصية الغربية كما فعل ذلك لزهر الزناد وصلاح فضل²، وقد قدم جلّ الدارسين مقدمات نظرية

1 انظر على سبيل المثال: رزق الله نجاد، دراسات منهجية في تحليل النصوص، 1984

خطابي محمد، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، 1991

الزناد لزهر، نسيج النص، 1993

بحري سعيد، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، 1997

غلفان مصطفى، تحليل المكون اللغوي للنص الأدبي بين اللسانيات ومناهج التحليل الأدبي، 1988

فرنسيس مريم، في بناء النص ودلالته 1988

فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، 1992

مفتاح محمد، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناسي)، 1992

2 انظر في هذا الشأن بوقرة نعمان، 2006، "المصطلح اللساني النصي: قراءة سياقية تأصيلية"، ضمن أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح" يومي 19-20 ماي 2002، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباجي مختار عنابة، صص 253-254.

حدّدوا فيها مهام لسانيات النّص كما وردت في الدراسات الغربية؛ إلاّ أنّ ما لحظناه فيها من فوضى مصطلحية يستعدي منا الوقوف عند هذه المصطلحات وأبرزها "لسانيات النّص، لسانيات الخطاب، اللّسانيات النّصية، اللّسانيات الأدبية، علم اللغة النّصي، علم النّص¹، نحو النّص". وردت هذه المصطلحات مركبة من رأس ومخصص له، ويبدو أنّ الاختلاف الأكثر بُروزاً يظهر في المستوى الأوّل من المصطلح، وهذا يعود إلى اختلاف المدارس الغربية التي اعتمد عليها الدارسون العرب، فهي ترجمات لمصطلحات غربية من الانجليزية أو الفرنسية، وهي كذلك تعبر عن المفاهيم التي اعتمدها كلّ علم منها في مقاربة النّص، فمنها ما بحث في تكوين البنية النّصية وقواعد انتظام الخطاب مثل نحو النّص ولسانيات النّص ومنها ما بحث في عالم النّص أو الخطاب وكيفية تكوينه وضبط سياقاته مثل لسانيات الخطاب أو اللّسانيات الأدبية. ومهما يكن من أمر فإنّ هذه المصطلحات تمثل مجالات متداخلة في دراسة النّص أو الخطاب وتحليله، ورغم محاولة البعض تحديد موضوع دراسة لسانيات النّص بقوله "إنّ اللّسانيات النّصية تبحث في المضمون في حد ذاته لأنّ النّص ناتج عن استخدام العناصر اللغوية المحدّدة وفق قواعد محدّدة، فهو إبداع لغوي يستدعي واقعا معيّناً أو وجهة نظر فعلية تدرك على أنّها أبنية للمعنى" (بوقرة نعمان، 2006، ص 257)، فإنّ نظرتة هذه لم تتجاوز الجوانب البنيوية والنحوية، وهو بذلك قد أغفل جوانب أخرى مهمّة في نظرنا مثل التركيز على المعطيات اليرغماتية أو التقنيات الحجاجية في النّص أو الخطاب التي تظهر في جملة من العبارات مثل الوصائل أو المشيرات المقامية والضمائر وغيرها من العناصر التي توجّه الكاتب إلى اختيارات أسلوبية معينة، وتوجهه القارئ إلى

1 يعتبر بوقرة نعمان "أنّ مصطلح علم النّص يرجع إلى التعامل مع بنية كبرى مكونة من أبنية صغرى لها وظيفة جوهرية في التفسير حيث يهتم بدراسة النّصوص وأبنيتها ووظائفها بنفس المعايير العلمية وتشارك الأبنية العليا والأبنية الدلالية الكبرى للنصوص في خاصية مميزة تتجسد في اتحادها بالنظر إلى النّص كله فالأبنية العليا هي نمط من الهياكل التجريدية التي تؤسس النظام الشامل للنّص وتتكون من وحدات ذات مراتب محددة مرتبطة بأجزاء النّص المرتبة" (المصطلح اللساني النّصي قراءة سياقية تأصيلية) ص 257.

عملية إدراك عملية الفهم والتأويل. وكذلك، "يعتمد تفكيك النص إلى الوحدات المكونة له على الإدراك السليم لبنيته العليا، مما يعدّ شرطاً ضرورياً لتحليل علاقاته وضبط خواصه" (صلاح فضل، 1992، ص 253). فالنص بنية لسانية ووحدة تواصلية تتحكم فيها شروط إنتاجية وأخرى إدراكية، ولذلك لم تعد اللسانيات النصية بالمفهوم الذي اعتمدهت الدراسات العربية الحديثة وخاصة في بداياتها الأولى قادرة على فهم عالم النص من زوايا بنيوية فقط، وإنما أصبح الأمر يتعلق باعتماد عدّة نظريات ومقاربات في آن واحد أبرزها علم النفس النصي واستراتيجيات الخطاب والبرغماتية ونظريات عملية التلغظ والنظريات العرفانية والتفاعلية ونظرية المناسبة، وهو ما يجعل النص وحدة معقدة وتحليله يزيد عنها تعقيداً.

1.50 أزمة المصطلح اللساني النصي العربي

مازالت اللسانيات العربية، إلى اليوم، غير متمكّنة من الإحاطة الشاملة بلسانيات النص رغم تعدّد الجهود وتنوعها، ويعود هذا إلى الإرباك المصطلحي الذي عطّل الدرس اللساني العربي وجعل التشتت سمته البارزة، وهذا ما سنكشفه في المجال اللساني النصي العربي حيث ضبطنا قائمة مصطلحية من خلال ما قرأنا من كتب ودراسات تتسم بالاضطراب الدلالي والخلل الترجمي وعدم الدقة في ضبط المصطلحات واستخدامها استخداماً سليماً.

المصطلحات النصية¹

صاحب الدراسة	المصطلح
صبحي ابراهيم الفقي	علم اللغة النصي
سعيد حسن بحيري	علم لغة النص
عمر بلخير	اللسانيات النصية
عبد الحق بلعابد	اللسانيات الأدبية
محمد خطاطي	لسانيات النص
سعيد حسن بحيري منذر عياشي صلاح فضل فريد الزاهي	مدخل إلى علم النص
نهاد رزق الله	دراسات منهجية في تحليل التصوص
الأزهر الزناد	نسيج النص
مريم فرنسيس	في بناء النص ودلالته
جمعان بن عبد الكريم	إشكالات النص: دراسة لانية نصية

تعود نشأة أغلب هذه المصطلحات إلى الترجمات الوافدة من اللسان الأنكليزي أو الفرنسي أو الألماني، وهي تعني في أصولها لسانيات النص أو اللسانيات النصية، وهي تعني الحقل العلمي نفسه في هذه الألسن (Text linguistics/Linguistique)

1 استثنينا من هذه القائمة الدراسات التي لم تصرح صراحة على أنها تحتم اهتماما مباشرا بلسانيات النص أو أضافت إلى النص مصطلحا آخر مثل السياق أو غيره أو اهتمت بتحليل الخطاب على أنه دراسة نصية أو نحو النص مثل الدراسات التالية وهي ليست حصرا وغيرها كثير:

النص والخطاب والإجراء

أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس "نحو النص"

استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية

في بناء النص ودلالته

مسألة مفهوم النص

(textuelle/Textlinguistik) غير أنها تعددت في اللسان العربي رغم أنها حافظت على مصطلح النص، فإن هذا الاختلاف بدا واضحا في التصور المصطلحي، وهو ما يعكس الاختلاف المفهومي الناتج عن عدم إدراك المتصور الأولي لهذا الحقل العلمي الحديث، وكذلك ناتج عن تطوّر النظريات اللسانية تطورا سريعا يستدعي دائما مراجعة مفهومية ومصطلحية. وقد أثرت هذه الاختلافات في المتصورات وتحديد المفاهيم المتعلقة بلسانيات النص، مما أدى بالدارسين العرب إلى وضع مصطلحات لا تفي بالضبط الدلالي الدقيق للمصطلحات التي نشأت في لسانيات النص الغربية، فنتج عن ذلك وضع مصطلحي متذبذب، فوجد ترجمات مختلفة لمصطلح عربي واحد مثل ترجمة مصطلحي (cohésion) و (cohérence) وغيرهما من المصطلحات كثير، فانعكس ذلك على التصور العميق لنشأة لسانيات النص العربية، وجعلها غير قادرة في الوقت الراهن على تجاوز أزمة ضبط مصطلحاتها التي لا يمكن لها أن تتطور إلا بإعادة النظر في المتصورات والمفاهيم وإدراكها إدراكا سليما.

1.51 الخاتمة

لم تخرج اللسانيات النصية العربية من وصف الظواهر وتحديد التقنيات والمسالك التحليلية النصية الوافدة من الغرب والتعامل مع النص لا باعتباره بنية تقنية تفكك فتحلل وتستقرأ دلالاتها، بل باعتباره بنية شاملة لها من الكليات ما يجعلها تتجاوز الجزئيات لتبحث في بنية الخطاب العليا المنتجة لعالم النص أو الخطاب اللساني والتواصلية، وهو ما لم يجعل المهتمين بهذا المجال قادرين على التخلص من الترجمات الرديئة والتمكن من وضع رؤية عربية تنطلق من ضبط مناهج النص العربي، وتراعي خصوصياته الإبداعية والثقافية. ولذلك بقيت المنطلقات لسانية تحليلية وفي غالب الأحيان إسقاطية لا تستجيب إلى روح النص العربي رغم ما قدّمته النظريات الغربية من حلول وطرق في التحليل طوّرت اللسانيات النصية العربية، ولكنها لم توفر شروط قيام نظرية لسانية نصية عربية ترتكز على النصوص العربية بدل إخضاعها إلى تقنيات نصية ولدت في بيئة مغايرة لبيئتها قد تؤدي دور المساعد، ولكنها لا تستطيع أن تحلّ مكانها. وقد

تنشأ هذه النظرية اللسانية النصية المشتركة إذا عاجلنا قضية المصطلح اللساني النصي وضبطناه ضبطاً علمياً دقيقاً، ووفرنا مرصداً لمصطلحياً مشتركاً يكون مرجعاً ضابطاً للمقاييس العلمية المصطلحية وقادراً على معالجة أزمة المصطلح اللساني العربي.

الباب الخامس

المصطلح والقصدية

المصطلح

من المعنى إلى القصدية

1.52 مقدمة

نتولى في هذا الفصل الكشف عن حركة المصطلح القصدية، ورسم مراحل ماهيته المعنوية في النظرية الفينومينولوجية المتعالية التي تخول لنا البحث في منطق المفهوم وكيفية تولّد المعنى في الوعي المحض، ثم كيفية تقويمه قصدياً وإسناده موضوعاً قصدياً، ثم تحديد بنيته الكلية وضبط سماته المتصوّرة وعناصره المفهومية. وسنعمد في ضبط هذه القضايا المتصلة بتأسيس المفهوم وإنتاج المصطلح على الفينومينولوجيا المتعالية التي تضطلع بالجانب التقويمي، والفينومينولوجيا الايدوسية التي تهتم بالجانب الوصفي للمكونات المعنوية الذهنية والعرفانية، والفينومينولوجيا التكوينية التي تبحث في كيفية تكوين ماهية المصطلح المفهومية. وترتبط بين هذه القضايا علاقات قصدية متميزة ومتضايقة تقوم على ضبط العلاقة بين التأسيس¹ والنوام² التي تعبّر عن القيمة العرفانية للمعنى بين المتصور والمفهوم والمصطلح. وسنعمد في دراسة هذه الظواهر منهج التحليل القصدية الذي يضطلع بتقويم

1 التأسيس هو الذكاء وهو فعل التفكير في الفينومينوجيا وهو الفعل الواعي في الذهن وحب هوسرل هو فعل التفكير نفسه.

2 النوام هو بامتياز المضاف القصدية وغير الواقعي، ووجوده يتمثل في العلاقة القصدية التي ممتضاها يتوجه الوعي نحو الموضوع الواقعي. فالنوام لا ينتمي إذن انتماء واقعي لأية منطقة من منطقتي الوجود اللتين كان ميزهما الرد الفينومينولوجي لدى فصله الوعي عن الواقع... النوام بوصفه موضوعية الموضوع أو المعنى هو الموضوع في كيفية ظهوره وانعطائه لدى الوعي. " (انظر يوسف بن أحمد، الظاهرة والمنهج فينومينولوجيا هوسرل، 2008، ص 289-290).

الظاهرة المصطلحية ويؤسس معناها في الوعي المحض المتعالي. ثم سنبحث في كيفية التحول من المعنى المتعالي إلى المعنى المصطلحي المستخدم في المجال الحقلّي العلمي الخاص.

1.53 المصطلح والقصدية

1.53.1 الأثر الإدراكي العقلي¹ (المتصور)

يمرّ تكوين مفهوم المصطلح بثلاث قسديات: قصدية متعالية، وقصدية أيدوسية وقصدية طبيعية.

1.53.2 ماهية المصطلح القصدية

تتمّ الماهية القصدية بتحليل خصائص مكونات عملية الوعي الصرف لماهية المتصور، دون الاهتمام بالمضمون التمثيلي أو اللجوء إلى استحضار أي نوع من العلاقات الرابطة بين الوعي القصدية والموضوع القصدية التي تُبنى على الإدراك، باعتبار أن "قصدية الوعي تمثل الأساس ونقطة المنطلق وقصدية الموضوع تشكل الغاية والنتهي" (يوسف بن أحمد، 2008، 280). وتتركز قصدية الوعي على الإدراك باعتباره المسار الموجّه للحظة الحاضر المتصور، فيكون المعنى المدرك ماثلاً كما هو في الذهن، وهو ما يجعل المتصور يبنى على النواة المعنوية الأولى كما هي مدرّكة في الوعي. وتتأسس قصدية الموضوع على توجيه الوعي القصدية المدرك في الحاضر إلى استذكار الماضي وتصور المستقبل، وهو ما يجعل ماهية المصطلح القصدية مبنية على إدراك اللحظات الثلاث للزمن ماضياً وحاضراً ومستقبلاً.

وإذا ما اعتبرنا المصطلح ظاهرة فينومولوجية فإنّ تحليله يعود إلى فينومولوجيا الإدراك التي تتركز على النواة التصورية الأساسية لميلاد المصطلح وتكوّنه جنينياً، ثم تتحول إلى "معيش قصدي محض ومحاث ينتمي لماهية الإدراك المرذود" (يوسف بن أحمد، 2008، 285). فالمصطلح ظاهرة تصورية إدراكية تنتقل

1 انظر حول هذه المسألة:

- Merleau-Ponty (M.), 1945, *Phénoménologie de la perception*. Paris, Gallimard.

عبر الوعي إلى ظاهرة قصدية، ثم تنتقل عبر الدلالة إلى ظاهرة مفهومية، فتصاغ عبر اللغة ظاهرة معجمية مصطلحية. ويتحكم المتصور بالمفهوم لأنه هو الذي يوفر النواة الأولى التي لو لا وجودها لا يمكن للقصدية أن تشتغل. ويقوم الوعي المتعالي بالاعتماد على المتصور كيفية توليد المصطلح وإعطائه المعنى القصدية المناسب. وتتكون ماهية المصطلح قصدية من وجهين مزدوجين هما التوسيس والنواما. فالقصدية واحدة ومثناة "تقال على النواما أو الموضوع القصدية بوصفه المقصود، كما يقال كذلك على الوعي أو التوسيس الذي هو قصدية بوصفه القاصد، وتقال أيضا على علاقة القصد الواصلة بين الوعي والموضوعية" (يوسف بن أحمد، 2008، 291). ويعتبر هذا التوازي والتفارق ضروريا لضبط هوية كل قصدية وكيفية اشتغالها داخل بنية الوعي والإدراك، ولذلك فإن العلاقة بين التوسيس والنواما¹ هي علاقة ترابط جزئي وليست علاقة تمامي كلي، فكل واحد منهما يشتغل بصفة مفارقة للآخر، ولكنها متضايقة معه، ولذلك يبرز العنصر القصدية الذي هو المصطلح في هذه الحالة موضوعا قصدية لطبيعة الوعي المنبثق على التوسيس أو النواما، ولذلك فماهية المصطلح القصدية لا تقبل الفصل بصورة كلية بين قصدية التوسيس وقصدية النواما، وهذا ما يقودنا إلى البحث عن تكون البنية الكلية للمصطلح.

1.53.3 البنية الكلية للمصطلح

تأسس البنية الكلية² للمصطلح على مسألتي التأسيس التصوري والتقويم القصدية، وتكون هذه البنية الكلية رهينة التمييز بين العلاقات القائمة بين هذين المسألتين في التحليل الفينومينولوجي الذي يتركز على التوسيس والنواما لا باعتبارهما حالات قصدية توجه الوعي نحو تقويم المعنى فحسب، بل كذلك

1 انظر حول هذه المسألة:

- Bernet (R.), 1991, «Le concept husserlien de noème», in *Les Etudes philosophiques*, n°1, pp. 79- 100.

2 انظر حول مفهوم البنية الكلية:

- Abellio (R.), 1965, *La structure absolue: essai de phénoménologie génétique*. Paris, Gallimard.

باعتبارها ركنين أساسيين في تكوين مراحل البنية الشاملة للمصطلح وكيفية تشكل معناه بصورة كلية.

وتتكوّن البنية الكلية للمصطلح من المعنى الذي يشكّل النواة الأساسية المخصوصة تضاف إليه مجموعة من الخصائص عبر التغيير القصدي، فتضبط ماهية المصطلح بما هو أساسي في المعنى الرئيسي، وبما هو مضاف في المعنى الموضوعي، وتقوم البنية الكلية للمصطلح بدور ثابت في التمييز بين المتصور الإدراكي المتعالي المقوم لعملية الإنتاج والمعنى الموضوعي القصدي الذي ينحو نحو الوجود المصطلحي في اللغة. وتعتمد البنية الكلية للمصطلح على تحليل الظاهرة الفينومينولوجية بمسئوبها التصوري الإدراكي والدلالي المعجمي، فيأتي مفهوم المصطلح جامعاً للصورتين الذهنية والمادية اللسانية، "فالقصدية باعتبارها بنية الوعي الأساسية... تتحلّى كبنية مركبة تتفرق إلى أطراف أربعة: الهوى والنوسيس والصورة (مورفي)، والنواما. والبنية التي يشكّلها الطرفان تسمى التضاييف: تضاييف النوسيس والنواما، وتضاييف الهوى والصورة الذي ينتمي طرفاه للنوسيس لا غير باعتبارها مركبتين واقعيين له، بينما لا يكون النواما متضمناً البتة في النوسيس، كما الهوى والصورة، بل المضاف القصدي الذي يختلف عن الأطراف الثلاثة الأخرى ويتوازي معها" (يوسف بن أحمد، 2008، 290-291). واعتباراً لهذا التمايز والتفارق من جهة والتضاييف من جهة ثانية تجد القصدية ماهيتها وبنيتها الكلية التي هي هنا بنية المصطلح في صورته الكلية.

1.53.3.1 الأثر التمثيلي الذهني (تكوّن المضمون/المحتوى)

يقوم موضوع التمثيل الذهني للمصطلح على علاقة التضاييف القصدي بين النوسيس والنواما (يوسف بن أحمد، 2008، 280)، أي بين المعنى الذي يكون النواة والدلالة التعبيرية التي تكون الموضوع القصدي للمصطلح. وبما أن النواما يدعونا إلى تمثّل الموضوع المتضمن في الوعي بصورة قصدية، فإنّ التمثيل الذهني للمصطلح لا يتصل بموضوع المعرفة الواقعي، بل يتصل بإدراك المتصور الذهني الذي له موضوع قصدي يتحلّى في المعيش القصدي لحظة تكوّن المصطلح معرفياً ودالياً، ويركز التمثيل الذهني على العلاقة الرابطة بين إدراك المتصورات

واستحضرها لحظة إنتاج المصطلح، فتشتغل القصديتين: قصدية النوما و قصدية النوسيس بصورة متوازية ومتضايقة في الآن نفسه. بمقتضى الوعي المتعالي الذي يمكننا من التقويم والفصل، ثم التأليف والتطابق رغم الفرق والاختلاف بين القصديتين، ولذلك يتكوّن مضمون المصطلح من الترتيب القصدي لللاثنتين أو انعكاس الوعي المقوم في الوعي المنتج عن طريق التمثيل الذهني أولاً، فيتكوّن المعنى بصورة حدسية¹، ثم يتشكل متصوراً ذهنياً، فيتمثل في صورة ذهنية عن طريق الوعي القصدي للقصديتين اللتين تبينان هوية المصطلح الذهنية وتؤلف بين الوعي والموضوع القصدي، "ولكي يجري الوعي المتعالي التأليف الفاعل والتضايق الأساسي، فلا بدّ من الفصل سابقاً للنوما عن النوسيس وإن كانت القصدية بما هي حركة توجّه نحو... تأبي ذلك أصلاً" (يوسف بن أحمد، 2008، 294).

تشتغل البنية الذهنية لتكوين مضمون المصطلح القصدي بطبقتيه الحدسية والعقلية عن طريق العلاقات المترابطة بين مكونات كلّ منهما، إذ تقدّم الحالات القصدية الحدسية السمات الأساسية الأولى لتكوّن الجينات المضمونية التي ستوجّه الحالات القصدية العقلية إلى ضبط المتصور الذهني، كما يدركه العقل ويقوم به الوعي حينما يعيشه قصدياً، ويوجّهه نحو المعنى المقصود، فتكتمل جوانب الصورة الذهنية الحدسية والإدراكية، ويشحن المتصور بهذه السمات التكوينية، ويأخذ مساره القصدي نحو الوجود في المفهوم وفي اللغة. ويذهب جاكندوف إلى أنه "يوجد مستوى واحد من التمثيل الذهني هو البنية التصورية وفيها تكون المعلومات اللغوية والحسية والحركية متساوقة" (جاكندوف، 2010، 68). ويرتبط المفهوم بالمتصور ارتباطاً قصدياً تكون العلاقة فيه ذات بعد ترتيبي طبقي، يكون فيها العقل واعياً بعملية الانتقال الذهني من مرحلة إنتاج المتصور إلى مرحلة إنتاج المفهوم، ثم إلى مرحلة تكوين المضمون الذي سيعطي الحالة القصدية للمصطلح،

1 انظر حول طبيعة المعنى الحدسي:

- Depraz (N.), 1994, «Le concept husserlien d'intuition catégoriale», in *Etudes phénoméno - logiques* n° 19, pp. 39-61.
- Levinas (E.), 1984, *Théorie de l'intuition dans la phénoménologie de Husserl*. Paris, Vrin.

ويمكّن الوعي من إنشاء عملية التقويم المتعالية أصلاً، وهو ما يجعل الصورة الذهنية مدركة ومثلة في العقل بأثرها العرفاني وتوجهها القصدى.

1.53.3.2 الأثر العرفاني (الشحنة المعرفية)

يتطلب الأثر العرفاني لتكوّن المصطلح وصف ماهيته العرفانية¹ والدلالية وتحديد المسلكية الضرورية لبنى الوعي القادرة على ضبط الشحنة المعرفية التي تقوم التفكير المصطلحي، فيمثل الجهاز الحقيقي لصياغة علم المصطلح بفروعه ومطباته ومسالكه المنهجية، فتأسس على ضريين من الوعي: هما الوعي القصدى الذي يمنح المتصور الذهني وجوده الفينومينولوجي، والوعي الدلالي الذي يمنح المفهوم وجوده اللغوي الطبيعي، ولذلك نرى أنّ الأثر العرفاني يبني على هذين المسلكين اللذين يشغلان بصفة متوازية لضبط النواة الفكرية الأساسية لتشكيل المعرفة العلمية المصطلحية.

1.54 الوعي القصدى

قبل أن تشكل الدلالة العرفانية في إطار التأمل اللغوي الطبيعي تسبقها مرحلة التأمل المتعالي لتتحول من متصور عرفاني قد تشوبه بعض الانزلاقات النفسية الذاتية إلى وعي متعالي يتجرد من الظواهر الطبيعية التي يعيشها العقل في بعض تأملاته التي لا تعطينا دروما المعنى الحقيقي الواعي. ويشكّل المتصور المحض موضوعاً للنواما² ويمكن للوعي القصدى أن يدركه ويوضّحه داخل نسق مغلق من المحمولات الصورية والمادية² "المتنوعة" (يوسف بن أحمد، 2008، 285-286). فيملك كل وعي قصدي معيشاً قصدياً يتحقق في الواقع عبر الوعي الدلالي، فيتحقق المعنى التصوري بواسطة أن يتحوّل تحوّلاً قصدياً إلى مفهوم عرفاني دلالي. ويتضمّن المعيش القصدى للمصطلح مكونات دلالية واقعية واعية تمثل في وجود

1 انظر حول هذه المسألة:

- Dreyfus (H.L.) & Hall (H.), (eds), 1982, *Husserl, Intentionality and Cognitive Science*, Cambridge, M.I.T. Press.

2 انظر حول هذه المسألة:

- Zahavi (D.), 1994, «Intentionality and the Representative Theory of Perception», in *Man and World*; n° 27, pp. 37-47.

طبقتين محكومتين بالوعي القصدى¹، تمثل الأولى النواة أو الهيولى، وتمثل الثانية الصورة القصدية. فتعنى هيولى بالمكونات السمية للمعطى الدلالي الوجودي للمصطلح وكيفية تحققه في اللغة وتعنى القصدية بإعطاء المعنى المضاف للهيولى باعتبار أن "أنتوسيس هو الذي يضفي "الوظائف القصدية" على المعطيات الهيولانية أو المادية، فيصوّر مادة ليجعل منها معيشا قصديا ويُدريج فيها عنصر القصدية" (يوسف بن أحمد، 2008، 288).

ويهتم الوعي القصدى بمعالجة الوظائف القصدية التي تضاف إلى النواة الأساسية التي بها تتشكل اللحظة الحدسية الأولى ليلاد التصور المصطلحي، وهنا يكون الوعي محضا قبل أن تضاف إليه العناصر القصدية، وبالتالي فالوعي القصدى مسؤول عن جملة من الإجراءات المنطقية التي تجعل الهيولى متصورا إدراكيا يقدر الوعي على البحث في أصله ومعناه بعيدا عن الاعتقاد والوهم الساذج اللذين قد تقع فيهما الذات العارفة، إذا لم تنظر إلى المتصور نظرة الوعي الخوض الذي بمقتضاه يكون العقل صارما مع ذاته في تحديد ماهيات الأشياء، كما يدركها هو، وليس كما يقدمها المنطق الطبيعي في العالم. ولهذا السبب لا يتدخل الوعي القصدى في تكوين طبيعة المصطلح اللغوية والمعجمية، بل يكفي بالحكم على تكوين عناصره القصدية التي تدرك بالوعي الخوض وحده الذي يستند في حكمه إلى التقويم المتعالى ويعطى المصطلح أصله ومعناه العرفاني.

وتتطلع نظرية التقويم المتعالى بربط الوعي الخوض بالاتجاه القصدى الذي يوجّه المتصور نحو منطقة وجود جديدة تشكّل الأسس المعرفية للمصطلح باعتباره وجودا واعيا محضا تشتغل بيناه العرفانية الظاهرة الفيومينولوجية، فتحللها وتبحث في أصولها التكوينية القصدية بإخضاع الوعي إلى التحليل والمراقبة قصد الحصول على كيفية تكوّن الأصول العرفانية للمتصور المصطلحي. فيسمح التقويم المتعالى للمتصور المصطلحي أن يسكن داخل منطقة الوعي الخوض حتى يتمكن من بحث أسسه ومكونات عناصره القصدية التي ستكون فاعلة في ضبط محتواه الدلالي

1 انظر حول هذه المسألة:

- Breton (S.), 1956, *Conscience et intentionnalité: problèmes et doctrines*. Paris, E. Vitte.

العرفاني، وتوجّه موضوعه القصدي نحو وجوده الفعلي في الدلالة حيث يتأسس مفهومه ويتحدّد معناه.

إنّ دراسة المتصور دراسة عرفانية قائمة على المنهج الفينومينولوجي الذي يصف مكونات الوعي القصدي بهدف تقويم الماهية وضبط المعنى المصطلحي تحتاج إلى تمييز هذا الوعي عن أشكال الوعي الأخرى (يوسف بن أحمد، 2008، 233)، باعتبار أنّ هناك أنماط من الوعي تشتغل في الإدراكات الفينومينولوجية المختلفة قد تتداخل في علوم مختلفة، من أبرزها علم النفس لتشكل لبسا في علاقة الوعي القصدي بالمتصور المصطلحي، ولمعالجة هذا الأمر لا بدّ من ربط الوعي بالإطار الذي يشتغل فيه فهل هو إطار موقف طبيعي أو موقف فينومينولوجي متعال يستطيع أن ينفصل عن الوعي النفسي وغيره من أنماط الوعي الأخرى التي لا تربطها علاقة وجود أو تأسيس ماهية المتصور في الوعي القصدي الذي يهتمّ بتقويم الموضوع القصدي ويعطيه المعنى الذي لا يُبنى على وجود مبادئ ما قبلية تحدّ من مقوّمات الوعي القصدي المحض الذي هو أساس التكوين الحدسي والإدراكي لأيّ متصور ذهني واع.

1.55 الوعي الدلالي

يستمدّ الوعي الدلالي وجوده من الوعي القصدي باعتباره يمثل مرحلة سابقة لوجوده من الناحية المنطقية، إذ بتشكّل الوعي القصدي يتشكّل الوعي الدلالي وهذه المرحلة التراتبية تنبني على الوعي بكيفية الانتقال من الماهية إلى المتصور انتقالا تميز فيه الحدود عن طريق إدراك الفوارق الدقيقة بين مرحلتَي التكوين الحدسي والإدراكي. فالفرق بين الماهية القصدية والماهية الدلالية يتمثل في الفرق بين المتصور باعتباره مصدر الهوية المركزية التي تشكّل المعنى الانطولوجي للمصطلح وبين المفهوم في كيفية تشكّله دلاليا في صلب اللغة. فالعلاقة القصدية التي تربط المتصور بالمفهوم وإخراجه من دائرة الممكن المتأمل إلى دائرة الإمكان المعيشي القصدي الدلالي هي التي تقودنا إلى إدراك الوعي الدلالي، وتمكّنا من تحديد مكوناته المفهومية التي تشكّل المحتوى الدلالي للمصطلح. ولذلك فعملية إخراج المفهوم من المتصور تتطلب وجود وعي دلالي يحدّد ماهية العناصر المكونة لكل

مرحلة من مراحل التشكل التصوري والمفهومي وإدراك الفروق الدقيقة بينهما، إذ في نظرنا تكون دائرة المتصور أوسع من دائرة المفهوم، كما أنّ متصور الكون أوسع من مفهوم الأرض، فالمتصور قد يحيل على عدة مفاهيم متقاربة الوجود الدلالي، فمتصور الإنسان مثلا يولّد مفهوم الرجل ومفهوم المرأة، وهذان المفهومان يولّدان فيما مفهومية إنسانية واجتماعية تدرك بواسطة الوعي الدلالي للمصطلح.

يشتغل الوعي الدلالي اشتغالا مبنيا على حركة الانتقال من المعيش الضمني الذي تتكفّل به القصدية المتعالية إلى المعيش القصدي الذي يتكفّل به الوعي الدلالي الراهن، ولذلك فالمفهوم يعبر عن لحظة راهنة يشحن فيها المصطلح بشحنة عرفانية دلالية يدركها العقل فيخرجها في شكل مصطلح يعبر عن هذا المفهوم، وبالتالي فإنّ المهمة الأساسية للوعي الدلالي تتمثل في التمييز بين المتصور من حيث هو موجود واع داخل الوعي ذاته وبين المفهوم من حيث هو موجود منبثق عن فعل الوعي القصدي، ومهمة الفينومينولوجيا هي القدرة على التحويل من التقويم المتعالي القصدي إلى الوعي الدلالي الطبيعي الذي يكون محتوى المصطلح، ويحدّد مفهومه في اللغة باعتبار أنّ "القصدية التي تشكّل ماهية الوعي المحض الأساسية وبنيتها العامة وفعله الرئيسي، لا تنفك تفتح الوعي على العالم وتصله بالأشياء والكائنات البشرية الأخرى، وذلك بصرف النظر عن نمط وجود هذه القصدية سواء أكانت قصدية طبيعية أم قصدية متعالية، إذ إنّ الوعي هو دوماً وعي بشيء ما" (يوسف بن أحمد، 2008، 238). ويُعنى الوعي الدلالي بهذا الانفتاح على المفهوم، فتتحول الماهية من معيش قصدي مطلق يحدّد المتصورات إلى ماهية تحدّد مفهوم المصطلح الخاص الذي يحيل على مضمون دلالي له مرجع في الوجود الفكري الذي يربطه بواقعه اللساني الطبيعي.

يوجّه التفكير التصوري الذي يتشكل بالوعي القصدي المتعالي الوعي الدلالي إلى تحديد ماهية المفهوم المناسب لإنتاج المصطلح. وتكون العلاقة بين الوعي القصدي والوعي الدلالي علاقة تكامل وتواصل بين قطبي التفكير والإنتاج، فالوعي القصدي يشكّل ماهية المصطلح التصورية والوعي الدلالي يحدّد ماهيته المفهومية، فتتعالق الماهيتان تعالقا متناسبا بين القصدي والدلالي، مما يجعلهما يعيشان لحظات تراكم فكري يترابط فيها الدلالي بالمتصوري لحظة إنتاج المفهوم، إذ

بالعملية الفكرية يدرك الإنسان ماهية المعيش القصدي ويحدّد ماهيته الدلالية، ولذلك يمكن أن نحدّد المفهوم على أنّه المعيش الذي يعيشه الوعي الدلالي في لحظة الراهنة التي تنبثق منها عملية إنتاج المصطلح، وهكذا تأتي المفاهيم في مجرى الوعي الدلالي مناسبة ضمن معيشت الواعي لتشكّل في النهاية خصوصياتها الذاتية وعناصرها الدلالية التي تميّز بها عن غيرها، ولذلك فإنّ عملية الإدراك الدلالي لماهية المفهوم تنأسس على إدراك العناصر القصدية والعناصر الدلالية إدراكا راهنا يتقيد بالوعي القصدي والوعي الدلالي، ويصير المفهوم وليد عملية فكرية يعيشها العقل لحظة إنتاجه، ويظل ذلك المفهوم موجودا في الوعي الدلالي حتى تتحول عملية الوعي إلى إنتاج مصطلحي مناسب لزمان وجوده اللساني الذي يؤسس قصده الدلالي في اللغة.

1.55.1 المصطلح والقصد

تُبنى اللغة على المحتويات الدلالية التي توجّه تكوين مقاصدها، وللمصطلح بنية تكوينية لا تخلو من محتوى دلالي له قصد رغم أنّه ينتمي إلى اللغة الاصطناعية الخاصة، ولذلك فالقصد فيه محاسن ويمكن استجلائه من خلال البحث في المكونات التي تؤسس المحتوى القصدي الدلالي والمكونات التي تبني المحتوى القصدي البرغماتي، وهذا ما يفيدنا بأنّ تكوين قصد المصطلح متشعب تتداخل فيه معطيات كثيرة دلالية وبرغماتية تتشابك وتتمايز في تحديد هوية المصطلح ومصادر تكوينه، وهو ما يتطلب تحليلها القصدي والدلالي بهدف استجلاء هذه المكونات والوقوف على كيفية اشتغالها في البنية القصدية.

1.55.2 القصد الدلالي (الأثر المرجعي)

يتحدّد القصد الدلالي للمصطلح بتحليل جوانبه القصدية التي تكوّنت منها عناصره الذهنية، وكذلك تحليل المعطيات الدلالية التي انبنت عليها المحتويات القسوية والأدوار التصورية التي لها علاقة خاصة بتكوين دلالة المصطلح وضبط مقاصده. ويتطلب هذا التحديد الوقوف على منهجية التحليل القصدي وعلاقتها بمنهجية التحليل الدلالي.

1.55.2.1 التحليل القصدي

يتمثل المصطلح في الذهن على أساس القصدي بواسطة الوعي المتعالي المقوم لعملية الإنتاج، ولكن هذه القصدي المتعالية غير قادرة وحدها على رسم الصورة الذهنية رسماً مكتمل المعالم وواضح الشروط، ولذلك لجأ فلاسفة القصدي إلى إردافها بالقصدي التكوينية التي تبحث في الأصول الواقعية لنشأة الظاهرة الفينومينولوجية التكوينية،¹ واتخذت من المنهج التحليلي التكويني مساراً لها في دراسة الظواهر الحياتية، بالبحث في أصولها الجنيولوجية، ناقدة بذلك المنطق المتعالي المقوم للظاهرة دون البحث في أصولها التكوينية وتقويمها تقويماً واقعياً، فأدى هذا الأمر إلى مراجعة جذرية لمفهوم القصدي، فأصبحت بمقتضاه قصديات متعدّدة تتصف بالانفعال والغريزة والحياة واللاوعي واللاتناهي (يوسف بن أحمد، 2008، 297). وأصبح الأساس التكويني أساساً عميقة لا متناهية كلاً ما غصت في إحداها انفتحت على أفق جديدة لا حدود لها، فكيف تحلل البنية التكوينية للمصطلح تبعاً للمنهج التحليلي القصدي التكويني؟.

يعتمد هذا المنهج التحليلي الجديد على معنى التولد والنشوء الذاتي للوعي وللتكوين المصطلحي وتقويمه لمكوناته الأصلية في سياق التجربة داخل الزمان، وبالتالي تستبق هذه المكونات المعنى الواعي إلى المعنى الحدسي في البحث عن أسس تكون المتصور الجيني المنفتح على أفق متصورات أخرى واعية وإدراكية تخضع لبنية العقل المنطقية، ومن هنا يصبح الوعي نفسه خاضعاً للتقويم، وليس عنصراً نشيطاً في التقويم يوجّه القصدي إلى التقويم المتعالي الذي يهتم بالتصورات فقط. ولذلك بات الوعي بالتكوين الأصلي الجيني في المنهج القصدي التكويني² يمثل أهم مرحلة في البحث عن كيفية تكوين الأسس المصطلحية المولدة للمتصورات، ومن ثمة المفاهيم

1 انظر حول هذه المسألة الدراسات التالية:

- Montavont (A.), 1999, *De la passivité dans la phénoménologie de Husserl*, Paris, PUF.

يوسف بن أحمد، 2008، الظاهرة والمنهج فينومينولوجيا هوسرل، تونس، مركز النشر الجامعي. ص 295 وما بعدها.

2 انظر حول طبيعة هذا المنهج وكيفية اشتغاله:

- Husserl (E.), 1998, *De la synthèse passive*. Trad. Fr par B. Bégout et J.Kessler. Grenoble, J. Million.

الدلالية، فيفتح المنهج القسدي التحليلي على العالم والوجود، باعتباره موضوعا للمعرفة ممكننا تحليله بدءا بالموضوعات الهيولانية والموضوعات المحايثة في الذهن والحاضرة أصلا لسيرورة الزمان (هوسرل، 1998، 326). ولهذا السبب أصبح تغيير منهج التحليل من طبيعته الرديّة التي "تردّ العالم الطبيعي إلى منطقة الوعي المحض قصد تقويمه إلى التحليل الارتدادي أو الجنيولوجي الذي يرجع إلى ما دون وقبل الوعي الذي لم يعد "أصل العالم" بل هو ذاته متأصل في العالم الذي هو أعرق وأرحب منه" (يوسف بن أحمد، 2008، 299-300)، ولذلك يمرّ التكوين القسدي للمصطلح بالمكونات الحدسية التي تستدعيها علاقة التأسيس الأولى، ثم يتدرّج في الزمان إلى أن يبرز في الوعي القسدي باعتباره ظاهرة فكرية تدرك بالعقل وتقوم بالوعي. ويتّيز التحليل القسدي بالارتكاز على الوعي المحض للبحث عن ماهية المصطلح دون ربطه مباشرة بدلالته اللغوية، وهو ما يجعل قسديته تعطيه معنى متعاليا لا يتصل إلا بالعقل الخالص، مما يجعل مكوناته المضمونية واضحة باعتبارها بنيت على المنطق الفينومينولوجي الصرف الذي يرّد كلّ شيء إلى التقويم المتعالي.

1.55.2.2 التحليل الدلالي

يرتبط التحليل الدلالي بإدراك كنيّة اشتغال البنية الذهنية المتصورية، وكيفية ارتباطها بالمحتوى الدلالي للقضية التي تعبّر عن كيان المصطلح. ولكي نعرف مفهوم المصطلح لا بدّ لنا أن نقف عند تحديد مكوناته الأساسية، وهي تتمثل في تحديد المكونات القسوية وكيفية ارتباط المحتوى القسوي بالمحتوى الدلالي وفهم كيفية تحقّق هذين المحتويين في الملفوظ الذي هو المصطلح في هذه الحالة.

1.55.2.3 المحتوى القسوي للمصطلح

تناول اللسانيون وعلماء الدلالة تحديداً والمناطقة مفهوم القضية واعتبروها مدخلا رئيسيا في دراسة الدلالة، إذ القضايا هي وحدات معنوية ذات طابع منطقي وتتوافق دلالياً مع المقولات النحوية للملفوظ وتمثل حالات الأشياء الموجودة في العالم الراهن وهي حقيقية (فاندرفكن، 1992، 283). ويتشكّل المحتوى القسوي للمصطلح من مجموعة المكونات المعنوية التي تعبّر عنها القضية، ولذلك فكلّ نظرية منطقية للقضايا تتطلب تحليل شروط الحقيقة، "والقضايا هي بالضبط محتوى التفكير

التصوري الذي يوجد لدينا نحن بني الإنسان عندما نفكر" ، (فاندر فوكن، 1992)، (283). ويتحقق المحتوى التصوري بمدى قدرة الخليل على ضبط مكونات البنية التصورية التي أدت إلى تكوين البنية الدلالية التي تولدت عنها التمكسرة المنتجة محتوى الصطلح. فيتكون المحتوى الدلالي بواسطة العناصر المكونة للتمضية الدلالية المترافقة مع البنية التصورية التي هي أساس وجودها، فيستمد المحتوى التصوري وجوده من البنية التصورية الذهنية وكذلك من البنية الدلالية، فيتم هذا التوافق بين البتين على مستوى الذهن، ثم يستمد منها الخليل أو الصطلحي العناصر التي تكون هوية الصطلح التصورية والدلالية، فيحللها ويعيد صياغتها وتركيبها حتى يتمكن من ضبط المحتوى التصوري، ثم يصوغها ثانية في تكوين المحتوى الدلالي، فيولد البنية الدلالية من البنية التصورية، ويحتمل عملية التوافق أو التناسب ممكنة بين هذين القضاءين الذهنيين، تدوير القضايا من ناحية عن معاني اللغوظ ومن ناحية ثانية عن محتويات الأفكار، ولكنهما ليستا مستقلتين "فالتموى الإنجليزية والألماني والإحياءات تمثل الأركان الثلاثة الرئيسية للدلالة" (فاندر فوكن، 1992؛ 284).

وتمثل هذه الأركان مجموعة مراحل تكوين المحتوى الدلالي للصطلح بإيعاده التصورية والعرفانية والدلالية، وهي مترابطة بواسطة علاقات منطقية يجري فيها المعنى الصطلحي في هذه المستويات المتولدة عن أطر ذهنية يعيها الصطلحي أو اللساني بصفة عامة، ويستطيع من خلالها ضبط المحتوى التصوري، ولذلك لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المظاهر التكوينية الثلاثة للدلالة في تحليل الشكل المنطقي للتمضية، وهي تمثل في الأسئلة التي طرحها بشأنها فاندر فوكن: (1) ما هي المكونات القضوية هذه القضايا؟ (2) ما هي الطريقة التي ارتبطت بها المكونات القضوية بشكل السبب في القضايا التووية؟ (3) كيف تحدت شروط التحقق هذه القضية من

1 انظر حول مسألة القضايا الفهنية ودورها في تريبط البنى التصورية والدلالية الدراسات التالية:

جاكنوف واي، (2010)، علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرزاق بنور، تونس، المركز الوطني لترجمة.

- Fauconnier (G.), 1984, *Espaces mentaux: aspects de la communication du sens dans les langues naturelles*. Paris: Éditions de Minuit.

خلال شروط التحقق للقضايا النووية؟ (فاندرفكن، 1992، 292). وتمييز مكونات القضايا الدلالية بوجود قضايا نووية تسبقها في مرحلة التكوين، وهي عبارة عن الوجود الذري لنواة المصطلح الدلالية، فهي بذرة الوجود الأولى التي تتكون في الفضاء الذهني للمصطلحي، وهي الأساس الذي يبني عليه وعيه بتكوين المحتوى الدلالي للمصطلح، ولذلك يمكن أن نعتبر أن كل قضية نووية هي جزء من نواة أو محتوى القضية التي تحتوي على عدد محدود من المكونات القضائية التي بواسطتها تنتمي بصفة رئيسية إلى متصور شيء منطقي بمعنى الحمل (فاندرفكن، 1992، 292-293)، ويمدّد هذا الحمل شروط التحقق الدلالي.

وتمثل القضية النووية المنطلق الأساسي لأيّ عملية حملية يرتكز عليها تكوّن المعنى المصطلحي الذي ستحدد بواسطته القضايا الدلالية التي تعمل على ضبط المحتوى الدلالي للمصطلح، فالقضية النووية هي إذن ثنائية منتظمة يمثل العنصر الأوّل فيها مجموعة محدودة من المعاني التي تتمثل في المكونات القضائية ويمثل العنصر الثاني الوظيفة التي تحدّد شروط التحقق حسب العلاقة الداخلية للحمل الموجودة بين هذه المعاني (فاندرفكن، 1992، 293). ويؤدّي الموضوع الحملّي الذي يستند إلى النواة القضائية الأولى دوراً رئيسياً في تحديد المكونات الدلالية التي من خلالها تتكوّن بنية المصطلح المفهومية، فتوفّر هذه النواة العناصر المعنوية الأساسية التي تشكل العلاقة الرابطة بين البنية المتصورية والبنية الدلالية وتحدّد المفهوم المصطلحي.

1.55.3 الأدوار التصورية والتحليل الدلالي

تجمع كلّ وحدة تلفظية (تصريحية)، في المنوال الفريجي، بين ثلاثة أدوار في الوقت نفسه: دور الدلالة التوافقية للملفوظ والدور الحامل للحقيقة والدور المعرفي، فالملفوظ التالي: "الثلج أبيض" يعبر عن معنى توافقي (اتفاقي) أن الثلج هو أبيض، ويدلّ هذا المعنى على فكرة وقع التعبير عنها بهذا الملفوظ الذي يخضع لقواعد اللغة. فالفكرة التي تعبر عن أن الثلج هو أبيض لها، باعتبارها فكرة، ما يميزها بأن تكون حقيقة أو خطأ، وفي الظاهر أنّها حقيقة.

ويعبر الكيان الذهني نفسه عن الفكرة التي تكوّن معنى المصطلح الذي يحمل قيمة الحقيقة عن المعنى العرفاني، ويعني ذلك محتوى الاعتقاد الذي من خلاله يمكن

معالجة ما به يتكوّن الحكم الصادق لدلالة هذا المصطلح، "فيقوم التحليل الدلالي على تخلص المحتوى الدلالي الموسّع للحالات القصديّة من المحتوى النفسي، لأنّ المصطلح تعبير باللغة الاصطناعية، وليس تعبير باللغة الطبيعية"، (إنقال، 1992، 155). وتقوم حسب إنقال النظرية الدلالية للأدوار التصورية على ثنائية المحتوى في تحديد المتصورات والوظائف الدلالية، ولذلك فإنّ هذه النظرية في جميع تجلياتها تكون فيها الأدوار التصورية محدّدة ببعض الأدوار الاستدلالية للتعبير المنجزّة من قبل الفرد، فالتناسب بين الأدوار التصورية والأدوار الاستدلالية ليس معزولا عن تحديد طبيعة العلاقة الرابطة بينهما، ولذلك انتهى إنقال إلى أنّ هذه النظرية تقوم على إدماج المسارين: المسار الموسّع والمسار الضيق للدلالة، (إنقال، 1992، 156). وقد أيده في ذلك (فودور، 1987) الذي اعتبر أنّ علم دلالة الأدوار التصورية يتأسس على تلاحم البنية الكلية. ولكنّ هناك من الدارسين من اعتبر أنّ ربط المحتوى المفهومي بالمحتوى التصوري يكون اعتباطيا واتفاقيا، وبهذا المعنى بالنسبة إلى منظري دلالة الأدوار التصورية يكون المحتوى متفرّعا إلى فرعين: محتوى ضيق ومحتوى موسّع ومن هذا المنطلق لا يحدّد المحتوى الضيق المحتوى الموسّع بمعنى أنّه لا يفسّره. (إنقال، 1992، 157). فالنواة التصورية الأولى لنشأة الأثر المعنوي للمصطلح قد لا تكون كافية لتحديد مفهومه الذي يتحقق بواسطة الإنجاز اللساني داخل حقله التخصصي، فمن ناحية لا يحدّد الدور التصوري شروط التحقق لأنّ فكرين يمكن أن تكون لهما الأدوار التصورية نفسها دون أن تكون لهما شروط التحقق نفسها أو المرجع نفسه، لأنّهما ينبثقان عن سياقات مختلفة، إلّا أنّ هناك من المنظرين من يخالف هذا الرأي، ويعتبر أنّ الاستمرار بين المحتويين يمكن من الترابط بينهما على مستوى استرسال المعنى، ولو بصورة جزئية، فتكون العلاقة الرابطة بين الأدوار التصورية قابلة للتفسير الاستدلالي الذي يمكننا من ضبط السيمات التصورية والسيمات المفهومية للمصطلح، ومن بين هؤلاء المنظرين (بلوك 1986) و(فيلد 1977) اللذين اعتبرا أنّ المحتوى الضيق يمكن أن يحدّد أو يفسر المحتوى الموسّع وهو ما أسماه إنقال النظرية المندمجة للاتجاهين (إنقال، 1992، 158). ولكن بحسب بلوك نفسه لا تحدّد الأدوار التصورية إلّا تشابهات في المحتوى دون أن تعطي الهوية الصحيحة لهذه المحتويات، ولذلك ذهب (فودور، 1987، 81) إلى أنّ

تشخيص المحتوى لا يكون إلا عن طريق المنفذين: الأول بواسطة الأدوار التصورية والثاني بواسطة شروط التحقق أو المرجع. ولكن كيف يمكن المحافظة على العلاقة الواصلة بين هذين المنفذين؟. وللإجابة عن هذا السؤال يرى (إنقال، 1992، 160) أن الانقسام وعزل المحتوين عن بعضهما ليس له جدوى، ولذلك يربط بين الوظيفة الدلالية والحالات الذهنية الموسّعة، باعتبار أن ما يحدّد الأدوار التصورية الموسّعة للمحتوى هو نفسه الذي يحدّد شروط تحقق المحتوى الدلالي الضيق. ويرى (هارمان، 1982)، أن الأدوار التصورية تحدّد شروط تحقق المحتويات الدلالية، ويعتبر أن الاختلاف بين المحتوين راجع إلى مدى التحكم في الأدوار الوظيفية التي ينبغي أن تكون متميّزة. ولذلك نعتبر أن الأثر المعنوي للمصطلح ماثل في السببي التصورية وممتدّ في السمات المفهومية ومتحقّق في المحتوى الدلالي، وبهذه الطريقة يسترسل الأثر المعنوي من المحتوى الضيق إلى المحتوى الموسّع، فتضاف إليه السمات المفهومية المكتسبة، وهو ما يجعل المفهوم يتقل من حقل علمي إلى آخر دون أن يتغير تغيراً كلياً، فيبقى الأثر المعنوي ثابتاً في كلّ الحقول الدلالية والمجالات العلمية التي يستخدم فيها المصطلح، وهو ما يستدعي الوقوف عند الكشف عن الطرق التي تلتمس بها العلاقات بين المصطلحات ومفاهيمها من ناحية والمصطلحات ومجالات تحقّقها في الحقل العلمي من ناحية ثانية.

1.55.3.1 القصد البرغماتي (الأثر السياقي)

يهتمّ التحليل القصدي البرغماتي بكيفية انتقال المفهوم المصطلحي من حقل علمي إلى آخر وما تلحقه من اختلافات في المحتوى الدلالي بسبب الاستعمال والتحول السياقي. فتحضّع الاختلافات المفهومية إلى اختلافات شروط الإشباع القصدي للمصطلح التي تربط بين التمثيل الذهني والمستوى التواصل اللغوي، فنجد مصطلحاً ما مثل مصطلح "التفاعل" يختلف من حقل إلى آخر بإضافة شحنات دلالية مختلفة حسب حقول استعماله، وذلك بسبب اختلاف شروط الإشباع القصدي التي تتصل بتمثيل المفهوم الذهني. فيقوم تحديد الهوية الدلالية المصطلحية على المزج بين السياق النظري الذي يتنزل فيه المتصور "للمعلومة الدلالية" وكذلك السياق الذي يتنزل فيه متصور "التمثيل" (لاشارقي، 1992،

325). ولهذا فإن الاختلاف لا يكون إلا جزئيا حسب ما يتطلبه سياق الاستعمال باعتبار أن السياق النظري الذي يتنزل فيه تصوّر المصطلح ووضع مفهومه من قبل العالم المصطلحي يظلّ محافظا على مكوناته التصورية والمفهومية في التمثيل الذهني لمحتوى المصطلح القصدي. وإنّ ما يتغير هو السمات الدلالية التي تلحق المصطلح في سياق استعماله داخل حقله العلمي، ولهذا لا بدّ من النظر في المكونات السياقية التي تساهم مساهمة فعالة في تحديد القصد البرعماتي للمصطلح، ويتجلى ذلك في ضبط العلاقات الارتباطية بين المصطلح والمصطلحات القريبة منه في الحقل الدلالي، ويكون هذا التحديد يتبع الآثار المعنوية التي يتركها استخدام المصطلح في سياقات استعماله العلمية.

يميّز سارل¹ بين ضريين من القصد: القصد الذي يضطلع بتمثيل بعض الأفعال أو الأشياء في الذهن والقصد الذي يضطلع بعملية التواصل: أي بإخراج هذا التمثيل إلى الآخرين، ولذلك "فمقاصد المعنى تتجسد في مظهرين هما مقاصد التمثيل الذهني ومقاصد التواصل اللغوي"، (سارل، 1983، 200). ويعتبر أنّ التمثيل سابق عن التواصل، ولهذا فمقاصد التمثيل أسبق في الوجود من مقاصد التواصل، إذ ما نتواصل به هو محتوى هذه التمثيلات التي هي نتاج للظواهر التصورية التي تشعب الفعل التواصلية، فيستمد قيمته البرغماتية من العلاقة القائمة بين التمثيل الذهني والإنجاز اللغوي. فإذا كان المعنى حسب سارل يشغل بقصدين: قصد تمثيلي وقصد تواصلية، وهو يكمن في التوافق أو كيفية التحوّل من المعاني التمثيلية الذهنية إلى المعاني التواصلية، فإنّ المشكل حسب رأينا يكمن في الفهم باعتبار أنّ التواصل، وهو المظهر اللساني للمصطلح في هذه الحالة، موجه أساسا إلى متقبّل آخر قد لا يشترك مع المنتج في معاني التمثيل الذهني، وهذا الأمر يصعب إدراكه وتحديده، وهو ما يجعل، في أغلب الأحيان، ترجمة المصطلحات خاطئة أو غير مجانبة للصواب، لأنّ الإمام بمقاصد التمثيل الذهني أمر صعب ويتطلب شروطا

1 انظر كتابه:

- Searle (J-R), 1983, *L'intentionnalité: essai de philosophie des états mentaux*. Traduit de l'américain par Claude Pichevin, 1985. Paris, Les Editions de Minuit.

معرفية دقيقة حتى يتحقق. ويتساءل سارل عن بنية مقاصد المعنى فيرجع ذلك إلى أنّ المشكل المطروح يتمثل في كيفية معرفة شروط الإشباع التي تمنح الفعل التواصلية خصوصيات دلالية (سارل، 1983، 198). وإذا كان سارل وجّه بحثه نحو العلاقة بين أفعال الكلام والمقاصد، فإننا يمكن أن نستثمر هذه الرؤية في الكشف عن العلاقة الواصلة بين المفهوم والمصطلح في وضعية الاستخدام باعتبار أنّ مراحل تكوين المصطلح تبدأ بالمرحلة الحدسية وتنتهي إلى الوضع المعجمي بإسناد تسمية مصطلحية. فشروط تحقق الهيئة المعجمية للمصطلح مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما تفرضه القصدية على الفعل القصدية البرغماتي من شروط التطابق بين التمثيل الذهني والبعد التواصلية الذي يجري في المعجم أو في التلفظ.

إنّ معنى الجملة أو الوحدة التعبيرية كما هو محدّد بالنسبة إلى الفكر الفردي لم يكن أبداً محدّداً بطريقة معزولة، فالدور التصوري أو الاستدلالي يكونان دوماً شيئاً من العلاقات التي تقتضي وجود علاقات استدلالية في ما بين التعبيرات (إنقال، 1992، 156)، ولا يختلف المصطلح عن هذا الأمر باعتباره وحدة تعبيرية تحمل مفهوماً خاصاً وسمات دلالية ترتبط بحقل علمي له خصوصياته المعرفية التواصلية، وتشكل في الوظائف التواصلية بضبط العلاقات الدلالية بين المصطلحات في السياق التواصلية، فترك هذه المقامات والسياقات التواصلية أثرها في عملية التفسير للمحتوى المفهومي للمصطلح وفهمه. فالمصطلح يعبر عن الموضوع المقصود ويتغير بتغير المكونات السياقية التي تتجلى في الوعي. ويمكن الربط بين المتصور والمصطلح بواسطة تحليل العلاقات التعبيرية التواصلية بهدف تحديد القصد البرغماتي من استخدام المصطلح وإعطائه المفهوم المناسب في السياق التواصلية.

1.55.4 أثر المعاني الاصطلاحية في تكوين مفهوم المصطلح

1.55.4.1 الأثر المعنوي

يمرّ المصطلح في مسالك تكوّنه بالمرحلة التالية: المرحلة الحدسية والمرحلة التصورية والمرحلة المفهومية الدلالية والمرحلة المصطلحية المعجمية والمرحلة السياقية الخاصة، وهي مراحل مسترسلة في بنية التكوين المفهومي للمصطلح من لحظة ميلاده الذهنية إلى تسميته المعجمية وبمجال استعماله.

1.55.4.2 المعنى الأولي الحدسي

يدرك المعنى الحدسي بالحدس فهو القدرة الفائقة التجريد التي تتولد منها التصورات،¹ فالمصطلح من هذا المنظور هو علامة ظاهرة لمعنى حدسي مبطن يعيشه الإنسان بشعوره، ثم يحوِّله إلى متصور فكري بعقله، ولذلك تقوم علاقة المصطلح بالمعنى الحدسي على استبطان الذات المفكرة لنفسها قبل أن تتحوّل إلى فكرة ذات وجود متصوري في الذهن وفي العقل ثم في المعارف والمفاهيم. فالحدس هو منطلق إدراك المعنى قبل أن يتحوّل إلى متصور ذهني، ثم يصبح مفهوماً فمحتوى دلاليًا مقيداً باستعمال مخصوص. وقد اعتبر برجسون الحدس نظاماً فلسفياً يعبر عن نسق فكري باطني يمكن أن يتجلى في التصورات والتعبير اللغوية (برجسون، 1962، 70)، وبالتالي فكلّ الأشياء تحمل معانٍ حدسية في ذاتها تمثل مرحلة تكوّنها الأولى. ويمكن أن نطبّق هذا المنهج على استقراء المعنى الحدسي الذي ينشأ منه تكوّن المصطلح في لحظة ميلاده الأولى، ولذلك فالمعرفة الحدسية تمثل مرحلة مهمّة في تكوين المعارف الأخرى المتصورية والمفهومية والدلالية اللسانية باعتبارها الأساس الذي يُبنى عليه وجود المصطلح، فتنشأ كلّ المعاني الأخرى انطلاقاً من المعنى الحدسي الذي يمثل الأثر المعنوي الأوّل لوجودها.

1.55.4.3 المعنى المتصوري

يدرك المعنى التصوري بالقصدية، فلا يمكننا أن نتج مصطلحاً ونحلل دلالاته المفهومية دون أن يكون لنا في الذهن محتواه القضوي، ودون أن نحدّد المهام التي سيضطلع بها في الملفوظ. وتتوفر المعاني من الناحية العرفانية من خلال بعض السببي التكوينية (فاندرفكن، 1992، 286). فيتأسّس المعنى المتصوري على "النواما" باعتباره مفهوماً رئيسياً في النظرية الهوسرلية، إذ هو "كيان مفهومي" وهو تعميم مفهوم الدلالة على دائرة كلّ الأفعال. فالدلالة لا تطبّق في البحوث المنطقية إلاّ في

1 انظر هنري برجسون في كتاباته التالية:

- Bergson (H), 1962, *L'évolution créatrice*. Paris, PUF.
- 198, *La pensée et le mouvant*. Paris, PUF.
- 1889, *Essais sur les données immédiates de la conscience*. Paris, PUF.

حدود الدائرة اللسانية وفي المقابل انطلاقاً من "الأفكار الموجهة" يطبق هذا المتصور على كلّ الأفعال بما فيها الإدراك مثلاً، وأن تكون هذه الأفعال مدججة في اللغة أو غير مدججة. وعلى إثر هذا تكون العلاقة بين الدلالة والمرجع لتعبير لساني ما لا تمثل إلاّ حالة خاصة من علاقة النواما بالموضوع، وهي العلاقة التي تأسست عليها نظرية القصدية" (فيزاة، 1992، 36-37). فالمعنى النوامائي يمكن التعبير عنه في اللغة وفي الدلالة اللسانية باعتباره متصوراً يتناسب مع تمثيل ذهني يتجسّد في مفهوم مرتبط بمحتوى دلالي معين ويجري تطبيقه في المظهر اللساني في اللغة الخاصة. وتطورت نظرية الدلالة التصورية وتوسعت لتصبح نظرية لسانية شاملة تطرح بديلاً جدياً لفهم أسس اللغة واكتسابها واشتغالها وتطورها. فيعتبر (جاكندوف، 1983) البنية الدلالية هي البنية التصورية، بمعنى أنّ البنية التصورية يمكن أن تكون مستوى أعمق من البنية الدلالية، وذلك انطلاقاً من مبدأ التناسب بين البنيتين، "فالمعنى بنية ذهنية في الدماغ أي أنّه تمثيل ذهني يشفر المعلومة المدخلة"، (بنور، 2010، 15). ولذلك يجعل جاكندوف التمثيل الرمزي مرادفاً للتمثيل الذهني عن طريق الإدراك الحسي باعتباره مقولة الإنسان للكون. فمعنى جملة من الجمل ليس مشروطاً بعلاقتها بالواقع الذي يحدّد قيمة حقيقتها ولا بالبنية النظامية المجردة، بل ببنية المفاهيم التي توظف في ذهن المتكلم أو السامع. فتعدّ الذهنية من هذا المنطلق إحدى المقومات الأساسية لنظرية الدلالة التصورية التي أسّس لها جاكندوف، فهو يعتبر أنّ المعنى ممثّل عنه في الذهن وله تقاطعات مع علم العرفان العصبي وعلم النفس التطوري.

1.55.4.4 المعنى المفهومي

يكون إدراك المعنى المفهومي بالتمثيل الذهني، ويعتبر فاندرفكن "أن المنطق المفهومي يتأسس على المنطق القضوي، فلا توجد قضية تعبّر عن معنى ملفوظ في التأويل الدلالي الممكن، وهي لا تكوّن تحديد المحتوى الممكن لفعل التفكير التصوري ذي الطابع الإنجازي"، (فاندرفكن، 1992، 285). ولا شك في أنّ المعنى المفهومي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى التصوري، إذ هناك علاقة منطقية تجمع بين الخصائص التصورية السابقة في الوجود الزمني التكويني للمتصور والخصائص المفهومية التي تستمد وجودها من المتصور. فيبين المعنى المفهومي محتواه على

مكونات المعنى التصوري ويُحلّل المفهوم إلى سيمات مفهومية أو معانم حتى يُدرَك محتواه الدلالي الكليّ، ولكن هذا الإدراك للمعنى المفهومي مرتبط أيضا بمعرفة العلاقة الرابطة بين المتصور والمفهوم، ويضطلع بهذه المهمة علم الدلالة التصورية القائم على البعد الذهني والعرفاني في تحديده للمعنى، وكذلك يرتبط هذا الإدراك بضبط العلاقة الرابطة بين المعنى المفهومي والمفاهيم المجاورة له في الحقل الدلالي، فنستتج أنّ المعنى المفهومي يمكن تحديده بضبط العلاقتين: العلاقة العمودية بين المتصور والمفهوم والعلاقة الأفقية بين المفهوم وحقله الدلالي الخاص.

1.55.4.5 المعنى المصطلحي

يُدرَك المعنى المصطلحي بواسطة التعريف الدلالي الذي يتمّ ضبطه من خلال تحليل العناصر المكونة للدلالة اللسانية للمصطلح التي لها معنى اتفائي، وكذلك الدلالة القضائية التي تؤدّي دور الحامل لقيمة الحقيقة (ركاناتي، 1992، 201). ويتكون المعنى المصطلحي من القضية شبه الخاصة التي لا تحمل موضوعا فقط، ولكنها أيضا تحمل طريقة تمثيل هذا الموضوع (ركاناتي، 1992، 203). فيعبّر المصطلح، من هذا المنظور، عن قضية شبه خاصة به تجمع بين التمثيل الذهني والدلالة المعجمية، ولكي نضبط معناه المصطلحي لا بدّ لنا من ضبط عناصره المكوّنة للمستويين التمثيلي والمعجمي وإدراك طبيعة العلاقة الرابطة بينهما في التعريف الدلالي لبنية المصطلح، ولهذا فإنّ المعنى المصطلحي يتأسّس على كشف هذه العلاقة، إذ "حسب تحليل العناصر المكوّنة، فإنّ دلالات الألفاظ يجب أن تحلّل لا كمفاهيم موحّدة بل ككلّ يحمل يتكوّن من عناصر مكوّنة هي ذاتها مبادئ (جنور) أولية دلالية" (كيمسون، 2009، 27). ويقدم تحليل العناصر المثلثة في الذهن تفسيراً مناسباً لتكوّن البنية المعجمية المصطلحية وتحديد معناها المفهومي، فتكوّن القضية المتميزة للمعنى المصطلحي من موضوع دلالي ومرجع وخصوصية تنبئ بالمرجع المتصوري الذي يدفع بواضع المصطلح إلى ضبط معنى مصطلحي يتناسب والقضية الذهنية التي يتميز بها عن سائر المصطلحات في الحقل الدلالي الخاص به. فيتأسّس المعنى المصطلحي على "القضية شبه الميزة التي تتكوّن من ثنائية منتظمة يكون فيها العنصر الأوّل مكوّناً من ثنائية منتظمة تتكوّن من المرجع

والطريقة التي بها يتمثل ويكون فيها العنصر الثاني ممثلاً للخصوصية التي تنبئ بالمرجع بدقة" (ركاناتي، 1992، 203). ويتكوّن المعنى المصطلحي بنقل الهيئة النظرية للعناصر التصورية المثلة للمحتوى المفهومي إلى هيئة معجمية تتفق مع وصفها التصوري، فيسهم كلّ عنصر مفهومي في تشكيل المادة المصطلحية التي تعبّر عن هوية المصطلح المعنوية.

ويعتبر بعض من منظري التوافق الدلالي بين التعبير والقضية المعبر عنها مثل "كابلن" و"بري" أنّ القضية المعبر عنها بالملفوظ أمر والمحتوى المعرفي للملفوظ أمر ثان (ركاناتي، 1992، 205). ويعود هذا الأمر إلى الفصل بين البنية الكلية المكونة للمتصور في بنيتها المعرفية الذهنية والبنية المفهومية التي تتشكل بالمحتوى القضوي في التعبير المعجمي، أي في الدلالة اللسانية للمصطلح، وهو في نظرنا ليس فصلاً كلياً، وإنما هناك ضرب من التمثيل المرجعي الداخلي الذي يربط بين المحتوى المعرفي والدلالة اللسانية التي تعبّر عن الهيئة المعجمية للمصطلح، "فهناك تمييز بين محتوى الدلالة اللسانية للملفوظ والقضية التي تعبّر عنها من ناحية والتمييز بين محتوى موضوع الفكرة المتصلة بالملفوظ ومحتواه المعرفي الخالص من ناحية أخرى" (ركاناتي، 1992، 206). ويمكن أن نجد حلاً لهذا التمايز بضبط النقاط المشتركة بين الدلالة اللسانية والمحتوى المعرفي بما يحتويانه من طريقة في تمثيل المعنى المصطلحي، فيمرّ تكوين المعنى المصطلحي بهذه المحطات الثلاث:

المعرفة ← القضية ← الدلالة اللسانية

1.55.4.6 المعنى السياقي

يكون إدراكه بالمكونات السياقية، ففي بعض السياقات لا تقتصر دلالة الفعل التفكري أو محتواه على مرجعه لأنّ عملية الاعتقاد التي توجه العقل قد تكون متغيرة من شخص لآخر أو من سياق لآخر (فيزاة، 1992، 37). وبما أنّ المصطلح أداة تعبيرية من نوع خاص، فهو لا يخلو من عناصر سياقية تحدّد هويته المفهومية داخل سياقات استعماله وبمجالات اختصاصه التي تحدّد معناه السياقي، إذ قد نجد مصطلحاً واحداً له هيئة معجمية واحدة، ولكنه قد يتغيّر معناه من مجال معرفي إلى آخر، وهو ما يستدعي معرفة السياق لتحديد معناه التعبيري الاستعمالي، ولذلك

فالوصف المعجمي لا يعبر عن مفهوم المصطلح بصفة معزولة إلا إذا حدّدنا معناه السياقي، فمصطلحات مثل "تفاعل"، "نصر"، "خطاب" إلخ مازالت تتأرجح مفاهيمها في الدراسات اللسانية من محتوى معرفي إلى آخر، ولذلك فإنّ السياق مهمّ جدا في الحدّ من هذا التأرجح، رغم أنّ الأثر المعنوي الذي وقع تحديده في المتصور الذهني لا يمكن محوه بصفة كلية كلّما انتقل المصطلح من سياق استعمالي إلى آخر: أي من مجال تخصّصي إلى آخر، فمصطلح "تفاعل" مثلا قد نشأ في أحضان علمي الكيمياء والفيزياء، ثمّ انتقل إلى مجالات أخرى مثل اللسانيات والأدب، ولكنّه لم يفقد أثره المعنوي الذي تكوّن في المتصور الذهني الأوّل، أي لحظة إنتاجه الأوّل، ولذلك فالسياق ضروري لتحديد المفهوم في مجال التخصّص، ولكنّه يحتاج أيضا إلى معرفة المكونات المتصورّة التي أنتجت من خلالها الدلالة الذهنية المتصورّة، فالمعنى السياقي يستمدّ وجوده من مجال التخصّص، ولكنّه لا يغفل عن لحظة التصرّو الأوّل.

1.56 الخاتمة

استطاعت النظرية القصدية بجميع مستوياتها أن تكشف لنا عن كيفية تولّد المعنى المصطلحي وتكوّن مفهومه حسب قواعد سلامة التكوين القصدية والدلالية وعلاقتها بقواعد التكوين المصطلحي اللساني، ومدى تناسب هذه القواعد لبعضها في عملية إنتاج المفهوم المصطلحي في بنيتها الكلية، وتمثيله الذهني ووعيه المتصوري وتكوينه الحدسي، ثمّ كيفية انتقاله من أثر معنوي إلى آخر إلى أن يصبح مصطلحا يستعمل في مجال علمي خاص. وقد مرّت عملية إنتاج المفهوم وتأسيسه بمراحل التكوين القصدية التي تبدأ بالقصدية المتعالية المقوّمّة لعملية الإنتاج عن طريق الوعي المحض، ثمّ القصدية الإدوسية التي تهتمّ بالنوما أو بالموضوع القصدية للمصطلح، ثمّ القصدية الطبيعية التي تهتمّ بتأسيس المحتوى الدلالي. وقد أدّى تحوّل المعنى المصطلحي من مرحلة في التكوين إلى أخرى إلى تتبع أثره المعنوي من مرحلة تكوّنه الحدسي، فالمتصوري، فالمنفهمي، فالمصطلحي، ثمّ السياقي، وهي مراحل كشفت لنا عن حركية المعنى المصطلحي وكيفية تأسيس مفهومه.

الخاتمة العامة

إنّ مسألة تأسيس المفهوم في الدرس اللساني العربي بجميع مستوياته النظرية والتطبيقية تعدّ مسألة مهمّة في عصرنا الذي بات يعرف بالتداخل اللساني والتطور العلمي، وما يتصل بهما من نشأة مفاهيم تتسارع لتكتسح الميادين المعرفية في المكان والزمان، وهو ما أفضت إليه الشبكة المعلوماتية من قدرة هائلة على نشر المعلومات والمعارف الحديثة في شرائح كثيرة من المجتمعات المعرفية التي باتت تعتمد مصدرها رئيسياً في تلقي المصطلحات الجديدة المترجمة على ذهن القارئ سواء كان باحثاً أو مستفيداً. وقد خلق هذا الوضع المعرفي الجديد أزمة في تأسيس المفهوم في المجتمعات الاستهلاكية المتقبلة للمصطلحات الوافدة عليها من ناحية الكم ومن ناحية الفهم ومن ناحية الترجمة والتواصل، وأمام هذه القضايا المطروحة على المصطلح العربي بصفة عامة وعلى المصطلح اللساني بصفة خاصة حاولنا رصد بعض المسائل المتصلة بتأسيس المفهوم أو عدم تأسيسه، فتوصّلنا إلى جملة من القناعات والنتائج المتعلقة بالوضع اللساني العربي إنتاجاً وصناعة وترجمة وفهما وإجراء نسوقها كالتالي:

يتمّ الوضع اللساني الراهن "بطابعه العفوي، وهي عفوية لا تقترب بمبادئ منهجية دقيقة، ولا باكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية في مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلح، وعدم تناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية" (عبد القادر الفاسي الفهري، ، 140). فأدّت هذه الوضعية إلى عدم احترام المقاييس الدولية التي وضعتها المنظمات المهتمة بقضايا المصطلح ومنه منظمة (ISO) التي اعتبرت أنّ المصطلح تسمية ومفهوم، ولا تعكس هذه التسمية إلّا مفهوماً واحداً (انظر التوصية، عدد 1087)، وهذا ما لم يتحقق في المصطلحات العربية المترجمة منها خاصة، فعمت فيها الفوضى والتضارب المفهوميّ مما انعكس بصورة مباشرة على عدم تأسيس المفهوم المناسب تأسياً سليماً، وهو ما لاحظناه في عدّة مصطلحات

أجرينا عليها فحصاً منهجياً استندنا فيه إلى منابع نشأتها في لغاتها الأصلية مثل مصطلحات: الربط والترابط والبرغماتية وغيرها، فبين لنا تطور المتصورات منذ نشأتها، وهي تضاف إليها في كل مرة سمات مفهومية جديدة وجب تتبعها حتى نتمكن من ضبط طرق انتظامها داخل جهازها المفهومي، وهي أحد الطرق التي تساعد، في رأينا، على تأسيس المفهوم من ناحية تطوره. فدراسة المفهوم من الناحية الزمانية يضبط تطور المفهوم وإعادة إنتاج المتصور، وهو ما عالجناه في مصطلح برغماتية وغيره من المصطلحات، فلاحظنا أن مصطلحاً مثل البرغماتية ترجم عدّة ترجمات منذ نشأته، وهي ترجمات لا تفي بضبط المفهوم الأصلي، وقس على ذلك كثيراً من المصطلحات الأخرى التي أضرت ترجماتها بتأسيس المفهوم في المصطلح اللساني العربي.

وتعود هذه العوائق التي تعترض تأسيس المفهوم إلى الخلط بين مكونات المتصور ومكونات المفهوم، فاجترّ عنه خلط آخر بين المصطلح والكلمة وبين اللغة العامة ولغة الاختصاص. وجعل هذا الأمر بعض الدارسين يخطؤون في تحديد علاقة المصطلح بحقله المفهومي باعتماد مسائل تمييزية تخصّ الكلمة ولا تخصّ المصطلح، مثل الترادف بجميع أنواعه من مطابقة ومساواة وتقريب وغيره، وهي مسائل لا تتصل بعلم المصطلح في شيء، بل هي من شأن دراسة الكلمة العامة في اللغة العامة، ومن بين هؤلاء محمد أزهرى والشاهد البوشيخي وفريدة زمرد ورشاد الحمزاوي وعبد السلام المسدي وغيرهم كثير. فأدى هذا الالتباس إلى عدم إدراك المصطلح في تكوينه التصوري والمفهومي، بل بقي يدرس على أساس لغوي فقط، مما أدى إلى نوع من الترجمات التي تقوم على المقابلات اللفظية أو مقابلة مدلول بمدلول، ولم يعالج المصطلح المترجم في مراحل تكوينه السابقة عن المستوى اللغوي نعي المستوى التصوري خصوصاً. فالعنى المصطلحي لا يدرك بالاستعمال اللغوي فقط، بل يدرك بالمفهوم المتولد عن المعنى التصوري الذي يتشكّل قصدياً متعالياً يجري في ذهن منتجه قبل أن يتحول إلى لباس مصطلحي يجري استعماله في اللغة الخاصة وفي الحقل المفهومي الخاص.

وتسبق هذه المراحل ضرورة عملية ترجمة المصطلح التي يجب أن تكون مفهومية وليست لسانية، يبحث فيها المترجم عن التمثيل الذهني للمصطلح عند

متجه أولاً، ثم يترجم هذه العناصر الذهنية التي كونت المفهوم المصطلحي في بيئته الأولى، نعني بيئة الإنتاج، وليست بيئة الاستعمال. فالمصطلح تحكمه مكونات تصويرية وأخرى مفهومية تنعكس في مساحات دلالية في ميدان خاص. وبما أن اللغات تختلف في بنائها فإن مدلولاتها تكون متباعدة، وقد لا تقبل التحويل في بعض الأحيان، "فيدفع هذا السبب بعلم المصطلحات إلى تجشّم عناء استخراج التصورات من اللغات، وإلى الاستناد على هذه الأخيرة لإعادة تشكيل المادة اللغوية من خلال تسميتها (التسميات) أو صياغتها (التعريفات) وهكذا يصبو علم المصطلحات إلى صياغة تعريفات للتصورات" (ديبكر، 2009، 157). ويطرح هذا الأمر مشكل صياغة المصطلح أو صناعته التي لم يحظ فيها المصطلح العربي باهتمام، وهو ما لاحظناه من غياب لأطر التوحيد والتقييس، وهي تمثل أكبر عائق، إلى جانب الترجمة، أمام تأسيس المفهوم، رغم ما تبذله بعض المؤسسات العربية من جهد لكنّه لا يرقى إلى ما هو مطلوب علمياً وبحثياً، ممّا انجرّ عنه إصدار بعض المعاجم المختصة التي عاجلنا بعضها، فتبيّن لنا أنّها لا تخلو من شوائب وأخطاء مزعجة تشوّه في بعض الأحيان المفهوم الأصلي، ومرّة ذلك غياب التعريف المصطلحي الدقيق الذي يبيّن على ضبط خصائص التصورات الذهنية، لا على التعريف المعجمي الذي لا يصلح لضبط مفهوم المصطلح.

وتعتبر مسائل التعريف والتقييس ناجعة في ضبط المفهوم وثباته داخل مجاله المختص، فتسهّل عملية التواصل العلمي وتجعلها واضحة بين المختصين والباحثين والمستعملين للمصطلح، كما أنّ لهُذين المسألتين دوراً مهمّاً في ضبط المفاهيم والتصورات الجديدة وحمايتها من الغموض وتسهيل مهمتها التواصلية ممّا يضمن لها دورها الفاعل في مجتمع المعرفة.

**المراجع العربية والمترجمة والأجنبية
وفهرس المصطلحات المترجمة**

قائمة المراجع العربية والمترجمة

- ابن خلدون (عبد الرحمان)، د ت، المقدمة، القاهرة، دار الشعب.
- ابن سينا (أبو علي)، 1971، الإشارات والتنبيهات، تحقيق سليمان دنيا، مصر، دار المعارف.
- ابن عبد الكرم (جمعان)، 2009، إشكالات النص: دراسة لسانية نصية، الدار البيضاء، بيروت، الرياض، النادي الأدبي بالرياض/المركز الثقافي العربي.
- ابن منظور، 1994، لسان العرب، بيروت، دار صادر.
- أبو زيد (نصر حامد)، 2000، مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- أبو زيد (نصر حامد)، 2000، النص والسلطة والحقيقة: إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- أزهرى (محمد)، 2005، "العرض المصطلحي" دراسات مصطلحية عدد 5، فاس، المغرب، صص، 63- 82.
- إفتيش (م)، 2000، اتجاهات البحث اللساني، ترجمه عن الأنكليزية سعد عبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة/المشروع القومي للترجمة.
- أوستين (ج. ل.)، 1991، نظرية أفعال الكلام العامة، كيف تنجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، الدار البيضاء، المغرب إفريقيا الشرق.
- بحيري (سعيد حسن)، 1997، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، القاهرة، الشركة المصرية العالمية للنشر.
- براون (ج. ب) ويول (ج.): 1997، تحليل الخطاب، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومسنير التريكي، الرياض، المملكة العربية السعودية، النشر العلمي والمطابع.
- بلخير (عمر)، 2006، "قراءة في كتاب اللسانيات النصية: لجان ميشال آدم"، ضمن ملتقى علم النص، مجلة اللغة والآداب عدد 17 جامعة الجزائر، صص 295- 304.
- بلعابد (عبد الحق)، 2008، "اللسانيات الأدبية (بين أفعال النص ومفاتيح القراءة)"، مجلة اللسانيات واللغة العربية، العدد الخامس سبتمبر 2008، منشورات تحرير اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باجي مختار عنابة، صص 113- 130.
- بن أحمد (يوسف)، 2008، الظاهرة والمنهج: فينومينولوجيا هوسرل، تونس، مركز النشر الجامعي.
- بن مراد، (إبراهيم)، 1993، المعجم العلمي العربي المختص، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- بوشیخي (الشاهد)، 2002، نظرات في المصطلح والمنهج، فاس، مطبعة أنفو-برنت.

- بوشياخي (عزالدين)، 1998، "عن المصطلح والمفهوم وأشكال التعلاتق بينهما"، ضمن ندوة "قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة"، وجدة، منشورات كلية الآداب، صص، 27-37.
- بوغزبزي(م.)، 2006، "ابن خلدون رائدا لسوسولوجية اللغة"، الحياة الثقافية عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.
- بوقرة (نعمان)، 2006، "المصطلح اللساني التصي: قراءة سياقية تأصيلية"، ضمن أعمال ملتقى "اللغة العربية والمصطلح" يومي 19-20 ماي 2002، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الباجي مختار عنابة، صص 231-274.
- بيحوان (هنري) وتواران (فيليب)، 2009، "معنى المصطلحات"، ضمن المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة.
- تشاندلر (دانيل)، 2000، معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات، ترجمة شاكر عبد الحميد، أكاديمية الفنون وحدة الإصدارات، دراسة نقدية (3).
- التهانوي (الهندي)، 1972، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق لطفي عبد البديع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الجادر(ع.)، "ابن خلدون وبعض من آرائه في اللغة"، الحياة الثقافية عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.
- جاكندوف (راي)، (2010)، علم الدلالة والعرفانية، ترجمة عبد الرزاق بنور، تونس، المركز الوطني للترجمة.
- جنتيوم(أيف)، 2009، من المعنى إلى التعريف في المشهد الرياضي"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 321-371.
- جوزيف (ج.)، 2007، اللغة والهوية: قومية- إثنية- دينية، ترجمة عبد النور خراقي، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 342.
- الجيلالي (حلام)، 1999، تقنيات التعريب بالمعاجم العربية المعاصرة، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- حاتم (ب.) وميسون (إ.): 1998، الخطاب والمترجم، ترجمة عمر فايز عطاري الرياض، المملكة العربية السعودية، النشر العلمي والمطابع.
- حجازي (م-ف)، 2007، مدخل إلى علم اللغة: المجالات والاتجاهات، القاهرة، دار قباء الحديثة.
- حجازي (م. ف.)، (د، ت): الأسس اللغوية لعلم المصطلح، القاهرة، دار غريب للطباعة.
- حسين (ص)، 2008، اللسانيات وعلم اللغة المعاصر وعلاقته بالعلوم الإنسانية، القاهرة/الكويت/الجزائر، دار الكتاب الجديد.
- الحلو (ع.): 1994، معجم المصطلحات الفلسفية، بيروت، المركز التربوي للبحوث والإنماء.

- الحمزاوي (محمد رشاد): 1986، المنهجية العامة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنظيمها، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الحمزاوي (محمد رشاد): 2000، المعجمية، مقدّمة نظرية ومطبقة/مصطلحاتها ومفاهيمها، تونس، مركز النشر الجامعي.
- الحمزاوي (محمد رشاد)، 1985، "المنهجية العربية لوضع المصطلحات من التوحيد إلى التمييز" اللسان العربي، عدد 24.
- الحمزاوي (محمد رشاد)، 1986، من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- الحمزاوي (محمد رشاد)، 1980، "مشاكل وضع المصطلحات اللغوية أو تقنيات الترجمة"، اللسان العربي عدد 18، ج1، ص ص 75-79.
- الحمزاوي (محمد رشاد)، 1987، "قاموس اللسانيات (تقدم)" مجلة المعجمية العدد 3 جمعية المعجمية العربية بتونس.
- بخارة (محمد ممدوح)، 2008، علم المصطلح وطرائق وضع المصطلحات في العربية، دمشق، دار الفكر.
- خطابي (محمد)، 1991، لسانيات النص: مدخل إلى انسجام الخطاب، بيروت/المدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- الخطيب (احمد شفيق)، 1982، "منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة" اللسان العربي عدد 19.
- الخطيب (أشش)، 2006، قراءات في علم اللغة، القاهرة، دار النشر للجامعات.
- الخطيب (أنور محمد)، 1983، "منهجية بناء المصطلح العلمي" اللسان العربي، عدد 20.
- ديبكر(لويك)، 2009، "الرمز بين المدلول والتصور"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 137-190.
- دي بو قراند، 1998، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسّان، القاهرة، عالم الكتب.
- الديداوي (م.): 1992، علم الترجمة بين النظرية والتطبيق، سوسة، دار المعارف.
- الديداوي (م.): 2000، الترجمة والتواصل: دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح ودور المترجم، الدار البيضاء، المغرب/بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي.
- ديكرو (أوزوالد وشايفر)، 2007، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة منذر العياشي، بيروت/الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- دو بيسيه(برونو)، 2009، "الميدان"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص 269-288.
- الراجحي (شرف الدين علي)، 1985، مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- رزق (الله هناد)، 1984، دراسات منهجية في تحليل التصوص، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- رشيد (ف.)، 2006، "أفكار جديد حول الملكة اللسانية عند ابن خلدون"، الحياة الثقافية عدد 173 ماي 2006 بالتعاون مع المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس.
- رمضان (ع -ت)، 1985، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث، القاهرة، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع.
- زتسيلاف وأرورزنيك، 2003، مدخل إلى علم النص: مشكلات بناء النص، ترجمة سعيد بحيري، القاهرة، مؤسسة المختار.
- الزكران (محمد علي)، 1998، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الزناد (الأزهر)، 1993، نسج النص: بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- زهران (ب)، 2007، محاضرات في علم اللغة العام ج1 وج2، القاهرة، دار العالم العربي.
- الزبيدي (ت.): 1998، جدلية المصطلح والنظرية النقدية، تونس، قرطاج 2000.
- ساجر(جوان)، 2009، "من أجل مقاربة وظيفية لعلم المصطلحات"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 77-104.
- ساجر(جوان)، 1990، "نظرية المفاهيم (في علم المصطلحات)"، ترجمة جواد حسني سماعة، اللسان العربي عدد 46، 1998.
- سلودزيان (مونيك)، 2009، "بروز علو مصطلحات نصي وعودة المعنى"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 105-134.
- سماعة (جواد حسني)، 1999، المصطلحية العربية بين القدم والحديث: مشروع قراءة، الرباط، كلية الآداب.
- السمراي(ب.)، 1961، "علم اللغة بين علماء العربية وابن خلدون"، مجلة الفكر عدد 6.
- شارديو (باتريك) ومنغتنو (دومينيكا)، 2008، معجم تحليل الخطاب، ترجمة عبد القادر المهيري وحمادي صمود، تونس، المركز الوطني للترجمة.
- الشاربي (عمر)، 1992، المفهوم في موضعه أو في العلاقة بين الفلسفة والعلم، تونس، دار الجنوب للنشر.
- الشافعي (محمد بن إدريس)، د ت: الرسالة، تحقيق أحمد محمد شاكر.
- شادين(م)، 1980، علم اللغة العام، -القاهرة، مكتبة وهبة.
- الشاوش (محمد)، 2001، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس "نحو النص"، تونس، جامعة متوبة، كلية الآداب منوبة/المؤسسة العربية للتوزيع.
- الشهري (عبد الهادي بن ظافر)، 2004، استراتيجيات الخطاب: مقارنة لغوية تداولية، بيروت، دار الكتب المتحدة.

- الطبال (بركة- ف)، 1993، النظرية الألسنية عند رومان جاكوبسون، بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- طه (عبد الرحمان)، 2000، في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، بيروت/الدار البيضاء.
- طه (عبد الرحمان)، 1995، فقه الفلسفة، 1-الفلسفة والترجمة، الدار البيضاء، المغرب/بيروت، لبنان، المركز الثقافي العربي.
- عبد الجليل (ع -ق)، 2002، علم اللسانيات الحديثة، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- العيادي (ر-ع-ر)، 2002، مباحث في علم اللغة واللّسانيات، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
- عطية (م. ف.): 1986 علم الترجمة: مدخل لغوي، القاهرة، دار الثقافة الجديدة.
- عناني (محمد)، 2003، نظرية الترجمة الحديثة، مدخل إلى مبحث دراسات الترجمة، بيروت، الشركة المصرية العالمية للنشر- لوئجمان.
- عيد(م.)، 1979، الملكة اللّسانية في نظر ابن خلدون، القاهرة، عالم الكتب.
- غزال (أ. أ.): (دون تاريخ)، المنهجية الجديدة لوضع المصطلحات العربيّة، الرباط، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب.
- غزال (أ. أ.): 1995، "مشاكل الترجمة العلميّة والتقنيّة إلى اللّغة العربيّة (واقترحات لحلولها)"، الترجمة العلميّة، وقائع ندوة لجنة اللّغة العربيّة لأكاديميّة المملكة المغربيّة، الرباط، 11-21 ديسمبر.
- الغزالي (أبو حامد)، 6919، معيار العلم في المنطق، تحقيق سليمان دنيا، مصر، دار المعارف.
- غلفان (مصطفى)، 2010، في اللّسانيات العامة: تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- غلفان (مصطفى)، 1988، "تحليل المكون اللغوي للنص الأدبي بين اللّسانيات ومناهج التحليل الأدبي"، ضمن أعمال ندوة مكونات النصّ الأدبي، 25-26-27 فيفري، 1988، الدار البيضاء، جامعة الحسن الثاني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- غلفان (مصطفى)، 1998، "المعجم المرحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلحات لأي لسانيات؟"، اللسان العربي عدد 46، صص 146-163.
- غودان (فرانسوا)، 2009، "هل للمصطلحات خصائص عارضة؟"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 225-268.
- فان (دايك)، 2004، النصّ والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة عبد القادر قتيبي، الدار البيضاء/بيروت، إفريقيا الشرق.
- فان (دايك)، 2001، علم النصّ: مدخل متداخل الاختصاصات، ترجمة سعيد حسن بحيري، القاهرة، دار القاهرة للكتاب.
- فان (دايك)، 2004، "النصّ بين وظائف: مدخل أوّلي إلى علم النصّ، ضمن كتاب العلاماتية وعلم النصّ، ترجمة منذر عياشي، الدار البيضاء/بيروت، المركز الثقافي العربي.

- الفارابي (أبو نصر)، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بيروت، دار المشرق، 1970.
- فرنسيس (مریم)، 1988، في بناء النص ودلالته: محاور الإحالة الكلامية، دمشق، وزارة الثقافة السورية.
- فضل (ع)، 2005، مقدمة في اللسانيات، عمان، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع.
- فضل (صلاح)، 1992، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة عدد 164، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- النقي (صحيحي ابراهيم)، 2000، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، القاهرة، دار قباء.
- فهري الفاسي (عبد القادر)، 1983، "المصطلح اللساني" اللسان العربي، عدد 23.
- فوضيل (مصطفى)، 2005، "الدراسة النصية للمصطلح"، ضمن دراسات مصطلحية، عدد 5، فاس، المغرب، صص، 41-49.
- فيصل (الأحمد هلمة)، 2002، التفاعل النصي: التناسية النظرية والمنهج، كتاب الرياض، عدد 104، الرياض.
- القاسمي (علي)، 2008، علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون.
- القاسمي (علي)، 1985، مقدّمة في علم المصطلح، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية.
- قاسمي (علي)، 1987، "النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح" اللسان العربي، عدد 29، صص 127-129.
- قدور (أ- م)، 2001، اللسانيات وآفاق الدرس اللغوي، بيروت/دمشق، دار الفكر المعاصر/دار الفكر.
- كابرّي (ماريا تريزا)، 2009، "حول تمثيل التصورات تمثيلاً ذهنياً: أسس لمسعى إلى النمذجة"، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 43-75.
- كابنهود (مارك فان)، 2009، "من المعجمية المتخصصة إلى علم المصطلحات التطبيقي: نحو معجم تحوّلي"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 191-224.
- كريب (إ.)، 1992، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين (غلام)، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد 244.
- كريستيفا (جوليا)، 1991، علم النص، ترجمة فريد الزاهي، الدار البيضاء، دار توبقال.
- لانغاد (ج)، 1979، "فلسفة اللغة لابن خلدون"، أعمال ندوة ابن خلدون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط.
- لوكمان (ت.)، علم اجتماع اللغة، ترجمة أبو بكر أحمد باقندر، المملكة العربية السعودية، النادي الأدبي الثقافي بجدة.
- مان (قولفجانج هاينه) وفيهقهر (ديتر)، 2004، مدخل إلى علم لغة النص، ترجمة سعيد حسن مجري، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق.

- ماير (إنغريد) وماكينتوش (كريستن)، 2009، "تمدد" المعنى المصطلحي: لمحة عن ظاهرة زوال الصفة المصطلحية"، ضمن كتاب المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا عوض، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة، صص، 289-320.
- مبارك (م.م): 1995، معجم المصطلحات الألسنية، بيروت، دار الفكر اللبناني.
- محب (م-د)، 2008، انفتاح النسق اللساني: دراسة في التداخل الاختصاصي، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.
- مختار (عمر أحمد)، 1989، "المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية"، مجلة عالم الفكر، الكويت، مج 20، عدد 3، ص ص 5-24.
- المرزوقي (أبو يعرب)، 1988، "منزلة اللسان وعلومه في مقدمة ابن خلدون"، المسار العدد الأول، الدار التونسية للنشر.
- المسدي (عبد السلام)، 1994، قضايا العلم اللغوي، تونس، الدار التونسية للنشر.
- المسدي (عبد السلام وآخرون)، 1989، تأسيس القضية الاصطلاحية، تونس، منشورات بيت الحكمة.
- مصلوح (س)، 1989، دراسة نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، القاهرة، عالم الكتب.
- مصلوح (س)، 2004، في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومناقشات، عالم الكتب.
- المطاد (عبد العزيز)، 2006، "المصطلح العربي وقضايا التوليد"، ضمن دراسات مصطلحية عدد 6، فاس، المغرب، صص، 109-119.
- مطلوب (أ)، 1987، بحوث لغوية، عمان، دار الفكر.
- مفتاح (محمد)، 1992، تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، الدار البيضاء/بيروت، المركز الثقافي العربي.
- مفتاح (محمد)، 1997، مساءلة مفهوم النص، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، وجدة، المغرب.
- مقبولي (الأهدل حسن محمد)، 1990، مصطلح الحديث ورجاله، صنعاء/بيروت، مكتبة الجليل الجديد/مؤسسة الريان.
- مقران (يوسف)، 2009، المصطلح اللساني المترجم: مدخل نظري إلى المصطلحات، دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- المهيري (عبد القادر)، 1985، "ابن خلدون وعلوم اللسان"، حوليات الجامعة التونسية عدد 24 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.
- المهيري (عبد القادر)، 1986، "مصطلحا اللغة واللسان عند ابن خلدون"، حوليات الجامعة التونسية عدد 25 كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس.
- مومن (أحمد)، 2008، اللسانيات النشأة والتطور، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- الميساوي (خليفة)، 2012، الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب، إربد، الأردن، دار عالم الكتب الحديث.
- الميساوي (خليفة)، 2011، تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللسانية، المملكة العربية السعودية، إصدارات نادي الأحساء الأدبي.

- الميساوي (خليفة)، 2009، "مدخل إلى نظريات تحليل الخطاب"، ضمن: كتاب النوال، تونس، دار المعلمين العليا/سراس للنشر.
- الميساوي (خليفة)، 2006، "خطاب الفرد خطاب الطبقة"، ندوة: المتكلم في اللغة والخطاب، 5 و 6 مارس، 2004، تونس، دار المعرفة للنشر/كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقبروان.
- الميساوي (خليفة) وبنعيسى (أنور)، 2005، كتاب الترجمة أنقليزية عربية/عربية أنقليزية، تونس، منشورات مركز النشر الجامعي بتونس.
- الميساوي (خليفة) وآخرون، 1999، مفاتيح الترجمة فرنسية عربية، تونس، دار قرطاج للنشر 2000.
- ميشال (زكريا)، 1986، الملكة اللسانية في مقدمة ابن خلدون (دراسة ألسنية)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- ناصف (م.)، 1995، اللغة والتفسير والتواصل، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عدد 193.
- نصار(ن.)، 1994، الفكر الواقعي عند ابن خلدون، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الطليعة.
- نيدويبي (ولفانج)، 1987، "التصورية والدلالية: مقارنة في المنهج وفحص في صلاحية الاستعمال في مجال المصطلحية" ترجمة هليل محمد حلمي، اللسان العربي عدد 29، ص ص 111 - 125.
- نيوربت (أ.) وشريف (غ.): 2002، الترجمة وعلوم النص، ترجمة محي الدين حميدي، الرياض، المملكة العربية السعودية، النشر العلمي والمطابع.
- هلاي (الصادق)، 1995، "تطوير منهجية وضع المصطلحات العلمية ورموزها ومختصراتها وتوحيدها وإشاعتها" اللسان العربي، عدد 39 ص ص 56 - 86.
- هليل (محمد حامي)، 1987، "دراسة معجمية حول المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات" اللسان العربي عدد 28، ص ص 29 - 75.
- هليل (محمد حامي)، 1996، "المعجم المختص ملاحظات مصطلحية ولسانية" ضمن ندوة المعجم العربي المختص، تونس/دار الغرب الإسلامي ص ص 139 - 165.
- هليل (محمد حامي)، 1996، "التقييس المصطلحي في البلاد العربية" ضمن ندوة اللغة العربية وتحديات القرن العشرين، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص 58 - 77.
- وناس (م.)، 1992، الخطاب العربي الحدود والتناقضات، تونس، الدار التونسية للنشر.
- يونس (علي محمد محمد)، 2007، المعنى وضلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية، بيروت، دار المدار الإسلامي.

قائمة المراجع الأجنبية

- ABELLIO (R.), 1965, *La structure absolue: essai de phénoménologie génétique*. Paris, Gallimard.
- ABRIC, (J.C), 1999, *Psychologie de la communication: théories et méthodes*. (2Ed). Paris: Armand Colin,
- ACHARD, (P), 1993, *La sociologie du langage*. Paris: PUF.
- ADAM, (J- M), 1992. *Les Textes: types et prototypes*. Paris, Éditions Nathan.
- ADAM, (J- M), 1999, *Linguistique textuelle: des genres de discours aux textes*. Paris, Éditions Nathan/HER.
- AFNOR-Association Française de Normalisation, Norme ISO 1087, 1990.
- AUSTIN, (J. L.), *Quand dire c'est faire*. (1 Ed). Traduit de l'anglais par G. Lane. Paris: Éditions Seuil,
- BENVINISTE, (E), 1974, *Problèmes de linguistique générale II*. Paris, Gallimard.
- BACHMANN C., LINDENFELD J., SIMONIN (J), 1981. *Langage et communications sociales*. (1Ed). Paris: Hatier/Crédif,
- BAKHTINE, (M-M), 1978, *Esthétique et théorie du roman*. Paris, Gallimard.
- BANGE, (P), 1992, *Analyse conversationnelle et théorie de l'action*. Paris: Éditions Didier.
- BAYLON, (CH), & MIGNOT, (X), 2003, *La communication*. Paris: Éditions Nathan/VUEF.
- BENJAMIN, (L-W), 1956, *Language, Thought and Reality: Selected Writing of B. L. Whorf*, edited by John B. Carroll, New York: John Wiley.
- BESSÉ Bruno de, 1991, «Le contexte terminologique», *Meta*, vol. 36, n° 1, mars, pp. 111-120.
- BESSÉ, (B- De), 1992, *Terminologie et traduction*, n° 2/3 Luxembourg, Commission des Communautés européennes.
- BERGOUNIOUX, (G), 2004, *Le moyen de parler*. Paris: Éditions Verdier.
- BERGSON (H), 1962, *L'évolution créatrice*. Paris, PUF.
- BERGSON (H), 1938, *La pensée et le mouvant*. Paris, PUF.
- BERGSON (H), 1889, *Essais sur les données immédiates de la conscience*. Paris, PUF.
- BERNET (R.), 1991, «Le concept husserlien de noème», in *Les Études philosophiques*, n°1, pp. 79- 100.

- BERNICOT, (J), CARON- PARGUE, (J), TROGNON, (A), 1997, *Conversation, interaction et fonctionnement cognitif*. Nancy: Presses Universitaires de Nancy.
- BERNSTEIN, (B), 1995, *Langage et classes sociales: codes sociolinguistiques et contrôle social*. Traduit de l'anglais par J.- C. 1975, Chamboredon. Paris: Éditions de Minuit.
- BLASS, (R), 1990, *Relevance relations in discourse: A study with special reference to Sissala*. (1 Ed). Cambridge. Cambridge University Press.
- BLOOMFIELD, (L), 1933, *Language*, New York, Holt.
- BRES, (J), 1999, «Vous les entendez? Analyse du discours et dialogisme». *Modèles linguistiques*, 1999, pp. 71-86.
- BRETON, (S), 1956, *Conscience et intentionnalité: problèmes et doctrines*. Paris, E. Vitte.
- BROWN, (G), YULE, (G), 1983, *Discourse analysis*. (1Ed). Cambridge: Cambridge University Press,
- BUDIN, (G), 2007, «L'apport de la philosophie autrichienne au développement de la théorie de la terminologie: ontologie, théories de la connaissance et de l'objet». In *Langages*, n° 168, décembre 2007, pp. 11-23.
- BURTON, (D), 1980, *Dialogue and Discourse: A Sociolinguistics Approach to Modern Drama Dialogue and Naturally Occurring Conversation*. (1Ed). London/Boston/Henley: Routledge and Kegan Paul.
- BURTON, (D), 1981, «Analysing spoken discourse». In: M. Coulthard and M. Montgomery (Eds). *Studies in Discourse Analysis*. London/Boston/Melbourne/Henley: Routledge and Kegan Paul, pp. 61-81.
- CABRÉ, (M-T), 1998, *La terminologie: théorie, méthode et applications*. Traduit du catalan et adapté par MONIQUE C. CRMIER et JOHN HUMBLEY. Ottawa/Paris, Presses de l'Université d'Ottawa/Armand Colin.
- CARON, (J), 1983, *Les régulations du discours: psycholinguistique et pragmatique du langage*. (1Ed). Paris: Presses Universitaires de France.
- CASSIRER, (E), 1977, *Substance et fonction. Élément pour une théorie du concept*, Paris, Minuit.
- CHAROLLES, (M), 1978, «Introduction aux problèmes de la cohérence des textes approche théorique et étude des pratiques pédagogiques», in *Langue Française* 38 pp. 7-41.
- CHOMSKY, (N), 1957, *Syntactic Structures*, Gravenhague, Mouton.
- CHOMSKY, (N), 1965, *Aspects of the Theory of Syntax*, Cambridge, MA: MIT Press.
- COOK, (G), 1992, *Discourse*. (3Ed). Oxford: Oxford University Press.
- CORBEIL, (J-C), 1993, «Formation de terminologies et formation terminologique des traducteurs», *Turjuman*, Vol. 2, pp. 23-27.

- DELBECQUE, (N), 2002, *Linguistique cognitive: comprendre comment fonctionne le langage*. (1Ed). Bruxelles: Éditions Duculot/De Boeck et Larcier.
- DELEUSE, (G), & GUTTARI, (F), 1993, (1991) *Qu'est-ce que la philosophie*, Paris, les Éditions de Minuit.
- DEPECKER, (L), 1997, *La mesure des mots, cinq études d'implantation terminologique*. Rouen. Publications de l'Université de Rouen.
- DEPRAZ, (N.), 1994, «Le concept husserlien d'intuition catégoriale», in *Études phénoméno - logiques* n° 19, pp. 39-61.
- DE SAUSSURE, (F.), 1916/1985, *Cours de linguistique générale*, Genève, Payot.
- DETRIE, (C.) & SIBLOT, (P.) & VERINE, (B.), 2001, *Termes et concepts pour l'analyse du discours, une approche praxématique*, Paris, Éditions Champion.
- DREYFUS, (H.L.) & Hall (H), (eds), 1982, *Husser!, Intentionality and Cognitive Science*, Cambridge, M.I.T. Press.
- DUBOIS, (J), et al, 1994, *Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage*, Paris, Larousse.
- ENGEL, (P), 1992, «Rôles conceptuels et condition de vérité», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité*, Paris, Bellarmin/Vrin.
- FAIRCLOUGH, (N), 1992, *Discourse and social change*. (1Ed). Cambridge: Polity Press.
- FAUCONNIER, (G), 1984, *Espaces mentaux: aspects de la communication du sens dans les langues naturelles*. (1Ed). Paris: Éditions de Minuit,
- FEIBER, (H), 1990, *Manuel de terminologie*, Paris, Mouton.
- FILLIETTAZ, (L), 2002, *La parole en action: élément de pragmatique psycho- sociale*. (1Ed). Québec: Éditions Nota Benne.
- FISETTE, (D), 1992, «Le contenu intentionnel et son contexte», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité*, Paris, Bellarmin/Vrin.
- FOUCAULT, (M), 1966, *Les mots et les choses*. Paris: Éditions Gallimard,
- FODOR, (J, A), 1998, *Concepts: where cognitive science went wrong*. Oxford: Clarendon Press.
- GALINSKI, (C.), 1990, «Terminological analysis of LSP phraseology», *Journal of the International Institute for Terminology Research* Vol.1, n°1-2, pp. 70-86.
- GARDIN (J. C.), 1974, *Les analyses de discours*. (1Ed). Neuchâtel: Delachaux et Niestlé.
- GAUDIN, (F), 2003, *Socioterminologie: une approche sociolinguistique de la terminologie*. Bruxelles: Éditions Duculot.

- GAUDIN, (F), 1993, *Pour une socioterminologie: des problèmes sémantiques aux pratiques institutionnelles*, Publications de l'Université de Rouen.
- GAUDIN, (F), 1996, «Terminologie: l'ombre du concept», in *Meta: Journal des traducteurs*, Vol, 41, no4, pp. 604-621.
- GENTZLER, (E.), 1993, *Contemporary translation theories*. London/New-York, Routledge.
- GÉRARD-NAEF, (J), 1987, *Savoir parler savoir dire savoir communiquer*. Neuchâtel: Delachaux et Niestlé,
- GOFFMAN, (E), 1987, *Façons de parler*. Traduit de l'anglais par A. Kihm. Paris: Éditions de Minuit.
- GOUADEC, (D), 1990, *Terminologie: constitution des données*. Paris: AFNOR.
- GREIMAS, (A.J.), 1966, *Sémantique structurale*, Paris, Larousse.
- GRICE, (H- P), 1979, «Logique et conversation». *Communication*, 1979, n°30, pp. 57-72.
- GUILBERT, (L), 1973, «La spécificité du terme scientifique et technique», in *Langue française*, n° 17. Paris, Larousse.
- GUMPERZ, (J), 1989, *Sociolinguistique interactionnelle: une approche interprétative*. (1Ed). Présentation de J. Simonin; traduction d'URA 1041 CNRS. Paris: L'Harmattan.
- HABERMAS, (J), 1987, *Théorie de l'agir communicationnel, T1 & T2, critique de la raison fonctionnaliste*, traduit de l'allemand par Jean louis Schlegel. Paris: Éditions Payot.
- HALLIDAY, (M. A. K.)& HASSAN (R), 1976, *Cohesion in English*. (1Ed).London: Longman.
- HALLIDAY, (M. A. K), HASSAN, (R), 1989, *Language, context and text: Aspects of language in a social-semiotic perspective*. (2Ed). Oxford: Oxford University Press.
- HARRIS, (Z), 1952, «Discourse analysis». *Language*, vol. 28, n°1, pp. 1-30.
- HARRIS, (B.), 1996, "Redundancies in translation from Arabic", *Turjuman*, Vol, 5, n°1, pp. 7-21.
- HATCH (E.), 1992, *Discourse and language education*, Cambridge University Press.
- HERSLUND, (M), 2003, *Aspects linguistiques de la traduction*, Presses Universitaires de Bordeaux.
- HUDSON, (R.A), 1980, *Sociolinguistics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- HUPET, (M.), 1993, «La pragmatique», in *Tendances actuelles en linguistique générale*, Paris, Delachaux et Niestlé S.A, Neuchatel, pp. 145-172.
- HUSSERL, (E.), 1998, *De la synthèse passive*. Trad. Fr par B. Bégout et J.Kessler. Grenoble, J. Million.

- HYMES, (D), *Foundations in Sociolinguistics: An Ethnographic Approach*. (1Ed). Philadelphia: The University of Pennsylvania Press, 1974.
- ISENBERG, (H), 1976, "Einige Grundbegriffe für eine linguistische Texttheorie." In, F. Daneš u. D. Viehweger (Hrsg.).*Probleme der Textgrammatik* Berlin, S. 47-146 (Studia grammatica XI).
- KERBRAT - ORECCHIONI, (C), *L'énonciation*. (3Ed). Paris: Armand Colin/Masson, 1997.
- KERBRAT - ORECCHIONI, (C), *Les actes de langage dans le discours: théorie et fonctionnement*. (1Ed). Paris: Éditions Nathan/VUEF, 2001.
- KNOTT, (A.) & SANDERS (T.), 1998, "The classification of coherence relation and their linguistic markers: an exploration of two languages", in *Journal of Pragmatics*, volume, 30 n°2 pp. 135-176.
- KOCUREK, (R), 1991, «Textes et termes», in *Meta*, journal des traducteurs. Vol.36, n° 1, pp71-76.
- LABOV, (W), 1976, *Sociolinguistique*, Paris, Les Éditions de Minuit.
- LACHARITE, (N), 1992, «Sémantique des mots et sémantique des choses», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité*, Paris, Bellarmin/Vrin.
- LAFOURCADE, (M.), PRINCE (V.), SCHWAB (D.), 2002, «Vecteurs conceptuels et structuration émergente de terminologies», in *Structuration de terminologie, Traitement automatique des langues*, volume 43-n°1, pp. 43-72.
- LAPLACE, (C), 1994, *Théorie du langage et théorie de la traduction: les concepts-clefs de trois auteurs: Kade (Leipzig), Coseriu (Tübingen), Seleskovitch (Paris)*, Paris, Didier Erudition.
- LAROSE, (R.), 1989, *Théories contemporaines de la traduction*, Sillery, Presse de l'Université du Québec.
- LAUTAMATTI, (L.), 1990, "coherence in spoken and written discourses", in *Coherence in writing, Research and pedagogical perspectives*, Helen Kornblum publications Assistant: USA, Rosanna Landis Copyright, pp. 29-49.
- LEECH, (G.N.), 1983, *Principles of Pragmatics*, London, Longman.
- LERAT, (P), 1995, *Les langues spécialisées*, Paris, PUF.
- LETHUILLIER, (J), 1991, «Combinatoire, terminologies et textes», in *Meta*, journal des traducteurs. Vol.36, n° 1, pp. 92-100.
- LEVINAS, (E.), 1984, *Théorie de l'intuition dans la phénoménologie de Husserl*. Paris, Vrin.
- LEVISON, (S.C.), 1983, *Pragmatics*, Cambridge University Press.
- L'HOMME, (M.C.), 2002, «Fonctions lexicales pour représenter les relations sémantiques entre termes», in *Structuration de terminologie, Traitement automatique des langues*, volume 43-n° I, pp. 19-41.

- *Le trésor de la langue française, Dictionnaire des 19^e et 20^e s.*, Paris, CNRS Éditions, 1972-1994, p. 289.
- MAINGUENEAU, (D), 1996, *Les termes clés de l'analyse du discours*, Paris, Éditions du Seuil.
- MAINGUENEAU, (D), 1991, *L'analyse du discours: introduction aux lectures de l'archive*. Paris: Hachette.
- MATTELART (A. & M), 2004, *Histoire des théories de la communication*. Paris: Éditions la Découverte.
- MERLEAU-PONTY, (M.), 1945, *Phénoménologie de la perception*. Paris, Gallimard.
- MERTENS, (J), & LIBERT, (I), & SIMALI, (I), 1994, «Traduction, Interprétation, Industries de la langue, Lexicographie et Terminologie en Belgique, une bibliographie sélective: 1980-1992», in *Meta journal des traducteurs* Vol.39.n^o1, pp, 257-294.
- MEUNIER, (J-P) & DANIEL, (P), 2004, *Introduction aux théories de la communication: analyse sémio-pragmatique de la communication médiatique*. Bruxelles: Éditions De Boeck & Larcier.
- MEYER, (M), 1986, *De la problématique*. Bruxelles, Mardaga.
- MISSAOUI, (K), 2008, «Aspects prédicatifs dans l'interférence linguistique: français - arabe». Potsdam: Universität Potsdam, 2008.
- MOESCHLER, (J), 1996, *Théorie pragmatique et pragmatique conversationnelle*. Paris: Armand Colin/Masson.
- MOESCHLER, (J), 1993, «Aspects pragmatiques de la référence temporelle: indétermination, ordre temporelle et inférence». *Langages*, n^o112, pp. 39-54.
- MONTAVONT, (A.), 1999, *De la passivité dans la phénoménologie de Husserl*, Paris, PUF.
- MORRIS, (C.W.), 1938, *Foundations of the Theory of signs*, in Neurath, O., Carnap, (R.) & Morris, (C.) (Eds), *International Encyclopaedia of Unified Science*, Chicago, University of Chicago Press.
- PATRY, (R.), 1993, «L'analyse de niveau discursive en linguistique: cohérence et cohésion» in *Tendances actuelles en linguistique générale*, Paris, Delachaux et Niestlé S.A, Neuchatel, pp. 109-143.
- PAVEAU, (M-A), SARFATI, (G-E), 2008. *Les grandes théories de la linguistique: de la grammaire à la pragmatique*. Paris: Armand Colin.
- POTTIER, (B), 1992, *Théorie et analyse en linguistique*, Paris, Hachette.
- RASTIER, (F), 1995, «Le terme: entre ontologie et linguistique», *La banque des mots*, numéro spécial 7-1995, pp. 34-65.
- RASTIER, (F), 1991, *Sémantique et recherches cognitives*. Paris, PUF.
- RASTIER, (F). 2010, «Discours et texte (première partie)», in site://C:\Users\user\Desktop\Discours et texte. mht, consulter le 18/01/2010.

- REBOUL (A) MOESCHLER (J.).1998, *La pragmatique de discours de L'interprétation de l'énoncé à l'interprétation du discours*, Paris Armand Colin.
- RECANATI, (F), 1992, «Contenu sémantique et contenu cognitif des énonces», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité*, Paris, Bellarmin/Vrin.
- RECANATI, (F), 1981, *Les énoncés performatifs*. (1Ed). Paris: Éditions de Minuit.
- REY, (A), 1977, *Le lexique: images et modèles, du dictionnaire à la lexicologie*.
- REY, (A), 1949, *La terminologie*, collection Que sais-je n° 187. Paris, Presse Universitaire.
- RINGOOT, (R) &.ROBERT- DEMONTROND, (P), 2004, *L'analyse de discours*. (1Ed). Rennes: Éditions Apogée-Ireimar.
- RONDEAU, (G), 1984, *Introduction à la terminologie*, Paris, Gaétan Morin, pp. 38- 45.
- ROUSSEAU, (L- J), «La méditation linguistique: vers l'adaptation des principes méthodologiques et des pratiques terminographiques», in www.realiter.net/IMG/doc/Louis-Jean_Rousseau.doc
- SAGER, (J- C.), 1988, "The Status of Terminology as an Independent Discipline", *Parallèles*, Cahiers de l'École de Traduction et d'interprétation de l'Université de Genève n° 10, pp. 12- 23.
- SAGER, (J.C.), 1990, *A practical course in terminology processing*. Benjamin, Amsterdam/Philadelphia.
- SAPIR, (E), 1921, *Language: An Introduction to the Study of Speech*, New York: Harcourt.
- SCHIFFRIN, (D.), 1987, *Discourse markers*, Cambridge University Press.
- SEARLE, (J. R.), 1972, *Les actes de langage: essai de philosophie du langage*. (1Ed). Traduit de l'anglais par H. Pauchard. Paris: Hermann.
- SEARLE, (J. R.), 1982, *Sens et expression: étude des théories des actes de langage*. (1Ed). Traduit de l'anglais par J. Proust. Paris: Éditions de Minuit.
- SEARLE, (J-R), 1983, *L'intentionnalité: essai de philosophie des états mentaux*. Traduit de l'américain par Claude Pichevin, 1985. Paris, Les Éditions de Minuit
- SELESKOVITCH, (D), & LEDERER, (M), 2001, *Interpréter pour traduire*, Paris, Klincksieck/Didier Erudition.
- SHUNNAY, (A.), 1993, "Lexical incongruence in Arabic-English translation due to emotiveness in Arabic", *Turjuman*, vol 2, pp. 37-63.
- SPERBER, (D) & WILSON, (D), 1989, *La pertinence: communication et cognition*. (1Ed). Traduit de l'anglais par A. Gerschenfeld et D. Sperber. Paris: Éditions de Minuit.

- SUMPE, (J), 1979, «A quoi peut servir l'analyse de discours?». *Langages*, 1979, n° 55, pp. 5-16.
- TOMASELLO, (M.), 1999, *The Cultural Origins of Human Cognition*. Harvard: Harvard University Press.
- TRASK (R-L), 1999, *Key Concepts in Language*
- VAN DIJK, (Teun A), 1977, *Text and context: Exploration in the semantics and pragmatics of discourse*, London and New-York, Longman.
- VANDERVEKEN, (D), 1992, «La théorie des actes de discours et l'analyse de la conversation». *Cahiers de linguistique française*, 1992, n°13, pp. 9-59.
- VANDERVEKEN, (D), 1992, «La forme logique des contenus de nos pensées conceptuelles», in textes réunis par Daniel Laurier et François Lepage. *Essai sur le langage et l'intentionnalité*, Paris, Bellarmin/Vrin.
- VERNANT, (D), 1997, *Du discours à l'action: études pragmatiques*. Paris: Presses Universitaires de France.
- VIGNAUX, (G), 1988, *Le discours acteur du monde: énonciation, argumentation et cognition*. (1Ed). Paris: Ophrys.
- VINAY, (J. P.), DARBELNET, (J.), 1977, *Stylistique comparée du français et de l'anglais*, Paris, Didier.
- VION, (R), 2000 *La communication verbale: analyse des interactions*. (2Ed). Paris: Hachette.
- WILLETT, (G), 1992, Dir. *La communication modélisée: une introduction aux concepts, aux modèles et aux théories*. Ottawa: Éditions du Renouveau Pédagogique.
- WILSON, (D.), SPERBER, (D), 1993, «Pragmatique et temps». *Langages*, n°112, pp. 8-25.
- WÜSTER, (E), 1981, «L'étude scientifique générale de la terminologie, zone frontalière entre la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et les sciences des choses», Guy Rondeau et Helmut Felber (réd), *Textes choisis de terminologie. I. Fondations théoriques de la terminologie*, Québec, GIRSTERM, pp, 55- 114.
- WÜSTER, (E), 1976, «La théorie générale de la terminologie: un domaine interdisciplinaire impliquant la linguistique, la logique, l'ontologie, l'informatique et les sciences des objets». *Essai de définition de la terminologie. Actes du colloque international de terminologie*. Québec, manoir du Lac Delage du 5 au 8 octobre 1975, Québec, l'Éditeur officiel du Québec, pp. 49-57.
- WÜSTER, (E), 1931, *Internationale Sprachnormung in der Technic. Besonders in der Elektrotechnik*, Berlin, VDL- Verlag.
- ZAHAVI, (D.), 1994, «Intentionality and the Representative Theory of Perception», in *Man and World*; n° 27, pp. 37-47.

فهرس المصطلحات المترجمة

انقليزية	فرنسية	عربية
Monolingual	Monolingue	أحادي اللغة
Monosemic	Monosémique	أحادي المعنى
Perception	Perception	إدراك
Inference	Inférence	استدلال
Derivation	Dérivation	اشتقاق
Linguistics Atlas	Atlas linguistique	أطلس لساني
Production	Production	إنتاج
Ontology	Ontologie	انطولوجيا
Pragmatics	Pragmatique	برغماتية
Terminological bank	Banque terminologique	بنك مصطلحي
Structure	Structure	بنية
Surface structure	Structure de surface	بنية سطحية
Deep structure	Structure profonde	بنية عميقة
Lexical structure	Structure lexicale	بنية معجمية
Structuralism	Structuralisme	بنائية
Hermeneutic	Herméneutique	تأويلية
Coherence	Cohérence	ترابط
Cooccurrence	cooccurrence	تساوق
Terminological definition	Définition terminologique	تعريف مصطلحي
Terminological formation	Formation terminologique	تكوين مصطلحي
Scientific taxonomy	Taxonomie scientifique	تصنيف علمي
Conceptualization	Conceptualisation	تصور
Connotation	Connotation	تضمين
Polysemy	Polysémie	تعدد المعنى
Intercomprehension	Intercompréhension	تفاهم
Standardization	Normalisation	تقييس

انجليزية	فرنسية	عربية
Representation	Représentation	تمثيل
Linguistic planning	Aménagement linguistique	هيئة لغوية
Communication	Communication	تواصل
Consensus	Consensus	توافق
Terminological unification	Unification terminologique	توحيد مصطلحي
Terminological neology	Néologie terminologique	توليد مصطلحي
Expansion	Expansion	توسع
Semantic expansion	Expansion sémantique	توسع دلالي
Expansion of sense	Expansion du sens	توسيع معنوي
Terminological list	Liste terminologique	ثبت مصطلحي
Intuition	Intuition	حدس
Cognitive field	Champ cognitive	حقل معرفي
Scientific field	Champ scientifique	حقل علمي
Cultural specificity	Spécificité culturelle	خصوصية ثقافية
Linguistic specificity	Spécificité linguistique	خصوصية لسانية
Specificity of sense	Spécificité du sens	خصوصية معنوية
Semantic specificity	Spécificité sémantique	خصوصية دلالية
Discourse	Discours	خطاب
Discursive	Discursive	خطابية
Cohesion	Cohésion	ربط
Prefix	Préfixe	سوابق
Feature	Trait	سمة
Semantics feature	Trait sémantique	سمة دلالية
Context	Contexte	سياق
Seme	Sème	سيمة
Semiology	Sémiologie	سيمائية
Semiology of signe	Sémiologie du signe	سيمائية العلامة
Semantic charge	Charge sémantique	شحنة دلالية
Charge of sense	Charge de sens	شحنة معنوية
Form	Forme	شكل
Terminography	Terminographie	صناعة المصطلح

عربية	فرنسية	انكليزية
صورة ذهنية	Image mentale	Mental image
صياغة مصطلحية	Formulation terminologique	Terminological formulation
علاقة مصطلحية	Relation terminologique	Terminological relation
علاقة مرجعية	Relation référentielle	Referential relation
علم التسمية	Onomasiologie	Onomasiology
علم تطور الدلالات	Sémasiologie	Semasiology
علم المصطلحات المعلوماتي	Terminotique	Terminotics
علم المصطلحات النظري	Terminologie théorique	Theoretical terminology
علم المصطلحات التطبيقي	Terminologie appliquée	Applied terminology
علم المصطلحات الاجتماعي	Socioterminologie	Socioterminology
عناصر أولية	Éléments primaires	Primary elements
عناصر أساسية	Éléments fondamentales	Fondamental elements
عناصر ثانوية	Éléments secondaires	Secondary elements
فهم	compréhension	Comprehension
قصدية	Intentionnalité	Intentionality
قصدية متعالية	Intentionnalité transcendante	Transcendental intentionality
قصدية ايدوسية	Intentionnalité eidétique	Eidetic intentionality
قصدية طبيعية	Intentionnalité naturelle	Natural intentionality
قصدية نوسية	Intentionnalité noétique	Noetic intentionality
قصدية نوماتية	Intentionnalité noématique	Noematic intentionality
كلمة عامة	Mot général	General word
كلمة مفتاح	Mot clef	Key word
لاحقة	Suffixe	Suffix
لسانيات عامة	Linguistique générale	General linguistics

أنجليزية	فرنسية	عربية
Applied linguistics	Linguistique appliquée	لسانيات تطبيقية
Sociolinguistics	sociolinguistique	لسانيات اجتماعية
Psycholinguistics	psycholinguistique	لسانيات نفسية
Cognitive linguistics	Linguistique cognitive	لسانيات عرفانية
Computational linguistics	Linguistique computationnelle	لسانيات حاسوبية
Corpus linguistics	Linguistique du corpus	لسانيات المدونة
Textual linguistics	Linguistique textuelle	لسانيات النص
Discourse linguistics	Linguistique du discours	لسانيات الخطاب
Source language	Langue source	لغة أصلية
Target language	Langue cible	لغة هدف
General language	Langue générale	لغة عامة
Language of specialty	Langue de spécialité	لغة خاصة
Artificial language	Langue artificielle	لغة اصطناعية
Principle of fixing	Principe de fixation	مبدأ الترسيع
Principle of repetition	Principe de répétition	مبدأ التكرار
Principle of notional equivalence	Principe d'équivalence notionnelle	مبدأ التعادل المفهومي
Principle of notional relevance	Principe de pertinence notionnelle	مبدأ التناسب المفهومي
Principle of semantic relevance	Principe de pertinence sémantique	مبدأ التناسب الدلالي
Principle of listening	Principe d'écoute	مبدأ السماع
Semantic variables	Variables sémantique	متغيرات دلالية
Variables of sense	Variables du sens	متغيرات المعنى
speaker	Locuteur	متكلم
Homonymy	Homonymie	بجناسه
Semantic environnement	Environnement sémantique	محيط دلالي
Corpus	Corpus	مدونة
Synonym	Synonyme	مرادف
Referent	Référent	مرجع
Lexicology	Lexicologie	معجمية

عربية	فرنسية	انجليزية
معجمية نظرية	Lexicologie théorique	Theoretical lexicology
معجمية تطبيقية	Lexicologie appliquée	Applied lexicology
مصطلح	Terme	Term
مصطلحي	Terminologie	Terminologist
مصطلحية	Terminologie	Terminology
معجمي	Lexicographe	Lexicographer
معجمية	Lexicologie	Lexicology
معنى	Sens	Sense
معيار	Norme	Norm
معيرة	Normalisation	Normalization
مفهوم	Notion	Notion
مقاربة	Approche	Approach
مقاربة فلسفية	Approche philosophique	Philosophic approach
مقاربة لسانية	Approche linguistique	Linguistic approach
مقاربة نصية	Approche textuelle	Textual approach
مكنز	Thésaurus	Thesaurus
ملكة لسانية	Faculté linguistique	Linguistic faculty
مولد	Néologique	Neological
ميدان	Domaine	Field
ميدان اختصاص	Domaine spécialisé	Specific field
ميدان مصطلحي	Domaine terminologique	Terminological field
نحو	Grammaire	Grammar
نحو النص	Grammaire du texte	Grammar of text
نسق مفهومي	Système notionnel	Notional system
نص	Texte	Text
نصية	Textualité	Textuality
نظام	Système	System
نظرية	Théorie	Theory
نظرية لسانية	Théorie linguistique	Linguistic theory
نظرية دلالية	Théorie sémantique	Semantic theory
نظرية متصورية	Théorie conceptuelle	Conceptual theory
نظرية مفهومية	Théorie notionnelle	Notional theory

عربية	فرنسية	انكليزية
نموذج	Modèle	Model
نواة سيمية	Noyau sémique	Semic kernel
نوسيس	Noèses	Noeses
نوما	Noème	Noeme
هندسة لغوية	Ingénierie linguistique	Engineering linguistics
هوية	Identité	Identity
هوية ثقافية	Identité culturelle	Cultural identity
هوية تاريخية	Identité historique	Historical identity
هوية اجتماعية	Identité sociale	Social identity
هوية لسانية	Identité linguistique	Linguistic identity
وصف تركيبى	Description syntaxique	Syntactical description
وصف دلالي	Description sémantique	Semantics description
وظيفة دلالية	Fonction sémantique	Semantic function
وظيفة تركيبية	Fonction syntaxique	Syntactic function
وظيفة برغماتية	Fonction pragmatique	Pragmatic function
وظيفة تواصلية	Fonction communicationnelle	Communicational function
وظيفة سياقية	Fonction contextuelle	Contextual function
وظيفة اجتماعية	Fonction sociale	Social function

سيرة ذاتية

- الدكتور خليفة الميساوي: أستاذ اللسانيات والترجمة بجامعة منوبة/تونس حاصل على الدكتوراه في اللسانيات العامة من المعهد العالي للغات بتونس وكذلك حاصل على شهادة الدكتوراه في علوم اللغة من جامعة ليون2 بفرنسا سنة 2008.
 - حصل على شهادة الدراسات المعمقة في اللسانيات العامة (الماجستير) من المعهد العالي للغات بتونس سنة 2001.
 - حصل على الأستاذية في اللغة العربية وآدابها من كلية الآداب بمنوبة 1996.
 - صدر له كتاب:
 - مفاتيح الترجمة فرنسية/عربية (بالاشتراك).
 - كتاب الترجمة أنقليزية/عربية (بالاشتراك).
 - اللغة بالتمارين.
 - الوصائل في تحليل المحادثة: دراسة في استراتيجيات الخطاب.
 - تداخل الألسن: دراسة المظاهر والقيود اللسانية.
 - له أكثر من عشرين ندوة دولية في اللسانيات والترجمة.
- mkhalifatn@yahoo.fr

المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم

د. خليفة الميساوي

كاتب من تونس

أستاذ اللسانيات

والترجمة بجامعة

منوبة (تونس)

وعضو هيئة التدريس

بجامعة الملك فيصل

(السعودية)

تجمع كل الدراسات والبحوث المصطلحية على أن المصطلحات تمثل مفاتيح العلوم، وهي نواة وجودها، ولا يمكن لها أن تؤسس مفاهيمها ومعارفها دون ضبط هذا الجهاز المصطلحي الذي يؤسس هوية كل علم من العلوم، بل تتفاضل العلوم بمدى تطور جهازها المصطلحي ومسايرته للنظريات العلمية الخاصة به. فتتسم ظاهرة المصطلح بشموليتها لتخص كل العلوم والمعارف، ولكنها تنوّل كلّها باللغة لصناعة مصطلحاتها، وهنا يكمن الدور اللساني في تأطير هذه الصناعة، وتحديد قوانينها الواضحة للمصطلح والمولدة له. فيتساقق المفهوم مع صناعة مصطلحه في أنساق معرفية تحددها الأسس الفلسفية والمنطقية والأنطولوجية للتكوين المفهوم. وحسب فيستر «لا تحصل في العلوم صفة النسقية إلا إذا احتوت على أنساق مفهومية ولا يمكنها ذلك إلا إذا وجدت تلك الأنساق داخل أنساق مصطلحية». فيبنى العلم على الملاءمة بين النسقين المفهومي والمصطلحي، وهو ما يؤسس للنظرية المصطلحية بجانبها النظري والتطبيقي، إذ المفهوم تكوين تصوري يتشكل في نسق ذهني تربطه علاقة قصدية مع مصطلح يتشكل في نسق لساني خاص به. ولذلك ارتبط المفهوم بالميدان العلمي وارتبط المصطلح باللغة الخاصة بهذا الميدان في علاقة تكاملية هدفها التواصل والتفاهم بين المختصين. وبما أن المصطلح هو الضامن الوحيد لنشأة العلوم وتصنيفها وتطويرها، فإن «كل نشاط إنساني وكل حقل من حقول المعرفة البشرية يتوفر على مجموعة كبيرة من المفاهيم التي ترتبط فيما بينها داخل الحقل الواحد على هيئة نظام متكامل، وتكون على علاقات بمفاهيم الحقول الأخرى كما يتوفر كل حقل على مجموعة كبيرة من المصطلحات التي تعبر عن مفاهيمه لغويا. ويصاحب كل تقدم وتطور في حقول المعرفة نمو وزيادة في عدد المفاهيم التي تحتاج إلى مصطلحات تقابلها». فالمصطلحات هي تسميات لغوية لتلك المفاهيم ووحدات رمزية تعبر عن المفهوم كما هو الحال في علم الإشارات أو الرياضيات أو الفيزياء والكيمياء وغيرها من العلوم التي تبني مصطلحاتها على نمط الرموز.



9 786140 109063

منشورات ديفاف
DIFAF PUBLISHING
editions.difaf@gmail.com



الرباط

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
editions.elikhtilef@gmail.com

جميع كتبنا متوفرة في موقع www.neelwafurat.com - www.nwf.com **نيل وفرات. كوم**